

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت
المجلد الثالث والعشرون ـ العدد الثالث ـ خريف 1995

ثمن العدد

الكويت للفرد، (750) فلس، (2.750) د.ك للمؤسسات، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، لبنان (1500) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس ( ) دينار، الجزائر (10) دينار، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن (10) ريالات، المغرب (15) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

اشتراك أفراد

الكويت:

سنة واحدة	3 دنانير كويتية
سنتــــان	6 دنانير كويتية
٣ سنــوات	8 دنانير كويتية
٤ ســنوات	10 دنانير كويتية

دول عربية:

سنة واحدة	4 دنانير كويتية
سنتــــان	8 دنانير كويتية
٣ سنــوات	11 دينار كويتي
٤ ســنوات	14 دينار كويتي

دول أجنبية:

سنة واحدة	15 دولاراً
سنتــــان	30 دولاراً
٣ سنــوات	40 دولاراً
٤ ســنوات	50 دولاراً

اشتراك مؤسسات

الكويت والبلاد العربية:

سنة واحدة	15 دينار كويتي
سنتــــان	25 دينار كويتي
٣ سنــوات	40 دينار كويتي
٤ ســنوات	50 دينار كويتي

دول أجنبية:

سنة واحدة	60 دولاراً
سنتــــان	110 دولاراً
٣ سنــوات	150 دولاراً
٤ ســنوات	180 دولاراً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً:

١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية

٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج (فرع العديلية).

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت ص.ب: 27780 صفاة – الكويت 13055

هاتف: 4836026 – 4810436 فاكس: 4836026 - (00965)

مجلة العلوم الاج ... ية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

فصلية أكاديمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا، والجغرافيا

المجلد الثالث والعشرون ـ العدد الثالث ـ خريف – 1995

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ ص. ب 27780 صَفاة ـ الكويت 13055

هاتف: 4836026 - 4810436 فاكس: 4836026 - (00965)

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 ـ تنشر المجلة مراجعات، وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 ـ ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 - 200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 ـ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الابحاث:

1 ـ يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرىء في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 ـ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975

أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و (Jones et al, 1965). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973، مذكور، 1987) و .(Roger, 1981; Smith, 1974) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي أ 1964، ب 1964) و (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون: 1972 164) و 58-59 :Jones, 1977)).

2 ـ توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 169-223.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T.

1983 «Crime & the Family», pp 53-69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marriage & the Family» 46 (February): 11-19.

Quinnety. R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

4 ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

اجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث باجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

محتوى العدد

الأبحاث باللغة العربية

الأبحاث باللغة الانجليزية

المناقشات

المراجعات

التقارير

دليل الرسائل الجامعية

أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة

حسن حمدان العلكيم
قسم العلوم السياسية - جامعة الإمارات العربية المتحدة -
الإمارات العربية المتحدة

المقدمة

يشكل ضمان استمرارية تدفق المياه أحد الأهداف القومية الأساسية لأية دولة. فقد احتلت مسألة الأمن المائي، خلال السنوات الأخيرة الماضية، قمة سلم الأولويات وأصبح الحديث عنها لايقل في أهميته عن الأمن العسكري. ويزداد الأمر تعقيداً بالنسبة للشرق الأوسط وخاصة الجزء العربي منه الذي تشكل الصحراء فيه حوالي 43٪ في حين لاتتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 9.4٪ من إجمالي المساحة ويرى المحللون أمثال حمدي الطاهر ونبيل السمان و Postel و Starr و Allan بأن ندرة المياه في المنطقة قد تؤدي إلى احتمال توتر الأوضاع ونشوب حروب إقليمية في المستقبل. وتتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية وازدياد الحاجة إلى الماء في مختلف بلدان المنطقة إضافة إلى تخلف طرق الاستهلاك وغياب التخطيط الاستراتيجي. ففي الوقت الذي تصل فيه نسبة النمو السكاني إلى 3٪، وهي من النسب العالية في العالم، فإن العجز المائي يتضاعف. وفي الوقت الذي يتوقع فيه ازدياد سكان العالم العربي ما بين عامي 2000-2030 من 295 مليون نسمة إلى 743 مليون نسمة فإن العجز المائي العربي سيرتفع خلال نفس الفترة من 30 مليار م^3 إلى 260 مليار م^3.

إن الدور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي للمياه سيزداد خلال العقود المقبلة على مستوى العالم بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة. وقد صدرت العديد من الدراسات؛ منها: (اسرائيل والمياه العربية، ومستقبل المياه في الوطن

العربي، The Last Oasis و Water in the Midlle East) تؤكد على خطورة الموقف. ويرى المحللون أن الصراع على المياه هو السمة التي سوف يتميز بها العقد القادم في المواجهة بين إسرائيل والعرب من ناحية والعرب ودول الجوار الجغرافي (تركيا وأثيوبيا) من ناحية أخرى[1]. وأن حتمية وجود أمن قومي عربي اليوم لهو شديد الارتباط بالأمن المائي، لذلك - ومن هذا المنطلق - سعت إسرائيل للتوسع والسيطرة على هذا الأمن لتؤكد على أن الأمن القومي ينبع من الأمن المائي. وتكمن أهمية البعد الصهيوني في أزمة المياه التي يعاني منها الوطن العربي - في حقيقة الأمر - أن المنطقة العربية لم تواجه أي أزمة للمياه قبل قيام إسرائيل واستيلائها على الأراضي ومنابع المياه بهدف بناء المزيد من المستوطنات لاستيعاب المهاجرين اليهود. وتهدف السياسة الصهيونية إلى ضمان سيطرتها الكاملة على احتياجاتها من الموارد المائية من ناحية، والإخلال بالأمن المائي العربي بجعل احتياجاتها المائية من موارد ليست تحت سيطرتها بل تحت سيطرة قوى أجنبية من ناحية أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن 67٪ من الموارد المائية التي تجري في الأراضي العربية تنبع من خارجها.

وتقوم الدراسة على فرضية مؤداها أن المياه سلاح ناجع في يد إسرائيل في الحرب والسلم. فقد كان حلم إقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل أكبر دليل على النظرة البعيدة للكيان الإسرائيلي للأهمية الاستراتيجية لهذا السلاح الحيوي في المواجهة مع العرب في الحاضر والمستقبل، بل إن هناك احتمالات كبيرة لأن تدور الحرب القادمة بين العرب وإسرائيل حول مصادر المياه ومحاولة السيطرة على أكبر قدر ممكن من هذه المصادر لتأمين مشاريع التنمية ولتوفير الأمن الغذائي الذي يعتمد في جانبه الأهم على المياه. وفي إطار هذه الفرضية تثور تساؤلات تتعلق بعملية السلام. فما مستقبل السلام في المنطقة في ظل الرؤية الصهيونية للاستراتيجية المائية؟ وما دور المياه في عملية السلام؟ وما مدى الضغوط التي تمارسها إسرائيل من خلال التلويح باستخدام المياه كعنصر ضغط على العرب في عملية السلام؟ وإلى أي مدى تحتل مسألة المياه مكانة هامة في المفاوضات متعددة الأطراف المرتبطة بعملية السلام؟ وما خطورة المشروعات الإسرائيلية حول المياه على مستقبل التنمية والاستقلال الاقتصادي للدول العربية؟

والهدف من الدراسة يكمن في التحقق من فرضية البحث والتعرف عن كثب

على مدى الخطورة التي تواجهها الدول العربية من عمليات الاستنزاف الإسرائيلي للمياه، والسياسات التي اتبعتها في الحصول على هذه المياه من خلال إلقاء الضوء على حاجة الدول العربية المعنية بصراع المياه مع إسرائيل وهي الأراضي المحتلة والأردن ولبنان وسوريا ومصر والعراق. وتستند هذه الدراسة إلى البيانات والإحصائيات حول الوضع القائم بهدف استشراف المستقبل ومعرفة التعاون المائي بين إسرائيل وكل من تركيا واثيوبيا وخطورته على الدول العربية. ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحث واجه بعض الصعوبات المتعلقة بعدم توافر البيانات والإحصاءات الرسمية حول الموضوع وربما يعود ذلك إلى حساسية المسألة وطابع السرية المفروضة على الأرقام والإحصاءات المتعلقة بمثل هذه الموضوعات. هذا فضلاً عن حداثة الاهتمام بمثل هذه المسائل خاصة في الدراسات الصادرة باللغة العربية.

وتكمن أهمية الدراسة في أن الوطن العربي تصل مساحته إلى 9٪ من مساحة العالم من اليابسة وفيه خامس تجمع بشري في حين لاتتجاوز موارده المائية 0.74٪ من الموارد المائية في العالم. وعلى الرغم من أن الوطن العربي يمر به 65 نهراً أكبرها نهر النيل الذي يبلغ صبيبه 85 مليار م^3 وأقلها نهر مليان في تونس الذي يبلغ صبيبه 50 مليون م^3 فإن هذه الشبكة لاتسد إلا جزءاً من حاجة الوطن العربي من المياه. وتشير الأرقام إلى أن حاجة الدول العربية من المياه ستتضاعف مع نهاية القرن الحالي حيث تقدر احتياجات بلدان المغرب العربي بـ 11,4مليار م^3 ومصر وسوريا بـ 11,1 مليار م^3 ودول شبه الجزيرة العربية والخليج بـ 5.4 مليار م^3. علاوة على ذلك فإن نصيب الفرد من المياه في البلدان العربية لايتجاوز 1744 م^3 سنوياً في حين يبلغ المعدل العالمي 12900 م^3 بل إن الأمر يزداد خطورة إذا علمنا أن نصيب الفرد من المياه في بعض الدول العربية لن يزيد على 1000م^3 سنوياً وهو ما يمثل فقط 13٪ من المتوسط العام. وأن نسبة الذين يعيشون على موارد مائية شحيحة، تقل عن 1000م^3 سنويا، تمثل نحو 53٪ من العدد الكلي للسكان في الوطن العربي وهي أعلى نسبة في العالم[(2)]. وتشير التقارير إلى أن الطلب العربي على المياه في عام 2030 سيصل إلى حوالي 710 مليار م^3.[(3)] وأن الدول العربية مقبلة على مشكلة حقيقية في تأمين مصادر جديدة للمياه لمواجهة الطلب المتزايد في استخدامات الري والشرب والصناعة. وعليه فإن الأمن المائي العربي سيحتل موقعاً متقدماً على قائمة أولويات ومكونات الأمن القومي العربي خلال السنوات القليلة القادمة وإن مشكلة المياه ستبقى أحد معوقات التوصل إلى سلام حقيقي في

الشرق الأوسط، ولربما الورقة المهمة في الصراع بين العرب وإسرائيل على الرغم من اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها بين اسرائيل وبعض البلدان العربية أو تلك التي يمكن التوصل إليها في المستقبل.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التحليلي، ويقصد به الكشف عن جوهر الظاهرة وتحديد العلاقة بين العناصر المكونة لها وكيفية تآلفها داخل الإطار العام وكشف المراحل المتعددة التي تمر بها الظاهرة في حركتها وتطورها (ربيع، 1987 : 246)، والمنهج الاستقرائي ويراد به اتباع أسلوب تجريبي في دراسة الظواهر ينتقل فيه من الحقائق الفردية إلى الفروض العامة (ربيع، 1987 :253)، بهدف استشراف مستقبل التفاعلات بين العرب وإسرائيل في ظل السلام المبتور من ناحية والعرب ودول الجوار الجغرافي من ناحية أخرى نتيجة للجدلية القائمة بين ندرة الموارد المائية وتزايد الحاجة إليها. وتنقسم الدراسة إلى عدة محاور: أسباب تفاقم الصراع العربى الأسرائيلى على المياه- والعجز المائى فى اسرائيل ونهب المياه، ومياه الضفه الغربية ومياه قطاع غزه، ونهر الأردن، ونهر الليطانى، ومشاريع اسرائيل لنهب المياه، والمفاوضات والمياه، والتعاون الأسرائيلى التركى فى المجال المائى، والتعاون الأسرائيلى الأثيوبى فى المجال المائى .

أسباب تفاقم الصراع العربي الإسرائيلي على المياه:

تعود أسباب تفاقم الصراع على المياه وخاصة في منطقة الوطن العربي لعدة عوامل[4]:

أولاً: المناخ الصحراوي الذي يسود المنطقة، حيث تقدر مساحة الوطن العربي بـ 14 مليون كيلومتر مربع وأنَّ ما يُسْتَغَلُّ منها في الزراعة بالفعل حوالي 3.8 فقط وهو ما يعادل 40.2٪ من الرقعة الصالحة للزراعة (أحمد، 1991 :208). إضافة إلى ذلك فإن 80٪ من هذه الأراضي تعتمد على الأمطار الموسمية.

ثانياً: التزايد المطرد في عدد السكان، حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي عام 1995 حوالي 256 مليون نسمة ويُتوقع أن يصل إلى 295 نسمة عام 2000 في حين أن عدد سكان إسرائيل وصل عام 1995 حوال 5.5 مليون نسمة. وعلى الرغم من استمرار الهجرة الصهيونية إلى فلسطين فإن عدد سكان اسرائيل لن يتجاوز 7 مليون نسمة في عام 2000.

ثالثاً: ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة استهلاك الفرد من المياه، ففي حين وصل في الوطن العربي بين 100-250 لتراً في اليوم بلغ استهلاك الفرد الإسرائيلي 500 ليتر يومياً.

رابعاً: التطور في القطاع الاقتصادي والزراعي حيث نجد الاستهلاك الكبير للمياه مع تطور القطاعات الصناعية خاصة الصناعات التي تعتمد على الماء مثل إنتاج النحاس الذي يحتاج إنتاج الطن الواحد منه إلى 50م^3 من المياه والطن من النيكل إلى 800م^3 والطن من الورق إلى 1000م^3 من المياه. وتستأثر الزراعة بأكثر من 80٪ من موارد المياه والصناعة 11.5٪ في حين يشكل الاستهلاك البشري 5.5٪ من موارد المياه (دكروب، 210:1994).

خامساً: عنصر شديد الحساسية وهو الأمن فعنصر الأمن القومي يشكل هاجس كل من الدول العربية وإسرائيل. وتعاني كل من الدول العربية وإسرائيل من عجز مائي في المستقبل المنظور. ففي حين تشير التقديرات إلى أن العجز المائي الإسرائيلي سيصل في عام 2000 إلى 800 مليون م^3 سنويا[5]، فإن المؤشرات على الجانب العربي أكثر خطورة حيث من المتوقع أن تصل في نفس العام إلى 30 مليار م^3 [6].

الوضع المائي الإسرائيلي:

إن الطلب الإسرائيلي على المياه في زيادة مطردة، فإسرائيل التي كان عدد سكانها عشية إعلان قيامها في عام 1948 لم يتجاوز 860 ألف نسمة، ولم يتجاوز إجمالي استهلاكها من المياه لجميع الأغراض أكثر من 230 مليون م^3[7]، قد تضاعف استهلاكها من المياه نتيجة لتضاعف سكانها وبلغ إجمالي استهلاك المياه في عام 1990 حوالي 1902مليون م^3 (انظر الجدول رقم 1).

جدول رقم (1)

توزيع استخدام المياه في إسرائيل على القطاعات المختلفة

القطاع	السنة 1985	٪	السنة 1990	٪
الصناعة	105	5.3	107	5.6
الزراعة	1450	73.2	1300	68.4
الاستعمال المنزلي	425	21.5	495	26
الاجمالي	**1980**	**100**	**1902**	**٪100**

المصدر: عبدالأمير دكروب، مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، الفكر العربي، العدد (76)، ربيع 1994، ص 220.

العجز المائي في إسرائيل:

على الرغم من أن إسرائيل تستحوذ على 2.3 مليار م^3 من الموارد المائية في الوطن العربي فإنها تسير نحو عجز مائي سيبلغ عام 2000 حوالي 30٪ أي حوالي 800 مليون م^3. وسيبلغ العجز المائي الإسرائيلي في حالة الانسحاب من الضفة الغربية وغزة والجولان والجنوب اللبناني بنسبة 52٪ من الموارد المائية بالنسبة لإسرائيل (قاسم، 1993 :18). وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحاجة المتزايدة إلى المياه في مختلف بلذان العالم نتيجة لتزايد عدد السكان وتعدد المشاريع الاقتصادية التي تعتمد على استهلاك المياه فإنه من المتوقع زيادة احتياجات إسرائيل من المياه التي سترتفع إلى 4 مليارات م^3 نتيجة لتدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية[8]. وعليه فإن العجز المائي الإسرائيلي في عام 2030 سيصل إلى 2500 مليون م^3 عوضاً عن 800 مليون م^3.

اسرائيل ونهب المياه:

يعكس الشعار «أرضك ياإسرائيل من الفرات إلى النيل» الأهمية الكبيرة التي توليها إسرائيل لعنصر المياه، حيث إن تكوين وقيام إسرائيل هو منطلق من الأساس المائي في تحديد الحدود لهذه الدولة على الرقعة العربية الممتدة بين نهري النيل والفرات، إن الأطماع الإسرائيلية في المياه قديمة، وليست وليدة مفاوضات السلام، بل إن إسرائل قبل ظهورها إلى العالم عام 1984 كانت لها مطامع في المياه العربية، والتي سوف تكون شريان الحياة لها حين تقيم دولتها على أرض فلسطين (أحمد، 1991).

أدركت الحركة الصهيونية ضرورة توفير المياه للشعب اليهودي فأوفدت لجنة لدراسة الأراضي والمياه في فلسطين عام 1873. وأفادت نتائج الدراسة، التي صدرت في عام 1875، أن الأرض قادرة على استيعاب 15 مليون شخص بشرط الحصول على إمدادات مناسبة من المياه لهذا العدد من السكان[9]، بذريعة أن إنشاء وطن قومي على أرض شبه صحراوية في فلسطين يعد من الصعوبة بمكان دون تأمين الموارد المائية. وعليه بدأت الحركة الصهيونية العمل على تأمين كمية المياه المطلوبة لقيام دولة اسرائيل.

عملت الحركة الصهيونية في سبيل تحقيق ذلك، مستغلة فرصة عقد مؤتمر السلام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، على الترويج لقضية المياه

فوضعت الحركة حدود دولتها على أساس ضمانات منابع المياه[10]، فقد ضمت الحدود منابع نهر الأردن ونهري الليطاني واليرموك. كما عملت على التفاوض مع بريطانيا، أثناء الانتداب على فلسطين وحكم مصر عام 1903، لتحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء، بعد اختيارها كوطن لليهود (السمان، 87: 1990). وحصل اليهود خلال عهد الانتداب البريطاني، وخاصة بين 1922 و 1948، على امتيازات تنفيذ المشاريع المائية حيث حصلوا على حق استثمار نهر الأردن واليرموك في سنة 1926. واستطاعوا الحصول كذلك على امتياز تجفيف بحيرة طبريا سنة 1934 والتي كانت موكلة لأشخاص لبنانيين ولكن الضغط اليهودي على بريطانيا انتزع منهم الامتياز. إذاً كان عهد الانتداب فرصة لتجهيز المشاريع الخاصة المساندة بالخبراء في المجال المائي وما إن أُعلِن قيام إسرائيل حتى رأت هذه المشاريع النور على أرض الواقع (دكروب، 1994 :222).

كان هاجس الأمن المائي أحد العوامل الكامنة في سياسات إسرائيل الخارجية تجاه الدول العربية والدول المجاورة. وتجسد تحقيق هذا الهدف في خوض الحروب ضد الدول العربية، فمن أهداف حرب 1956 الوصول إلى قناة السويس للوصول إلى البحر الأحمر. وحظيت حرب 1967 بأهمية كبيرة جداً بالنسبة لإسرائيل، حيث استطاعت من خلالها السيطرة الكلية على منابع المياه، حيث أكملت احتلال أجزاء عديدة من الأراضي العربية اشتملت على الضفة الغربية التي تغطي اليوم حوالي 40٪ من مجموع استهلاك اسرائيل وهضبة الجولان التي توفر حوالي 30٪ من حاجة إسرائيل من المياه. وتمكنت من السيطرة على منابع نهر الأردن الذي تنقل منه 250 مليون م^3 سنويا الى صحراء النقب[11] والوصول إلى قناة السويس. وبهدف اكتمال تحقيق الأمن المائي الاسرائيلي فقد شن الطيران الإسرئيلي في عام 1969 هجوماً على منشآت المرحلة الأولى من مشروع لبناني على نهر الليطاني. وتقوم منذ عام 1978 بمنع المزارعين في جنوب لبنان من حفر آبار جديدة أسوة بما فرضته على مزارعي الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عام 1982 شنت إسرائيل هجوماً ضد لبنان استهدف السيطرة على مياه الليطاني وتسعى إلى تحويل مجراه إلى بحيرة طبريا باستخدام أنابيب ضخمة مدفونة تحت الأرض بما يوفر لها 250 مليون م^3 من المياه سنويا [12].

مياه الضفة الغربية:

لقد كانت الضفة تشكل حُلم إسرائيل، من منطلق الكميات الهائلة من المياه الجوفية التي بها، ولذلك سعت من خلال حرب 1967 لتوسيع حدودها، وضم الضفة الغربية إلى إسرائيل (الطاهر، 332:1991). فقد أصدرت السلطات الإسرائيلية قراراتها الخاصة بالمياه، والتي جاءت لتكرس السيطرة والنهب للمياه من الضفة، حيث حددت الكميات التي يحق للعرب استغلالها بـ 120 مليون م^3 في الوقت الذي تصل الحاجة الحقيقة إلى 400مليون م^3. كما يحظر على العرب حفر الآبار بعمق يزيد عن 140 متراً في حين أن إسرائيل تحفر آباراً بعمق يصل إلى 800متر. وتشير التقارير إلى أن المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة تستهلك 17 مليون م^3 من المياه وتقوم إسرائيل بضخ 20مليون م^3 سنوياً من المياه الجوفية في الضفة بواسطة الآبار المحفورة ضمن حدود فلسطين 1948[13]. وقد ذكرت الدراسة الصادرة عن الجامعة العربية أن إسرائيل سلبت مايقارب من 80٪ من مياه الضفة الغربية. ونتيجة لسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية فإن حصتها من المياه قد ارتفعت. ونظراً للخوف الإسرائيلي من فقد هذه المياه في أي مشروع للتسوية، نجدها قد عملت على دمج النظام المائي للضفة في نطاق النظام الإسرائيلي (بكر، 1991 :133).

ويعاني العرب الفلسطينيون من التفرقة في المعاملة بهدف الحصول على أبسط حقوقهم وهو الماء. ففي حين تنقل المياه إلى المستوطنات الصهيونية والثُكنات العسكرية الإسرائيلية بواسطة الأنابيب، يتم نقلها إلى المناطق العربية بواسطة الصهاريج وتحت سيطرة اليهود الذين يقومون بدورهم بسرقة المياه من قرى الضفة ثم بيعها مرة أخرى إلى السكان العرب. وفي الوقت الذي يحصل فيه اليهودي على المتر المكعب من الماء بمبلغ 1.5 دولار يشتريه العربي بـ 3.5 دولار (بكر، 141:1991). وقد تسببت الإجراءات الإسرائيلية بأضرار اقتصادية أهمها ارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدلات الهجرة خارج الضفة[14].

مياه قطاع غزة:

إن وضع غزة ليس أحسن حالاً من الضفة، حيث إن القيود التي تفرض على الموارد المائية تزداد قساوة يوماً بعد يوم. وتقدر كميات المياه الجوفية التي تسرقها إسرائيل سنوياً من قطاع غزة بـ 200 مليون م^3 [15]. وقد أدى أسلوب

الاستنزاف للمياه الجوفية بغزة من جانب السلطات الإسرائيلية إلى ارتفاع نسبة الملوحة في المياه، حيث تصل إلى 600 ملغ في اللتر الواحد في حين أن المياه المسموح بها صحياً لاتتجاوز نسبة الملوحة 250 ملغ في اللتر الواحد. إن الوقع على أهالي غزة أقسى لكونها من أكثر بقاع العالم كثافة سكانية حيث يقطنها 850 ألف فلسطيني في مساحة لاتزيد عن 360 كم^2. إن السياسة الإسرائيلية تهدف إلى إخضاع السكان العرب سياسيا (السمان، 90:1990) من خلال السيطرة الاقتصادية، وخاصة السيطرة على المياه[16]. ويواجه سكان غزة مأساة حقيقة من جراء تلويث مصادر المياه بمياه البحر بالإضافة إلى اختلاطها بمياه الصرف الصحي.

نهر الأردن:

إن الصراع حول مياه نهر الأردن ذو أهمية بالغة، حيث إنه يمثل الصراع العربي الإسرائيلي، وظهر هذا الصرع جليا مع المخططات الإسرائيلية للاستيلاء على مياه نهر الأردن لاستغلالها في إعمار صحراء النقب لاستيعاب المزيد من الهجرات اليهودية، ولإتمام ذلك ظهرت خطة السنوات السبع 53-1960 التي قامت على أساس رفع مواردها من المياه من 810 ملايين م^3 إلى 1730 مليون م^3 في نهاية 1960.

ونتيجة لرفض العرب لهذا المشروع فقد أوفد الرئيس الأمريكي (ايزنهاور)، (جونستون) عام 1953، لوضع خطة لتقسيم مياه الأردن والذي نص على أن تأخذ الأردن 52٪ من المياه، وإسرائيل 36 ٪ في حين أن سوريا لها 9٪ ولبنان 3٪. وجاء الرفض من قبل الطرفين للمشروع، فالعرب لا يريدون الاعتراف بالوجود الإسرائيلي، الذي سوف يظهر بالقبول بالحصة المخصصة لها. في حين أن اسرائيل لاتريد أن تحصر نفسها بحصة معينة من نهر الأردن[17]. وفي هذا الإطار تسعى إسرائيل لشق قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت بطول 114 كيلومتراً. ويهدف المشروع إلى توليد الطاقة الكهربائية وتوفير المياه اللازمة لتبريد محطات القوى النووية في النقب وإقامة محطات لتحلية مياه البحر لري النقب الشمالي وتأسيس المستوطنات على طول القنال لاستيعاب المهاجرين الجدد من اليهود[18].

لقد كانت كل هذه الجولات، وخاصة بعد المؤتمر العربي في القاهرة 1964 الذي رفض عملية تحويل نهر الأردن، مقدمة لحرب 1967 التي استولت إسرائيل

على إثرها على منابع نهر الأردن وأصبحت المستغل الأكبر له. هكذا نجحت إسرائيل في السيطرة على مياه نهر الأردن الذي تنقل منه 660 مليون م^3 سنوياً إلى صحراء النقب. وقد اعترفت إسرائيل بأنها في عام 1982 سحبت 600 مليون م^3 عن حصتها في مشروع (جونستون) وأصبحت بذلك تستولي على أكثر من 50 ٪ من مياه نهر الأردن. وتقوم إسرائيل يومياً بسحب مياه نهر الأردن من الضفة الغربية حتى ولو كان ذلك على حساب تلويث المياه في جنوب النهر. إضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تستغل 230مليون م^3 من نهر العوجا. وثمة تقديرات توضح أنه لو اضطرت إسرائيل إلى الاستغناء عن هذه المياه وأن تستبدلها بمياه محلاة من البحر فسوف يكلفها ذلك ما لا يقل عن 5 مليارات دولار سنوياً. ونتيجة للاستغلال الاسرائيلي لمياه الأردن أصبح الاستهلاك الأردني الكلي من النهر لايشكل سوى 49٪ . وينعكس تدهور الوضع الأردني فيما يلي: (الطاهر، 1991 :346-347).

1 - السيطرة شبه الكاملة من جانب إسرائيل على نهر الأردن وتحول جانب كبير منه إلى صحراء النقب.

2 - إن الاحتياجات الأردنية من المياه سوف تصل إلى 1100 إلى مليون م^3 عام 2000، في حين أنها تبلغ الآن 730 مليون م^3 بواقع عجز قدره 25٪.

3 - تزداد أهمية المياه بالنسبة للأردن مع تزايد أعداد السكان حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان الأردن في عام 2010 إلى 6.2 مليون نسمة إضافة إلى نسبة 10٪ من السكان الاردنيين والفلسطينيين الذين عادوا أثناء أزمة الخليج الثانية.

4 - المناخ الجاف حيث تشكل الصحراء 80٪ من مساحة الأردن إضافة إلى ارتفاع نسبة الملوحة في نهر الأردن نتيجة لزيادة السحب الإسرائيلي لمياه نهر الأردن مما يصعب استخدامه.

5 - فشل مشروع سد الوحدة الذي كان مقرراً إقامته بين الأردن وسوريا على نهر اليرموك، والذي كانت بموجبه تحصل سوريا على 75٪ من الكهرباء بينما تحصل الأردن على 10 مليون م^3 من الماء. ويعزى فشل المشروع إلى رفض البنك الدولي تمويله نتيجة للمعارضة الإسرائيلية التي رأت أن إسرائيل ستحرم من 15٪ من مياه نهر الأردن.

قامت السياسة الأردنية خلال فترة ما قبل توقيع اتفاق السلام الثنائي مع

اسرائيل على أساس انتظار حسن النوايا الإسرائيلية للتوصل إلى سلام يقوم على أساس مبدأ اقتسام المياه في نهر الأردن (حسين، 346:1992). وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل قد تقدمت مرارا بمشاريع لسد حاجة الأردن المائية. وجاء في المقترحات الإسرائيلية حول المياه مع الأردن:

أولاً: نقل مياه من مصر ولبنان إلى الأردن عن طريق إسرائيل.

ثانياً: إقامة مشاريع مشتركة مثل: استمطار الغيوم والتعاون في المجال التكنولوجي الإسرائيلي في مجال المياه.

ثالثاً: التعاون في إدارة الخزانات الجوفية.

رابعاً: العودة إلى مشروع (جونستون)، بحيث يكون لإسرائيل 40٪ وللأردن 45٪ ولسوريا ولبنان 15٪ خاصة أن التعاون مع اسرائيل أقل تكلفة من التعاون الأردني مع سوريا أو العراق، حيث يكلف نقل المتر المكعب من المياه من العراق إلى الأردن نصف دولار، في حين أن التعاون مع إسرائيل لايكلف سوى أقل من ذلك بعشرات المرات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن انسحاب الوفد الأردني من المؤتمر الخامس للمياه احتجاجاً على الحصار الغربي المستمر على خليج العقبة ومن ثم تحفظها على الاقتراحات والنتائج التي تم التوصل إليها لم تعق التوصل إلى اتفاق على إثْر اتفاقية السلام الثنائية بين الأردن وإسرائيل.

نهر الليطاني:

تأتي الاعتبارات المائية على رأس قائمة اهتمامات الحركة الصهيونية بلبنان، خاصة منذ عام 1919 في عهد الانتداب الفرنسي الذي لقي ضغوطا من جانب اليهود لوضع الحدود اللبنانية على نهر الليطاني. اشتملت الخطة الصهيونية على أن يتم استغلال مياه النهر من قبل اليهود لتنمية صحراء النقب، ولكن هذا الطلب رفض من جانب لبنان وفرنسا على حد سواء[19] قام الطيران الإسرائيلي في عام 1969 بقصف منشآت المرحلة الأولى من مشروع لبناني على نهر الليطاني. وكان من أهم أهداف إسرائيل في اجتياح لبنان عام 1978 هو السيطرة على نهر الليطاني، بحجة ضياع مياه نهر الليطاني في البحر دون الإستفادة الحقيقية منه، والحقيقة أن هذا الاجتياح حقق لإسرائيل قُدْرَةً للحصول على مياه تصل إلى 500 مليون م^3 سنوياً من لبنان. ولكي يحقق الاجتياح أهدافه، فقد أقامت إسرائيل مشاريع لنقل مياه نهر الليطاني بواسطة أنابيب ضخمة مدفونة تحت الأرض بطول 27 كيلو متراً

إلى بحيرة طبريا مما يوفر لها 250 مليون م^3 سنوياً (الطاهر، 1991 :356). كما قامت بربط شبكة مياه لـ 12 قرية لبنانية بمشروعاتها للسيطرة على المياه مع استيفاء رسوم قدرت بحوالي 500 ليرة عن كل متر مكعب. وليس هذا فقط، بل إنها استغلت 92٪ من مياه نهري الوزاني والحاصباني عن طريق مد الأنابيب إلى بحيرة طبريا. وتقوم إسرائيل منذ عام 1978 بمنع المزارعين في جنوب لبنان من حفر آبار جديدة.

بغزو لبنان عام 1982 أتمت إسرائيل الاستيلاء على منابع المياه المحيطة بها وخاصة ابتلاعها نهري الوزاني والحاصباني والاتجاه نحو السيطرة الكلية على نهر الليطاني. وقد قدمت الحكومة اللبنانية مذكرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تتضمن معلومات عن سرقة إسرائيل لمياه نهر الليطاني والمنشآت المقامة عند جسر الخردلي لسحب المياه إلى خزانات ضخمة داخل المستوطنات الإسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة[20]. وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 425 الداعي للانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني فإن إسرائيل قابلت ذلك بالرفض لأن أهمية مياه الليطاني بالنسبة لإسرائيل لاتكمن فقط في حاجتها للمياه بل لقرب مياهه من حدودها وغزارتها ونقاوتها (السمان، 141:1990).

وعلى الرغم من المقترحات الإسرائيلية بالتعاون مع لبنان في نقل المياه إلى إسرائيل وإقامة مشاريع متنوعة بهدف استغلال المياه وإنتاج الطاقة الكهربائية فإن الموقف اللبناني جاء رافضاً للمقترحات. ويتضح ذلك في عدم حضور لبنان لبعض جولات المفاوضات للجنة الخاصة بموارد المياه والمنبثقة عن مؤتمر السلام حيث لم تحضر الجولة الخامسة التي عقدت في عمان[21].

مشاريع اسرائيل لنهب المياه:

منذ إعلان قيام الكيان الصهيوني لم تألُ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جهداً في البحث عن مصادر مختلفة لتأمين احتياجاتها المستقبلية من المياه. وقد تعددت السياسات الصهيونية في هذا المجال بدءاً من إعداد الدراسات وتبني المشاريع لاحتلال مخزون المياه في الأراضي العربية، ومن ثم سرقتها وتخزينها في مناطق تقع تحت سيطرتها. ويوضح الجدول رقم 2 المشاريع التي اقترحت لتقاسم المياه بين إسرائيل والدول العربية.

جدول رقم (2)
توزيع المياه في المشاريع وكذلك المشروع العربي

المشروع	المشروع العربي		مشروع جونستون		مشروع كوتون	
الدولة	المياه/ مليون م^3	٪	المياه/ مليون م^3	٪	المياه/ مليون م^3	٪
سوريا	132	9.5	45	3.7	30	1.3
لبنان	35	2.5	-	-	450	19.2
الأردن	1076	76	774	63.8	57	24.5
مجموع الدول العربية	1214	87	819	67.5	1055	45
اسرائيل	182	13	394	32.5	1290	55

المصدر: عبدالأمير دكروب، مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، الفكر العربي، العدد 76، ربيع 1994، ص 224.

أولا: مشروع كوتون لعام 1954، نسبة لاسم الخبير الأمريكي جون كوتون، ويهدف إلى حصول إسرائيل على 125مليون م^3 من مياه حوض نهر الأردن و 400 مليون م^3 من مياه نهر الليطاني. وقد رُفض المشروع بسبب عدم قبول الإشراف الدولي عليه.

ثانياً: مشروع الناقل القطري، وتم إنجازه على مراحل ثلاث،الأولى 51-1953 بهدف تجفيف بحيرة الحولة وتعميق نهر الأردن، والثانية 53-1955 تم شق قنوات للتحكم بالمياه في نهر الأردن، والثالثة 55-1957 تم إزالة الطبقة البازلتية من بحيرة طبريا لتسهيل نقل 12 مليون م^3 من نهر الأردن[22].

ثالثاً: مشروع جونستون، الذي يهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن 1956 وقد قوبل بالرفض من قبل العرب.

رابعاً: مشروع قناة البحرين، وهو يستهدف الربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت، بهدف توليد الطاقة من خلال استغلال فارق الارتفاع ولقد

تم تجميد المشروع من قبل حكومة شمعون بيريز بسبب عدم الجدوى الاقتصادية(بكر، 1991 :140). وهو أحد المشاريع التي تم الاتفاق على تنفيذها بين إسرائيل والأردن بعد توقيع اتفاقية السلام الثنائية بينهما.

يلاحظ من الجدول السابق استئثار قطاع الزراعة بحصة الأسد من الاستهلاك العام للمياه، والهدف هو التأكيد بأي ثمن على أن هذه هي أرض اليهود وأرض دولة إسرائيل في حين أن الزراعة لاتُسهم إلا بـ 50٪ من إجمالي الدخل القومي. كما نلاحظ استهلاك قطاع الزراعة مقارنة بالاستهلاك المنزلي نتيجة الهجرات اليهودية إلى إسرائيل بين عامي 1985-1990، مع ملاحظة أن الأرقام لم يدخل بها استهلاك العرب في المناطق المحتلة الذي بلغ عام 1985 حوالي 165 مليون م^3

المفاوضات والمياه:

لقد استطاعت إسرائيل بفضل الإجراءات التي فرضتها، أن تسيطر على 95٪ سنوياً من كمية المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تقدر بـ 930مليون م^3 [23]. وتكمن أهمية الضفة الغربية بالنسبة لاسرائيل في كونها تحتوي في جوفها على خزان مائي جوفي يتسع لـ 200 مليون م^3 تتجدد كل عام من مياه الأمطار، على العكس تماماً من قطاع غزة وهذا مما قد يفسر انسحاب إسرائيل من القطاع ورفضها الانسحاب الكامل من الضفة الغربية. ولقد نقلت إسرائيل مطامعها في المياه العربية إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط خصوصاً في إطار المفاوضات متعددة الأطراف. وجاءت المواقف التفاوضية بين بعض الدول العربية وإسرائيل متباعدة لحد التناقض. ففي الوقت الذي امتنعت فيه كل من سوريا ولبنان عن حضور مؤتمر مسقط أكد الوفد الفلسطيني مطالبةُ بالتحكم في موارد المياه الخاصه بهم. ويهدف الموقف الفلسطيني إلى إعادة توزيع الموارد وتوقف إسرائيل عن عمليات النهب، في حين أن هدف الموقف الإسرائيلي كان طرح المقترحات للاستفادة من التقدم التكنولوجي لدى إسرائيل في النواحي المائية. وكانت المقترحات الإسرائيلية تبني على أساسين (صبحي، 129:1993).

أولا: إن إسرائيل تتعامل مع احتلالها للأراضي العربية باعتبارها أمراً مسلماً به، وهذا يعطيها حق التصرف في المياه التي تحت سيطرتها.

ثانياً: يجب أن تكون إسرائيل مركزاً لمختلف المشروعات التي تقوم على سحب المياه من أطراف أخرى.

وتؤكد التقارير أن عدم نجاح الجولات الأربع الأولى للجنة المياه يعود إلى إصرار إسرائيل على الاستمرار في احتلال المناطق التي تضم احتياطيا مائياً كبيراً وتحويلها لمجرى مصادر المياه السطحية بالقوة وامتصاصها للمياه بوسائل تكنولوجية حديثة غير متوفرة لدى الدول العربية المجاورة[24]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اسرائيل تحصل على 22٪ من الجولان السورية و 10٪ من جنوب لبنان لتغطي استهلاكها السنوي من المياه[25]. وقد كانت الجولة الخامسة، التي استضافتها مسقط، من أنجح الجولات على الرغم من عدم حضور كل من سوريا ولبنان الاجتماع احتجاجا على المواقف الإسرائيلية في المفاوضات الأخرى. وكان أهم ما صدر عنها هو موافقة إسرائيل على وجود هيئة أو سلطة فلسطينية للمياه على أن تحدد صلاحياتها في الجولات القادمة. ويعزو المحللون هذا الموقف إلى ضغوط أمريكية على إسرائيل[26].

إن الصراع القادم في المنطقة سيكون صراعاً على الماء وليس على النفط وإن أية معلومات غير دقيقة عن موارد المياه في ظل هذه الظروف التي تدور فيها مفاوضات السلام متعددة الأطراف قد تضر بالمفاوض العربي. وتشير التقارير إلى أن الموارد المائية السطحية والجوفية في الوطن العربي تقدر بـ 338 مليار م^3 سنويا. وإن الحجم الذي يتم استغلاله حاليا يبلغ 180 مليار م^3 سنويا منها 10 مليارات م^3 مياهاً محلاة ومعالجة مقابل تأمين 50٪ من الاكتفاء الذاتي من الغذاء[27]، وهو ما تسبب في إدخال الوطن العربي دائرة العجز الغذائي. وإذا علمنا أن الزيادة في الإنتاج 2٪ مقابل 3٪ في السكان و 5٪ في الاستهلاك فإن هذا يعني عجزا غذائياً مقداره 50٪ الأمر الذي سيفرض على الدول العربية استيراد ما بين 40-60٪ من حاجاتها الغذائية أو ما يساوي ما بين 120-200 مليار دولار، وسيعاني أكثر من 90 مليون عربي نقصا في الغذاء[28]. ومن ناحية أخرى فإن هدف إسرائيل الاستراتيجي، مرحليا ومستقبلياً، هو اقتسام المياه مع السوريين واللبنانيين عبر اتفاقات رسمية بعد أن اقتسمت نهر الأردن. وإن لم تنجح المفاوضات فقد تكون مشكلة المياه فتيل الحرب الخامسة في المنطقة.

التعاون الإسرائيلي التركي في المجال المائي:

تكمن أهمية تركيا في هذه الدراسة في كونها تتحكم في كمية لابأس بها من العرض المائي لكل من سوريا والعراق. وتزداد أهمية تركيا بالنسبة للعرب في تنامي

علاقاتها مع إسرائيل التي تعود العلاقات بينهما إلى 15 مايو 1948 يوم إعلان الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين. وإذا كانت هذه العلاقة قد اقتصرت خلال العقود الماضية على التمثيل الدبلوماسي دون التعاون أو الزيارات الرسمية بين البلدين كما سادها فترات من الركود والتوتر فإن التوصل لاتفاق واشنطن بين الفلسطينيين والإسرائيليين[29]، وإعلان قيام دولة فلسطين والاعتراف التركي بها جدد العلاقة الإسرائيلية التركية ورفع التمثيل لدرجة السفير. وجاءت زيارة الرئيس الإسرائيلي، عيزروايزمان، لأنقرة ومن ثم زيارة رئيسة وزراء تركيا، السيدة شيلر، لفلسطين المحتلة تتويجاً لتطور العلاقات بين الجانبين ولتنهي حالة الجمود التي كانت قائمة. وتسعى تركيا من وراء ذلك إلى التأثير في أية تسوية إقليمية للصراع العربي الإسرائيلي وهو ما يعكس المغزى السياسي والاقتصادي لمشروع أنابيب السلام التركية الذي يهدف إلى تزويد جزء من المشرق العربي وإسرائيل وبلدان الخليج بالمياه بتكلفة تصل إلى 20 مليار دولار يتم تمويله من قبل الأطراف العربية.

إن الدوافع الإسرائيلية نحو تركيا تظهر من خلال:

1 - أهمية تركيا كدولة إسلامية علمانية ودورها في التأثير على العالم الإسلامي، وخاصة نظرة إسرائيل إلى الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، ودور تركيا في الحد من التطرف الإسلامي الذي تحاول نشره إيران في تلك الجمهوريات، وهو ليس لصالح إسرائيل.

2 - لتركيا حدود طويلة مع سوريا والعراق، يمكن لإسرائيل الاستفادة منها للضغط على هذه الدول.

3 - إن تركيا تعتبر سوقاً كبيراً للمنتجات الإسرائيلية.

4 - تشكل تركيا مورداً سياحيا لإسرائيل خاصة زيارة المسلمين الأتراك للمناطق الدينية.

ويهدف التعاون الإسرائيلي التركي إلى استنزاف الموارد المائية العربية والسيطرة عليها لخلق أزمة حقيقية للمياه في الجزء الشرقي من الوطن العربي. وقد تمثل ذلك في إقامة تركيا السدود على مجرى الفرات وروافد دجلة وتحكمها في كميات المياه في النهرين على حساب مصالح كل من سوريا والعراق. ويأتي مشروع شرق الأناضول المعروف اختصاراً باسم (غاب GAB) والمتوقع الانتهاء من تنفيذه في عام 2001 شاهداً على هذه السياسة. وهذا المشروع متعدد الأغراض لأنه يشتمل على 13 مشروعاً أساسياً للري وإنتاج الكهرباء عن طريق إنشاء 21سداً، منها 17 على الفرات و 4 على دجلة وإقامة 17 محطة توليد كهرباء على النهرين

وروافدهما وتقدر تكلفة المشروع بـ 20 مليار دولار. وإذا كان هذا المشروع «غاب» سيحقق لتركيا مزايا عديدة لاقتصادها القومي ويعزز دورها الإقليمي المرتقب فإن آثاره السلبية على كل من سوريا والعراق ستكون وخيمة مما يترتب عليه من انخفاض منسوب المياه في كل من الفرات ودجلة والتأثر السلبي لذلك على مشروعات الري والطاقة في البلدين. وتنجم المشكلة بالنسبة لنهر الفرات، من عدم توقيع اتفاق دولي لتقاسم المياه بين الدول الثلاث وهي مشكلة مثارة منذ عام 1962 عندما بدأت المفاوضات بشأن هذا الأمر. وترى كل من سوريا والعراق أن تدفق 500م^3 في الثانية معدل منخفض كثيراً وتطالبان بحصة مناسبة من المياه، 700م^3/ث، وترفض تركيا هذه المطالب بحجة أن نصيب الفرد من المياه في سوريا والعراق يفوق بكثير نظيره التركي. وقد صرح الرئيس التركي سليمان ديميريل مراراً بأن المياه تنبع من تركيا ولايمكن لمستعمليها الآخرين أن يُبَلِّغوا تركيا عن كيفية استعمال مواردها. وفي المقابل فإن هناك حقول نفط تنبع في كثير من الدول العربية ولاتتدخل تركيا بكيفية استعمالها.

وعلى الرغم من محاولة الإدارة التركية خلال النصف الثاني من الثمانينيات لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدول العربية، حيث قام رئيسها آنذاك (تورغوت أوزال) بزيارة رسمية إلى سوريا في يوليو 1987 وأخرى للعراق في أبريل 1988، فإن السلوك التركي في مجال استغلال نهري الفرات ودجلة قد خيب الآمال العربية. فقد قامت تركيا في 23 يناير 1990 بتخفيض معدل تدفق مياه الفرات من 500م^3 إلى 120م^3 في الثانية. وألحقت المشاريع التركية خسائر كبيرة بكل من سوريا والعراق حيث خسرت سوريا 40٪ من كمية المياه التي كانت تحصل عليها من نهر الفرات والتي تصل إلى 15.7 مليار م^3 سنويا[30]. واشتملت الخسائر على توقف العمل بـ 7 وحدات من أصل 8 وحدات في محطة كهرباء سد الفرات التي كانت تزود سوريا بـ 70٪ من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية وهو ما حدث كذلك لمحطة كهرباء القادسية التي توقفت نهائياً عن العمل منذ عام 1991[31]، وقدرت خسائر محاصيل العراق بـ 15٪[32].

ويتجلى التعاون الإسرائيلي التركي في مجال المياه في طرح العديد من المشاريع. ومن هذه المشاريع قيام شركات إسرائيلية من خلال استخدام البواخر بنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل على أن تكون بمعدل مرتين في الشهر، وقد

يتطور ذلك إلى مد أنبوب بحري بين الطرفين[33]. ويطرح الطرفان كذلك فكرة قيام مشروع أنابيب السلام التركي. و يهدف المشروع الأخير إلى وضع الأمن القومي والأمن الغذائي العربي بيد تركيا بالتعاون مع إسرائيل المستفيد الأكبر، خاصة وأن تركيا تريد مقايضة المياه بالنفط العربي. وهذا المشروع الذي سيكلف 20 مليار دولار، يتم تحمله من قبل الدول العربية المعنية، سوف يقوم على جر المياه من نهري سيحون وجيحون للدول العربية كما هو مبين في الجدول رقم 3.

جدول رقم (3)

توزيع أنابيب السلام

الخط الأول ينقل 3.5 مليون م^3	حصص الدول من المياه
تركيا	300 ألف م^3
سوريا	حلب 300 ألف م^3 حمص 100، دمشق 650
الأردن	عمان 600 ألف م^3
السعودية	تبوك 100 ألف م^3، المدينة 300، الدمام 200 ينبع 100، مكة 500، جدة 500 ألف م^3
الخط الثاني ينقل 2.5 مليون م^3	
الكويت	600 ألف م^3
السعودية	الجبيل 200 ألف م^3، الدمام 200، الخبر 200، الهفوف 200 ألف م3
البحرين	المنامة 200 ألف م^3
قطر	الدوحة 100 ألف م^3
الإمارات	أبو ظبي 280 ألف م^3، دبي 160، الشارقة 120، رأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين 40 ألف م^3

المصدر: حمدي الطاهر، مستقبل المياه في العالم العربي، 1991، ص 290.

والواقع أن هذا المشروع رفض من قبل الدول العربية على الرغم من الإغراءات التي قدمتها تركيا خاصة في تكاليف النقل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن

تكلفة إنتاج المتر المكعب من مياه التحلية في الخليج تصل إلى 5 دولارات. ويعود الرفض العربي لهذا المشروع إلى عدة أسباب لعل أهمها:

1 - التخوف من التحكم التركي في مصير الدول العربية باستخدام سلاح المياه للضغط عليها.

2 - وجود إسرائيل ضمن الأطراف المستفيدة في الوقت الذي تقوم فيه بنهب المياه العربية في المنطقة.

3 - إن سوريا والعراق يشاركان تركيا في مياه الفرات ودجلة وليس هنالك جدوى اقتصادية من قيام سوريا والعراق بشراء المياه في الوقت الذي يتمتعان فيه بالحق الطبيعي للحصول عليها مجاناً. وتجدر الإشارة إلى أن تركيا سوف تحقق عائداً يبلغ ملياري دولار سنوياً نظير بيع المياه.

جاء التعاون الإسرائيلي التركي مسايراً للدور الذي تريده تركيا في أن يكون لها وزن وثقل في النظام الشرق أوسطي خاصة في مجال استخدام المياه كسلاح ضغط على الدول العربية للحصول على الكثير من التنازلات من ناحية. وكذلك دفع الدول العربية نحو إقامة سلام مع إسرائيل وخاصة الطرف السوري الذي يعد أكبر المتضررين من تنفيذ مشروع «غاب» من ناحية أخرى.

التعاون الإسرائيلي الإثيوبي في المجال المائي:

تقع إثيوبيا ضمن دائرة الاهتمام الأولية في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي لكونها أحد مصادر المياه الرئيسة لكل من السودان ومصر حيث تسيطر على 85٪ من مياه نهر النيل الذي يمر عبر أراضي السودان ومصر (سلطان، 1984: 93). إن التعاون الإسرائيلي الإثيوبي في استثمار واستغلال المياه يهدف إلى السيطرة على مياه نهر النيل. وتعمل إسرائيل على تشجيع إثيوبيا لإقامة سد على مجرى النيل الأزرق الذي يشكل 80٪ من مياه النيل وإضافة مشروعات للري على النيل والتأثير بالتالي على منسوب مياه النيل في كل من السودان ومصر. وتشتمل المشاريع على 33 سداً معظمها على النيل الأزرق ستحصل إثيوبيا بموجبها على 7 مليارات م^3 سنوياً أي 20٪ من حصة مصر والسودان من المياه (انظر الجدول رقم 4). وتسعى إسرائيل من وراء التعاون مع إثيوبيا وإرتيريا إلى منع قيام بحيرة عربية على البحر الأحمر واستخدام المياه كسلاح لصالحها.

جدول رقم (4)

الأضرار المصرية السودانية من جراء التعاون الإثيوبي الإسرائيلي في المجال المائي

الدولة	1990	2000	العجز
مصر	55.5 مليار م³	70 مليار م³	14 مليار م³
السودان	18.5 مليار م³	24 مليار م³	6 مليار م³

لقد استغلت إسرائيل الوضع المتردي للدول الأفريقية في المعاناة الاقتصادية والتكنولوجية وعملت على سد هذه الثغرة، كما استفادت من المخططات الأمريكية بهدف دعم مصالح الأخيرة الحيوية في المنطقة. ولم تهمل إسرائيل الدول التي ينبع منها نهر النيل وهي تنزانيا وبوروندي ورواندا وزائير وكينيا وأوغندا التي كان لها نصيب في التعاون معها في المجال المائي بهدف الإضرار بالدول العربية (قاسم، 1993 :37) أو بمعنى آخر فرض الحصار على الوطن العربي. فقد أرسلت خبراء إسرائيليين للقيام بأبحاث في أوغندا وعملت على تدعيم علاقاتها مع (جون قرنق) في جنوب السودان بهدف فصل الجنوب السوداني عن شماله والإضرار بالسودان الشمالي ومصر من خلال إقامة المشاريع على نهر النيل. كما جاء هذا التعاون على حساب دولة عربية أخرى هي الصومال لأن إقامة المشاريع في إقليم (الأوغادين) سيؤدي إلى إعاقة المياه المتجهة إلى الصومال.

وتهدف إسرائيل بالإضافة إلى تحقيق السيطرة على الموارد المائية العربية إلى التحكم في الجزر التابعة لهذه الدول في البحر الأحمر من خلال استخدامها كقواعد عسكرية في سياق الصراع العربي الإسرائيلي. ويشكل وجود يهود (الفلاشا) في إثيوبيا ورغبة إسرائيل في تهجيرهم إلى فلسطين بهدف تدعيم الوزن الديموغرافي الإسرائيلي في مواجهة الوزن السكاني العربي الكبير عاملا آخر يوجه السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إثيوبيا.

الخاتمة

تعكس الدراسة حقيقة انكشاف الوضع المائي لجميع الدول العربية باستثناء مصر، التي لديها خزانات مياه جوفية تقدر بـ 400 كيلو متر مربع إضافة إلى 130 كيلومتر

مربع من المياه في سد أسوان، وهو أمر يبرز قتامة الموقف الذي يمر به الوطن العربي. إن اسرائيل تتحكم في أكثر من 2.3 مليار من الموارد المائية للوطن العربي، وهذا ما يدل على تفاقم الأزمة واحتمالات الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل في ظل الزيادة السكانية من الجانبين واستمرار الانخفاض في الموارد المائية. ويتضح من الدراسة أن إسرائيل قد انتقلت من مرحلة فك الحصار العربي إلى مرحلة فرض الحصار على الوطن العربي من خلال علاقاتها التعاونية مع دول الجوار بهدف تحقيق أهدافها. فإذا كان تعاونها مع تركيا يعززه فكرة النظام الشرق أوسطي والعائدات التركية من بيع لمياه للبلدان العربية إضافة إلى استخدام المياه كسلاح في حالتي الحرب والسلم فإن الأمر مماثل بالنسبة لأهداف التعاون الإسرائيلي مع البلدان الأفريقية التي تعنى بنهر النيل. ولايهدف هذا الأمر بطبيعة الحال إلى التقليل من أهمية العوامل الأخرى في عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية مثل محاربة الأصولية الإسلامية بالنسبة لتركيا واليهود الفلاشا بالنسبة لإثيوبيا. وعليه فإن الدراسة لتؤكد صحة الفرضية التي وضعناها في المقدمة وأن تعاون دول الجوار للوطن العربي مع إسرائيل في عمليات الإضرار بالأمن المائي العربي يجعل ذلك سلاح تهديد يمكن استغلاله لفرض الشروط والسياسات على الدول العربية.

وتعلق إسرائيل أهمية قصوى على التعاون العربي الإسرائيلي في هذا المجال لكونه سَيُسْهِم إلى حد كبير في إرساء أسس مسيرة السلام في الشرق الأوسط. وإن الفشل في التوصل إلى اتفاق سيزيد من حدة العداء والتنافر بين الجانبين وسيخلق المزيد من النزاعات والحروب حول المياه مما يعرض مسيرة السلام للخطر. ويمكننا أن نلخص أهم نتائج البحث فيما يلي:

1 - أن إسرائيل وعلاقاتها بالمياه ليست وليدة المفاوضات، بل بدأت مع قيام الحركة الصهيونية، وأساس ذلك أن أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل.

2 - سيطرة إسرائيل على المياه في منطقة الشام إضافة إلى التعاون مع دول الجوار أضعف الموقف التفاوضي للعرب.

3 - كل المشاريع المطروحة في قيام نظام مائي تمثل إسرائيل فيها المركز مثل مشروع أنابيب السلام.

4 - أن الزيادة في الحاجة إلى المياه في الأراضي العربية المحتلة يعود جزء منها إلى زيادة الهجرات اليهودية إلى فلسطين، وكذلك الزيادة الطبيعية الكبيرة لعرب

فلسطين. وفي حالة التوصل إلى سلام حقيقي فإن ذلك سيؤدي إلى عودة اللاجئين العرب إلى فلسطين، الأمر الذي يعني تضاعف الطلب على المياه.

5 - لقيت الإغراءات التي تتقدم بها التكنولوجيا الإسرائيلية لدى العرب صدى، خاصة بعد الجولة الخامسة لمؤتمر موارد المياه في مسقط، من جانب دول الخليج.

6 - يجب أن يشكل الضرر العربي الذي يلحقه التعاون الإسرائيلي مع دول منابع الأنهار، أحد المرتكزات الأساسية في رسم العلاقات التي يجب أن تقوم بين العرب ودول الجوار.

7 - استغلال إسرائيل لعنصر الفقر والحاجة الاقتصادية خاصة من جانب الدول الأفريقية في رعاية مشاريع المياه لإلحاق الضرر الكبير بالموارد المائية للدول العربية.

إذا أخذنا في الاعتبار أن العلاقة صفرية (Zero Sum Game) بمعنى أن أي مكسب لإسرائيل هو خسارة للعرب والعكس صحيح، وفي ظل عدم التكافؤ القائم بين الجانبين، فإن الدراسة تكشف أن أي سلام يتم التوصل إليه في المنطقة سيكون لصالح إسرائيل، حيث ستحصل إسرائيل على الحصة التي تناسبها من المياه العربية. وعليه فإن اتفاقيات السلام بين إسرائيل والدول العربية لن تعدو كونها اتفاقات ثنائية، ولن تصل إلى مرحلة التطبيع أو ما يعرف بالثقافة السلمية. وإن استمرار التوتر حول المياه سيهدد باحتمال اندلاع صراعات اقتصادية وسياسية واستراتيجية بين الطرفين يمكن أن تنتهي مستقبلاً بحرب مسلحة.

ومن ناحية أخرى فإن الدراسة تؤكد على ضرورة وضع خطة عربية على مستويات قطرية وقومية وعلى مراحل تُعْنى بتحديد أولويات توزيع الموارد المائية وترشيد الاستهلاك، وتحديد درجة الاكتفاء الذاتي، ومتابعة استكشاف موارد مائية جديدة، وتنمية الموارد المتاحة منها، مع مراعاة التكامل بين الموارد السطحية والجوفية واستثمارها الأمثل. ويتطلب هذا الأمر:

1 - حل الخلافات العربية والنزاعات المائية وفصلها عن أي خلافات سياسية.

2 - قيام استراتيجية عربية بالنسبة للمياه، من منطلق إعداد دراسة دقيقة للوضع المائي العربي من مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والقانونية الراهنة والمستقبلية.

3 - استكمال وتحديث وتنسيق الإحصاءات المتعلقة بهذه الموارد وإيجاد دعم برامج وشبكات الرصد المائي وإنشاء شبكة المعلومات المائية وتبادل المعلومات القائمة على أسس منسقة.

4 - تعزيز التعاون المائي في إقامة السدود والقنوات المشتركة للاستفادة الكبرى من المياه.

5 - معالجة الموارد المائية السطحية والجوفية المشتركة من خلال عمل أحواض مشتركة ووضع إدارة متكاملة لهذه الأحواض.

6 - استخدام مصادر المياه غير التقليدية من خلال تحلية المياه المالحة ومعالجة مياه الصرف الصحي للري.

7 - إقامة مركز دراسات للمياه العربية تابع لجامعة الدول العربية يكون مهمته مراقبة وتبني وتنفيذ المشاريع العربية أو الأجنبية ذات الصلة بالموارد المائية العربية والبحث عن طرق ووسائل كفيلة بتخفيض تكلفة التحلية بما في ذلك استخدام الطاقة الشمسية.

8 - المحافظة على التوازن الاستراتيجي مع دول الجوار لردع أي مساس بحصص المياه العربية.

الهوامش:

(1) على الرغم من وجود صراعات مائية بين بعض الدول العربية وأثر ذلك على الأمن المائي العربي فإن الدراسة تعامل العرب كوحدة سياسية في مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد الأمن القومي العربي.

(2) جريدة الاتحاد الاماراتية، 1994/1/20.

(3) قارن ذلك مع ما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1993، أبوظبي: صندوق النقد العربي، ص 81.

(4) لمزيد من التفاصيل انظر الاقتصاد الإسلامي 150 (أكتوبر، 1993): 45-61.

(5) الاتحاد، 1993/3/4.

(6) الاتحاد، 1993/5/31.

(7) الحوادث، 1994/2/18.

(8) الاتحاد، 1993/10/25.

(9) الاتحاد، 1994/2/28.

(10) الحوادث، 1994/2/18.

(11) الاتحاد، 1993/5/31.

(12) الاتحاد، 1993/10/25.

(13) الاتحاد، 1993/7/25.

(14) الاتحاد، 1993/5/31.

(15) الاتحاد، 1993/10/25.
(16) المرجع السابق نفسه.
(17) الأسبوع العربي، 1994/3/14، ص 21.
(18) السياسة، 1993/3/29.
(19) الحوادث، 1994/2/18، ص 17.
(20) الاتحاد، 1993/10/25.
(21) الوسط، 1994/4/24، ص 23.
(22) الاتحاد، 1994/3/3.
(23) السياسة، 1993/3/29.
(24) الاتحاد، 1993/10/25.
(25) الاتحاد، 1993/3/4.
(26) الوسط، 1994/4/24، ص 22.
(27) الخليج، 1993/7/21.
(28) الاتحاد، 1993/12/11.
(29) الأسبوع العربي، 1994/2/7، ص23.
(30) السفير، 1993/10/11.
(31) الاتحاد، 1993/5/31.
(32) السفير، 1993/10/11.
(33) البيان، 1992/4/3.

المصادر العربية

حسن بكر
1991 «المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي». السياسة الدولية 104 (أبريل): 132-144.

حمدي الطاهر
1991 مستقبل المياه في العالم العربي. د ن.

سامي عبود
1988 جغرافية المياه واستخدام الأراضي. الرياض: مكتبة الرشد.

عباس قاسم
1993 «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوليتيكية». المستقبل العربي 174 (أغسطس): 25-52.

عبد الأمير دكروب
1994 «مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط». الفكر العربي 76 (ربيع): 212-232.

عبدالله السلطان
1984 إثيوبيا: البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي والتنافس بين الاستراتيجيتين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فتحي علي حسين
1992 «المياه في المفاوضات متعددة الأطراف». السياسة الدولية، 108 (أبريل): 215-210.

مجدي صبحي
1993 «أزمة المياه في المفاوضات المتعددة». السياسة الدولية، 114 (أكتوبر): 124-130.

محمد محمود ربيع
1987 مناهج البحث في العلوم السياسية. الكويت: مكتبة الفلاح.

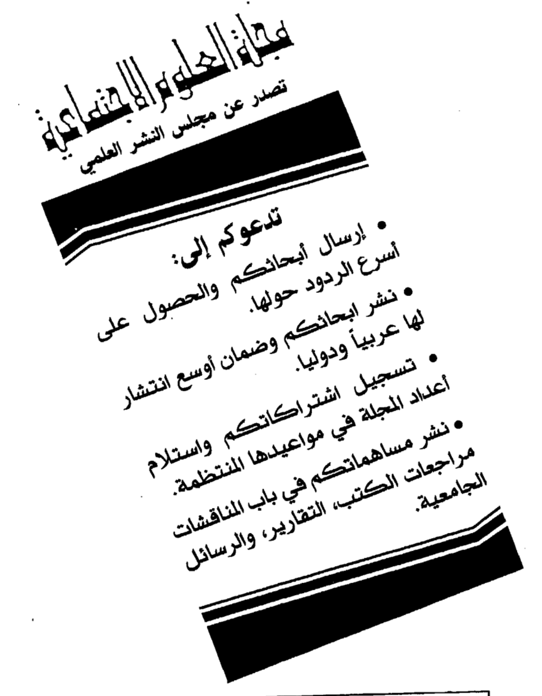
محمود أحمد
1991 إسرائيل والمياه العربية: معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط. بيروت: دار المستقبل العربي.

نبيل السمان
1990 إسرائيل والمياه العربية: حرب المياه من الفرات إلى النيل. د ن.

المصادر الأجنبية

Allan, J.A., & Mallat, C/.,
1995 Water in the Middle East, London: British Academic Press.
Postel, S.
1993 The Last Oasis: Facing Water Scarcity, London: EarthScan Publications.
Starr., J.R.,
1991 "Water Wars". Foreign Policy 82 (Spring): 17 - 36.
Widstrand, C.,
1980 Water Conflict & Research Priorities. Oxford: Pergamon Press.

استلام البحث فبراير 1995
اجازة البحث مايو 1995



مجلة العلوم الاجتماعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي
تدعوكم إلى:
• إرسال أبحاثكم والحصول على أسرع الردود حولها.
• نشر ابحاثكم وضمان أوسع انتشار لها عربياً ودولياً.
• تسجيل اشتراكاتكم واستلام أعداد المجلة في مواعيدها المنتظمة.
• نشر مساهماتكم في باب المناقشات مراجعات الكتب، التقارير، والرسائل الجامعية.

الأبعاد الأساسية للشخصية وأنماط التعلم والتفكير لدى عينة من الجنسين بدولة الإمارات

يوسف عبدالفتاح محمد

قسم علم النفس - جامعة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

تهدف دراسة الشخصية - من بين ما تهدف - إلى معرفة الأسس التي يقوم عليها السلوك الإنساني، بهدف التنبؤ به في المواقف المختلفة، ثم ضبطه والتحكم فيه. وهذا ما أشار إليه (Stagner, (1974:1 في مقدمة كتابه عن سيكلوجية الشخصية (Psychology of Personality) إلى أن الشخصية الإنسانية هي من أعقد الظواهر في دراستها. من هنا كان تعدد اتجاهات الباحثين واختلاف وجهات نظرهم في دراستهم للشخصية.

وربما كان من أهم الاتجاهات في هذا الصدد ما يتعلق باستخدام التحليل العاملي. الذي يهدف إلى الإيجاز والاهتمام بالأبعاد والعناصر الأساسية للشخصية مباشرة، بهدف الوصول إلى صورة تتميز بالدقة العلمية، والاقتصاد في الوصف والتصنيف، وتعرف هذه الصورة بالأبعاد أو العوامل . ومن أهم هذه الأبعاد ما أشارت إليه دراسات أيزنك وجيلفورد وكاتل. وإن اختلفوا في المستوى الذي يجرون عليه تحليلاتهم العاملية، أو ما يمكن أن نسميه برتبة العوامل. حيث يمثل Cattell (1965) الاتجاه الأمريكي، الذي يهتم بالتفاصيل العاملية أو العوامل الضيقة، فيما يمثل Eysenck (1967) الاتجاه الإنجليزي الذي يهتم بالعوامل العريضة أو التي تتصف بالعمومية والتعامد. ولا تتوقف دراسة الشخصية عند هذا الحد، بل تمتد إلى أبعد من ذلك، من خلال دراسة العلاقة بين هذه الأبعاد ومتغيرات أخرى في

الشخصية، كالدافعية، والاتجاهات، والقيم، والصحة النفسية، والعمليات العقلية الخاصة بالتعلم، والتفكير، والإبداع، والذكاء، وغيرها.

وتتناول هذه الدراسة أحد هذه الجوانب. وهو أنماط التعلم والتفكير في علاقتها بأبعاد الشخصية، إذ تبين للباحثين أن الدراسات التي تناولت هذه العلاقة محدودة للغاية، سيما في البيئة العربية. فقد تركزت الدراسات - بوجه عام - في هذا الصدد على الاهتمام بخصائص شخصية المتفوقين والمتخلفين عقليا أو تحصيليا فقط، دون الاهتمام بأبعاد الشخصية في علاقتها بأنماط التفكير، تلك التي ترتبط بنشاط النصفين الكرويين للمخ، وبتكامل وظائفهما، فلكل منهما نمط إدراكي ومعرفي محدد. والتفكير الجيد يعتمد عليهما معا (الكامل، 8:1983).

مشكلة البحث وأهميتها

يهتم هذا البحث بالإجابة عن عدة تساؤلات خاصة بالعلاقة بين الأبعاد الأساسية للشخصية وأنماط التعلم والتفكير، من حيث طبيعة هذه العلاقة ومكوناتها العاملية، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على دور جنس المفحوص، والمرحلة الدراسية، كمحددين لهذه العلاقة. ويمكن صياغة التساؤلات المحددة الآتية التي يهدف البحث إلى الإجابة عنها:

- هل توجد فروق بين الجنسين من طلاب المرحلتين الثانوية والجامعية في الأبعاد الأساسية للشخصية، وأنماط التعلم والتفكير؟
- إلى أي مدى يكون جنس المفحوص والمرحلة الدراسية محددين لهذه الفروق إن وجدت؟
- هل توجد علاقة بين الأبعاد الأساسية للشخصية وأنماط التعلم والتفكير؟
- ما هي مكونات هذه العلاقة إن وجدت؟..

وتحديد مشكلة البحث على هذا النحو يشير إلى أهميتها من حيث التعرف على الخصائص المميزة لكل من الذكور والإناث، سواء فيما يتعلق بالأبعاد الأساسية للشخصية وأنماط التفكير. - وما إذا كانت هذه الخصائص تختلف من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية - أم أنها تتسم بالاستقرر. وما إذا كانت هناك أبعاد بعينها ترتبط بأنماط معينة من التعلم والتفكير، الأمر الذي يترتب عليه إثراء المعرفة السيكلوجية بهذه الجوانب من جهة، وإمكانية الإفادة مما تسفر عنه

هذه النتائج تطبيقا من جهة أخرى، سواء في المجالات التربوية أم المهنية أو غيرها.

مفاهيم البحث والإطارالنظري

تتناول هذه الدراسة الأبعاد الأساسية للشخصية. والبعد Dimension مفهوم رياضي إحصائي مجرد، وهو تخطيط رمزي يعني الامتداد extention. ويستخدم في بحوث الشخصية للإشارة إلى العوامل من الرتبة الراقية، مثل تلك التي انتهت إليها بحوث أيزنك ومعاونيه. والتي أشارت إلى بعدين قطبيين واضحي المعالم هما:

- الانبساط – مقابل – الانطواء Extraversion Vs Introversion.
- العصابية – مقابل – الاتزان الانفعالي Neuroticism Vs Emotional Stability.

وعامل الانبساط عامل ثنائي القطب، بعداه هما الانبساط – الانطواء. وهذا العامل يتضمن مظاهر السلوك التي تتراوح بين الاندفاع والتكيف، أو ما تلحظه من ميل لدى الشخص إلى التعلق بقيم مستمدة من العالم الخارجي، في مقابل الميل إلى قيم مستمدة من العالم الداخلي (سويف ، 13:1962) أما عامل العصابية فهو ثنائي القطب أيضا، إذ يقابل بين العصابية ومظاهر حسن التوافق، والنضج أو الثبات، والاتزان الانفعالي. والعصابية ليست هي العصاب. بل الاستعداد للإصابة به عند توافر شروط الانعصاب Stress.

وقد حظي عاملا الانبساط والعصابية باهتمام كبير من الباحثين والعلماء، بهدف التحقق من مدى استقرارهما كأبعاد أساسية في الشخصية من جهة، ومدى قابليتهما للنقل الحضاري من جهة أخرى. انظر على سبيل المثال لا الحصر (سويف، 1962؛ عبدالله، 1990؛ عبدالخالق، 1991؛ Soueif, 1969 . Eysenck & Eysenck, 1969) وقد انتهت هذه الدراسات وغيرها إلى أن عاملي الانبساط والعصابية هما أكثر العوامل استقراراً في الشخصية، ويمكن التعرف عليهما بدرجة ثابتة، بل يمكن الاعتماد عليهما في الدراسات العاملية، مهما اختلفت مقاييس الشخصية وعينات المفحوصين (Wilson, 1976: 135) كما قدم أيزنك بعدا جديداً أطلق عليه اسم الذهانية Psychoticism، وهو يشير إلى سمة أساسية في الشخصية، توجد بدرجات متفاوتة لدى جميع الأفراد. وإذا وجدت بدرجة كبيرة فإنها تجعل الفرد ذا استعداد نفسي للاضطراب السيكاتريي، ومع ذلك يعتبر وجود مثل هذا الاستعداد بعيدا عن الذهان الحقيقي. (عبدالخالق، 1991 :12-13) فقد وجد أن الفصاميين ومرضى

الهوس والاكتئاب والسيكوباتيين يكشفون عن درجات مرتفعة على هذا العامل (Wilson, 1976: 135).

ويمكن وصف الشخص الذي يحصل على درجة مرتفعة على بعد الذهانية بأنه منزو، لا يهتم بالآخرين، غالبا ما يكون مزعجاً، غير مناسب في أي مكان، يتسم بالقسوة والعدوان، حتى نحو من يحبهم، تنقصه المشاعر والشفافيه الوجدانية، والمشاركة الاجتماعية. وهذه جميعها خواص تشير إلى تبلد الشعور، ونقص الإحساس. والمصطلحات السيكاتريه التي تستوعب هذا النوع من الأنماط السلوكية هي: المنفصم والسيكوباتي، ذو السلوك المضطرب.

وثمة علاقة وثيقة بين الذهانية والسيكوباتية من الناحية الوراثية. فقد وجد أن المجرمين من كلا الجنسين يحصلون على درجات مرتفعة جدا على مقياس الذهانية، بالمقارنة مع المجموعات الضابطة. (Eysenck & Eysenck, 1971). وبمعنى آخر فإن ذوي الدرجات المرتفعة على الذهانية، سواء أكانوا من الذكور أم الاناث، لديهم اتجاهات جنسية تشبه اتجاهات الذكور، في حين أن ذوي الدرجات المنخفضة على الذهانية، سواء أكانوا ذكوراً أم إناثا، تكون لديهم اتجاهات جنسية تشبه تلك التي لدى الإناث. ويؤكد Eysenck (1972) أن الأساس البيولوجي للذهانية سيظهر أن هذا البعد من أبعاد الشخصية يرتبط ارتباطا وثيقا بالهرمونات الجنسية الذكرية.

وقد أضاف أيزنك لاستخباره مقياساً آخر خاصا بالكذب، أو بميل بعض المفحوصين إلى التزييف إلى الأحسن، وقد تبين أن هذا المقياس الفرعي يحظى بدرجة معقولة من الوحدة العملية (عبدالخالق، 1991 :29-36). وهناك عاملان آخران أشار إليهما أيزنك وهما: عامل الذكاء الذي يمثل القدرة العقلية العامة، أو العامل العام في نظرية سبيرمان. وعامل المحافظة - التقدمية : وهو العامل الأساس الذي يتضمن الاتجاهات. إلا أن أيزنك على الرغم من تأكيده لدور هذين العاملين في تفسير الفروق الفردية، فإنه يأخذ بما اصطلح عليه الباحثون الانجليز في معالجة كل من القدرات والاتجاهات كمجالات مستقلة عن العوامل الوجدانية الشخصية. ويشير Eysenck & Eysenck (عبدالخالق، 1991 :7-8) إلى أن أهم المكتشفات في مجال الأبعاد الأساسية للشخصية هي أن العوامل الوراثية تعد مسؤولة عن قدر كبير من التباين الملاحظ في الشخصية الإنسانية، ولكن المورثات

أو العوامل الوراثية لا تسبب السلوك بطريقة مباشرة، بل يمكن أن تؤدي إليه. وفي ضوء ذلك يمكن صياغة تنبؤ مؤداه: أن الأبعاد ذاتها يمكن أن تظهر عبر ثقافات مختلفة (Barrett & Eysenck, 1984: 615-632).

الأسس النيرولوجية للشخصية:

يوضح Eysenck & Rachman الأساس النيرولوجي (البنائي) للفرض القائل باعتماد الانبساط - الانطواء على آلية (ميكانيزم) الاستثارة والكف بوصفها وظيفة للجهاز العصبي المركزي، وذلك فيما يسمى بالتكوين الشبكي Reticular Formation الذي قد يكون مسؤولا عن ظاهرة الاستثارة والكف. كما يشير Eysenck & Eysenck (1969: 49) إلى أساس وراثي قوي للعصابية، يرتبط بنشاط الجهاز العصبي الأوتونومي، وبوجه خاص في الفرع السمبثاوي منه، فالاستثارة تشير من الناحية السلوكية والعصبية إلى تهيج اللحاء، وتسهيل الاستجابات الإدراكية والحركية، واستجابات التعلم والتذكر، والتفكير والأداء، فيما يشير الكف إلى عملية في الجهاز العصبي المركزي، تتدخل في سير الأنشطة الإدراكية والمعرفية والحركية للكائن العضوي.

وقد وجدت درجة عالية من الانبساط عند من يحدث لديهم الكف اللحائي بسرعة وقوة واستمرار، وعلى العكس من ذلك في حالة الانطواء (عبدالخالق، 1987 :225).

والشخص المعرض للانفعالات القوية - حتى في ظل الظروف التي لا تستدعى ذلك لدى الشخص العادي - لديه جهاز عصبي مستقل، قوي الاستجابة في فرعه السمبثاوي بوجه خاص. فالتنشيط أو التنبيه اللحائي مفهوم عصبي سيكلوجي، له خصائص مميزة، أهمها أنه ليس وظيفة موجهة للسلوك، وهو أعم من الانفعال، كما أنه نتاج تفاعل بين الحالة الداخلية كالجوع والعطش وعلامات التنبيه الخارجية.

هذا بالإضافة إلى إمكان وصفه كميا من خلال بعض المقاييس الفيزيولوجية. ولما كانت العصابية ليست هي المرض النفسي، وإنما هي الاستعداد للإصابة بالعصاب، لذا يجب التمييز بدقة بين العصابية، أي عدم الاتزان الانفعالي الموروث، والذي يهيء الشخص ويجعله مستعدا لتكوين أعراض عصابية عندما يتعرض لضغوط قد تؤدي به في النهاية إلى الانهيار العصبي، وبين العصاب الذي

ينتج عن الضغوط الانفعالية، التي تفرض على الجهاز العصبي، فيميل الفرد للاستجابة عن طريق الأعراض العصابية. وقد يظهر العصاب عند شخص لديه درجة منخفضة من عدم الاتزان الانفعالي، نتيجة لضغوط بيئية، وقد لا يظهر عند شخص آخر لديه استعداد شديد للعصاب، نتيجة لعدم وجود ضغوط بيئية عليه.

وثمة مقارنة واضحة بين العصابية والعصاب من ناحية، وبين الذكاء وأنماط التعلم من ناحية أخرى، فالشخص المرتفع الذكاء على الرغم من استعداده لأن يستجيب للتعلم استجابة جيدة، إلا أنه قد يكون مع ذلك جاهلا، نتيجة لنقص التسهيلات التعليمية في بيئته. فالعصاب محصلة للعاصبية والمواقف العصيبة (عبدالخالق، 250:1987). والفرض الأساس - هنا - هو أن المشاعر العنيفة والانفعالات القوية تنشط الجهاز العصبي الأوتونومي. لذلك فإن الأشخاص الذين ولدوا بجهاز عصبي أوتونومي شديد الاستجابة يستشعرون انفعالات أكثر تغذية راجعة في مدى واسع من المواقف البيئية، ولذا فإنهم يكّونون توقعات انفعالية أكثر شدة عن أقرانهم. وبنفس الدرجة، فإن تطوير التحكم الخاص بالكف قد يكون صعباً عليهم، نتيجة للمستوى المرتفع من القابلية للاستثارة الموجودة بالميكانيزمات العصبية لديهم (Stagner, 1974: 170).

ومن الجدير بالذكر أن الاتجاهات الوصفية تشير إلى الشخصية في جانبها السلوكي أو الظاهري ، في حين أن الاتجاهات التجريبية تشير إلى المظاهر المتصلة، بالجوانب الجبلية أو الوراثية Genotype. وقد ناقش Eysenck (1967) بالتفصيل الفروق بين الجوانب السلوكية، والجوانب الجبلية أو الوراثية للشخصية، موضحاً أن السلوك الملاحظ هو دالة للفروق الجبلية في تفاعلها مع البيئة، ويؤدي هذا التفاعل إلى فروق وصفية في الجوانب الظاهرية للشخصية، يمكن قياسها بواسطة الاستبيانات Questionnaires التي من بينها استخبار أيزنك للشخصية المستخدم في هذه الدراسة.

وإذا انتقلنا إلى أنماط التعلم والتفكير فإن المقصود بها هو استخدام أحد النصفين الكرويين الأيسر والأيمن، أو كليهما معا في العمليات العقلية (Torrance, et al ,1978) ويتكون هذان النصفان الكرويان من مادة رمادية اللون، قريبة من سطح القشرة المخية، وفيها تستقر الخلايا العصبية التي تسيطر على الوظائف العقلية العليا. وتعتبر القشرة المخية من أهم أجزاء المخ، برغم أنها لا تشغل إلا حيزا

بسيطا من مادته التي هي في معظمها مادة بيضاء، عبارة عن مسارات عصبية موصلة إلى القشرة المخية وخارجه منها.

ويتصل النصفان الكرويان عن طريق مجموعة من حزم الألياف العصبية تسمى موصلات ويطلق على الجز الأكبر منها الجسم الجاسيء Corpus Callosum، وتربط تلك الموصلات المناطق المتناظرة في كل من النصفين الكرويين. وعندما تكون تلك الموصلات سليمة يمكن للمعلومات أن تنتقل بينهما، وعندما تقطع لا يحدث انتقال للمعلومات، ويمكن الكشف عما يقوم به كل نصف من عمل على حدة، (مراد، مصطفى، 1982 : 5-4).

ويسيطر كل نصف من نصفي المخ على الوظائف الجسمية باتجاه عكسي. فالنصف الأيمن يسيطر على وظائف الأعضاء اليسرى من الجسم، والنصف الأيسر يسيطر على وظائف الأعضاء اليمنى من الجسم. وقد كشفت البحوث عن اختلاف الوظائف العقلية العليا للنصفين الكرويين للمخ، فالنصف الكروي الأيسر يعرف بأنه لفظي تحليلي يهتم بالتفكير المنطقي والرياضي والسببي، الذي يتضمن: التعرف، تذكر الأسماء، الاستجابة للتعليمات اللفظية، الثبات والنظام، التعلم والتفكير، كبت العواطف والشعور، الاعتماد على الكلمات لفهم المعاني، التفكير المنطقي، التعامل مع المثيرات اللفظية، الجدية والنظام، التخطيط لحل المشكلات، التفكير المحسوس، التعامل مع مشكلة واحدة في الوقت الواحد، النقد والتحليل في القراءة والسمع، المنطقية في حل المشكلات، إعطاء المعلومة بطريقة لفظية، استخدام اللغة في التذكر، فهم الحقائق الموضوعية الواضحة، (مراد، مصطفى، 1982).

أما النصف الكروي الأيمن فهو مركز الوظائف العقلية العليا الخاصة بالحدس، والانفعال، والابداع، واستخدام الخيال، والمواد غير اللفظية المصورة والمركبة، وقد حددها تورانس في: التعرف، تذكر الوجوه، الاستجابة للتعليمات المصورة والمتحركة، التجديد في التجريب والتعلم والتفكير، الاستجابة العاطفية والشعورية، إنتاج أفكار ساخرة، التعامل مع المعلومات بطريقة ذاتية، استعمال الاستعارة، الاستجابة للمتغيرات الوجدانية، التعامل مع عدة مشكلات في وقت واحد، الابتكار في حل المشكلات، إعطاء معلومات كثيرة عن طريق التمثيل والحركة، استخدام الخيال في التذكر، فهم الحقائق الجديدة وغير المحددة.

ووظائف النصفين الكرويين ليست وظائف مطلقة لكل منهما، غاية الأمر أن

هناك وظائف يقوم بها أحدهما بصورة أفضل من الآخر، في ضوء نشاط المراكز العصبية الموجودة بكل منهما. وغالبا ما يكون النصف الأيسر هو المسيطر على نشاط معظم الأفراد. ويتضح ذلك من استخدام الغالبية لأجزاء الجسم اليمنى في الكتابة، والأكل، وغيرها. في حين يسيطر النصف الأيمن عند البعض ممن نجدهم يجيدون استخدام الأجزاء اليسرى من الجسم أفضل من اليمنى. وهؤلاء نسبتهم ضئيلة (7٪ تقريبا) لكن السيطرة لا تكون مطلقة لأحد النصفين الكرويين كما ذكرنا. وهذا ما يشير إلى وجود النمط المتكامل (مراد، 1988 :35).

ويبرز Samples (1978) سيادة وظائف النصف الكروي الأيسر أكثر من الأيمن بأن نظام التعليم المدرسي يهتم غالبا بالتحصيل الدراسي، وبالتفكير المنطقي، وذلك من خلال قدرات التذكر والقدرات اللفظية، أي أن نظم التعلم الاجتماعي والمدرسي تركز بطرق مباشرة أو غير مباشرة على تنمية وظائف النصف الكروي الأيسر. وقد يكون للوسط الثقافي الذي يعيش فيه الفرد وأساليب التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها دور مهم في إتجاه السيادة لأحد النصفين الكرويين، لذا فمن المتوقع أن الثقافة التي تهتم بالتفكير التحليلي والمنطقي يميل أفرادها إلى سيطرة النصف الكروي الأيسر على سلوكهم، بينما يسيطر النصف الكروي الأيمن على أفراد ذلك المجتمع الذي يغلب عليه الخيال والانفعال (إبراهيم، 1985). وقد اهتمت دراسات مختلفة أجنبية وعربية ببحث علاقة أنماط التعلم والتفكير بنشاط النصفين الكرويين للمخ، ودور أساليب التنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد في التأكيد على سيطرة أحد النصفين الكرويين للمخ، أو سيادتهما معا. (أنظر على سبيل المثال لا الحصر:
(مراد، 1988؛ شاكر، Albaili,1983; Torranc, 1981: 99-105; Berry et al,1980: 807-812; 1991 Soliman, 1989,). ومع ذلك لاحظ الباحث أن معظم الدراسات التي تناولت الأبعاد الأساسية للشخصية، أو أنماط التعلم والتفكير وفقا لوظائف النصفين الكرويين للمخ قد تناولتهما بمعزل عن بعضهما. سيما ما أجري منها في العالم العربي. من هنا جاءت فكرة هذا البحث لدراسة العلاقة بين الأبعاد الأساسية للشخصية (الذهانية – الانبساط – العصابية – الكذب) وأنماط التعلم والتفكير (الأيمن – الأيسر – المتكامل) في ضوء الفروق بين الجنسين، في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، نظرا لأن متغيري جنس المفحوص

والمرحلة الدراسية أو العمرية هما من المتغيرات المهمة في مجال دراسة الفروق الفردية. إذ لا يمكن تناول هذه الفرق دون الأخذ بعين الاعتبار هذين المتغيرين. ولا يتسع المقام لاستعراض نتائج البحوث في هذا الصدد (أبو حطب، 506: 1986).

والنظرية التي تنطلق منها الأبعاد الأساسية للشخصية، وتلك التي تتناول أنماط التفكير تعتمد على الأسس النيرولوجية للشخصية بوجه عام، سيما ما يتعلق منها بوظائف الجهاز العصبي بشقيه المركزي والأوتونومي، والقابلية للكف أو الاستثارة، وسيطرة النصفين الكرويين للمخ، الأمر الذي يمكن أن يكون مبرراً نظريا، لتوقع الباحث وجود اتساق في مكونات العلاقة بين هذين النوعين من المتغيرات، وهو ما يتناوله الفرض الثاني في هذه الدراسة. والمقصود بمكونات العلاقة بين الأبعاد الأساسية للشخصية وأنماط التعلم والتفكير: هو أنه ليس هناك عامل عام، أو عوامل أخرى ثانوية صغيرة، بل توجد مجموعة مكونات متساوية في التباين، إلى حد ما بين العناصر (الاختبارات أو المتغيرات) و مكونات العلاقة هي بمثابة العناصر البنائية المكونة لتلك العلاقة (أبو النيل، 1986:27).

الفروض

في ضوء الإطار النظري يمكن صياغة الفروض الآتية:-

1 - توجد فروق بين الجنسين في المرحلتين الثانوية والجامعية في الأبعاد الأساسية للشخصية وفي أنماط التعلم والتفكير لديه.

2 - يوجد اتساق في مكونات العلاقة بين الأبعاد الأساسية للشخصية وأنماط التعلم والتفكير كما يكشف عنها التحليل العاملي.

المنهج والإجراءات

العينة: أجرى هذا البحث على عينة من الجنسين بالمرحلتين الثانوية والجامعية بدولة الإمارات العربية المتحدة. وكان عدد الذكور (129) طالبا، (86 من المرحلة الثانوية، 43 بالمرحلة الجامعية)، وعدد الإناث (207) طالبة، (104 بالمرحلة الثانوية، 103 بالمرحلة الجامعية). وقد اختيرت عينة المرحلة الثانوية من الصف الأول الثانوي بمدرستي سيف الدولة الثانوية للبنين، وعائشة أم المؤمنين الثانوية للبنات، بمنطقة الفجيرة. أما عينة المرحلة الجامعية فقد اختيرت من بين طلاب

وطالبات جامعة الإمارات (مركز الانتساب الموجه بالفجيرة). وقد بلغ متوسط أعمار الذكور بالمرحلة الثانوية (16.23) بانحراف معياري قدره (1.6)، ومتوسط أعمار الإناث بالمرحلة الثانوية (15.87) بانحراف معياري قدره (1.14). أما متوسط أعمار ذكور المرحلة الجامعية فقد بلغ (25.74) بانحراف معياري قدره (2.05)، ويرجع الارتفاع النسبي لأعمار الجامعيين إلى أنهم ممن يعملون بالتدريس منذ عدة سنوات، ويجري تأهيلهم تأهيلا جامعيا عن طريق الانتساب الموجه، كما يرجع السبب في قلة عدد الذكور الجامعيين إلى أن عددهم بمركز الانتساب الموجه هو (56) طالبا.

- **الأدوات:** استخدم في هذه الدراسة استخبار أيزنك للشخصية (E.P.Q.) ومقياس تورانس لأنماط التعلم والتفكير (الصورة أ) وفيمايلي نبذة عن كل منهما: -

أ - الأول أعده كل من Eysenck & Eysenck (1985) في ضوء عدة دراسات، تبين منها أن الأبعاد التي يقيسها الاستخبار تمثل نموذجاً لوصف الشخصية في ثقافات عديدة، وقد قام بإعداد الصيغة العربية عبدالخالق (1991)، في ضوء تحليلات عاملية للبنود، أسفرت عن تشبعات مرتفعة بدرجة مقبولة لعوامل الانبساط والعصابية والكذب، إلا أنه نتج عن عامل الذهانية تشبعات منخفضة نسبيا. وعلى الرغم من ذلك تشير المقارنات العاملية إلى أن العوامل الأربعة متطابقة بين المصريين والانجليز، وبين المصريين الذكور والإناث، فقد تراوحت معاملات تشابه العوامل بين 960، 996. (عبدالخالق، 79:1991). ويتكون الاستخبار في صيغته المستخدمة في هذا البحث من (91) بندا، تقيس أربعة عوامل للشخصية من الرتبة الراقية، هي: الذهانية - الانبساط - العصابية - الكذب.

وقد حسب أيزنك ثبات المقياس بطريقة الإعادة بعد شهر على عينات مختلفة، وتراوحت معاملات الثبات بين (78.)، (89.). كما حسب معاملات الاتساق الداخلي (ألفا)، وكان معظمها فوق (80.) وقد حسب عبدالخالق (79:1991) معاملات الثبات (ألفا) لمقاييس الصيغة العربية للراشدين على عينة من الجنسين، وتبين أن جميع معاملات الثبات مرتفعة بدرجة مقبولة، فيما عدا مقياس الذهانية الذي يعد منخفضا وبخاصة لدى الإناث (45.) .

ولأغراض هذه الدراسة حسبت معاملات الثبات بإعادة التطبيق على عينة مكونة من (60) طالبا وطالبة، لهم نفس خصائص عينة البحث الرئيسة. كما حسبت معاملات ثبات التنصيف لدرجات أفراد عينة التقنين في التطبيق الأول، ثم صححت بمعادلة سبيرمان- براون (جدول 1) وتبين من هذا الإجراء أن المقاييس الفرعية لاستخبار أيزنك للشخصية تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات، تسمح باستخدامها في هذه الدراسة.

جدول (1)

معاملات ثبات استخبار أيزنك للشخصية

على عينات من الإمارات

البيانات / المقاييس الفرعية	معامل الثبات بإعادة التطبيق	معامل ارتباط النصفين	معامل ثبات التنصيف بعد التصحيح
1- الذهانية	,64	,58	,75
2- الانبساط	,89	,85	,92
3- العصابية	,91	,87	,93
4- الكذب	,74	,70	,82

ب - أما مقياس تورانس لأنماط التعلم والتفكير (Torrance, et al, 1978) الصورة (أ)، فقد أعده للبيئة العربية مراد، مصطفى (1982)، وهو يكشف عن النصف الكروي المسيطر لدى الفرد، وعلاقته بأنماط التعلم والتفكير. يتكون المقياس من (36) مجموعة من العبارات. كل مجموعة تحتوي على ثلاث عبارات، إحداها تتعلق بتساوي عمل النصفين (النمط المتكامل). ويطلب من المفحوص اختيار أحد تلك البدائل، والتي تصفه أكثر من غيرها. وليس هناك زمن محدد للإجابة، وللمقياس معاملات صدق وثبات عالية، لأن صياغة عباراته اعتمدت على نتائج البحوث الخاصة بوظائف النصفين الكرويين للمخ (Torrance, et al, 1978).

ولأغراض هذه الدراسة حسب معامل الثبات بطريقتين:

الأولى: عن طريق إعادة التطبيق بعد إسبوعين على عينة مكونة من (60) طالبا وطالبة، لهم نفس خصائص عينة البحث الرئيسية.

والثانية: بحساب معاملات الثبات النصفي لدرجات أفراد عينة التقنين على التطبيق الأول، ثم صححت بمعادلة سبيرمان براون. والجدول (2) يوضح هذه المعاملات.

جدول (2)

معاملات ثبات مقياس تورانس لأنماط التعلم والتفكير

على عينات من الإمارات

البيانات / المقاييس الفرعية	معامل النبات بإعادة التطبيق	معامل ارتباط النصفين	معامل ثبات التنصيف بعد التصحيح
1 – النمط الأيمن	,90	,81	,89
2 – النمط الأيسر	,78	,75	,86
3 – النمط المتكامل	,93	,86	,92

يتبين من جدول (2) أن المقاييس الفرعية لأنماط التعلم والتفكير تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات تسمح باستخدامها في هذه الدراسة.

نتائج البحث

أولاً: نتائج الفرض الأول الخاص بالفروق في أبعاد الشخصية وأنماط التعلم والتفكير في ضوء الجنس والمرحلة الدراسية:

للتحقق من صحة هذا الفرض أجريت المعالجات الإحصائية الآتية:-

1 – حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

2 – تحليل التباين المزدوج ANOVA لجدول 2x2 الجنس (ذكور، إناث) والمرحلة (ثانوية، جامعية).

3 – اختبار (ت) للفروق بين متوسطات المجموعات.

يبين جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لمقاييس الشخصية وأنماط التعلم والتفكير

البيانات / المتغيرات	ذكور (ن = 129)				اناث (ن = 207)			
	ثانوي (ن = 86)		جامعي (ن = 43)		ثانوي (ن = 104)		جامعي (ن = 103)	
	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
1 –الذهانية	4,28	2,19	3,77	2,08	2,96	1,75	2,74	1,28
2 –الانبساط	12,17	2,83	13,59	3,47	11,48	2,91	12,03	3,62
3 –العصابية	13,42	4,56	11,32	3,19	15,53	45,03	14,2	3,88
4 –الكذب	11,37	4,61	9,83	2,52	16,21	3,89	13,40	3,12
5 –النمط الأيمن	23,06	5,80	29,43	6,37	24,23	6,36	26,47	7,86
6 –النمط الأيسر	19,71	4,95	21,48	5,61	22,52	5,39	21,28	3,51
7 –النمط المتكامل	26,19	6,72	28,19	6,40	23,21	5,74	25,58	6,60

مجموعات البحث الأربع على متغيرات البحث الخاصة بالأبعاد الأساسية للشخصية، وأنماط التعلم والتفكير.

ويبين جدول (4) ملخص نتائج تحليل التباين لأثر الجنس والمرحلة الدراسة على تباين درجات أفراد العينة في أبعاد الشخصية وأنماط التعلم والتفكير، حيث يتضح أن هناك أثراً دالاً لمتغير الجنس على تباين درجات أفراد العينة في الانبساط والعصابية والكذب والنمط الأيسر، والنمط المتكامل، وجميع قيم (ف) على هذه المتغيرات دالة عند مستوى (01.) فيما لم يكن لمتغير الجنس أثر على تباين الدرجات في الذهابية والنمط الأيمن للتفكير.

أما فيما يتعلق بتأثير المرحلة الدراسية على تباين درجات أفراد العينة في أبعاد الشخصية وأنماط التفكير فإن النتائج تشير إلى أن هناك أثراً للمرحلة الدراسية على تباين الدرجات الخاصة بالذهانية (ف = 3.45)) والانبساط (ف = 5.76) وهاتان القيمتان دالتان عند مستوى (01.) والكذب أو المجاراة الاجتماعية (ف = 2.81)

جدول (4)

ملخص نتائج تحليل التباين المزدوج (2x2)

البيانات / المتغيرات	الجنس		المرحلة		التفاعل بين الجنس والمرحلة	
	ف	الدلالة	ف	الدلالة	ف	الدلالة
1 - الذهانية	1,76	-	3,45	,05	1,02	-
2 - الانبساط	8,18	,01	5,76	,01	5,19	,01
3 - العصابية	11,58	,01	2,32	-	3,63	,05
4 - الكذب	4,31	,01	2,81	,05	4,57	,01
5 - النمط الأيمن	2,59	-	6,92	,01	2,16	-
6 - النمط الأيسر	17,40	,01	3,78	,05	2,88	,05
7 - النمط المتكامل	21,72	,01	4,65	,01	6,39	,01

وهي دالة عند مستوى (.05) وكذلك أنماط التفكير الثلاثة: الأيمن، والأيسر، والمتكامل.

أما التفاعل بين الجنس والمرحلة الدراسية فقد تبين أن له أثراً على تباين درجات أفراد العينة في الانبساط (ف = / 5.19)، وهي دالة عند مستوى (.01)، والعصابية (ف = 3.63) وهي دالة عند مستوى (.05)، والكذب (ف = 4.57)، وهي دالة عند مستوى (.01)، كما أن التفاعل أثر على تباين درجات أفراد العينة في النمط الأيسر من أنماط التفكير (ف = 2.88) وهي دالة عند مستوى (.05)، والنمط المتكامل (ف = 6.39)، وهي دالة عند مستوى (.01).

وبالنظر إلى جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية يمكن تحديد الفروق التي اتضحت من خلال تحليل التباين، وذلك بالمقارنات الزوجية

بين المجموعات. والجدول (5) يوضح ملخصا لقيم (ت) الخاصة بالفروق بين المجموعات الفرعية للبحث.

يتبين من الجدول (5) أن قيم (ت) الخاصة بالفروق في ضوء المرحلة الدراسية هي بين الذكور في المرحلتين الثانوية والجامعية، وبين الإناث في المرحلتين الثانوية والجامعية، ويشير اتجاه الفروق الدالة إحصائيا في هذا الصدد إلى أن الذكور الجامعيين أكثر ميلا للانبساط من الذكور في المرحلة الثانوية. كما أن الذكور في المرحلة الثانوية أكثر ميلا للعصابية والكذب من الذكور الجامعيين. أما بالنسبة لأنماط التفكير فإن اتجاه الفروق على الأنماط الثلاثة (الأيمن والأيسر والمتكامل) هي في صالح الذكور الجامعيين، وبالنسبة للإناث في المرحلتين الثانوية والجامعية فإن اتجاه الفروق يشير إلى أن إناث المرحلة الثانوية أكثر عصابية وكذبا من إناث المرحلة الجامعية. فيما نجد أن هناك فروقاً دالة بين إناث المرحلة الثانوية وإناث المرحلة الجامعية في النمط الأيمن والنمط المتكامل. واتجاه هذه الفروق يشير إلى أن إناث المرحلة الجامعية أيضاً أكثر استخداما لهذين النمطين من التعلم والتفكير، إذا قورن بإناث المرحلة الثانوية.

وإذا انتقلنا للفروق في ضوء الجنس يتضح من جدول (5) أن هناك فروقاً دالة إحصائيا بين الذكور بالمرحلة الثانوية، والإناث بالمرحلة الثانوية، على متغيرات الانبساط في صالح ذكور المرحلة الثانوية، وفي العصابية، واتجاه الفرق في صالح إناث المرحلة الثانوية، وفي (الكذب) في صالح إناث المرحلة الثانوية، أما بالنسبة لأنماط التفكير فهناك فرق دال بين متوسطي درجات الذكور والإناث بالمرحلة الثانوية، في النمطين الأيسر والمتكامل. واتجاه الفرق يشير إلى أنه في صالح إناث المرحلة الثانوية، فيما يتعلق بالنمط الأيسر. أما فيما يتعلق بالنمط المتكامل فاتجاه الفرق يشير إلى أنه في صالح ذكور المرحلة الثانوية. أي أن هذا النمط أكثر انتشارا لديهم.

أما بالنسبة للفروق بين الذكور الجامعيين والإناث الجامعيات، فقد تبين وجود فروق دالة بين المجموعتين في العصابية والانبساط في صالح الذكور الجامعيين. فيما كانت الفروق في العصابية والكذب في صالح الإناث الجامعيات. أما الفروق في أنماط التفكير فهي تشير إلى أن الذكور الجامعيين أكثر ميلا إلى النمطين الأيمن والمتكامل، والفرق بينهم وبين الإناث الجامعيات دالة عند مستوى (.5) على هذين النمطين.

جدول (5)

قيم «ت» للفروق بين أزواج المجموعات ومستوى دلالتها الإحصائية واتجاهاتها

المجموعات / المتغيرات	الفروق في ضوء المرحلة						الفروق في ضوء الجنس					
	بين ذ.ث، ذ.ج			بين أ.ث، أ.ج			بين ذ.ث، أ.ث			بين ذ.ج، أ.ج		
	ت	الدلالة	اتجاه الفرق*	ت	الدلالة	اتجاه الفرق	ت	الدلالة	اتجاه الفرق	ت	الدلالة	اتجاه الفرق
1 - الذهانية	1,34	-	-	1,-	-	-	1,68	-	-	3,81	,001	ذ.ج
2 - الانبساط	2,68	,01	ذ.ج	1,31	-	-	4,71	,001	ذ.ث	2,02	,05	ذ.ج
3 - العصابية	2,88	,01	ذ.ث	2,08	,05	أ.ث	3,06	,001	أ.ث	4,50	,001	أ.ج
4 - الكذب	2,20	,05	ذ.ث	5,62	,001	أ.ث	8,07	,001	أ.ث	6,87	,001	أ.ج
5 - النمط الأيمن	6,07	,001	ذ.ج	2,20	,05	أ.ج	1,34	-	-	2,28	,05	ذ.ج
6 - النمط الأيسر	1,98	,05	ذ.ج	1,91	-	-	3,80	,001	أ.ث	,22	-	-
7 - النمط المتكامل	1,74	-	-	2,69	001	أ.ج	3,39	,001	ذ.ث	2,29	,05	ذ.ج

حيث: ذ = ذكور أ = إناث ث = ثانوي ج = جامعي

* اتجاه الفرق = المجموعة ذات المتوسط الأعلى

ثانياً: نتائج الفرض الثاني الخاص بمكونات العلاقة بين الأبعاد الأساسية للشخصية وأنماط التعلم والتفكير. للتحقق من صحة هذا الفرض أجريت المعالجات الإحصائية الآتية:

1 - حساب معاملات الارتباط المستقيم (بيرسون) من القيم الخام.

2 - أجرى تحليل عاملي بطريقة المكونات الأساسية لهوتيلنج، أعقبه تدوير متعامد للمحاور بالفاريمكس لكايزر، ثم تدوير مائل بالأوبليمن لكارول. وقد أجريت هذه التحليلات بالحاسب الآلي، باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية (SPSS + PC) للعلوم الاجتماعية.

يتبين من مصفوفة معاملات الارتباط المستقيم (بيرسون) بين المتغيرات الكلية للبحث (جدول 6): أن هناك ارتباطا له دلالة إحصائية بين الذهانية وكل من العصابية (ر = + 25)، والكذب (ر = - 33)، والنمط الأيسر (ر = -15)، والنمط المتكامل (ر = -21).

ويلاحظ أن معامل الارتباط بين الذهانية والعصابية موجب ودال عند مستوى (.01)، في حين أن معاملات الارتباط بين الذهانية والكذب، والنمط الأيسر، والنمط المتكامل سلبية، ودالة إحصائيا عند مستوى (.01). كما أن هناك معاملات ارتباط دالة إحصائيا بين كل من:

الانبساط والعصابية (ر = - 31.).

الانبساط والكذب (ر = - 15.).

الانبساط والنمط الأيمن (ر = + 13.).

الانبساط والنمط المتكامل (ر = + 33.).

وهي معاملات سالبة بين الانبساط وكل من: العصابية، والكذب، وموجبة بين العصابية وكل من النمط الأيمن، والنمط المتكامل للتفكير، وتوجد معاملات ارتباط بين العصابية وكل من: الكذب (ر = - 21.)، النمط الأيسر (ر = + 37.)، النمط المتكامل (ر = + 24.). كما يوجد معامل ارتباط بين الكذب (المجاراة الاجتماعية)، والنمط الأيسر للتفكير (ر = -17.). كذلك يوجد معامل ارتباط موجب بين النمط المتكامل من أنماط التفكير، وكل من النمطين الأيمن والأيسر للتفكير.

جدول (6)

مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات للعينة الكلية

(ن = 336)

	1	2	3	4	5	6	7
1 - الذهانية	-						
2 - الانبساط	,12-	-					
3 - العصابية	**,25+	**,31-	-				
4 - الكذب	**,33+	**,15-	**,21-	-			
5 - النمط الأيمن	,08+	*,13+	,04+	,09-	-		
6 - النمط الأيسر	**,15-	,09+	**,37+	**,17-	,05+	-	
7 - النمط المتكامل	**,21-	**,33+	**,24+	0.7-	**,42+	**,31-	-

* دال إحصائيا عند مستوى 05,

** دال إحصائيا عند مستوى 01,

وقد أجرى تحليل عاملي بطريقة المكونات الأساسية لمصفوفة معاملات الارتباط بهدف معرفة البناء العاملي لمتغيرات البحث، حيث تبين وجود ثلاثة عوامل استقطبت (63.67٪) من التباين الكلي للمصفوفة. ثم أجرى تدوير متعامد للمحاور بالفاريمكس لكايزر، أعقبه تدوير مائل بالأوبليمن لكارول، وذلك بهدف تحقيق خصائص البناء البسيط، ولإعطاء العوامل معنى سيكلوجيا أكثر وضوحاً. وقد كشف هذا الإجراء عن ثلاثة عوامل أيضاً نتيجة للتدوير المتعامد. وقد أخذنا بمحك كايزر في تحديد عدد العوامل، حيث توقف استخراج العوامل عند مستوى الجذر الكامن، واحد صحيح فأكثر، واعتبر التشبع دالا إحصائيا إذا بلغ (35.) فأكثر وفقا لمحك (Overall & Klett, (1972: 109.

وقد احتفظت العوامل بخصائصها بعد التدوير المتعامد والمائل (جدول 7). وقد تبين أن التشبعات الدالة للعامل الأول كانت على متغيرات الانبساط والنمط المتكامل والنمط الأيمن. والتشبعات على هذه المتغيرات موجبة مما يشير لمكونات العلاقة بين هذا البعد الأساسي من أبعاد الشخصية والنمطين المتكامل والأيمن من أنماط التعلم والتفكير.

جدول (7)

العوامل المتعامدة والمائلة للعينة الكلية

العوامل / المتغيرات	العوامل المتعامدة				العوامل المائلة			
	1	2	3	هـ2	1	2	3	هـ2
1 – الذهانية	,159-	,079 -	,868 -	,784	,130 -	,108 +	,874 -	,793
2 – الانبساط	,783+	,350 -	,068+	,681	,805 +	,283 +	,050 +	,731
3 – العصابية	,210 -	,815+	,332 -	,818	,269 -	,819 -	,287 -	,825
4 – الكذب	,267 -	,148 -	,714 -	,603	,275 -	,110 +	,710 +	,592
5 – النمط الأيمن	,610+	,117+	,203+	,427	,609 +	,084 -	,200 -	,418
6 – النمط الأيسر	,184+	,764+	,121+	,633	,120 +	,769 -	,162 +	,631
7 – النمط المتكامل	,695+	,489 +	,148+	,744	,655 +	,470 -	,171 +	,679
الجذر الكامن	1,642	1,592	1,456		1,627	1,594	1,448	
نسبة التباين	23,46	22,74	20,80	66,20	23,24	22,77	20,69	66,70

أما العامل الثاني فقد جاءت التشبعات الدالة عليه لمتغيرات العصابية، ثم النمط الأيسر ثم النمط المتكامل بالترتيب في مصفوفتي التدوير المتعامد والمائل. ومما يلفت النظر أن التشبعات الدالة بمصفوفة التدوير المتعامد جميعها موجبة فيما نلاحظ أن التشبعات الدالة في مصفوفة التدوير المائل جميعها سالبة.

أما العامل الثالث فإن أعلى التشبعات ذات الدلالة عليه بمصفوفة التدوير المتعامد كانت على بعد الذهانية (-868) والكذب (-714.) فقط، أما بالنسبة لمصفوفة التدوير المائل فقد كان أعلى التشبعات على بعد الذهانية (-874.) والكذب (710.) أيضا. إلا أنه مما يلفت النظر أن تشبعات هذين المتغيرين سالبة بمصفوفة التدوير المعامد. أما في مصفوفة التدوير المائل فإن التشبعات قطبية، فهو سالب على بعد الذهانية، وموجب على بعد الكذب.

مناقشة النتائج

أسفرت نتائج هذا البحث عن تحقق فروضه، من حيث وجود فروق بين الجنسين من طلاب المرحلتين الثانوية والجامعية، بدولة الامارات، في أبعاد الشخصية (الذهانية، الانبساط، العصابية، الكذب) وفي أنماط التفكير (الأيمن، الأيسر، المتكامل) كما كشف التحليل العاملي عن هوية عوامل الشخصية في علاقتها بأنماط التفكير، سيما بعد التدوير المتعامد والمائل للمحاور. ويمكن تحديد هوية العوامل التي كشف عنها التحليل العاملي بعد التدوير على النحو التالي:

- **العامل الأول**: الانبساط والنمط المتكامل (والأيسر). وتشبعات متغيرات هذا العامل موجبة، واضحة الدلالة بمصفوفتي التدوير المتعامد والمائل.
- **العامل الثاني**: العصابية (الانفعالية) والنمط الأيسر والمتكامل. يلاحظ أن التشبعات ذات الدلالة على هذا العامل تشبعات موجبة في مصفوفة التدوير المتعامد، لكنها سالبة لنفس المتغيرات في مصفوفة التدوير المائل.
- **العامل الثالث**: الذهانية - الجاذبية الاجتماعية (الكذب).

تشبعات بعدي الذهانية والكذب على هذا العامل تشبعات سالبة بمصفوفة التدوير المتعامد، لكنها قطبية بمصفوفة التدوير المائل.

فهي سالبة على العصابية وموجبة على الكذب (المجاراه). لكن التشبعات مرتفعة بوجه عام (انظر جدول 7).

وتدلنا المقارنة بين العوامل المتعامدة والعوامل المائلة في هذه الدراسة على أن التغير في التشبعات العاملية بسيط، ولا يكاد يذكر على الرغم من اختلاف المنظور النظري لكل من التدوير المتعامد والتدوير المائل. وكليهما يهدف إلى تحقيق خصائص البناء البسيط، وإعطاء العوامل معنى سيكلوجيا أكثر وضوحاً. إلا

أن الوضع الذي تتخذه المحاور في كل منهما مختلف عن الآخر. وعلى الرغم من ذلك بقيت التشبعات على العوامل متقاربة، وإن اختلفت طبيعة التشبعات في العاملين الثاني والثالث من حيث الإيجابية والسلبية.

وقد يرجع ذلك إلى اختلاف المنحى النظري لكل من التدويرين المتعامد والمائل كما ذكرنا.

وتتفق نتائج هذا البحث بوجه عام مع نتائج الدراسات الأولى التي أجراها Eysenck & Eysenck (1969: 171-193)، سويف (1962)، Soueif, et al. (1969) ، والتي تبين منها أن الانبساط والعصابية بعدان أساسان للشخصية. وكذلك تتفق النتائج مع نتائج الدراسات الحديثة نسبياً التي أكدت قابلية هذه الأبعاد للنقل الحضاري (أنظر على سبيل المثال: سويف، 1962 ؛عبدالخالق، 1987؛ Eysenck & Abdel Khalek, 1989). كما تلقى هذه الدراسة مزيداً من الضوء على استقرار هذه الأبعاد، باعتبارها أبعاداً أساسية للشخصية في علاقتها بجوانب أخرى للشخصية، متمثلة في أنماط التفكير، فقد أبانت الدراسات المتعلقة بأنماط التفكير استقرار هذه الأنماط في الشخصية، وإن ساد أحدها أكثر من الآخر (مراد، 1988). فإذا كان عامل العصابية يرتبط بالدرجة الموروثة لعدم استقرار الجهاز العصبي الأتونومي وتقلباته، ويرتبط عامل الانبساط بدرجة الاستثارة والكف في الجهاز العصبي المركزي (Eysenck, 1990)، فإن أنماط التفكير ترتبط بنشاط النصفين الكرويين للمخ، اللذين يمثلان الجزء الأكبر في الجهاز العصبي المركزي في المخيخ. ويبدو أن الأساس البيولوجي للعامل الجديد - الذي أضافه أيزنك تحت اسم الذهانية أو العقل المتصلب - يظهر في ارتباطه ارتباطاً وثيقا بالهرمونات الجنسية الذكرية، والليبدو الجنسي القوي، سواء لدى الذكور أم الاناث (عبدالخالق، 27:1991).

فإذا كان أيزنك قد اهتم بالأصول البيولوجية للأبعاد الأساسية للشخصية، فيما اهتم تورنس بالأصول البيولوجية لأنماط التفكير، فإن هذه الدراسة يمكن أن تلقي بعض الضوء على العلاقة بين هذين الجانبين الرئيسين للشخصية، وهما الأبعاد الأساسية للشخصية، وأنماط التعلم والتفكير. ويتبين ذلك من خلال الفروق بين الجنسين من جهة، ومن خلال مكونات العلاقة بينهما من جهة أخرى، فقد أبانت النتائج أن جنس المفحوص يعتبر محددا رئيسا للفروق، سواء في أبعاد الشخصية أم في أنماط التفكير بوجه عام. لذلك تشير النتائج إلى دور المرحلة

الدراسية، وجنس المفحوص، والتفاعل بينهما على تباين بعض الدرجات لتلك المتغيرات. هذا بالإضافة إلى ما كشف عنه البحث من اتساق في المكونات العاملية للعلاقة بين عوامل الشخصية وأنماط التفكير. الأمر الذي يؤكد استقرار هذه العوامل وتلك الأنماط.

وفي ضوء ذلك يمكن القول: بأن أبعاد الشخصية المتمثلة في الذهانية، الانبساط، العصابية، الكذب، وكذلك أنماط التفكير المتمثلة في النمط الأيمن، النمط الأيسر، والنمط المتكامل، يمكن أن تنتظم في عوامل تحدد ملامح هويتها في ضوء ما تبين من هذه الدراسة، فالانبساط والنمط المتكامل انتظمهما العامل الأول، والعصابية والنمط الأيسر انتظمهما العامل الثاني، والذهانية والجاذبية الاجتماعية (الكذب) انتظمهما العامل الثالث، وإذا كان هذا الاسهام المتواضع هو ما تقدمه هذه الدراسة، إلا أن الأمر يحتاج إلى المزيد من البحوث والدراسات، للتحقق من وجودها عبر ثقافات وعينات متنوعة، وإلى دراسات أخرى تتناول الأسس الوراثية والنيرولوجية لهذه العوامل، ويأتي ذلك ضمن ما تثيره نتائج هذا البحث من تساؤلات يمكن أن تكون مجالا لبحوث أخرى. ومما هو جدير بالذكر أن مقاييس أيزنك لأبعاد الشخصية تختلف عن المقاييس المرضية الباثولوجية مثل مقياس مينيسوتا المتعدد الأوجه للشخصية MMPI. فالاهتمام ينصب في استخبار أيزنك للشخصية على تلك المتغيرات المتضمنة في السلوك، والتي تتحول إلى أعراض مرضية في الحالات المتطرفة فقط. لذلك يعتبر الاستخبار مناسبا للاستخدام مع عينات من الأسوياء. ويقترح أيزنك استبدال مصطلحات العقل المتصلب بالذهانية، والانفعالية بالعصابية، والجاذبية الاجتماعية بالكذب، وذلك حتى يمكن تجنب إخفاء الحقيقة من جانب المفحوصين، وهو أمر يتعارض مع صدق الإجابة عن استخبارات الشخصية (عبدالخالق، 1991:24، 63).

المراجع العربية

أحمد محمد عبدالخالق

1987 الأبعاد الأساسية للشخصية. ط 4، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

——

1991 استخبار أيزنك للشخصية. دليل تعليمات الصيغة العربية للأطفال والراشدين، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

حمدي شاكر محمد

1991 «التوافق النفسي ووظائف النصفين الكرويين للمخ لدى المتفوقات والمتأخرات دراسيا من طالبات الثانوي العام». مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد الثاني، يونيو، 462-479.

صلاح أحمد مراد

1988 «الابتكار الشكلي والأداء العقلي وأنماط التعلم والتفكير لمستخدمي اليد اليسرى ومستخدمي اليد اليمنى من تلاميذ المرحلة الإعدادية في دولة الإمارات» ص ص. 35-65 في صلاح مراد: بحوث وقراءات في علم النفس، القاهرة: دار النهضة العربية.

صلاح أحمد مراد، محمد محمود مصطفى

1982 اختبار تورانس لأنماط التعلم والتفكير: كراسة التعليمات. 4-64 القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عبدالستار إبراهيم

1985 الانسان وعلم النفس، الكويت: عالم المعرفة.

عبد الوهاب محمد الكامل

1983 التعلم وتنظيم السلوك. طنطا، المكتبة القومية للنشر.

فؤاد أبو حطب

1986 القدرات العقلية. ط 5، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مجدي أحمد محمد عبدالله

1990 دراسة عاملية لاستقلال بعدي الانبساط والعصابية من خلال مكوناتها الفرعية لدى الجنسين، كتاب المؤتمر السادس لعلم النفس، الجمعية المصرية للدراسات النفسية 317-333.

محمود أبو النيل

1986 التحليل العاملي لذكاء وقدرات الإنسان، دراسات عالمية وعربية. بيروت، دار النهضة العربية.

مصطفى سويف

1962 «إطار أساسي للشخصية: دراسة حضارية مقارنة على نتائج التحليل العاملي». المجلة الجنائية القومية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، العدد الخامس، 1-50.

المراجع الأجنبية

Albaili, M.A.
1993 Inferred hemispheric thinking style, gender, and academic major among United Arab Emirates college students. Perceptual & Motor Skills 76, 971-977.

Barrett, P. & Eysenck, S.
1984 The assessment of personality factors across 25 countries. Personality and Individual Differences, 5, 615-632.

Berry, G.A., Hughes, R.L. & Jackson, L.D.
1980 Sex and handedness in simple and integrated task performance. Perceptual & Motor Skills, 51 (3, pt 1) 807-812.

Cattel, R.B.
1965 The scientific analysis of personality. Middlesex: Penguin.

Eysenck, H.J.
1967 The biological basis of personality. Springfield; C.C. Thomas.

——
1972 Personality and sexual behavior. Journal of Psychosomatic Research, 16, 141-152.

——
1990 Biological dimentions of personality. In: L.A. Pervin (Ed.) Handbook of personality, New York: Guilford Press. 244-276.

Eysenck & Eysenck. M.W.
1985 Personality & individual differences: A natural science approach. New York, Plenum Press.

Eysenck & Eysenck, S.B.G.
1969 Personality structure and measurement. London, Routledge & Kegan Paull

——
1971 Crime & Personality: item analysis of questionnaire responses. British Journal of Crime, 10, 49-62.

Eysenck & Rachman, S.
1965 The causes and cures of neurosis. London: Routledge & Kegen Paul.

Eysenck, S.B.G. & Abdel-Khalek, A.M.
1989 A cross cultural study of personality: Egyptian and English children. International Journal of Psychology, 24, 1-11.

Overall, G.E. & Klett, C.J.
1972 Applied multivariate analysis. New York, McGraw Hill.

Samples, R.
1978 Educating both sides of the human mind. Science Teacher, 42, 21-32.

Soliman, A.M.
1989 Sex differences in the styles of thinking of college students in Kuwait. Journal of Creative Behavior, 23, 38-45.

Soueif, M.I. Eysenck, H.J. & White, P.O.
1969 A joint factorial study of the Guilford, Cattell and Eysenck scales. In: H.J. Eysenck & S.B.G. Eysenck, Personality structure and measurement. London, Routledge and Kegan Paul.

Stagner, R.
1974 Psychology of personality. 4th ed. New York, McGraw Hill.

Torrance, E.P. McCarthy., Kaltsounis.
1978 Norms and technical manual for your style of learning and thinking. Department of Educational Psychology, University of Georgia Unpublished.

Torrance, E.P.
1981 "Implications of whole brained theories of learning and thinking for computer basic instructions." Journal of Computer Based Instruction, 7 (4) 99-105.

Wilson, G.D .
1976 Personality. In: Eysenck H.J. & Wilson, G.D. (Eds) A textbook of human psychology. Baltimore University, Park Press.

استلام البحث ديسمبر 1993
إجازة البحث مارس 1995

رؤية جديدة لدور الخدمات الاجتماعية والنفسية لأطفال الكويت ما بعد الأزمة

بدر العيسى
كلية الآداب – قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – جامعة الكويت

المقدمة

تُشكِّل قضية الاهتمام بالطفل بشكل عام بنداً أساسياً رئيساً في معظم السياسات التي ترسمها الدولة، وذلك لارتباط رعاية الطفولة بالقضايا المجتمعية كافة؛ سواء أكانت قضايا تربوية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم بيئية. وترتفع مؤشرات الخطورة لهذه الفئة عندما نعلم أن الأطفال سوف يشكلون مع بداية القرن القادم قرابة ثلث سكان الكرة الأرضية[1].

وفيما يتعلق بأطفال الكويت فتشير الأرقام التي يعدها البنك الدولي إلى أن معدلات المواليد في الكويت لسنة 1991-1992 قد وصلت إلى 24.6٪ لكل ألف امرأة من فئة 15-49 سنة وإن نسبة الوفيات منهم تصل إلى 16.4٪ (The World Bank, 1992: 170). ومن ثم فإن حسن إعداد الطفل وتأهيله حالياً من جميع الجوانب هو خير وسيلة لازدهار هذه الفئة واستثمارها للمستقبل، وتتضاعف مؤشرات الخطورة أيضاً على الأطفال عندما يمر المجتمع بأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تمس حياة الطفل على نحو مباشر أو غير مباشر. ففي بعض الأحيان نجد أن بعض الحلول التي نقترحها لمواجهة هذه الأزمات قد يكون لها تأثير سلبي على الطفل. ونأخذ على سبيل المثال الإجراء الذي اتخذته وزارة التربية في دولة الكويت بعد حرب التحرير وهو دمج سنوات التعليم في المراحل الابتدائية والثانوية، أي أن المناهج المدرسية التي كانت تدرس للطالب في سنتين دراسيتين قد أدمجت مناهجيا في عام دراسي واحد، وأجبر الطالب على أن يتعلم مناهج السنتين في سنة دراسية واحدة فقط، كتعويض عن الفترة التي حرم فيها أطفال الكويت من التعليم أثناء الاحتلال العراقي. ونتيجة لهذا الإجراء فقد قامت إدارة المناهج المدرسية بإلغاء الكثير من محتوى المناهج الدراسية الضرورية

والمهمة حتى تخفف العبء على الطالب والمدرس؛ الأمر الذي قد يكون له مردود عكسي وسلبي على المسار التعليمي للطالب في مراحل التعليم الأساسية التالية، ومثل هذا الإجراء قد حدث نتيجة لأزمة سياسية وعسكرية.

وعندما بدأت الجيوش العراقية تجتاح الكويت في أغسطس عام 1990 كان ذلك بداية عهد جديد لتعاظُم الأزمات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، التي أخذت تنخر في شخصية الطفل الكويتي، ونعني هنا بالعهد الجديد هو ظهور مشكلات حديثة طرأت على المجتمع فتأثر بها الطفل الكويتي والتي لم تكن موجودة في السابق بهذا الحجم. وتبين الأرقام الموجودة لدى مكتب الشهيد أن أعداد الأطفال الذين استشهدوا أثناء الاحتلال بلغ 21 طفلاً[2]. وتظهر أيضاً الأرقام الموجودة لدى مكتب الإنماء الاجتماعي أن عدد الحالات المسجلة للأطفال الذين يعانون من أزمات نفسية واجتماعية من جراء الغزو وحرب التحرير قد بلغ 455 حالة[3].

في هذه الورقة سوف نستخدم المنهج التحليلي لخدمات الطفولة قبل الأزمة وبعدها مع تركيز الضوء على بعض التصورات المستقبلية التي يمكن أن نصوغ من خلالها رؤية جديدة لدور الخدمات الاجتماعية والنفسية للأطفال في دولة الكويت خلال عقد التسعينيات. فعقول الأطفال، وأجسامهم النامية، ورفاهيتهم، يجب أن تنال الأولوية في مجال اهتمامات المجتمع في أوقات الشدة كما هي في أوقات الرخاء، وفي أوقات الركود كما في أوقات الأزدهار الاقتصادي، وفي أوقات الحرب والسلم على السواء، إن ترسيخ هذا المبدأ يمثل تحدياً للتسعينيات وليس هناك من موقع أكثر ملاءمة لهذا من مناطق الحروب في العالم.

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ماذا يحتاج الطفل الكويتي مستقبلا من خدمات اجتماعية ونفسية بعدما عايش أزمة احتلال وحرب وتشريد، خلقت على أثرها مشكلات نفسية واجتماعية عديدة غير مألوفة بالنسبة للطفل الكويتي؟
- ما نوعية السياسات والبرامج التي يجب أن تتخذها الدولة لرعاية هؤلاء الأطفال؟
- إذا كانت هناك حاجة إلى تغيير أو تعديل في الخدمات، هل يجب أن يكون التغيير كليا أو جزئيا؟ وهل التغيير لكل فئات الأطفال أم للأطفال المتضررين فقط؟

- هل تركيزنا في هذه الحقبة يجب أن ينصب على نوعية معينة من الخدمات بدرجة أكبر من نوعية أخرى من الخدمات؟ - أي على سبيل المثال - هل يجب التركيز في هذه الفترة على الخدمات النفسية والصحية والتشريعات الخاصة بالطفل بدرجة أكبر من الخدمات الترويحية؟

أهداف الدراسة

سوف نحاول في هذا العمل أن نطرح قضايا رئيسة محسوسة ومتوقعة مع محاولة تحليلها من خلال تحديدنا للأهداف التالية:

- الوقوف على النواحي غير الكاملة أو التي ليس لها دور في حياة الطفل الكويتي عند صياغة السياسات الخاصة بالأطفال.
- تحديد النواحي العاملة أو المؤثرة في حياة الطفل والمدرجة في السياسات والبرامج الخاصة به، ومحاولة الاستفادة منها في الأزمات أو الحروب.
- بلورة سياسات حديثة تهتم بالخدمات الاجتماعية والنفسية للطفل، وصولا إلى الرؤية المستقبلية، التي يستطيع الطفل من خلال تطبيقها أن يعيش حياة أفضل.

خطة الدراسة

- عرض وتحليل لأهم الخدمات الاجتماعية والنفسية التي كانت تقدمها الدولة لفئة الأطفال والجهات المسئولة عنها، وما إذا كانت هذه الخدمات تفي بالغرض.
- تحديد لأهم الآثار الاجتماعية والنفسية التي عاناها الطفل أيام الاحتلال - وما زال يعانيها - وما إذا كانت الخدمات الاجتماعية والنفسية المطروحة تخفف من وطأة هذه الآثار المؤلمة أي مرحلة اختبار للخدمات.
- تحديد رؤية جديدة لبعض الخدمات الاجتماعية والنفسية للطفل الكويتي حتى تساعده على التكيف مع الوضع الجديد وبما يتواكب مع عقد التسعينيات.

المفاهيم المستخدمة في الدراسة

الخدمات الاجتماعية: ويقصد بها مجموعة الخدمات المرتبطة بمشكلات الحياة الاجتماعية التي تواجه الأسرة والمؤثرة على الأفراد والجماعات كالطفولة،

والتي تنتج بسبب نقص الموارد المادية، والظروف البيئية، وتشتمل تلك الخدمات أيضا على ميادين الخدمات الطبية، والعقلية، والصحية، والنفسية، وتنظيم الأسرة، والتأهيل، والتدريب، والتوجيه، والتشغيل، والإسكان، وبرامج الضمان الاجتماعي، والتعليم، ورعاية الأحداث والمعاقين (خليفة، 24:1986).

خدمات الطفولة: ويقصد بها جميع الجهود المبذولة من أجل مواجهة احتياجات الطفولة داخل المجتمع سواء على المستوى المحلي أو المستوى القومي والتغلب على العقبات والمشكلات التي تحدث عندما تفشل هذه الخدمات في مواجهة هذه الاحتياجات.

الخدمات النفسية: ويقصد بها تلك العمليات التي تساعد الفرد على استخدام ما لديه من قدرات وطاقات وموارد على وضع خطط لتحقيق أهدافه، ومعالجة مشكلاته، سواء في محيط الأسرة، أو المدرسة، أو المجتمع عامة. (أبو علام، 1992: 14-17).

الأدبيات والدراسات السابقة

كثيرون هم الباحثون الذين تطرقوا لموضوع الحرب بشتى مظاهرها النفسية، والاجتماعية، والفلسفية، والدينية، والسياسية، والأيديولوجية، وغيرها. كما أنهم تطرقوا لموضوع العلاقات الأسرية القائمة بين الطفل ومحيطه بشكل عام، وبينه وبين والديه بشكل خاص، ولكن هذه الأعمال لم تتناول - لا من بعد ولا من قرب - تأثير هذه الأزمات على البرامج الاجتماعية الخاصة بالطفل، فالأدبيات حول هذا الموضوع تكاد تكون شحيحة أو معدومة خصوصا فيما يتعلق بدولة الكويت. ومن ثم فقد اعتمد الباحث هنا بالدرجة الأولى في عمل هذه الدراسة على بعض تقارير اليونيسف والمؤسسات الحكومية وجمعيات النفع العام.

يثير موضوع الخدمات الاجتماعية النفسية - دائما - نقاشات عديدة على مر السنين كمحاولات بناءة لتقوية هذا النشاط الوقائي. ويشير الكثير من المهتمين والباحثين إلى أن اتباع الوقاية وتحسين مؤثرات البيئة تؤدي - في النهاية - إلى تضاؤل المشكلات الاجتماعية بشكل تدريجي مع تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وبشرية عديدة.

ولقد أديرت العديد من البرامج والندوات الوقائية من أجل التعرف على مدى تأثير الأزمات على الطفل، ودورها في إبراز المشاكل الاجتماعية، وتأثيرها

على الأطفال. وكان هناك العديد من المحاولات الجدية لتحقيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التي من خلالها يمكن أن تخفف من حدة هذه الآثار ولكنها - جميعها - قصيرة الأمد بسبب الحاجة الماسة للخدمات الاجتماعية المألوفة (Sundel, & Homan, 1979A).

وقد تؤدي قلة الموارد في الدول المتأزمة إلى إعاقة توزيعها وتخفيض المزيد منها إلى الوقاية بدلا من العلاج. وهناك طرق أساسية ثابتة للعلاج والخدمات متوفرة لجميع الذين هم في حاجة ماسة إليها، ولهم الأسبقية العظمى في الاستشارة ومناهج التعلّم الجماعي من أجل التقليل أو الحد من مشاكل الأسرة والطفولة.

وهذا ما يؤكده عمل كل من (Sundel & Homan, 1979)، عن الوقاية في رعاية الطفل، لما فيه من اهتمام متزايد بالطفل في طرق الوقاية والالتزام بها في كل من المجالين الحكومي والأهلي. حيث تركز دراستهما على نظرية الوقاية في الخدمات الاجتماعية، وكيفية تطبيقها على الطفل، معتمدَيْن في ذلك على نموذج الوقاية الصحية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية (Sundel & Homan, 1979 B:511) ويصلان - في النهاية - إلى أن جميع الخدمات الحكومية والأهلية تمثل دورا مهما من التقدم الشامل في طرح منهج ناجح لرعاية الطفل، والتزاما كاملا بمشكلات ومعاناة الفئات المختلفة. وتتماشى هذه الخدمات الاجتماعية جنبا إلى جنب مع مناهج الصحة العقلية؛ حيث إن كليهما مرتبط بالآخر. كما تسهم أماكن العبادة وكذلك المتطوعون المدنيون الراغبون في المساعدة المجانية في نشر الوعي بين تلك الفئات. ولا يخلو الأمر - أحيانا - من وجود ردود فعل عكسية، ودلالات مشوهة عن هذه الخدمات؛ نتيجة جهل بعض الفئات ورفضهم للمساعدة والإصلاح. وأهم وسيلة لتجنب هذه الردود العكسية هو التعليم، والتوعية الصحية، والنصائح القانونية، وبهذا نكون قد وضعنا يدنا على مفتاح التقدم والتطور في كيفية إبراز هذه الخدمات الخاصة بالأطفال.

وبشكل عام فإن دراستهما هذه لم تضف الجديد إلى أهمية الجوانب الوقائية ودورها في مواجهة الأزمات التي يواجهها الأطفال أثناء نموهم الجسمي، والسيكولوجي، والعقلي.

وتشير الدلائل والمؤشرات أن خبرات العنف، والأزمات بشتى أنواعها تترك

آثارا مدمرة على النمو النفسي – الاجتماعي للأطفال، وعلى اتجاهاتهم نحو المجتمع، وعلى علاقاتهم ببعضهم البعض، وكذلك على نظرتهم العامة للحياة. فقد سعت كل من منى مقصود من جامعة كولمبيا في نيويورك وفاطمة نذر من جامعة الكويت (1993) من خلال دراستهما إلى التعرف على عدد وطبيعة خبرات الحرب التي واجهت الأطفال في الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي، وآثار هذه الخبرات على نموهم النفسي – الاجتماعي. وتهدف الدراسة أيضاً إلى الكشف عن المؤثرات غير المباشرة (الوسيطية) لموارد أسر أطفال الكويت والهوية الوطنية على النمو أو التطور النفسي – الاجتماعي لهؤلاء الأطفال.

استخدمت الدراسة عينة تتكون من 240 طفلا تترواح أعمارهم (من 11-16 سنة)، وأُجريت مقابلات معهم، ومع أسرهم، وتألفت أداة البحث من مقياس التعرض للحروب، ومقياس الصحة النفسية، ومقياس نتائج التكيف، ومقياس رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة (PTSD)، ومقياس موارد الأسر والهوية الوطنية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن خبرات أطفال الكويت من جراء الحرب تفاوتت، وتعددت، سواء من حيث العدد، أو من حيث طبيعة هذه الخبرات، وذلك تبعا لمتغيرات الجنس أو النوع، والعمر الزمني، ووظيفة الأب، ومستوى تعليم الأم، والمنطقة السكنية. فقد تعرض الأطفال الذكور، وأطفال أصحاب الوظائف القيادية إلى خبرات حرب ضاغطة بصورة أكثر من غيرهم؛ حيث إنهم شاهدوا العنف، وتعرضوا لأعمال العنف. وساعدوا المقاومة على التصدي للعدوان بصورة أكثر من غيرهم. بينما كان أقل الأطفال عرضة لخبرات القتال ولاعتقال أحد أفراد أسرهم، هم أطفال محافظة العاصمة. وكان لأطفال محافظة الجهراء فرص أقل للمشاركة في أعمال المقاومة الوطنية ضد الاحتلال.

وبينت الدراسة – أيضا – أن أسر الأطفال الذكور، أو أصحاب الوظائف القيادية هم أكثر شعورا بالعزلة الاجتماعية عن الأصدقاء والأقارب خلال فترة الاحتلال، بينما كانت أسر الأطفال الإناث أو الأسر التي تنتمي إلى أمهات ذوات مستوى تعليم منخفض أكثر تعرضا للأحداث الضاغطة التي لا علاقة لها بمشكلات الحرب والاحتلال. فالأسر التي كانت تسكن محافظة الجهراء كانت أقل رضا عن المساعدات الاجتماعية التي كانت تأتي إليها وكانت تشعر بالعزلة أثناء فترة الاحتلال.

وأخيرا توصلت الدراسة إلى وجود تفاعل بين العوامل الديمغرافية، وموارد الأسرة، والهوية الوطنية، من جهة وبين التعرض لآثار الحرب من جهة أخرى، ليعطينا مؤشراً للنمو النفسي - الاجتماعي لأطفال الكويت، وبالتحديد - وبصرف النظر عن عدد مرات التعرض لأحداث الأزمة - فإن الأطفال الذي كانوا راضين عن المساعدة الاجتماعية التي تلقوها كانوا أقل تأثرا بأعراض رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة، من أقرانهم الذين كانوا أقل رضا عن تلك المساعدة. كما أن البنات كن أكثر تأثراً برد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة من الأولاد عندما تعرض أحد أفراد أسرهم أو أقاربهم للاعتقال.

وتقترح الدراسة أنه يمكن مساعدة هؤلاء الأطفال المتضررين عن طريق التدخل العلاجي، للتخلص من الأعراض النفسية والعقلية المصاحبة للخبرات التي عايشها هؤلاء الأطفال، وأيضاً عن طريق تقوية شبكة العلاقات العائلية والدعم الاجتماعي لهم، مع تطوير المناهج التربوية التي تعزز هويتهم الوطنية، وارتباطهم بالدولة التي ولدوا ونشئوا فيها (مقصود ونذر، 1993).

تناولت دراسة منى مقصود وفاطمة نذر قضية أطفال الكويت المتأثرين من أزمة الاحتلال العراقي بطريقة موضوعية وعلمية ناجحة؛ حيث أبرزتا فيها الإفرازات النفسية والاجتماعية السلبية على الأطفال وأسرهم باستخدام مقاييس مختلفة ذات مصداقية حددت من خلالها أشكال المعاناة (أعمال العنف التي شاهدوها وقلة المساعدات الاجتماعية، والعزلة الاجتماعية، والخوف ورد الفعل الإجهادي لما بعد الأزمة) التي يعانيها أطفال الأزمات ونوعية البرامج العلاجية التي يحتاجها هؤلاء الأطفال في حياتهم الحالية والمستقبلية. قامت أيضاً منى مقصود بدراسة مماثلة عن تأثير الحرب على الأطفال في الكويت ولبنان (1994)، وكانت الدراسة تهدف إلى معرفة خبرات الحروب التي مر بها كل من أطفال الكويت ولبنان، وقياس آثارها على نموهم النفسي - الاجتماعي. كما كانت الدراسة تهدف إلى التعرف على المؤثرات الوسيطية، كالموارد الأسرية، والهوية الوطنية للأطفال، وآثارها على نموهم النفسي - الاجتماعي، خلال فترة الحرب.

وقد قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع عينتين من الأطفال تتراوح أعمارهم بين 10 و16 عاما، حيث كانت عينة أطفال الكويت 240 طفلا و210 أطفال من لبنان، وتم إجراء المقابلات أيضاً مع أسر هؤلاء الأطفال.

واستخدمت الباحثة في هذه المقابلات مجموعة مقاييس منها مقياس تعرض الطفل لآثار الحرب، ومقياس أعراض الصحة النفسية، ومقياس القدرة على التكيف، ومقياس رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة، ومقياس الموارد الأسرية، ومقياس الهوية الوطنية.

وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ خبرات الحرب التي مر بها الأطفال الكويتيون والأطفال اللبنانيون جاءت مختلفة من حيث العدد والنوع تبعا لمتغيرات الجنس والعمر، ووظيفة الأب، والمستوى التعليمي للأم، والمنطقة السكنية للأسرة. كما أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة بين متغيرات عدد أحداث الحرب، وأنماط خبرات الحرب، وموارد الأسرة، والهوية الوطنية من جهة، ومتغيرات أعراض الصحة النفسية، ورد الفعل الاجهادي لما بعد الصدمة، والقدرة على التكيف، من جهة أخرى. كما أَقَرَّتْ الدراسة بوجود تفاعل بين بعض الخصائص الديمغرافية (الجنس، والطبقة الاجتماعية، والموارد الأسرية والهوية الوطنية)، وخبرة التعرض للحرب من حيث العدد والنمط، وهذا التفاعل أظهَرَ وجود مؤشرات للنمو النفسي - الاجتماعي لكل من أطفال الكويت ولبنان (مقصود، 1994).

وطبقا لما تقوله رونستروم Ronstrom (1989) في دراستها عن «الأطفال في أمريكا الوسطى: ضحايا الحروب» Children in Central America: Victims of War «والتي تكتب عادة عن الحروب الأهلية في بعض البلدان مثل جواتيملا، فإن الاجتثاث الجماعي لأعداد كبيرة من السكان يؤثر على الأطفال بأكثر مما يؤثر على الكبار، لأن مطالبة الأطفال بسلوك «مسلك الكبار» (ص 147) في حالة الحرب يؤدي إلى نشوء مشكلات عاطفية، تتضمن السلوك الارتدادي. وفي الحروب الأهلية في أمريكا الجنوبية وجدت رونستروم أنه رغم انتشار الفقر؛ فإن الخوف والعزلة لهما نفس الأثر المدمر على الأطفال. فعندما يشاهد الأطفال عمليات القتل، ويرون أن حكومتهم - التي تعد بمثابة المرجع النهائي للسلطة - تنقلب عليهم وعلى عائلتهم، فإن التكوين السيكولوجي يمكن أن يضار بصورة عميقة لا يمكن إصلاحها (Ronstrom, 1989:149).

وتتحدث (,Masser (1992:44 عن الأعراض البدنية والسيكولوجية لأطفال أمريكا الوسطى اللاجئين، والتي تتضمن: القلق، والحساسية للأصوات المرتفعة، والأرق، والكوابيس، والتبول اللاإرادي، والانطواء، والعدوانية، والمشكلات السلوكية، والشكاوي الجسدية، بسبب عيشهم في حروب أهلية وأزمات تجعلهم

يبدون وعيا مخيفا، وزائدا عن الحد، بالموت، وهو ما تطلق عليه ماسر «ضحايا الموت».

وتقدم (ماسر) الدليل على أن العلاج عن طريق التحدث، أو تبادل الأحاديث، يخفف من وطأة بعض الأعراض التي يبديها الأطفال (Masser, 1992).

وتشير كل من (ماسر) و(رونستروم) إلى رد الفعل المبدئي للقائمين على الرعاية في ظروف الأزمات بصفته يشكل أهمية تماثل كيفية تعامل الطفل مع التوترات التي تحدث له بعد الصدمات. ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على الأطفال في البلاد التي تجتاحها الحروب: مشاهدة العنف، وفقدان أفراد الأسرة، والاختلال الوظيفي الأسري. كما وجدت (ماسر) عناصر التوتر البادية قبل الهجرة على الأطفال المهاجرين (العنف، والفقد، وإساءة المعاملة) أثناء الهجرة، أو السفر وبعدها (البطالة المزمنة بين الوالدين، ونقص الموارد المالية، والمسكن، وعدم القدرة على التحدث بالإنجليزية أو فهمها).

ووجد بيكر Baker (1990) نماذج مماثلة بين أطفال الضفة الغربية وغزة؛ فالخوف، وعصيان الأوامر، والاضطرابات أثناء النوم منتشرة في هذه الأماكن المضطربة. ولكن (بيكر) يعترف بأن بحثه لم يؤد إلى التوصل إلى نتائج محددة، فالمشاكل التي واجهها الأطفال الذين أجريت الدراسة عليهم لا تقع ضمن نطاق الأعراف العامة للسكان. وربما تكون المشاركة النشطة في الانتفاضة قد أدت إلى زيادة تقدير الأطفال لذاتهم. ولكن الأدلة على ذلك تبدو ضئيلة على أحسن الفروض (Baker, 1990: 496-505).

دور المتغيرات (الأزمة) في تعديل الخدمات الاجتماعية والنفسية لطفل التسعينيات

تعتبر المرحلة التي مرت بها دولة الكويت إبان فترة الاحتلال العراقي من أكثر التجارب قساوة على الشعب الكويتي بجميع فئاته سواء كانوا خارج البلاد أم موجودين بالداخل، وقد أوجدت هذه التجارب أعدادا كبيرة من الأفراد (أطفال، شباب، شيوخ) يعانون من اضطرابات نفسية، واجتماعية، وعقلية مختلفة؛ حيث تتراوح أعداد هذه الفئات التي تتردد على مركز الرقعي التخصصي، ومكتب الإنماء

الاجتماعي، ما بين 2750 و3550 حالة (طفل - شاب) منذ افتتاح تلك المكاتب التي تتعامل مع مثل هذه الحالات إلى عام 1994.

فهذه الحقبة السوداء من تاريخ الكويت خلقت فئة من الأطفال والشباب تحتاج إلى نوع خاص من الرعاية (لم تكن متوفرة في السابق) نتيجة للممارسات الوحشية من قبل الجيش العراقي، والتي تتمثل في: القتل، والتعذيب، والاعتقال، وفرض حظر التجول ليلا، واستشهاد أبطال المقاومة الوطنية، وسرقة حاضنات الأطفال الرضع من المستشفيات. كذلك الإعدام بدون محاكمات لعدد كبير من الأفراد سواء منهم من اتهم بالمقاومة المسلحة، أو الأطباء، أو المتطوعون للعمل في الجمعيات التعاونية. ويقدر عدد الذين أعدموا في الأيام الثلاثة الأولى للاحتلال بنحو 250 شخصا (المطوع، 1993أ: 6) كما راقب الأطفال أخبار الحشود العسكرية وعاشوا أيام الحرب، بما فيها من غارات جوية، وأساليب انتقام وحشية، من جانب المحتل ضد المواطنين؛ مثل: الأَسْر، ونهب وتدمير الممتلكات. كل هذه السلوكيات والمظاهر المصاحبة للاحتلال أثرت على الطفل الكويتي من جوانب متعددة، ونحن في هذه الدراسة سوف نلقي الضوء على نوعين من الآثار هي: الآثار الاجتماعية والآثار النفسية.

أ - الآثار الاجتماعية: تشير مجموعة من الدراسات إلى أن الطفل الكويتي واجه فقدان الخدمات الترويحية التي كانت متاحة قبل الاحتلال، كما أنه حرم من الرعاية الصحية المناسبة، وتوقف الدراسة، وقد وضعه ذلك أمام فراغ قاتل وصار يخشى الخروج، وممارسة حياته العادية، خوفاً من اعتداء جنود الاحتلال. كما أنه يضطر إلى البقاء حبيس المنزل، مما لا يتيح له التعبير عن طاقاته وحيويته، ويحرمه من علاقات الصداقة التي كان يتمتع بها من قبل.

وأثناء فترة الاحتلال كان الطفل يسمع من ذويه، أو يشاهد في التلفزيون أخبار الاستعداد للحرب بين قوات التحالف والعدو المحتل، وما يصاحب هذه الحرب من خسائر متوقعة، عاصر بعضها، من قتل، أو تعذيب، أو أَسْر بعض الأقارب أو الجيران. كما تعرضت بعض الأسر لقتل الأب، أو الأخ، أو الأم، أو الأخت، أو أَسْرهم من قِبَل المحتل العراقي، مما أصاب الأسرة بالتفكك، والضياع للأبناء. إضافة إلى ذلك فإن توقف الدخل، وصعوبة الحصول على

متطلبات المعيشة، خلق ظروفا اجتماعية قاسية للطفل (الصراف، 1993؛ اسماعيل، 1993؛ الحمادي والشريدة والمقهوي، 1993).

وبشكل عام، فإن تأثر الأطفال بأية حوادث، أو حروب أمر طبيعي، لأن هذه الشريحة من المجتمع تكون أكثر تأثراً بأي تغير، فالغزو، ودخول الجنود، والانتهاكات لحقوق الانسان التي ارتكبت، لابد وأن تترك أثراً في نفسية الأطفال، لأنهم كالأرض الخصبة تتلقى أي شيء. ولكن اختلاف تأثير الضغوط النفسية على الأطفال اختلف ما بين الواحد والآخر، كل حسب قربه أو بعده من مسارح الجرائم الحربية. فهناك أطفال تأثروا بشكل سطحي نتيجة هروبهم من الوطن ومعاناتهم أثناء الخروج، وآخرون تأثروا بشدة نتيجة ما رأوه بأعينهم من قتل وتعذيب لأهلهم(5). فالأمراض النفسية والاجتماعية التي أصابت الأطفال - أيام الاحتلال - اختلفت حدتها، ولكن ما دام الطفل يتلقى العلاج المناسب كأحد الخدمات التي توفرها الدولة، ففي مقدورنا أن نزيل الآثار السيئة من شخصيته، وأن نؤكد على أن الأعراض ستختفي عندما يتقدمون في السن.

ب - **الآثار النفسية**: خرج المجتمع الكويتي من هذه المحنة، وهو يحمل معه آثاراً سلبية، وأخرى إيجابية، فمن طبيعة المجتمعات البشرية أنها تتعلم من التجارب المؤلمة، التي تمر بها، وتستفيد من الدروس التي ساعدتها لتخطي هذه الصعاب.

الآثار السلبية: توضح دراسة بدر العمر (1993) ودراسة أخرى لإدارة الخدمة الاجتماعية بوزارة التربية بدولة الكويت (1991) إلى أنه نتيجة الحرمان الفجائي من العائل واجه الطفل الكويتي ضغطا نفسيا شديدا، على أعصابه ومشاعره، واضطرابا في حياته الانفعالية، والتي من مظاهرها: اضطرابات النوم، والأحلام المزعجة، واضطراب الكلام، واكتساب عادة قضم الأظفار وظهور بعض المظاهر العصبية على وجوههم، والذعر من سماع الأصوات العالية المشابهة للطلقات النارية، وأيضا اكتسب الطفل مجموعة كبيرة من المفردات، جميعها تمثل العنف أو الدمار.

كما أدت المعاناة التي عاشها الأطفال إلى اضطراب سلوكهم؛ فزاد العناد، والمروق، واللامبالاة، والكذب بهدف التبرير، وفقدات الحماس للدراسة، وإن الحرمان من إشباع الحاجات النفسية- مثل الشعور بالأمن، والحب، والانتماء،

خلال فترة الاحتلال - يمكن أن يعوق النمو النفسي السليم، ويؤدي إلى تنمية التوافق السيىء ومن سماته: القلق، والعداوة والإحساس بالذنب، والاتجاه إلى أعمال العنف والجريمة. كما حُرِم الأطفال من إشباع الحاجة إلى اللعب والاستطلاع بسبب اختفاء كافة الأنشطة، والانطلاق داخل المنزل. ومن المعروف أن إشباع هذه الحاجات يساعد على تنمية الذكاء، والقدرات الإبداعية، وزيادة الثقة بالنفس، والتفوق الدراسي، وعدم إشباعها يؤدي إلى سيطرة مشاعر الفشل والإحساس بالنقص في الكبر، ويضعف الرغبة في التحصيل والتعليم.

الآثار الإيجابية: يبين محمد المطوع في دراسته عن التلاحم الاجتماعي في الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي؛ بأنه على الرغم من فداحة الحدث المدمر، إلا أن البحث في الأوضاع الداخلية في الكويت - أثناء الاحتلال - يعطي مؤشرات لا يمكن تجاهلها لمن يود أن يدرس أهمية مؤسسات المجتمع المدني، سواء في حالة السلام أو الحرب. ولعل وجود هذه المؤسات (جمعيات نفع عام، وهيئات خيرية، وقوى سياسية باختلاف اتجاهاتها) قد لعب دوراً مهما في مواجهة الغزاة، باستخدام كافة الوسائل، من العصيان المدنى إلى المقاومة العسكرية (المطوع، 1993ب: 9).

ومن ثم فنحن نستطيع القول بأنه إذا كان المجتمع المدني قد استكمل مؤسساته وتنظيماته في مرحلة ما قبل الغزو، فقد شكل الغزو نقطة البداية لفاعلية المجتمع المدني.

أما في مجال الطفل، فقد سيطر على لعب الأطفال لعبة واحدة، هي لعبة الحرب، وينصب اهتمام الطفل على كيفية التخطيط ليهزم الطرف الآخر (العدو) فيكسب الحرب. وكأن الطفل في هذه الحالة يريد أن ينفس عما به من ضغوط، ويحقق رغباته في هزيمة العراقيين من خلال لعب تمثيلي.

هذا بالإضافة إلى أن مجموعة كبيرة من الطلاب في خلال الأزمة أقبلت على العمل اليدوي بكل احترام (حمل القمامة، وصناعة الخبز، وأعمال الصيانة)، حيث أصبح الشباب أمام واقع فرضته الأزمة، فأراد هؤلاء الشباب إن يتحَدَّوْا هذا الواقع، بالعمل الجماعي المتحد، الذي لم يكن له وجود قبل الغزو.

جميع هذه الأحداث، وطبيعة آثارها على الطفل والشاب وأسرته بشكل خاص، وعلى المجتمع بشكل عام، خلقت متطلبات جديدة لم تكن من ضمن

الأولويات في سياستنا الاجتماعية السابقة، والتي تتطلب إعادة النظر في برامجها خصوصا فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والنفسية المقدمة لطفل التسعينيات.

الخدمات المتوفرة للطفل قبل الأزمة

تعتبر الخدمات المتنوعة التي تقدمها دولة الكويت لفئة الأطفال جزءاً لايتجزأ من برامج الرعاية الاجتماعية، التي يستفيد منها جميع فئات المجتمع، ويشترك في تقديمها عدة جهات: أهمها: جمعيات النفع العام الخاصة بالطفل والمرأة (والتي سبق الإشارة إليها)، ووزارة التربية، ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ووزارة الصحة العامة، ووزارة الإعلام. على اعتبار أن هذه الجهات تقدم خدمات مترابطة ومتصلة بعضها ببعض، لتخدم جميع جوانب التنشئة السليمة، وإذا كانت هناك فئات لاتستطيع أن تتمتع بهذه الخدمات (مثل المعاقين) فإن الخدمة الاجتماعية تتدخل لعمل برامج معينة، تسهل لهم الاستفادة من تلك الخدمات.

بالإضافة إلى العمل التربوي والتعليمي الذي تقوم به وزارة التربية، فإنها تقوم - أيضاً - بتوفير المعاهد الخاصة، التي يلتحق بها الأطفال الذين تعوقهم قدراتهم الجسمانية أو الذهنية الضعيفة عن الانتظام في مدارس التعليم العام، كما تبعتها مدارس التعليم الموازي، التي يُنْقَل إليها الطلبة الذين يتعثرون في الدراسة، في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة؛ حيث يتم تأهيلهم للحِرَف التي تتناسب مع قدراتهم.

أما وزارة الشئون الاجتماعية والعمل فتقوم بتوفير الاحتياجات النفسية والبدنية والاجتماعية والترويحية للأطفال والشباب، مما يساعد على تنمية مواهبهم، وصقل خبراتهم، وإشباع ميولهم، وإظهار ملكاتهم، وتُوَفِّر أساليب الرعاية المختلفة للأطفال مجهولي الوالدين. وتحقق الوزارة هذه الخدمات من خلال العديد من الأجهزة التابعة لها، ومنها: المراكز الترفيهية للأطفال والأمهات، ومراكز الشباب، ودار الطفولة، ودور الضيافة، والحضانة العائلية، ودور رعاية الأحداث ودار رعاية المعاقين.

وتقوم وزارة الصحة بتوفير الخدمات الصحية المتكاملة، وحماية المجتمع من الأمراض المزمنة والمعدية والمنقولة من المجتمعات الأخرى، وتطوير وتوفير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية، وتحقيق التوزيع العادل لها بين

جميع السكان بمختلف فئاتهم العمرية، حسب التوزيع الجغرافي، والكثافة السكانية، والاحتياجات الصحية في كل منطقة.

وللإعلام دور رئيس في تحقيق أهداف خطة الطفولة، والذي تضطلع به وزارة الإعلام بما لها من أجهزة متعددة ولما لها من اتصال مباشر بالجمهور، ومن خلال برامجها الموجهة يمكن أن تسهم هذه الأجهزة في عملية التنشئة الاجتماعية، عن طريق إبراز دور الأسرة في غرس المفاهيم والقيم الاجتماعية لدى أبنائها، كما أن برامجها الصحية والوقائية تنمي الوعي الصحي لدى الجماهير، وتحثهم على الاهتمام بصحة الأم والطفل، خاصة خلال فترة الحمل، وأوقات تطعيم الأطفال، من خلال برامجها الثقافية والعلمية (وزارة التخطيط، 1992:9-12)

وبالنسبة للخدمات النفسية المدرسية، فهي بطبيعة الحال جزء من عمل واهتمامات وزارة التربية، حيث يبين رجاء أبو علام (1992) بأنه في عام 1990 أصبحت الخدمة النفسية المدرسية تضم ثلاثة أجهزة:

- مراقبة البحوث والمقاييس النفسية.
- مراقبة الإعداد المهني والخدمات النفسية المتخصصة.
- التوجيه الفني العام للخدمة النفسية المدرسية.

ومن اختصاص هذه الأجهزة الاشتراك في رسم السياسة الخاصة بالخدمة النفسية، ووضع وتقديم الخطط والبرامج اللازمة للخدمة النفسية، ومتابعة تنفيذها عن طريق المناطق التعليمية في الجزء المتعلق بالمدارس. وتقوم - أيضاً - بمتابعة تقديم الخدمات النفسية للطلبة عن طريق الأجهزة المعنية، وإجراء البحوث النفسية، وتقنين الاختبارات الفردية والجماعية، ودراسة الحالات النفسية الصعبة، وتحديد طرق علاجها ومتابعتها، والإعداد المهني للعاملين الجدد في مجال الخدمة النفسية (أبو علام، 1994 : 14)

دور المنظمات والجمعيات الخيرية والتطوعية المعنية بالطفولة

تتعدد المؤسسات الأهلية القائمة على خدمة الطفل في دول الخليج العربية، وفقاً لنوعية الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات لفئة الطفل؛ فمنها جمعيات نسائية، ومهنية، وخيرية، تساعد في طرح وتبني مشروعات مختلفة، مثل برامج محو الأمية، والمساعدات العينية، والمادية للأسر المحتاجة، وإعداد وإنشاء المراكز الثقافية، ودور الحضانة، ورياض الأطفال. وهي بذلك تقوم بسد العجز

الذي قد تعاني منه الأجهزة الرسمية، ذات الإمكانات المادية والفنية الهائلة، والتي تنصب اهتماماتها على قطاعات معينة؛ مثل الخدمات التعليمية والصحية، وبعض الخدمات الترويحية، التي ساعدت على انخفاض معدل وفيات الأطفال في دول الخليج العربي، حيث انخفض معدل الوفيات في الفئة العمرية من 1 - 4 من 45 ألف طفل و 55 ألفاً سنوياً إلى 20 ألفاً و 25 ألفاً حتى عام 1985 (النجار، 295: 1992 وبذلك يكون للجمعيات الأهلية المعنية بالطفولة دور أساسي، يمكن أن تلعبه في حياة الطفل والبيئة المحيطة به، على الرغم من ضعف الإمكانات المالية والفنية، إذا ما قورنت بالأجهزة الحكومية. حتى وإن كانت المنظمات الأهلية والتطوعية تمثل أو تعبر - سواء في أنشطتها، أو أهدافها، أو ربما القوى الاجتماعية الممثلة لها (أساتذة جامعيين، باحثين، رجال أعمال) -، عن تطلعات هذه القوى لحياة أفضل للإنسان ومجتمعه، إلا أن قضية الاهتمام بالطفل تظل تمثل محوراً أساسياً في أنشطتها وبرامجها المتعددة، مثل اهتمامها بشئون المرأة ومشكلات الأمومة، أو ضمن اختصاصها المهني، أو في إطار أهدافها الدينية أو الإنسانية الخيرية العامة.

فإذا أخذنا على سبيل المثال إحدى الجمعيات الأهلية ذات الصفة البحثية في دولة الكويت، وهي الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، وألقينا نظرة فاحصة على أهم أهدافها المعلنة لوجدنا أنها تتمثل في: الاهتمام بقضايا الأطفال الملحة، مثل القضايا التعلمية، والثقافية، والصحية، والاجتماعية، عن طريق الدراسات، والأبحاث النظرية والتجريبية، وعقد الندوات والمؤتمرات، التي تُسْهم في تطوير قدرات وطاقات الطفل، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة له، ومن ضمن أهدافها أيضاً التركيز على الجوانب النفسية والعقلية للطفل خصوصاً بعد أزمة الاحتلال العراقي، احتلت هذه البرامج الجانب الأكبر من أنشطة الجمعية نتيجة لتزايد عدد الأطفال المتأثرين بهذه الأزمة. وقد لعبت الجمعية منذ نشأتها عام 1980 دوراً جوهرياً ورئيساً في إثارة الاهتمام المحلي - الأهلي والحكومي - بقضية الطفولة في المجتمع الكويتي بشكل خاص، والوطن العربي بشكل عام، وكانت برامجها - بشكل عام - متناسقة إلى حد كبير مع تكوينها الاجتماعي - الاقتصادي ذي الطبيعة الانتقائية ذات الصفة الأريستوقراطية وهذا قد أتاح للجمعية دعماً رسميا وأهلياً (أصحاب رؤوس الأموال) الأمر الذي مكنها من تمويل الكثير من برامجها وأنشطتها البحثية، العلاجية منها والوقائية (النجار، 1992: 297).

وهنا لابد من الاشارة إلى مركز تقويم وتعليم الطفل في دولة الكويت، والذي يعتبر من أهم المراكز التي تهتم بتطوير المهارات التعليمية لدى الأطفال الذين يواجهون صعوبة في التعليم. وقد تأسس هذا المركز عام 1984، ويخضع لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ويهدف إلى تقديم خدمات متخصصة، في مجال تشخيص وعلاج حالات العجز الخاص، عن التعليم للأطفال، الذي تتراوح أعمارهم بين 8 و 14 سنة، ويعاني هؤلاء الأطفال من عدم التحصيل بما يتناسب مع مستوى سنهم وقدراتهم العقلية، وكما يبدو من أهداف المركز أو البرامج المعدة به، فإن الجانب التعليمي والتثقيفي يستوعب الحيز الأكبر من أنشطة المركز، والمتمثل في مواسمه الثقافية السنوية، وكذا في إصدارات المركز المتعددة، والدورات التدريبية، والخدمات الاستشارية، حيث نلاحظ هنا أن برامج المركز يغلب عليها الطابع التعليمى لفئات خاصة فقط، وليس لجميع فئات الأطفال، كما هو متبع في الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية. كما نلاحظ أن أعضاء الجمعية العمومية للمركز، وكذلك أعضاء مجالس إداراتها هم في الواقع نخبة من المتعلمين والباحثين، وليس من بينهم رجال أعمال، والجانب الكبير من تمويلها يأتي من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

وهناك أيضاً جمعيات ومكاتب، أنشئت لخدمة البيئة المحيطة بالطفل، مثل الجمعيات النسائية، التي تهتم بقضايا الطفولة عن طريق الممارسة والتثقيف. وقد اختلفت هذه الجمعيات في درجة اهتمامها بشؤون الطفولة، ففي حين أن قضية الطفولة قد مثلت بؤرة اهتمام لبعضها، نرى أنها في بعضها الآخر قد حُصِرت تحت قضية المرأة والمجتمع. وتنتشر هذه الجمعيات في جميع دول الخليج العربي، أغلبها في المملكة العربية السعودية، حيث يصل عددها إلى تسع عشرة جمعية نسائية، تليها سلطنة عُمان، وفيها إحدى عشرة جمعية، وفي الإمارات العربية المتحدة سبع جمعيات، وخمس في البحرين، وأربع جمعيات في دولة الكويت. وتشترك هذه الجمعيات جميعها - رغم أن هناك نوعاً من الاختلاف فيما بينها - في مجموعة من الأهداف؛ أهمها: الاهتمام بتطور وضع المرأة من الناحية الاجتماعية والثقافية والصحية في المناطق الحضرية وغير الحضرية، كما تقوم برعاية الطفولة والاهتمام بها من الناحية التعليمية، والصحية، والثقافية، والترويحية، كإنشاء دور حضانة، ومراكز ثقافية، تعنى بالطفل، ومراكز لتحفيظ القرآن.

ومن المهم أن نبين هنا أنّ اهتمام هذه الجمعيات بقضايا الطفولة - إضافة إلى اهتمامها بقضايا المرأة - ما هو إلا محصلة طبيعية «لسمة الرعاية» التي انعكس عليها العمل الاجتماعي التطوعي في منطقة الخليج، متأثراً بالنموذج السائد في الوطن العربي، حيث اهتمت المنظمات النسائية، سواء أكانت الجمعيات الخيرية ذات الصبغة الرعائية، أم تلك التي تنادي بحقوق المرأة، وتهتم بقضايا الطفولة، كجانب من اهتمامها بقضية المرأة. بل إنه في الفترة الأخيرة أصبحت الجمعيات التي تنادي بحقوق المرأة تُظْهِر قضية الطفل بدرجة أكثر من القضية الحقوقية للمرأة. وذلك كمحصلة للمعطيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية السائدة في المنطقة. وذلك يعكس ما كان سائداً في زمن الخمسينيات والستينيات، حيث كانت القضية السائدة في تلك الجمعيات هي قضية المرأة وحقوقها في المجتمع. وبرز هذا النموذج فيّ بعض الجمعيات النسائية في البحرين، ودولة الكويت، مثل جمعية نهضة فتاة البحرين، وجمعية أوال النسائية في البحرين، والجمعية الثقافية النسائية، وجمعية النهضة النسائية في الكويت، ونتيجة لطبيعة تكونها الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي لعضواتها، وتأثرهن بالفكر القومي والليبرالي السائد آنذاك في المنطقة العربية فقد انشغلت هذه الجمعيات بمسألة حقوق المرأة ولم تُعْطِ أي اهتمام يذكر لقضية الطفولة، إلا أن الحال قد تغير في نهاية السبعينيات، وازداد أكثر بعد حرب تحرير دولة الكويت، لتكرس معظم أنشطتها وبرامجها لرعاية الطفولة والأمومة. ومن أهم البرامج التي قامت بتنفيذها جمعيتا (أوال) و(النهضة) في البحرين هو في مجال الخدمات التعليمية والتثقيفية لطفل ما قبل المدرسة، وكذلك برامج الرعاية الاجتماعية والصحية. أما الجمعية الثقافية النسائية الكويتية فقد قامت بتنفيذ مشروع قرية حنان في السودان لرعاية الطفل في المجال التعليمي والاجتماعي والصحي. ولكن يظل البعض يعتقد بأن هذا الاهتمام غير مباشر وغير كاف (إذا ما قورن بالبرامج والأنشطة التي تقدمها المؤسسات الخاصة برعاية الطفولة).

أما النموذج الآخر من الجمعيات النسائية الخليجية التي ظهرت في الفترة الأخيرة فقد جاء اهتمامها بالطفولة متوازيا أو متساوياً مع اهتمامها بقضايا المرأة، ومنها جمعية رعاية الطفولة والأمومة البحرينية وبقية الجمعيات في دولة الامارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية.

وأيضاً نتيجة لطبيعة تكوينها الانتقائي، حيث رؤساء مجالس الإدارة معظمهم من الأسرة الحاكمة، الأمر الذي مكنها من الحصول على الدعم المالي والفني الوفير، من القطاعين الرسمي والخاص، وهذا أدى أيضاً إلى إمكانية توسعها في برامجها، لتشتمل على قطاعات اجتماعية وسكانية مختلفة تعاني من قصور في الخدمات المقدمة لها، ومن أمثلة هذه الأنشطة والبرامج التي تقدمها هذه الجمعيات: رعاية الأطفال المعوقين، وإدارة مجموعة من رياض الأطفال، ومركز الرعاية الثقافية للأطفال، ومركز تحفيظ القرآن بالإضافة إلى البرامج التربوية والصحية المتعلقة برعاية الطفل.

وهناك نموذج ثالث من الجمعيات النسائية التي تعتني بالطفل، هي الجمعيات ذات الصبغة أو التوجه الديني مثل جمعية بيادر السلام التي تأسست في دولة الكويت عام 1981: حيث تتنوع أنشطتها لتشمل الندوات والمحاضرات، وإصدار المنشورات للتوعية الدينية من خلال إطار اجتماعي وتربوي للطفل وأسرته. كما تدير الجمعية حضانة للأطفال مع القيام بالبرامج الاجتماعية والترفيهية والتي تشرف على تنظيمها بالإضافة إلى اهتمامها غير العادي بقضية الطفولة (النجار، 1992).

وهذا يعني أن الجمعيات الأهلية المهتمة بالطفولة - ونتيجة لأسباب متعددة - ركزت أنشطتها وبرامجها على مجالين من الرعاية: المجال الأول هو المجال التثقيفي، والتوعية الصحية، والاجتماعية، والدينية، والمجال الآخر هو المجال التعليمي، والمتمثل في توفير الخدمات التعليمية لأطفال ما قبل المدرسة، أو المساعدة في دعم المجالات التعليمية للطلبة الذين لديهم صعوبة في التعلم.

أوضاع خدمات الطفولة أثناء الأزمة

كان من المتعذر توفير بعض الإحصائيات أو الأرقام التي تبين مدى توفر الخدمات والفئات المستفيدة منها أثناء فترة الاحتلال، ولكننا استعنا بشهادة الكثير من الأفراد، الذين قدموا شهاداتهم أمام وسائل الإعلام العالمية، وأمام هيئة الأمم المتحدة، بما فعله المحتل العراقي، من خراب ودمار، شمل كل بيئة من بيئات الطفل.

فقد تحول الكثير من جمعيات النفع العام، والمؤسسات الخاصة بالرعاية الاجتماعية، والنوادي الرياضية، إلى معاقل يستخدمها الجيش العراقي لتعذيب

وقتل أبناء الشعب الكويتي، واستخدمت المدارس كمركز قيادة، لأفراد الجيش العراقي، وأصبحت فئة المعاقين، وضعاف العقول، والأيتام، والأحداث، بدون أي نوع من أنواع العناية، فمنهم من احتضنته بعض الأسر الكويتية، ومنهم من ألزمتهم الظروف بأن يبقوا في المؤسسات التابعين لها، وإن كانت تفتقد إلى الخدمات الخاصة الضرورية، مثل: الكشف الصحي الدوري على الأطفال، والخدمات التعليمية، وتفتقد أيضاً إلى الأجهزة الخاصة بهؤلاء الأطفال، بسبب تعرضها لسرقة من قِبَل الحكومة العراقية.

كما ظهر انعدام وندرة الكثير من الخدمات الخاصة الضرورية؛ كالإرشاد والتوجيه النفسي (خصوصا لليتامى والمعاقين)، والتعليم بكل مراحله، والخدمات الصحية، والوسائل الترويحية، والنقص الحاد الحاصل في جودة الموجود منها، كالخدمات الغذائية، وأوضاع النظافة، ونوعية التعليم المهني. أما تردي أوضاع البيئة لدى المؤسسات الناتج عن نقص في إمدادات الماء والكهرباء، ومشاكل التخلص من النفايات، واستفحال انتشار الحشرات، والقوارض، إلى جانب شعور الأطفال بالخوف، وعدم الشعور بالأمان، فقد أدى إلى فقدان البيئة الضرورية للتنشئة، والتربية الصحية لهؤلاء الأطفال. وقد رافق ذلك نقص في اليد العاملة المختصة في تربية الأطفال، وتوقف المؤسسات الحكومية والأهلية عن العمل، وإلى ندرة المهنيين لملء تلك المراكز، وضيق مواردها المالية، وصعوبة تنقل الأفراد بين المناطق داخل الكويت، لتردي الأوضاع الأمنية.

ففي هذه الأحوال يكون الأطفال هم الضحايا الأكثر ضعفاً، والأسرع سقوطاً، لأن التجارب المروعة تدمر وجودهم الداخلي، حين يُسلَبون الإحساس بالأمن، والثقة بالنفس، والاطمئنان إلى الحياة برمتها. وليس من الضروري أن يتعرض الأطفال أنفسهم للتجارب المروعة، بَلْ يكفي أن يَرَوْها تصيب الآخرين. إن مشاهد العنف - حتى في الآخرين - لها قدرة غير محدودة على طبع سلوك الأطفال بالعدوانية، والميل إلى ممارسة العنف كوسيلة للدفاع عن الذات.

أوضاع الخدمات الخاصة بالطفل بعد الأزمة، وما يحتاجه من خدمات هذه المرحلة

الطفل لديه حقوق، مطلوب تحقيقها؛ من أهمها: حقه في العناية والتربية وتأمين الغذاء لنموه، وذلك بهدف إشباع حاجاته المادية الحيوية، . ومنها حقه أن

يُفْهَم فيعُامَل - بالتالي - على أساس مميزات مراحل نموه، حتى لايظلم بتحميله أكثر مما يستطيع، فيبخس قدره إذا ما كانت قدراته تتجاوز ما يطلب منه القيام به من مهمات وتصرفات، وذلك لإشباع حاجاته الذهنية والعقلية، ومنها حقه بالمساعدة والتوجيه والتفهم، أي حقه على وسيطه بتوفير مايمكنه من تفتيح قدراته (الذهنية والأخلاقية والنفسية والاجتماعية والعقلية) وبلورتها، يرتبط كل ذلك بحقه في تلقي التربية والتعليم، عى الأقل خلال السنوات الأثنتي عشرة الأولى من حياته، كي يتسنى له إشباع حاجات نموه وتأكيد ذاته - تدريجيا - بهدف الوصول إلى الاستقلالية، وهي الهدف المنشود من نمو أي كائن بشري.

وتُلقى المسئولية الأولى في توفير هذه الحقوق على عاتق الأهل بالدرجة الأولى، ومن ثم على المحيط الذي ينتمي إليه الطفل، وعلى المجتمع الذي يعيش فيه.

وسوف ينصب اهتمامنا في هذا المجال على مسئولية الدولة، والمجتمع، في توفير حياة أفضل عما كانت عليه في السابق، أي إيجاد سياسات اجتماعية للطفل تصلح لطفل ما بعد الأزمة، وتصلح لعقد التسعينيات، أو أهداف عام 2000، كما تطلق عليها منظمة (اليونسيف) هناك اتفاق عام على أنه بالإمكان تحقيق تقدم في التسعينيات إذا تمكنت قوى السوق (المؤسسات العامة والخاصة) أن تفعل فعلها، وتمكنت أن تضمن الاستثمار البعيد المدى في صحة الناس وتعليمهم وتغذيتهم، لأنه بدون هذا الاستثمار يتباطأ التقدم الاقتصادي ويمسي بلا هدف أو غاية.

وقبل مناقشة الخدمات التي يحتاجها الطفل في هذه المرحلة، لابد أن ندرس أو نقارن بين الخدمات الموجودة الآن في دولة الكويت والخدمات الخاصة بالطفل التي تقدمها بعض الدول المتقدمة مثل اليابان وفنلندا وأمريكا.

إذ تبين Ozawa (1991) بأن الحكومة اليابانية تستطيع أن تحقق «حدا أدنى من مستوى المعيشة لجميع السكان» عن طريق تطبيق سبعة برامج للرعاية: (وهي إلى حد ما مشابهة للبرامج الموجودة الآن في دولة الكويت)؛ وهي رعاية الطفولة، وخدمات الرعاية الاجتماعية للأطفال المصابين بعجز ذهني أو بدني، ومخصصات الأطفال، وخدمات إعانة الطفل، والخدمات الصحية للأمهات والأطفال، والخدمات الاجتماعية لرعاية الأطفال والأمهات والأرامل، والوجبات الغذائية في

المدارس (وهذه الخدمة أو الرعاية أوقفتها وزارة التربية في الكويت من قبل الغزو حتى هذه المرحلة).

وفضلا عن ذلك تقدم الحكومة اليابانية القروض للأسر التي يوجد لديها أطفال، كما أن القروض الخاصة بالتعليم معفاة من الفوائد. وأن الأسر التي تعولها امرأة، والتي يُرى أنها تواجه ظروفا مضطربة، تحصل على مساكن مجانية في المرافق السكنية التي تديرها السلطات الفدرالية. فالحكومة اليابانية تحاول جاهدة بأن تحارب الفقر، من خلال سن التشريعات والقوانين، حتى تستفيد جميع الأسر من كافة الخدمات، وبرامج الرعاية التي توفرها الدولة، حيث إن الأطفال هم المستفيد الأول من بين عدد الفقراء القليلين الذين يمثلون 5٪ من سكان اليابان. (Ozawa ,1991).

أما فيما يتعلق بالرعاية التعليمية في الكويت، فإن مراحل التعليم مجانية، من مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الجامعية، ولذلك لا نحتاج الأسر هنا إلى القروض الخاصة بالتعليم والمعفاة من الفوائد. ومن ثم فإننا - حتى الآن - لازلنا نتعامل مع نظامنا التعليمي، أو مع التعليم بشكل عام كخدمة من الخدمات التي تقدمها الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن اهتمام اليابان بالأسر والأطفال يتجاوز النواحي الاقتصادية، إذ توجد لديها برامج ووكالات قومية تهتم بالأطفال والمنحرفين، كما أن مراكز توجيه الطفولة توجد في كثير من المدن اليابانية، كذلك فإن القرارات ومعظم التكاليف الخاصة ببرامج رعاية الطفولة منوطة بالحكومة القومبة. ونظرا للمكانة العالية التي توليها اليابان للأسرة والعمل فإنه يبدو أن الاحتجاجات على من يتولون المساعدة العامة ضئيلة. ولا شك أن المرأة اليابانية واستثمارها الواضح في أطفالها يعززه الرخاء الاقتصادي، والمجتمع المتجانس الذي لا توجد فيه العداوات العرقية المرتبطة بسياسة الرعاية الاجتماعية كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولو نظرنا نظرة فاحصة لبرامج رعاية الطفولة في دولة الكويت فسوف نجد أنه تغلب عليه السمة العلاجية، ولا يقوم على أساس فلسفة الوقاية والاستثمار، والتي برهنت على أهميتها أيام الاحتلال، فنحن نقيس مجتمع الرفاهية بكمية البرامج الاجتماعية وليس بنوعيتها، فلو أخذنا - على سبيل المثال- النظام

التعليمي، أو الرعاية التعليمية التي يتلقاها الطفل منذ بداية مراحله التعليمية فسوف نلاحظ أنه يسودها الضعف في تكوين القيم والاتجاهات الموضوعية، والتواضع، والاعتماد على الذات، والحد من النزعة الاستعلائية، والاستهلاكية. كما نلاحظ ضعفاً في استجابة النظام التعليمي لاحتياجات المجتمع لمختلف فئات العمل، وبخاصة المستويات المهنية واليدوية (الجلال، 1992:65-70). ولذلك فإننا نجد أن النظام التعليمي في الكويت لم يسعف الشباب أيام الأزمة عندما كانوا خارج الوطن، يبحثون عن العمل، فقد كان تركيزهم على العمل المكتبي أكثر من العمل اليدوي، بعكس ما كان حاصلا في الداخل عندما أجبرتهم الظروف المعيشية على أن يمارسوا العمل اليدوي ولكن لم يكن عملا من أجل الكسب المادي، أو المعيشي، وإنما لسد النقص، ولذلك لم يستمر هذا الأسلوب بعد التحرير.

وأخذت أيضاً الخدمة النفسية المدرسية منذ نشأتها في الكويت تواجه واقعا مهما يختلف عن الظروف التي يمارس فيها هذا النوع من الخدمات في معظم بلاد العالم. إذ وجد المسئولون عنها أنه لا توجد لديهم الأدوات الضرورية لممارسة الخدمة النفسية. فلم يكن هناك أية اختبارات نفسية مقننة على البيئة الكويتية، ولذلك أصبح لزاما على العاملين فيها أن يعملوا في اتجاهين متوازيين؛ هما تقديم الخدمة النفسية الضرورية للطلبة من جهة والعمل على تقنين الاختبارات النفسية الملائمة لنوعية المشكلات التي يواجهها هؤلاء الأطفال من جهة أخرى وبدلا من أن يتفرغ المسئولون لممارسة عملهم في تقديم الخدمات للطلاب أصبح لزاما عليهم تقديم هذه الخدمات والعمل - في نفس الوقت - على تقنين الأدوات التي يحتاجونها في عملهم. كما أصبح من الضروري أن يقوموا بالبحوث الميدانية لدراسة المشكلات التي تظهر أثناء ممارستهم لعملهم في الخدمة النفسية.

وتطرح Utriainen (1989) عرضا شاملا لخدمات رعاية الطفولة في فنلندة والتي تنقسم إلى عدة خدمات عامة (الرعاية الصحية والعقلية والحفاظ على البيئة)، والوقاية (تقديم المشورة والمساعدون الأساسيون وأنشطة هوايات الأطفال)، والرعاية (الحضانة المنزلية). وإن عدد الأطفال المستفيدين من هذه الخدمات يتراوح بين 18-22 ألف طفل سنويا.

وتشارك الحكومات الفدرالية والمحلية في الإشراف على رعاية الطفولة في فنلندة، حيث تشرف البلديات على الاحتياجات اليومية وتتولى مسئوليتها. كما

تباشر الدولة عملية التمويل، وحتى منظمات الرعاية الخاصة تتلقى الدعم من الحكومة الفنلندية، وتتولى وزارة الصحة برامج الرعاية الاجتماعية، يساعدها في ذلك المجلس القومي للرعاية الاجتماعية (Utriainen , 1989). ويتراوح عدد الأطفال الكويتيين المستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها دولة الكويت بين 19.144 طفلا في عام 1988 و19.526 طفلا عام 1989 وازداد العدد إلى 21.234 طفلا عام 1992 (وزارة التخطيط، 49:1992).

ويبدو أن النظام الفنلندي متقدم بشكل خاص، حيث تضمن عيادات الدولة للحوامل الرعاية فيما قبل الولادة، وتقدم مراكز الرعاية المحلية الرعاية مقابل نفقات ضئيلة أو بدون تكلفة للأسر ذات الدخل المنخفض. كما أن التعلم بالمجّان حتى المرحلة الجامعية. ويحصل الشعب الفنلندي على مجموعة من المعونات والمنح والمخصصات المتاحة للعائلات التي لديها أطفال في مجال السكن، والإجازات التي يحصل عليها الوالدان لرعاية أطفالهم. ويعتبر هذا النظام مشابها للنظام المعمول به في الكويت قبل الأزمة وبعدها.

وتؤكد فنلندا – مثلها مثل اليابان وأمريكا – على الوقاية، إذ تتم مساعدة الأسر التي تواجه مصاعب، عن طريق متخصصين في شؤون رعاية الأسرة، أو خبراء في تقديم المساعدات. ويوجد لدى فنلندا وأمريكا نظام كفء للرعاية الحاضنة في حالات إساءة المعاملة أو الإهمال عندما تتعرض صحة الطفل أو تنشئته للمخاطر؛ حيث أصدرت هذه الحكومات التشريعات والقوانين لحماية الأطفال حتى من والديهم إذا أساءوا معاملتهم، وقد تصل العقوبة إلى السجن لفترة طويلة، تعتمد على نوعية الإساءة.

وتقوم دولة الكويت أيضا بسن مثل هذه التشريعات، لحماية الأطفال من الإساءة إليهم، من أي طرف كان، مثل قانون الأحوال الشخصية لعام 1984، وقانون الجزاء والإجراءات الجزائية لعام 1960 وتعديلاته، وقانون العمل لعام 1964، وقانون التأمينات الاجتماعية لعام 1967 وتعديلاته، وقانون الجنسية لعام 1959 وتعديلاته، بالإضافة إلى التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وأهمها اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، وذلك بمناسبة إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1994 عاما دوليا للأسرة.

ولحماية حقوق الأسرة، فَرَضَ المشرِّع عقوبات على رب الأسرة، إذا امتنع

عن القيام بواجباته؛ من تزويد الطفل بضروريات المعيشة، ذلك الطفل الذي لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة، حتى ولو كان غير عاجز عن تزويد نفسه بها، إذا أدى التقاعس عن القيام بالواجب المذكور إلى وفاة الطفل، أو إلى إصابته بأذى، وحددت المادة (167) من القانون عقوبة الحبس بمدة لا تتجاوز عشر سنوات وغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف روبية، أو الحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين في حالة تعرض الطفل لأذى، بسبب الإهمال في العناية به (العوضي، 8:1994).

وهنا يجب أن نوضح ما هو المقصود بإساءة معاملة الأطفال وهي التي تشمل عادة: حالة ما يسمَّى (أعراض الطفل المهشم ,Child Syrndrome Bottered)، والطفل المعتدى عليه جنسيا، والإهمال الجسدي للطفل (سوء التغذية مثلا)، والاهمال العاطفي المبطن Subtle للطفل، والرفض العلني للطفل، وفي النهاية قتل الطفل، أي إساءة المعاملة التي تؤدي إلى الموت.

وتظل هذه القضايا غير معلنة، وغير محصورة لدى المجتمع الكويتي، أي ليست هناك سجلات للحالات لدى الجهات المعنية، مثل وزارة الداخلية، أو وزارة الصحة، علما بأن القانون يعاقب كل من يسيء للطفل، سواء جنسيا، أو نفسيا، أو جسديا.

ولم تتوافر للباحث هنا إحصاءات رسمية حديثة، تبين نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء المعاملة من قبل أسرهم من بعد أزمة الاحتلال، ولكن دراسة لعبد الله الرشيد (1984) تبين أن عدد حالات الإساءة للأطفال (سوء تغذية) قد وصلت إلى 1296 حالة مسجلة لدى قسم الأطفال في مستشفى الصباح، وأن عدد حالات الحروق لأطفال تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و12 سنة قد وصل إلى 400 حالة في سنة 1981، وأن عدد ضحايا حوادث المرور من الأطفال أعمارهم أقل من 14 سنة قد وصل إلى 29 طفلا في عام 1984 (الرشيد، 1989).

وعموما، فإن قوانين الإبلاغ عن سوء معاملة الطفل سارية منذ عقد الستينيات ولكنها غير مجدية؛ لسببين: أولهما، التحفظ والسرية على الحالات من قبل السلطات، وهذا يمكن أن ننسبه لطبيعة المجتمع وأنه من الشؤون الداخلية للأسرة، ولا يجوز أن تتدخل فيها الدولة كما يراها البعض، وإن الحالات التي يمكن أن تتدخل فيها الدولة هي: رفض الوالدين السماح لأبنائهم بالذهاب إلى

المدرسة، أو تلقي العلاج الطبي، وإجبار الصغار على دخول المستشفيات للأمراض العقلية. وفي مثل هذه الحالات نرى إمكانية أن تكون للوالدين وأبنائهم مصالح مختلفة تماما. والسبب الثاني هو الصعوبة في الوصول إلى تعريفات دقيقة عن سوء المعاملة والإهمال، خصوصا بين المجتمعات ذات الثقافات المخلتفة، وعلى سبيل المثال، هناك بعض الأسر في المجتمعات النامية تستخدم أسلوب الكي، أو الحرق على مناطق مختلفة من أجسام الأطفال لعلاج بعض الأمراض، ولكن ينظر إليه في كثير من الدول المتقدمة على أنه سوء معاملة، ويعاقب عليه القانون. (سوف يخصص الباحث دراسة أخرى حول هذا الموضوع).

وأخيرا، فإن من أهم الخدمات التي طرحتها الدولة، وبعض جمعيات النفع العام المهتمة بالطفل في مرحلة ما بعد الأزمة، وكنتيجة مباشرة للغزو هي: الاهتمام بالحالات التي ظهرت عليها أعراض الأمراض النفسية والعقلية والاجتماعية نتيجة لحرب التحرير، وتقديم كافة وسائل العلاج لهؤلاء الأطفال، وتسخير جميع الامكانيات المادية والبشرية المتاحة للتخفيف من شدة الآثار عليهم. وذلك من خلال مكاتب متخصصة؛ مثل مكتب الإنماء الاجتماعي، ومركز الرقعي التخصصي، والمركز الكويتي التخصصي لعلاج ضحايا الحرب. كما أقيم الكثير من المؤتمرات، وأجري العديد من الدراسات التي تدور حول تأثير الغزو على الطفل من جوانب متعددة، وعلى أعمار مختلفة؛ حيث أبرزت هذه الدراسات مجموعة من التغيرات الكامنة في برامج رعاية الطفل والتي من أهمها المحدودية في مجال رعاية الطفولة؛ حيث يفتقد كثير منهم التدريب المناسب، والتعليم، بالإضافة إلى إهمال حقوق الطفل، وخصوصا في حالات نزاع الوالدين بعد الطلاق حول الحضانة، وما إذا كان الطفل الناضج يرغب في العيش مع أمه أو أبيه.

ولكي نتجاوز كل هذه التغيرات الكامنة في سياسة رعاية الطفل، علينا أن نعد الخدمات التي يحتاجها الطفل في هذه المرحلة، والتي تحتاج إلى ثلاث ركائز أساسية في غاية الأهمية:

أولاً: الاستثمار البعيد المدى والتنمية.

ثانياً: خدمات الطوارىء العامة، ومنع الأزمات، مع إبراز الدور الوقائي.

ثالثا: الإعداد المتميز للمتخصصين.

أولا: الاستثمار والتنمية:

ونعني به استثمار العنصر البشري منذ الصغر، فأي تطوير لسياسات واستراتيجيات وخطط التنمية للإنسان والمجتمع الكويتي، لابد وأن يُولي للطفولة مكانة خاصة في جوانب وأساليب التخطيط، أو العمل لبناء الكويت إنسانا ومجتمعا، وبقدر ما تقدم الكويت نموذجا عصريا وجادا في الاهتمام بالطفولة، وبقدر ما يكون الاهتمام بالطفل الكويتي. فإن تنمية الأطفال الكويتيين في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الوطن، تأخذ في توجهاتها اعتبارين أساسيين: مرحلة الصدمة واستيعابها وتجاوزها، ثم مرحلة البناء بالخُطى المضطردة في مسيرة تنامي حركة التقدم الحضاري والإنساني للكويت. وتبين فيولا (البيلاوي، 1993أ: 11) أن هذا المجال من مجالات العمل الوطني تحدده الأهداف الخاصة بتنمية الأطفال وتقدم الطفولة في الكويت عن طريق معالجة آثار الخبرات المؤلمة التي عاناها الأطفال الكويتيون لارتباطهم بأحداث ومآسي ذلك العدوان والتي أسهمت به - سلبا - أزمة الاحتلال عندما أشاعت الخوف بين أكثر من 455 طفلا واجهوا الضغط النفسي واضطرابا في سلوكهم (انظر دراسة منى مقصود، 1994؛ وفوزية هادي وماريا يابرى، 1994؛ منى مقصود وفاطمة نذر، 1993) مع فقدان الطفل الكويتي للخدمات التعليمية والصحية والترويحية. وتشير دراسة أخرى حديثة أجراها المركز الكويتي التخصصي لعلاج ضحايا الحرب (1994) إلى أن 27٪ من الكويتيين البالغين قد عانوا معاناة نفسية شديدة، بعد إصابتهم «بمرض العصاب بعد الصدمة» فيما بلغت نسبة الإناث 62٪ وأظهرت الدراسة أن عدد استشارات المرضى المترددين على مستشفى الطب النفسي ازداد عام 1992 بنسبة 13.2٪ مقارنة بعام 1989 وأن عدد المرضى الجدد ازداد بنسبة 64.96٪ مما يعكس مدى تأثير الغزو على الشعب الكويتي[6].

استثمار أحداث ومواقف محنة العدوان في تقويم الذات لدى الطفل الكويتي في دعم الإرادة والمسئولية تجاه الوطن، والتي أسهمت به أزمة الاحتلال بشكل إيجابي عن طريق ما شاهدناه وسمعناه من خلال أجهزة الإعلام العالمية، حيث كان هؤلاء الأطفال والشباب يديرون شئونهم وشئون منطقتهم من أعمال التنظيف، وتوزيع الغذاء، وصناعة الخبز، ومساعدة المقاومة الكويتية، مما دعم إرادتهم ومسئوليتهم تجاه وطنهم. وتعتبر هذه الآفاق الجديدة التي ظهرت من

عمليات المواجهة للخطر التي عاشها الأطفال أيام الاحتلال عنصرا إيجابيا، حيث كانت فيها للأطفال خبرات من التعلم الاستقلالي، والاعتماد على الذات. وعلينا - إزاء هذه الظاهرة المتنامية في أسلوب حياة الطفل الكويتي - رعاية هذا التعلم الفعال، وتزويده بخبرات التعزيز الإيجابي عن طريق تعزيز القدرات اليدوية والعقلية، وإنشاء المراكز التي تدعمها وتصقلها بالنواحي العلمية والمادية. بالإضافة إلى إكساب الأطفال المهارات والكفاءات اللازمة لبناء الإنسان الكويتي، وإعداده لمتطلبات وتحديات مرحلة ما بعد الأزمة باعتبار الطفولة رمز المستقبل وأساس تقدمه.

تنمية الانتماء للوطن، والإحساس بهويته الحضارية، والتوحد معه، والعمل من أجل حمايته وتقدمه، كان أيضا مما أنتجته الأزمة بشكل إيجابي، فقد كانت هناك روح إيجابية سائدة هي المناخ الجماعي العام الذي عاشته الكويت، والذي جسّد تلك الوقفة الوطنية إبان محنة الوطن. وهي وقفة أثمرتها تلك الروح الوطنية التي تعاظمت إبان الأزمة بكل مواقف التقارب، والتعاون، والتآزر، والتكافل، وبروح المبادأة، والتضحية، والإيثار.

لقد عاش الأطفال مع أسرهم، ومع أصدقائهم، داخل الكويت كأسرة واحدة، تلك الروح العالية وما فيها من تنامي الإحساس بروح الجماعة أو (نحن) ومن تجسُّد هذا الإحساس في مواقف عملية من العلاقات بين الأشخاص، ومن تقديم السند، والعون المعنوي والمادي للأسر وللأشخاص، لتمكنهم من مواجهة ما يتعرضون له من أزمات، ومن مشكلات خلفها ذلك العدوان.

وهذا التوجه الوطني قد ظهر بوضوح، وبتلقائية في خبرات التضامن والتكافل بين الكويتيين الموجودين داخل الكويت أثناء فترة الاحتلال. هذا السلوك ينبغي تعزيزه في برامج ثقافية وإعلامية وتعليمية، نغرسه في أجيال متعاقبة ليعكس من تلك الروح مواقفها العملية التي برزت إبان الأزمة، وما بعد الأزمة.

ولعل من أهم المسارات التي يكون لها دور بارز في تحقيق تلك الأهداف المسار التربوي، حيث ينبغي على النظام التربوي أن يهتم بالنواحي السيكولوجية لجميع ظروف الحياة، بما في ذلك التعليم، والتربية، والثقافة العامة. علينا أن نبدأ بتطبيق نظم تربوية حديثة، تساير الوضع الجديد (وضع ما بعد الحرب)، مثل تغيير الأنظمة الاجتماعية المرتبطة بالتربية والتعليم، مع تكثيف الجهود وزيادة عدد

الساعات الدراسية. كما ينبغي علينا أيضا تطبيق مناهج حديثة تحتوي على غرس الحماس، والإحساس بالمسئولية، وتكثيف مواد تنمية الروح الوطنية، مع التركيز على القضايا التاريخية التي تشير إلى مدى جسامة أحقاد الاحتلال، وتذكرهم بالوقائع الأليمة، مع الإشارة إلى ضبط العواطف، والانفعالات، وعدم تجاهل التاريخ الماضي، والاهتمام بالمسائل الداخلية، وحث الطلاب على إحياء ضمائرهم.

ومع هذا الاستثمار والتنمية تحتاج سياستنا الاجتماعية - أيضا - إلى لغة موحدة، تساعدنا في توحيد الجهود بين كافة الأنظمة، والوكالات، والمؤسسات الاجتماعية، وربما يحتاج الأمر إلى أهمية وضع منهج للتنظيمات الإدارية، يمكنه أن يذلل الصعاب الناشئة عن الصراع بين النظرية والتطبيق والإدارة، واتباع مثل ذلك المنهج في التطبيق اليومي.

ثانيا: خدمات الطوارىء العامة ومنع الأزمات، مع إبراز الدور الوقائي:

وتشير البيلاوي إلى أنه قد يُتَوَقَّع من الأطفال، من جراء كل تلك الظروف القاسية والصدمات، أن يتفاعلوا مع تلك الحالة الصدمية ببعض الاستجابات التي تعبر بدورها عن حالة من اضطراب التوازن التي تأخذ مظاهر مختلفة، منها:

- شدة المعاناة مما ألمَّ بالوطن من محن.
- الانفعالية الزائدة، وما ينجم عنها من استجابات الغضب، أو العنف أحيانا.
- الإحساس بالضيق، أو اليأس، أو القلق، أو حتى بالاكتئاب إزاء مظاهر التعذيب للإنسان، والتخريب للوطن.
- خيبة الأمل ونقص الثقة في العلاقات مع الجار والشقيق، وما لهذا من انعكاساته على الإحساس بالأمن وبالاستقرار، وبالنظرة إلى المستقبل.

هذا الجانب من الخطر الذي تعرضت له الطفولة في الكويت، قد يعزِّز مع بعض الأطفال - ووفقا لدرجة الخطر الذي تعرضوا له، أو شاهدوه، وعانوه، كخبرة صدمية، وكذلك وفقا لدرجة تحملهم لمواقف الضغط والشدة - ظواهر سلبية أو مرضية مما يطلق عليها حالات «الأطفال المعرضين للخطر» و«الأطفال ذوي الخطر العالي» أو «ذهان الطفولة». وهي ظواهر توجد بدرجات مختلفة في الظروف العادية من حياة المجتمعات، ولكنها من القضايا الأساسية التي تتطلب

حماية الطفولة بالاكتشاف المبكر، وبالتدخل الوقائي والعلاجي، الفردي والجماعي لهذه الحالات (البيلاوي، 1993ب: 6).

وخدمات الطوارىء هذه، تعتبر الآن من مستلزمات خدمات العناية بالطفل وأسرته، وهي تشمل النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والتربوية، وتستلزم أن يكون للأسرة دور أساسي فيها، إذ يساعد التأييد العائلي على زيادة إمكانات الموارد الجماعية التي يقصد بها المحافظة على التعامل العائلي الملائم فيسهل بذلك تقدم جماعات المساعدة الفردية، وشبكات المساعدة الطبيعية، وكلاهما يشير بوضوح إلى تحسين بيئة الأطفال الاجتماعية، وأسرهم، فضلا عن الاستعانة بالمتطوعين في برامج التعامل مع الأسرة. وهناك عدد لا يستهان به من البرامج الموجهة المدعومة ماديا من قبل المنح الدولية، والحكومية، للحفاظ على الأطفال مع أسرهم قبل حدوث الأزمات.

ولعل أبرز مثال يوضح حاجتنا لبرامج الطوارىء والتدخل الوقائي هو ما قام به النظام العراقي في العاشر من أكتوبر 1994 بتهديد آخر على دولة الكويت وتحاشدت قوات التحالف على الحدود الكويتية الشمالية، مما أفزع عددا كبيرا من الناس ومنهم فئة الأطفال.

والأزمة (أو الأزمات) التي عايشها أطفال الكويت أثناء الاحتلال لها مثال آخر، فبعد التحرير وجدنا أطفالنا يعانون مشكلات نفسية، وعقلية، واجتماعية، معظمها جديد على المجتمع الكويتي، لذلك أسرعنا بطلب مساعدة الدول التي عايشت نفس الظروف، لترشدنا إلى كيفية مواجهة مثل هذه المشكلات.

ومن مظاهر هذه الأزمة أيضا ارتفاع عدد حالات انحراف الأحداث إلى أعلى معدلاته، فقد وصل عدد الحالات إلى 616 حالة (586 ذكور، 30 إناث) في عام 1993[7].

ووصل أيضا عدد حالات الأيتام في عام 1993 إلى 637 يتيما، وهؤلاء تحتضنهم دار الطفولة، وبيوت الضيافة، والحضانة العائلية[8]. وبلغ كذلك عدد المعاقين من كل الأعمار إلى 99 حالة في عام 1993 (تخلف عقلي، وتخلف عقلي مع إعاقة جسدية)، وارتفع هذا العدد إلى 190 في عام 1994، كانت نسبة الأطفال منهم تمثل 50%[9]. أما حالات الطلاق بين الكويتيين فقد كانت في عام 1989 قد وصلت إلى 1811 حالة ثم ازداد العدد في عام 1992 إلى أن وصل إلى 2193 حالة طلاق[10]. ونريد أن نؤكد هنا

على أنه ليس من الضروري أن تكون هذه الزيادة في هذه الأزمات جاءت بسبب الاحتلال، ولكن ما نريد أن نبرزه هنا هو أن الطفل الكويتي محاصر بأزمات عديدة (سواء كانت بسبب الاحتلال أو بسبب آخر) والتي تكون مرتبطة إما بأسرته كالطلاق، أو وفاة أحد الوالدين، أو سوء المعاملة، أو تكون مرتبطة بسياسات الدولة، كترشيد الإنفاق بسبب الأزمات والحروب، وهذه كلها مخاطر يتأثر بها الطفل وتجعله يحتاج إلى خدمات الطوارىء العامة لتجنب حدوثها، أو تأثر الطفل بها.

وخدمات الطوارىء العامة، ما هي إلا وسائل وقائية بحد ذاتها وتحتاج إلى التجديد والتعديل من وقت لآخر، لمواكبة التغيرات التي تحدث للمجتمع. ويشير مصطلح خدمات الطوارىء العامة ومنع الأزمات إلى أخذ التدابير المبكرة في حل المشكلات، والحيلولة دون حدوثها وتطورها، وذلك على نحو يساعد على تحسين ظروف البيئة المسببة لوقوعها، وخلق كيان عاطفي واجتماعي أفضل.

ثالثا: الإعداد المتميز للمتخصصين:

إن من أبرز المخاطر، أو الآثار الضارة في نظام رعاية الطفولة في دولة الكويت، عدم وجود عاملين مدَرَّبين تدريبا جيدا، في مجال الخدمات الاجتماعية والنفسية الخاصة بالطفل. وتعتبر عملية تجهيز أو تقديم خدمات اجتماعية ونفسية للأطفال وأسرهم عملية أو مهمة ليست بسيطة، فهي عملية تحتاج إلى كمية هائلة من المعلومات والمهارات المعقدة. وإن معظم العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية ليسوا بالمتخصصين، وليس لديهم درجات عالية من التعليم، وإن معظم تخصصاتهم قريبة إلى المجال التربوي. بالإضافة، إلى أن معظم العاملين في مجال رعاية الطفولة لم يحضروا دورات تدريبية في الإعداد لبرامج متخصصة، مثل: خدمات حماية أو وقاية الطفل، والرعاية المرضعة، أو الرعاية الإيوائية. كل هذه العوامل - ومع وجود التطور في تكنولوجيا الخدمات الحديثة للطفل - عززت الحاجة إلى أهمية وجود برامج إعداد المتخصصين إعدادا متميزا.

وبمقدورنا أن نحد من تأثير الأزمات التي يعيشها الأطفال عن طريق برامج التدريب التنظيمي المتداخل للعناية بالطفل (الدورات التدريبية المنظمة) على نحو يؤدي إلى زيادة الخبرات في صفوف العاملين في هذا الميدان، وذلك بإكسابهم معلومات جديدة في الميادين التالية:

1 - جمع وقياس وتنسيق المعلومات.

2 - معالجة عوامل متعددة في دراسة المشكلات الجديدة.
3 - طرق دراسة التاريخ الطبيعي للحالة.
4 - تقدير خطورة الموقف.
5 - تحديد الإمكانات والوسائل الوقائية اللازمة في المرحلتين الأولى والمتوسطة من المشكلة.

إن المزايا المرتبطة بكل مستوى من مستويات نشاط الخدمات مثل الوقاية الأولية، والتعرف على المشكلات مبكرا مع وضع الأسس العلاجية والإصلاحية، كلها تأتي تحت أهداف الخدمة المقدمة للطفل.

الخلاصة

تهدف هذه الدراسة إلى تكوين رؤية جديدة لدور الخدمات الاجتماعية والنفسية للطفل الكويتي في عقد التسعينيات، أو ما يحتاجه الطفل الكويتي من خدمات، في فترة ما بعد الاحتلال العراقي، نظير ما عاناه من آلام جسدية، ونفسية، واجتماعية، وعقلية، كمتغيرات، أو مستجدات، عايشها الطفل أثناء الاحتلال. فقد تركز النقاش حول أربعة جوانب أساسية هي:

- طبيعة أو نوعية الخدمات المتوفرة للطفل الكويتي قبل الاحتلال، مع إعطاء نظرة تحليلية عن المنظمات والمؤسسات المهتمة بالطفل، في منطقة الخليج العربي.
- الأضرار والمشكلات التي تكبدتها خدمات الطفولة أثناء فترة الاحتلال.
- إبراز الخدمات التي يحتاجها الطفل الكويتي في فترة ما بعد الاحتلال، مع إبراز الآثار الاجتماعية والنفسية التي تحدث في شخصية الطفل.
- مقارنة برامج رعاية الطفل في الكويت مع البرامج المقدمة في بعض الدول المتقدمة، للوقوف على أهم الخدمات التي يحتاجها الطفل الكويتي، والمتمثلة في البرامج الوقائية، وحقوق الطفل، وحماية الطفل.

وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أن الإعداد لخدمات التسعينيات يحتاج إلى ثلاثة أمور في غاية الأهمية هي:

1 - الاستثمار البشري البعيد المدى، الذي يقوم أساساً على البرامج التربوية.
2 - خدمات الطوارىء العامة، ومنع الأزمات، مع إبراز الدور الوقائي كإجراء مستقبلي، لحماية الطفل من الأضرار التي تؤثر على كيانه وحياته.

3 - الإعداد المتميز للمتخصصين عن طريق برامج التدريب التنظيمي المتداخل للعناية بالطفل.

وهي عبارة عن برامج وقائية، وإصلاحية، وعلاجية، تغطي الجوانب الاجتماعية، والنفسية، والتربوية، والثقافية، التي يجب أن تشملها السياسة الاجتماعية، وبرامج رعاية الطفل.

التوصيات

بعد مناقشة الأحداث التي مرت على دولة الكويت، وطبيعة آثارها على الطفل بشكل خاص، مع إبراز المتطلبات المستجدة في الخدمات الاجتماعية، والنفسية المقدمة لطفل التسعينيات، يقترح الباحث بعض التصورات، التي يمكن إدراجها في السياسات المستقبلية، ويمكن صياغتها ضمن الأطر الآتية:

أولاً: تأسيس هيئة أو لجنة عليا للطفولة، تكون مهمتها الإشراف على مجمل الأعمال التي تنفذها الجهات والدوائر المعنية في مجال رعاية الأطفال وتنميتهم. وتضم الهيئة العامة أو اللجنة العليا في عضويتها ممثلين عن وزارات الصحة، والتربية، والشؤون الاجتماعية والعمل، والتخطيط، والعدل، وجامعة الكويت، وستناط بهذه الهيئة مهمة التنسيق بين مختلف الأجهزة، والمنظمات الشعبية، والدولية، في مجال تنفيذ الخطة الوطنية لبقاء الطفل، وحمايته، ونمائه. كما تساعد في إجراء بعض الدراسات والبحوث حول مشاكل الأطفال والأمهات، إضافة إلى المساعدة في تأمين الاحتياجات الأساسية لهم، أثناء الكوارث والطوارىء. ومن المهام الأخرى التي يمكن أن تناط بالهيئة أو اللجنة: تنظيم ندوات محلية، ودولية، ومؤتمرات عن الطفولة والأمومة، والمشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية لبقاء الطفل، وحمايته ونمائه.

ويمكن أن تنبثق من هذه الهيئة أربع لجان متخصصة هي:

1 - لجنة الطفل والمرأة.

2 - لجنة التغذية.

3 - لجنة التربية والتعليم الأساسي.

4 - لجنة الأطفال في الظروف البالغة الصعوبة.

وهذه الهيئة عليها أن تدير، وتنظم أنشطتها وسياساتها وفق مبدأ «الأطفال أولاً» وهو المبدأ الذي يطالب بتوفير الحماية لعقول الأطفال، وأجسادهم النامية،

ويعطهيم أولوية على سائر اهتمامات المجتمع وموارده، ومعياراً أخلاقيا مقبولاً في النظام الدولي الجديد.

ثانياً: تكثيف الدورات التدريبية للاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين، كالتي تبنتها الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ومركز تقويم وتعليم الطفل، ومركز الرقعي، لمواجهة الحالات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الأطفال بسبب الحرب. بالإضافة إلى تعميم الخدمة النفسية في جميع مدارس الكويت من خلال توفير اختصاصيين نفسيين في كل مدرسة، مع توفير كوادر وطنية متخصصة، على مستوى عال من الكفاءة، في مجالات العلاج والإرشاد النفسي.

ثالثاً: نظراً لما يلاحظ من ظهور العديد من مظاهر الاضطراب النفسي لدى أطفال الرياض، وتلاميذ المرحلة الابتدائية، فإن الأمر يتطلب العديد من الدراسات المتخصصة في هذا المجال، وقد بدأت بعض الجهات المسؤولة (مركز البحوث التربوية، وأجهزة العلاج النفسي بوزارة الصحة، والجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ومركز تقويم وتعليم الطفل) بالقيام ببعض الدراسات والبرامج، كما كان هناك تعاون بين إدارة الخدمة الاجتماعية وإدارة الخدمة النفسية من جهة وتلك الجهات من جهة أخرى في مجال الاستفادة من هذه الأعمال، إلا أن الأمر يتطلب التنسيق الكامل بين الجهات جميعها، وغيرها التي تعمل في مجال الطفولة، على أن يتحمل جهاز الخدمة الاجتماعية المدرسية مسؤولية الجانب الاجتماعي لتلك المشكلات ، سواء في مرحلة دراستها وتشخيصها أو في مرحلة تنفيذ الخطط العلاجية لها.

رابعاً: نظراً لما نلاحظ من إقبال الطلاب على العمل اليدوي واحترامه واستمرارا لهذا التوجه الذي صقلته الأزمة، وحيث إننا أمام ضرورة لابد منها؛ ألا وهي ربط التربية بالعمل بمعنى قدرة التربية على توفير القوى العاملة المدرسية، التي يحتاجها سوق العمل، لما لذلك من آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة، فإنه يجب تشكيل لجنة تضم مسؤولين من وزارة التربية «إدارة المناهج»، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وجامعة الكويت، ليتسنى تحقيق هذا الهدف المهم؛ ألا وهو ربط التربية بالعمل واستثمار العنصر البشري في مراحله الأولى، وذلك بالبدء بإجراء الدراسات المناسبة لقياس اتجاهات الطلاب نحو العمل، والتعرف على مدى ارتباط المواد التعليمية بإكساب الطلاب

المعلومات، والمهارات الوظيفية، وغيرها من الدراسات، التي تمكنهم من تحديد الإجراءات، والبرامج، والخطط التي تحقق هذا الهدف.

خامسا: الاهتمام بالبرامج الوقائية المتكاملة (صحية، ونفسية، واجتماعية، وتربوية، وثقافية) للأطفال مع التركيز على الإعداد لخدمات الطوارىء العامة وإدراجها كبند أساسي في السياسة الاجتماعية لرعاية الطفل، وذلك لتفادي - أو تقليل - الآثار المترتبة على الأزمات التي تحدث بشكل طارىء، مع أخذ التدابير المبكرة في حل المشاكل والحيلولة دون تطورها.

سادسا: في مواجهة ازدياد مظاهر السلوك العدواني يجب العمل على تفريغ الشعور العدواني للأبناء، باستنفاد طاقاتهم بأنشطة بناءة، تشغلهم عن الإحساس بالغضب، والرغبة في العدوان، ولعل في ممارسة الأنشطة والمسابقات الرياضية، التي كانت موجودة في المدارس في السابق، والرحلات الكشفية، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية السبيل الأفضل في هذا المجال، مع محاولة إدماج جميع الطلاب - ما أمكن - في أنشطة اجتماعية مدرسية، تتيح لهم التنفيس الطبيعي لدوافعهم، والإشباع المناسب لاحتياجاتهم، وهذا يتطلب تطوير أنظمة جماعات النشاط المدرسي، وتَوَلِّي الاختصاصيين الاجتماعيين للمسؤوليات الأساسية فيها، لإتاحة الفرصة لهم لاكتشاف المشكلات التي يتعرض لها الطلاب، لمعالجتها والقضاء عليها. لذلك فإن على الاختصاصيين الاجتماعيين تعريف الأسر بأسلوب المعاملة السليمة للطلاب في المراحل العمرية المختلفة.

سابعاً: إن المظاهر المتعددة للاضطرابات النفسية، التي تمت ملاحظتها بين الطلاب، تحتاج إلى تدخل وسائل وأساليب التنشئة الاجتماعية لإعادة الصياغة النفسية السليمة لهؤلاء الأبناء، ويُقْتَرح في هذا المجال تخطيط وإعداد برنامج للتنشئة الاجتماعية تشارك فيه الجهات المعنية بالدولة، يكون محورها مسؤولية مساعدة أسر الطلاب للتعرف على كيفية التعامل مع الأبناء، وعلى أهمية إيجاد مناخ أسري هادىء غير مشحون بالتوترات والمشاحنات، وأهمية أن يَلْقى الأبناء في الأسرة التقدير، والاحترام، والقبول، والثقة، وكل ما من شأنه مساعدة الأبناء على اجتياز هذه الأزمة.

ثامناً: السعي نحو توفير مزيد من الأماكن المناسبة لشغل أوقات الفراغ، خاصة في العطلات الصيفية، سواء باستحداث مرافق جديدة بالأحياء السكنية، أو

على الأقل باستغلال ملاعب ومرافق المدارس، مع الاستعانة بمجالس الآباء في توفير هذه الفرص، باعتبار أنَّ الهواية وسيلة هامة في التربية، والوقاية، والعلاج، وأن يتم ذلك بعد دراسة احتياجات كل منطقة إلى الوسائل الترويحية المناسبة.

تاسعاً: الاهتمام بالدور الإعلامي لإبراز كيفية التعامل مع بعض المظاهر السلوكية، مع تكثيف البرامج الوقائية التي تناسب أعمار الأطفال.

عاشراً: تحديد وتطوير الأهداف التربوية على أسس علمية من خلال إعادة النظر في المناهج الدراسية بمشاركة شعبية موسعة.

الهوامش

(1) مريم الخليفة: 1993/1992 حقوق الطفل العربي بين النظرية والتطبيق: الأطفال وهذه الأمانة الكبرى، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي السابع.

(2) مكتب الشهيد: 1993/1992 افتتح المكتب بعد حرب التحرير لهيئة إعداد الشهداء والمفقودين وتقديم كافة المساعدات المادية والعينية لأسرهم وتسهيل سبل الحياة لهم.

(3) مكتب الإنماء الاجتماعي: 1993/1992 افتتح المكتب بعد حرب تحرير دولة الكويت من العدوان العراقي، لمواجهة الحالات النفسية، والاجتماعة، التي تكونت نتيجة الاجتياح العراقي، وحرب التحرير مع تقديم أنسب أساليب العلاج لهذه الحالات، كما افتتح أيضاً مكتب الرقعي التخصصي لمعالجة الحالات النفسية والعقلية.

(4) مركز تابع لوزارة الصحة العامة لدولة الكويت افتتح بتاريخ 1991/12/31 لمعالجة الحالات النفسية والعقلية.

(5) لم تكن هناك أرقام أو إحصائيات متوفرة تبين أعداد الذين نزحوا خارج البلاد وأعداد الذين كانوا موجودين في الداخل.

(6) صحيفة الوطن الكويتية، 16 نوفمبر 1994 العدد 1190/6744 السنة 33 ص 4.

(7) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل التقرير السنوي لعام 1993 لإدارة رعاية الأحداث قسم الدراسات والإحصاء ص 16.

(8) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل: إدارة الحضانة العائلية، التقرير السنوي لعام 1993 ص 14.

(9) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، إدارة رعاية المعاقين، التقرير السنوي الثاني لعام 1993 ص 25 والتقرير السنوي لعام 1994 ص 4.

(10) وزارة التخطيط: الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية العدد الثلاثون لعام 1993 دولة الكويت ص 52.

المصادر العربية

باقر النجار

1993-1992 المؤسسات الأهلية المعنية بالطفولة في الخليج العربي، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السابع – ص 308-299.

باقر النجار

1992 المؤسسات الأهلية المعنية بالطفولة في الخليج العربي، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي السابع – ص 297.

بدر العمر

1993 الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية للغزو العراقي على دولة الكويت. وَرَقة مقدمة للمؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، مكتب الإنماء الاجتماعي، الديوان الأميري، دولة الكويت، أبريل . ص 6-50.

بدرية ع. العوضي

1994 حقوق الأسرة في التشريعات الكويتية، ورقة غير منشورة أعدت بمناسبة السنة الدولية للأسرة، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، يناير، ص 8.

رجاء م. أبو علام

1993/1992 الخدمة النفسية المدرسية في دولة الكويت: رؤية جديدة دراسة غير منشورة قدمت في الندوة السادسة من سلسلة ندوات الملتقى العلمي الثامن 93/92 للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ص 14-17 .

قاسم الصراف

1993 تأثير أزمة الاحتلال العراقي على الجوانب السلوكية

والانفعالية والمعرفية للشباب الجامعي في الكويت، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت والذي نظمه مكتب الإنماء الاجتماعي من 3-6 أبريل.

عبد العزيز الجلال

1992-1993 التربية والتعليم في الكويت بعد التحرير: فرص وتحديات، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الثامن، 1992.

عبد الله الحمادي، سميحة الشريدة، بثينة المقهوي

1993 [التغيرات السلوكية للأطفال الكويتيين بسبب الاحتلال العراقي الغاشم، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، مكتب الإنماء الاجتماعي، الديوان الأميري، دولة الكويت، أبريل.

عبد الله الرشيد

1989 الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطركي، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الثاني 84 ص 171-192.

فيولا البيلاوي

1993أ «طفولة في خطر. أم طفولة في مواجهة الخطر»: آفاق جديدة في تقدم الطفل الكويتي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، نظمه مكتب الانماء الاجتماعي في الديوان الأميري 3-6 أبريل 93.

———

1993ب «طفولة في خطر. أم طفولة في مواجهة الخطر»: أفاق جديدة في تقدم الطفل الكويتي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على

دولة الكويت، نظمه مكتب الإنماء الاجتماعي في الديوان الأميري 3-6 أبريل 93 ص 6.

محروس م. خليفة

1986 السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية ص 24.

محمد المري محمد اسماعيل

1993 أثر حرب الخليج على التوافق النفسي وتقدير الذات لدى أطفال الروضة بدولة الكويت، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، مكتب الإنماء الاجتماعي، الديوان الأميري، دولة الكويت أبريل.

محمد المطوع

1993أ التلاحم الاجتماعي في الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت والذي نظمه مكتب الإنماء الاجتماعي من 3-6 أبريل ص 9.

———

1993 ب التلاحم الاجتماعي في الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، والذي نظمه مكتب الانماء الاجتماعي، من 3-6 أبريل ص 6.

منى مقصود، وفاطمة نذر

1993 «تأثير الاحتلال العراقي على النمو النفسي - الاجتماعي لأطفال الكويت» مشروع الأوضاع التربوية والتعليمية والنفسية في فترة ما بعد التحرير بدولة الكويت، ترجمة: قاسم الصراف، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، مجموعة 21 يوليو، 6-56.

منى مقصود

1994 الأطفال والحرب في الشرق الأوسط: تأثير الحرب على الأطفال في الكويت ولبنان، مشروع الأوضاع التربوية والتعليمية والنفسية في فترة ما بعد التحرير في دولة الكويت، ترجمة: قاسم الصراف، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، مجموعة 5 يوليو - ص 8-63.

وزارة التخطيط

1992 تقرير حول الملامح الأساسية والاتجاهات العامة لبرامج رعاية الطفولة بدولة الكويت خلال عقد التسعينيات، دولة الكويت، ص 9-12.

وزارة التربية

1991 الآثار الاجتماعية والنفسية للغزو العراقي على الطالب الكويتي: دراسة كشفية ورقة غير منشورة، إدارة الخدمة الاجتماعية لوزارة التربية، نوفمبر، 5-32.

المصادر الأجنبية

Baker, A.

1990 «The psychological Impact of the Intifada on Palestinian Children in the Occupied West Bank and Gaza: An Explorotory Study,» American Journal of Othopsychiat, 60 (4) Oct., p 496-505.

Masser, D.

1992 «Psychosocial Functioning of Central - American Refugee Children, Child Welfare,» vol. LXXI, X10, 5/Sep.-Oct., P 439 - 456.

Ozawa, M.

1991. Child Welfare Programs in Japan, Social Service Review, March 1991.n PP. 1-21.

Ronstrom, A.

1989. «Children in Central America Victims of War, Child Welfare,» vol. LXVILL, No, 2, March- April- p 143-153.

Sundel, M. & Homan, C.

1979 «Preuention in Child Welfare, A framework por Management and

Practice. Child Welfare,» vol 510-521. 58 no. 8 seploct.
——— Prevention in Child Welfare: A Framework for Management and Practice" Child Welfare, vol. 511. 58 no. 8 seploct.

Utriainen, S.
1989 «Child Welfare Services in Finland, Child Welfare,» vol. LXVILLL, No.2, March-April. PP. 129-140.

The World Bank.
1992 Social indicators of Development, The John Hopkins University Press, Baltimore and London, p. 170.

استلام البحث سبتمبر 1993.

إجازة البحث مارس 1995.

التلاحم الاجتماعي في الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي

محمد عبد الله المطوع
كلية الآداب - قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
جامعة الأمارات - الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

إذا كانت التجمعات العربية التي ظهرت في السنوات السابقة على الاجتياح العراقي للكويت، تشهد على ضعف مؤسسات النظام العربي (كالجامعة العربية) عن أداء وظيفة التكامل والوحدة، بالنسبة للنظام ككل، فإن هذا الغزو العراقي للكويت قد أطاح بالبقية الباقية من وحدة النظام العربي، بل وصل الأمر إلى أن تشرحت مواقف الدول. فبعضها أيد المعتدي، فيما رفض بعضها الآخر عملية الاعتداء، بوصفه انتهاكاً للشرعية، وخرقاً لقواعد راسخة، تحكم تفاعل النظام الدولي المعاصر. بينما وقف البعض الثالث حائراً وصامتاً، أمام هذا الحدث الكبير، بحيث يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على انهيار النظام العربي، وعدم تماسكه، بوصفه نظاماً إقليمياً. على خلاف ذلك كان الأمر بالنسبة للمجتمع الكويتي، فبقدر ما كان الاجتياح تهديداً للشرعية الدولية، وانتهاكاً للمواثيق العربية، فإنه كان هماً على المجتمع الكويتي ذاته، وهو المجتمع الذي أصبحت له مكانته السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم العربي.

وقد أدى هذا الغزو إلى الوقوف وقفة رجل واحد في مواجهة الاجتياح. إذ تناسى الشعب الكويتي في لحظة تاريخية خلافاته الداخلية أمام الخطر الجديد الطارىء. وبقدر ما كان الغزو فادحاً ومؤلماً. فإن التماسك الذي تحقق عنه كان عميقاً وشاملاً. بحيث برزت من خلاله عمق مشاعر الانتماء والمواطنة الكويتية.

وفي حين قاد الغزو إلى التمزق العربي، فإنه خلق الوحدة والتماسك على المستوى الكويتي، إنها حركة، أو لنقل: نتائج متناقضة، للحظة تاريخية واحدة.

وبالرغم من فداحة الحدث المدمر، والمتمثل باحتلال العراق لدولة الكويت في صيف عام 1990م، وما قد ترتب عليه من آثار أصابت المنطقة، وأثرت على العالم دون استثناء، إلّا أن البحث في الأوضاع الداخلية في الكويت أثناء الاحتلال، يعطي مؤشرات لايمكن تجاهلها، لمن يود أن يدرس أهمية مؤسسات المجتمع المدني، سواء في حالة السلام أم الحرب. ولعل وجود هذه المؤسسات (جمعيات نفع عام، هيئات خيرية، قوى سياسية، باختلاف اتجاهاتها) قد لعب دوراً هاماً في مواجهة الغزاة، وباستخدام كافة الوسائل، من العصيان المدني إلى المقاومة العسكرية.

ومن ثم فنحن نستطيع القول: إذا كان المجتمع المدني قد استكمل مؤسساته وتنظيماته في مرحلة ما قبل الغزو، فقد شكل الغزو نقطة البداية لفاعلية المجتمع المدني. أو أن هذه الظروف قد أطلقت عقال تطور المجتمع المدني بما يدفعه إلى الأمام، لاستكمال مؤسساته، وامتلاك الآليات التي تعمق الانتماء الكويتي، لتتولى حصر التناقضات داخل المجتمع الكويتي، لينتقل به إلى وضع متجانس جديد، تبرز من خلاله مشاعر الولاء والانتماء للمجتمع، وتتأكد عواطف المواطنة، التي تشير في النهاية إلى اكتمال نضج المجتمع المدني.

لقد ارتكب النظام العراقي من الجرائم والتخريب، خلال فترة الاحتلال الشيء الكثير، وسيظل ذلك في ذاكرة أبناء الكويت لأجيال قادمة، وبالمقابل، لن ينسى الصامدون شهداءهم، وملحمة التحدي التي ستتناقلها الأجيال لتلك الأيام، التي نرجو أن لاتعود، تحت أي ظرف من الظروف. غير أنه إذا كان لهذه الظروف طابعها السلبي، فإن هناك مجموعة من الإيجابيات التي كان لها وجودها الجنيني في رحم الأزمة. منها: بروز أهمية المجتمع المدني، بل فعاليته في الحفاظ على وجوده، في مواجهة أية تحديات، إضافة إلى تحرك المجتمع المدني للالتحام بنظامه السياسي، في إطار ظروف، ووفق منطق جديد. بحيث يدفعنا ذلك إلى ترديد المثل العربي «رب ضارة نافعة».

آليات التماسك في المجتمع المدني: المدخل النظري للدراسة

رغم اختلاف الأطر النظرية لتعريف المجتمع المدني، إلا أن ثمة عناصر أساسية تتفق عليها معظم نظريات المجتمع المدني، وهي: أن المجتمع المدني رابطة اختيارية، يدخلها الأفراد طواعية، ولاتقوم عضويتها على القهر، وأن المجتمع المدني يتكون من عناصر مترابطة: من المؤسسات الإنتاجية، والطبقات الاجتماعية، والمؤسسات الدينية، والتعليمية، والاتحادات المهنية، والنقابات العمالية، والأحزاب والعقائد السياسية. ويرتبط المجتمع المدني بمجتمع سياسي أو دولة لكي يحقق استقراره، ويؤدي وظائفه، كما أنه يرتبط بعلاقات خارج حدوده، حيث يمكن لهذه المكونات أن تمتد إلى الخارج بشكل أو بآخر، كما تتفاعل مع مكونات مجتمع مدني آخر (السيد، 1992).

المجتمع المدني إذن: هو مجموعة العلاقات المترابطة التي تشكل بناءً اجتماعياً مستقراً، وهي علاقات تتدعم من خلال ضروب مختلفة من الروابط: كالتجمعات الطوعية، والأحزاب، والنقابات، والتنظيمات المهنية. وتتشكل هذه العلاقات عبر علاقات تبدأ بالعلاقات في حياة الناس العادية، وتتدرج إلى أعلى، في ثلاثة أشكال أساسية:

1 - النظم والمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

2 - الطبقات الاجتماعية.

3 - التنظيمات الاجتماعية.

وكل هذه المستويات لايكون لها من وجود إلا في إطار دولة، أو نظام سياسي، يربطها جميعاً، ويحقق لها استمراريتها.

وتختلف المجتمعات المدنية وفقاً لدرجة تبلور علاقاتها ودرجة نضوج القوى والتكوينات الاجتماعية التي تشكل محتواها، ويضع الباحثون عدداً من المؤشرات أو المعايير التي يميزون بها بين المجتمعات المدنية. منها (توفيق، 1992) : الحجم العددي للقوى والتكوينات الاجتماعية القائمة على أسس حديثة، ودرجة تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية من خلال مستويات الوعي، ووضوح الأهداف والوسائل، ودرجة التضامن الداخلي من هذه التكوينات، ومدى وجود أشكال من التعاون أو التنافس والصراع فيها، وحجم ونشاط المؤسسات الطوعية، ودرجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية.

ويختلف الباحثون حول مستوى تطور المجتمع المدني في الوطن العربي. فمنهم من يرى أن المجتمع العربي قد مر بتطورات خاصة خلقت من مجتمعاته أبنية مشوهة، لا تتبلور فيها علاقات مدنية ناضجة. (غليون، 1992) و (Groth, 1968) وجلهم يرى أن ثمة صورة من صور المجتمع المدني، وأن القضية تكمن في درجة التطور الذي قطعه المجتمع المدني في الأقطار العربية. ويستشهد الباحثون بنمو المؤسسات الطوعية والتنظيمات المهنية. والتنظيمات السياسية الحديثة. وتظهر البحوث القطرية بعض الاختلافات في طبيعة تكوين المجتمع المدني في مناطق الوطن العربي الأساسية (المشرق، والمغرب، ومصر، والسودان، والخليج، والجزيرة العربية). ولقد أكد البحث الذي قدمه باقر النجار عن المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية «على أنه بالرغم من عدم انطباق مفهوم المجتمع المدني بصياغته الغربية على مجتمعات الخليج والجزيرة العربية، إلا أن هناك مظاهر لتكون مثل هذا المجتمع (على اختلاف بين الدول الخليجية في ذلك)، تتبدى في المؤسسات الأهلية العلنية: كالأندية، والجهات المهنية، والجهات النسائية، والجمعيات الخيرية، والدينية» (النجار، 565:1992). وفي ضوء ذلك افترضنا وجود مجتمع مدني في دولة الكويت موضوع بحثنا الراهن.

وإذا سلمنا بوجود مجتمع مدني، أو بوادر قوية لتكوينه، في مجتمع الكويت، فأن المدخل النظري الذي نتوخاه في هذه الدراسة ينطلق من مسلمة نظرية أساسية، هي: أن المجتمع المدني له آليات داخلية للتماسك والتكامل. فهو متى تكون له القدرة على الاستمرار والمثابرة والصمود أمام أية تهديدات خارجية أو داخلية.

وفي ضوء هذه الأطروحة فإن آليات عمل المجتمع المدني تزداد قوة في أوقات الخطر أو الأزمة، أي في الأوقات التي يهتز فيها كيانه، ويبدأ في فقدان شرط من شروط استمراره.

وتُبنى هذه الأطروحة على ما أكده علماء الاجتماع، على أن الصراع الاجتماعي قد يؤدي إلى مزيد من تماسك الجماعة، خاصة إذ كان الصراع مرتبطاً بالصراع الخارجي مع جماعات أخرى. لقد أكد على هذه الحقيقة علماء الاجتماع على مختلف مذاهبهم. فالصراع في النظرية المادية التاريخية يولد مزيداً من التماسك داخل الطبقة، ويخلق في داخلها وعياً بذاتها، (Wallace, R. and Wolf, A. 1993) وكلما تطور وعي الطبقة كلما ازدادت تماسكاً، وأصبحت قادرة على أن

تنطلق إلى الأمام، لتحسين شروط وجودها. كما يؤكد علماء الاجتماع الوظيفيون على أن دخول الجماعة في صراع داخلي يظهر معالم حدود الجماعة، ويقوي من وعيها بوجودها، ومن ثم فإنه يؤدي إلى أن تبلور الجماعة هويتها بشكل أدق. إن الصراع في هذه الحالة يخلق جماعة مرجعية سلبية، تبني في مقابلها الجماعة نفسها ووعيها، وتندفع إلى مزيد من المشاركة الفعالة في مواجهتها (Coser, 1967). ويؤكد الوظيفيون على أن درجة التماسك الداخلي للجماعة أثناء مواجهة الخطر الخارجي تعتمد على حالتها فيما قبل ظهور الصراع. فإذا كان التماسك ضعيفاً فإنه من المحتمل ألا يزداد التماسك كثيراً أثناء وجود الصراع، والعكس إذا كان التماسك قوياً، ومن الأمثلة الطرازية على هذا الوضع: المقارنة بين حالة فرنسا، وحالة بريطانيا، أثناء الحرب العالمية الثانية، وهناك الكثير من الدراسات التي بينت أوجه الاتفاق بين نظرية البنائية الوظيفية، ونظرية الصراع.

وفي ضوء هذا المدخل فإننا نفترض أن ثمة آليات داخلية للتماسك والتكامل في المجتمع المدني، وأن هذه الآليات تعمل بشكل أقوى عندما يتعرض المجتمع المدني لعمليات صراع، أو تهديد، تعرض استمراريته للخطر. ويمكن التمييز بين ثلاث آليات لتماسك المجتمع المدني، على النحو التالي:

1 - تنبع الآلية الأساسية لتماسك المجتمع المدني من عملية تلقائية، تتم بالقصور الذاتي. إن العلاقات والروابط التي تنشأ داخل أي مجتمع تكتسب قدرة على الاستمرار. فالعناصر البنائية التي تكتسب قدراً من الثبات لديها القدرة على المثابرة والاستمرار (Cohen, 1968). وهي تكتسب هذه القدرة على المثابرة والاستمرار من خلال ما تتمتع به من روتينية. وهذا هو الذي دفع بأنطوني جيدنز أن يعتبر الروتينية شرطاً أساسياً من شروط تشكل البنية الاجتماعية، وإعادة إنتاجها. (Giddens, 1984) إن المجتمعات خلقت - إذن - لتستمر ، وهي تطوّر لنفسها آلية تماسك داخلي بصرف النظر عن أشكال الصراع والتناقض التي يمكن أن تخبرها من الداخل. بل أن هذا التناقض والصراع يشكل في حد ذاته - آلية أخرى لتماسك المجتمعات.

2 - وتنبع الآلية الثانية لتماسك المجتمع المدني من حركته التاريخية. فالمجتمع المدني كما يؤكد حسنين توفيق في أنه:

«عملية دينامية مستمرة تخضع لمنطق التغيير، بالمعنيين: السلبي، والإيجابي. ومصادر التغيير قد تكون داخلية أو خارجية. وهي قد

تساهم في خلق قوى جديدة، وصراعات جديدة في المجتمع، ونقل أنماط من الأفكار والمعتقدات من مجتمع إلى آخر، وذلك بفضل التقدم الهائل في وسائل الموصلات» (توفيق، 1992 :699).

والمجتمع المدني بهذه الطريقة هو عملية تاريخية تموج بالتغيرات. ومن ثم فإن أي مجتمع مدني في اللحظة الآنية ما هو إلا تراكم لحركة تاريخية. وكلما اكتسب المجتمع المدني عمقاً تاريخياً كلما حقق درجة عالية من الاستقرار.

وتتفاعل الحركة التاريخية للمجتمعات مع الأحداث الداخلية والخارجية. وهي إذ تتفاعل تتولد في داخلها أشكال من التنافس والتناقض والصراع. ولكنها كلما تفاعلت واستجابت بقوة لهذه الأحداث كلما حققت تماسكا داخليا.

3 - وأخيراً فإن المجتمع المدني كيان اجتماعي، يكتسب شرعيته واستمراره من خلال علاقته «بالسياسي». ويؤكد الباحثون في المجتمع المدني على هذه الحقيقة، بدءاً من تحليل جرامشي لمفهوم الهيمنة[1]، وحتى التحليلات الحديثة لمفهوم المجتمع المدني.

فليس بالإمكان تصور مجتمع مدني بغير مجتمع سياسي، والعكس بالعكس. فالمجتمع المدني قد ظهرت فكرته أصلاً في ضوء الحوار مع «السياسي»، والتفاعل معه، والعلاقة بينهما علاقة متبادلة، فالمجتمع السياسي هو الذي يضع الأطر التشريعية لاستقلال المجتمع المدني، ولاستمرار أداء منظماته وهيئاته، والمجتمع المدني هو الذي يكسب المجتمع السياسي شرعيته، وبهذا فإن كلّا منهما يشكل ضرورة تاريخية للآخر. وفي اعتقادنا أن المحافظة على هذه العلاقة واستمراريتها يشكل آلية تماسك هامة بالنسبة للمجتمع المدني. ومتى ما حدث خلل في هذه العلاقة تعرض المجتمع السياسي لفقدان شرعيته، كما هو الحال في الكثير من دول العالم الثالث.

هذه أهم آليات تماسك المجتمع المدني. وفي اعتقادنا أن أزمة الحرب في الكويت قد أدت إلى اهتزاز هذه الآليات، وانقطاع بعضها الآخر.

فقد فقدت الحياة الاجتماعية روتينها العادي، وتقطعت الصلة بين أبناء المجتمع الواحد في الداخل والخارج، وفقد المجتمع المدني «رأسه»، ونعني بها الدولة التي تحول وجودها من داخل الوطن إلى خارجه، بعد أن فقدت السيطرة والسيادة على أرضه. وإن المجتمع المدني هنا قد تعرض لتهديد قوي في اثنتين من آليات إعادة إنتاجه. هما:

فقدان التلاحم مع «السياسي» الذي يمنحه شرعية عمله، وفقدان تلقائية العلاقات وتدفقها. وهو ما يحدث في الأوضاع العادية التي يمر بها المجتمع.

لقد تحول النشاط الشرعي إلى نشاط غير شرعي، وتحول الالتحام بالوطن إلى جريمة في نظر المعتدي. فماذا عسى أن يتبقى لمثل هذا المجتمع؟

في ضوء المدخل النظري الذي ننطلق منه هنا، تبقى للمجتمع آليته الثالثة، ونعني بها القدرة على الاستمرارية التاريخية، وتبقى له التلاحم مع «السياسي» الغائب عن الوطن. وأدى ذلك إلى ازدياد تماسك أفراده وجماعاته وأفرز هذا التماسك ضروبا من العمل والحركة، ساهمت مساهمة فعالة في استعادة المجتمع المدني لحالته الطبيعية. ونحاول في هذا البحث أن نتعرف على أشكال أو صور هذا التماسك، لنرى إلى أي مدى ساهم التهديد الخارجي الذي تعرض له المجتمع الكويتي في إنضاج علاقات المجتمع المدني ومؤسساته، وفي خلق مجتمع أكثر تماسكاً عن ذي قبل، وأكثر التحاماً بقيادته عن ذي قبل.

الأوضاع الاجتماعية في الكويت قبل الغزو:

كانت الأوضاع الاجتماعية في الكويت انعكاساً للعديد من السياسات والتطورات: الاقتصادية، والاجتماعية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتأثيرات الأحداث والمنعطفات التي مرت بها المنطقة تركت آثارها على المجتمع الكويتي، فقانون الجنسية، والتركيبة السكانية، والتركيبة الطائفية والقبلية.. الخ قد تعطي مؤشرات غير حقيقية للأوضاع الاجتماعية، وبالرغم من ذلك ظل المجتمع متماسكاً بشكل من الأشكال، وإن تعزيز دور المواطن في ترسيخ دولة المؤسسات منذ نيل الكويت استقلالها السياسي في الستينات، ارتبط بترسيخ العديد من عناصر بناء المجتمع المدني: كمجلس الأمة الكويتي، وجمعيات النفع العام، والجمعيات التعاونية، ووزارات الخدمات، وقد ساهم التعليم في استمرار تطور هذه المؤسسات، وتعزيز دورها في المجتمع، بالرغم من كل الانتكاسات، سواء نتيجة عوامل داخلية، أم خارجية لامجال لذكرها في هذا البحث، حيث ساهمت كل هذه التطورات بشكل أو بآخر في التأكيد على أهمية دور الإنسان في بناء الدولة الحديثة ذات التوجه المؤسسي، (النجار، 1992) و (النفيسي، 1982).

غير أنه في نهاية سنة 1989 شهد المجتمع الكويتي نوعاً من الصراع القيمي، بين الاتجاه الحديث الذي يدعو إلى بناء دولة المؤسسات، وبين الاتجاهات التي حاولت أن تعيق التطور في هذا الاتجاه، هذا التفاعل فسرَّه البعض على غير

حقيقته، وهي الحقيقة التي تشير إلى أن المجتمع الكويتي مجتمع يخضع في أثناء عملية التغير لتفاعلات عديدة. فهناك تفاعل بين البنية القبلية السابقة على بناء الدولة الحديثة من ناحية، وبين متطلبات الدولة ومفاهيم المواطنة من ناحية ثانية. هناك أيضاً التفاعل في نطاق المجتمع المدني بين المؤسسات التقليدية، ذات الطبيعة العائلية والجماعية القادرة على تعبئة الأفراد، في مواجهة المؤسسات الحديثة، التي تحاول السيطرة على البشر في المجتمع، وتنظيم التفاعل بينهم. هناك أيضاً التفاعل بين نظام الدولة الحديثة، ذو الجذور الغربية بالأساس، وبين تراث المجتمع المدني الشرقي بالأساس كذلك. الأمر الذي يشير إلى أن المرحلة السابقة لعملية الغزو، كان يشير إلى حالة من التغير والديناميكية، أو بالأصح إلى مجتمع يعيد ترتيب عناصره، وفق بناء اجتماعي جديد، ومنطق حديث في الحياة.

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك تناقضات وتباينات عديدة، كتلك المتعلقة بالعلاقة بين الرجل والمرأة، وهناك التباينات بين مجتمعات الوطن الواحد، سواء في مساحة المواطنة، أم في طبيعة الحقوق والواجبات المرتبطة بها، بالإضافة إلى وجود الكويتيين أبناء الوطن إلى جانب الوافدين، الذين شغلوا فرص العمل لتحديث هذا المجتمع. بحيث كانت كل هذه العناصر تسعى إلى الانصهار في بوتقة واحدة، لتأسيس المجتمع المدني الكويتي وفق أسس جديدة، وبدعم من النظام السياسي القائم.

ومن الممكن أن يطرح بشكل عام أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مرحلة ما قبل الاحتلال تمثل إفرازاً للعوامل الموضوعية، بكل تناقضاتها وتناحراتها وازدواجيتها (Al Essa, 1991) و (Crystal, 1992). ومع وجود كل هذه الصراعات التي تعبر عن الحركة التاريخية للمجتمع، فإن المجتمع الكويتي قد شهد كما أسلفنا وجود عناصر مجتمع مدني، له القدرة على الاستمرار. فهناك الدولة التي تضم كل هذه التناقضات في نظام واحد، والروابط الاجتماعية على مختلف صورها، والتنظيمات التطوعية المختلفة، والمؤسسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المختلفة. ومن الطبيعي أن يكتسب مجتمع آلية استمرار تاريخية، حتى وإن تعرض بناؤه المدني إلى اهتزازات عنيفة، كتلك الناتجة عن الغزو.

الاحتلال والمجتمع:

منذ اللحظات الأولى ليوم 1990/8/2 والقوات الغازية والمحتلة تستخدم كل

مالديها من تراكم تاريخي في القمع، والتعذيب، والتضليل الاعلامي، لإخضاع الشعب الكويتي، والمقيمين على أرض الكويت، للهيمنة، خاصة بعد ما ظهرت بوادر لمقاومة المحتل وأهدافه. وقد بدأت تظهر هذه البوادر، منذ الادعاءات العراقية مع منتصف شهر مايو 1990.

وقد استخدمت القوات الغازية كل وسائلها من الإعدام، والاعتقال، والعقاب الجماعي، والاستيلاء على كل المرافق الحيوية، من مستشفيات، وغيرها، وذلك لخلق حالة من القهر المكثف والشامل، تستطيع به تأمين عملية الاستيلاء على المجتمع الكويتي، وإجباره على اتباع التعليمات (بوتول، 1986) والتخلي عن هويته الوطنية، وعن سلطته الشرعية، والانخراط في النظام الجديد، تحت وهم الأصول التاريخية، والعمق القومي. وفي هذا الإطار استخدم النظام العراقي الشرعية التاريخية، والشعارات القومية، وحتى المشاعر الدينية، لخلق تأييد عربي وإسلامي عام لسلوكه البربري، غير أن الشعب العربي والإسلامي كان أكثر وعياً، بحيث لم يستوعب هذه الادعاءات الباطلة.

ونعتقد أن توضيح ما قامت به الحكومة العراقية من انتهاكات لحقوق الإنسان في الكويت خلال فترة الاحتلال، يعطي صورة واضحة للأوضاع في الداخل، ويبين سبباً من أسباب استمرار مقاومة الشعب الكويتي للاحتلال.

وعلى سبيل المثال فقد أوردت Middie Eastwatch في العديد من تقاريرها حول الاحتلال ـ منذ التاسع من أغسطس 1990 ـ بعض الممارسات الوحشية للنظام العراقي، وهي الممارسات التي يمكن إيجازها فيمايلي:

1 - الإعدام بلا محاكمات لعدد كبير من الأفراد، سواء من أتُّهم بالمقاومة المسلحة، أو الأطباء، أو المتطوعين للعمل في الجمعيات التعاونية، ويقدر عدد الذين أعدموا في الأيام الثلاثة الأولى للاحتلال، بنحو مائتين وخمسين شخصاً.

2 - إرهاب المواطنين خلال التفتيش، بحجة البحث عن الأسلحة، أو آلات التصوير والطباعة، وذلك لخلق حالة من الهلع والرعب العام.

3 - سوء معاملة المعتقلين وتعذيبهم. وذلك في محاولة تخويف إمكان المقاومة من قبل المواطنين الذين مازالوا خارج الاعتقال.

4 - استيلاء الحكومة العراقية على المستشفيات، وبالتالي على الأجهزة الطبية

والفنية، إضافة إلى الدوائر الحكومية، ومؤسسات النفط، وتجيهزات ومكتبات الجامعة، وغيرها من المؤسسات العلمية.

5 – منع أي نوع من أنواع التعبير السلمي، حيث إن القوات العراقية أطلقت النار على تلك المظاهرات السلمية، التي احتجت على الاحتلال.

6 – إرغام الكويتيين على تغيير وثائقهم الثبوتية من الكويتية إلى العراقية، وذلك عن طريق الاستيلاء على وثائق الثبوتية الكويتية، ومحاولة إرغامهم على الحصول على الجنسية العراقية، وعلى التجنيد في القوات العراقية.

7 – الاستيلاء على المواد الغذائية، والتدخل في توزيعها، وشحن معظمها إلى العراق[2].

ويمكن القول: إن هذه الممارسات اللا إنسانية التي عاملت الإنسان الكويتي وكل المقيمين بكل قسوة وعنف، واستخدمت كل التراكمات لعصور التعذيب والتنكيل بالإنسان، قد زادت من قوة وعمق الصمود الشعبي والمقاومة، فهي تعبر عن الإصرار على مواجهة الموت في سبيل الحياة، وتوضيح مدى ترسّخ قيم الوطن والتضحية، والإصرار على البقاء، بالرغم من كل مؤشرات الفناء. (بيومي، 1990) وفي ضوء المنطلق النظري لهذا البحث، فإن هذه المظاهر العدوانية قد أفقدت المجتمع المدني بعض عناصر إعادة إنتاجه. وأصبح المجتمع المدني مهدداً بالانقطاع عن الوجود. لقد وضع المجتمع في «موقف حرج» فإما أن يموت، وإما أن يستشعر قواه التاريخية للتصدي لهذه المظاهر العدوانية. ونحن ننظر إلى حركة المقاومة هنا على أنها آلية تاريخية للمجتمع المدني، يحافظ بها على بقائه. وكانت هذه الحركة تحتاج إلى حركة من أسفل ، إلى عمل تطوعي، نابع من المجتمع المدني ذاته، دون تعبئة من أعلى.[3].

فقد كانت مقاومة الاحتلال تعني بعبارة أخرى تحدي الطوفان والطغيان، وهي قمة العمل التطوعي، والمتطوع كما يعرفه (بوتول ، 1986) :

> «هو الذي يدخل في نزاع ما للدفاع عن قضية يؤمن بعدالتها، والنمط الصحيح للمتطوع هو ذلك الذي يشترك في نزاع معين، ثم يعود إلى ذويه عند انتهاء الحرب، يغمره الإحساس بأنه أدّى واجبه».

فإذا كان هذا التعريف ينطبق في حالة الحروب بين الدول، فإنه يأخذ معاني أعمق في حالة مقاومة المحتل، والدفاع عن الوجود والوطن ضد المحتل.

ذلك يعني أن الغزو العراقي للكويت قد أدى إلى نشأة بعض قيم وأبعاد التلاحم في المجتمع المدني الكويتي، وهي الأبعاد والقيم التي نذكرها من خلال المظاهر التالية:

أ - نشأة تيار المقاومة الكويتية في الداخل بالأساس، وفي الخارج أيضاً، وهي المقاومة التي ساعدت بالتأكيد على تعميق انتماء الفرد لمجتمعه، أو انتشار الإحساس بالشعور والعاطفة الكويتية، ومن ثم فقد أكد ذلك على الرابطة العضوية بين الفرد والمجتمع.

ب - الإحساس بقيمة المواطنة، وهو الإحساس الذي تتهاوى إلى جانبه كل التكوينات القبلية، أو الجماعية الضيقة التي ينتمي إليها الفرد، بحيث يبرز الوطن قوياً من خلال نيران الغزو، قوياً، ذا تكوين حديث، يحل محل التكوينات التراثية والتقليدية.

ج - إننا نعتقد أنه برغم الخسائر المادية التي سببها الغزو العراقي للكويت، فإن المكاسب المعنوية التي ربحها المجتمع الكويتي كانت أعظم إلى حد كبير، فقد ولدَّ مجتمعاً مدنياً ملتحماً بنظامه السياسي، ولديه مواطنون قادرون على الفداء من أجله، تعبيراً عن مشاعر الولاء والانتماء.

مظاهر التلاحم الاجتماعي:

في ساعات قلائل منذ بداية الغزو العراقي للكويت في 1990/8/2، وجد الصامدون أنفسهم بلا حكومة، ولا مظهر من مظاهر وجود مؤسسات السلطة الشرعية، مما زاد من حدة الصدمة الأولى، وهي صدمة تلاشي واختفاء الدولة تماماً (4). وذلك لأن الغزو كان جارفاً ومفاجئاً، أتى على كل المؤسسات، وكاد - لعنفه وشموله - أن يهدد المجتمع المدني ذاته.

وقد كتبت العديد من المقالات والكتب حول الاحتلال ومظاهره، في حرب الخليج الثاني، غير أننا نعتقد أن تناول الوضع الداخلي للكويت المحتلة، لم ينل الدراسة والتحليل المطلوبين لهذه الظاهرة، التي قد لاتتكرر إلا نادراً، لذا فإن دراسة المجتمع من الداخل، قد تعطي نتائج لفهم طبيعة المجتمعات العربية في الخليج، في ظل الأزمة أو الأزمات، وبالأخص فيما يتعلق بالتلاحم الاجتماعي والتضامن بين المواطنين من جهة، والمقيمين من جهة أخرى. وهي العلاقات التي تشكل أساساً للتفاعل بين أفراد المجتمع ككل، في ظل أزمة طارئة(5).

ولسنا بصدد مناقشة أولية العمل، سواء في جانبه الرسمي أم الشعبي، ولكن ذلك لايمنع من التأكيد على أهمية تساندهما معاً، وعدم طغيان الواحد على الآخر، بالرغم من تأكيد تجربة الكويت على أهمية العمل الشعبي في مختلف المجالات، حتى أصبح من المهم أن تكون هناك تجربة شعبية في العمل، وما تم في الكويت أثناء الاحتلال يؤكد على أن العمل الشعبي التطوعي، قد أدار احتياجات المجتمع بشكل حفظ له الاستمرار في مقاومة الاحتلال، لمدة سبعة شهور كاملة، في ظل غياب مؤسسات الدولة بالكامل [6]. (السويدي والعيسى، 1991).

وقد عبر الكاتب سليمان الفهد - من الصامدين - خير تعبير عن تأثيرات المحنة على المجتمع بقوله:

«فمن رحم المحنة: ولد بشر جدد، وحضرت قيم وعادات، وأفعال جديدة .. وتوارت سلبيات، وأخطاء، وخطايا، كانت حاضرة في نسيج الحياة اليومية بشتى مناحيها» (الفهد، 1992-31).

ففي أوقات الأزمات تلجأ المجتمعات عادة إلى ميراثها التاريخي والحضاري والاجتماعي، تحاول استحضار الآليات اللازمة للتكيف مع المواقف الجديدة والصعبة. وهو الأمر الذي يعني أن المحنة أو الشدة التي مر بها المجتمع تعتبر أزمة، ولابد أن يواجهها المجتمع المدني بوسائل عديدة، يتولى بواسطتها إدارة هذه الأزمة، بما يحفظ عليه وجوده وبقاءه، ومن هنا تختلف المجتمعات بعضها عن بعض في قدرتها على استحضار الوسائل (الميكانيزمات)، التي تواجه بها الأزمات. بحيث تعتمد هذه القدرة على ثلاثة عوامل:

الأول: المستوى الحضاري الذي بلغه المجتمع.

والثاني: ثراء التجربة التراثية للمجتمع.

والثالث: درجة اكتمال المجتمع المدني، والتحامه بالنظام السياسي.

لذا نستطيع القول: إن هناك تغيرات مؤقتة أحدثتها المحنة في بنية القيم الاجتماعية للمجتمع، (فالنظرة للعمل والمرأة والتعاون والتكاتف والتلاحم يفرضها الواقع الجديد)، وقد ساهم على ذلك التحول بقايا التراث الشعبي حول تلك التغيرات، فالمهم البقاء والمقاومة عن طريق العصيان المدني، وهو أحد الأساليب التي تتبعها الشعوب في نضالها ضد قوات الاحتلال والغزو.

ولابد من الوحدة الوطنية، والمحافظة على الجبهة الداخلية(الفهد، 31:1992) فلم تعد قوات الاحتلال تفرق بين المواطنين، اعتماداً على أصولهم العرقية، أو مذاهبهم الدينية، أو حتى توجهاتهم السياسية. فالكل لديها غير متعاونين، وأعداء يجب معاقبتهم، باستخدام كافة الوسائل: من الأعدام، إلى الاعتقال، أو الاغتصاب، وهذا ما أدركه الصامدون منذ الوهلة الأولى للاحتلال. وأن الوحدة الوطنية هي صمام الأمان والسند الحقيقي لاستمرار المقاومة[7]. واستناداً إلى ذلك نستطيع القول بتأكيد مجتمع ما بعد التحرير، على قيم جديدة، تكرس الوحدة، والتجانس، والشراكة، في مجتمع واحد، يساهم الجميع في صياغة مستقبلية بإسهامات متوازنة إلى حد كبير. لذلك وجد هؤلاء السكان أن عليهم أن يقضوا على التعصب بكافة أشكاله، سواء أكان ذلك طائفياً، أم قبلياً أم عرقياً[8].

ذلك يعني أن من أهم مظاهر التلاحم الاجتماعي في فترة الاحتلال، ذلك التحول في قيم المجتمع الكويتي الصامد، والمتمثل فيما يلي:

1 - التأكيد على حقوق الإنسان في الحياة الكريمة، والانتماء للوطن.
2 - قيمة التماسك والتضامن، والاعتماد على النفس، ومساندة الآخرين.
3 - احترام العمل اليدوي، فلم يعد هنالك من يقدم خدماته من القوى الوافدة. فقد اعتمد المواطن فترة الغزو على نفسه، وجرب أسلوبا جديداً من الحياة له أهميته ومذاقه الخاص.
4 - تأكيد قيمة أهمية العمل، وبالتالي الإنتاج، وهما قيمتان مرتبطتان ببعضهما في سبيل استمرار الحياة، والتصدي لمحاولات تركيع المجتمع، ومسح هويته الوطنية.
5 - التأكيد على أهمية دور المرأة في مرحلة الاحتلال، وأنها جزء لايتجزء من بنية المجتمع، حيث إنها تساهم بنفس دور الرجل، بل بدأت مساهماتها منذ الأسبوع الأول للاحتلال[9].

وكما ذكرنا سابقاً فإن المواطن الكويتي، قد أدرك سقوط واختفاء المؤسسات التابعة للدولة في كافة المجالات، ومن ثم فإن عليه أن يجد البدائل العملية لاستمرار وجوده، وتعزيز مقاومته لكافة الضغوط التي تدفعه للخروج من الوطن، لذا نجد أن نشرة الصمود الشعبي في عددها الصادر يوم 1990/8/5، أكدت على أهمية اللجان من خلال الطرح التالي: «أصبح واضحاً لدى الشعب الكويتي

أن مؤسسات الدولة قد انهارت تماما. الأمر الذي يجعلنا نبدأ بالتفكير في أن نملأ الفراغ المزعج الذي يسببه غيابها. وهنا يطرح المواطن السؤال البسيط التالي، الذي ينقسم بدوره إلى تساؤلات فرعية عديدة تدور حول من سيعالجني من المرض؟ ومن سيحميني من الاعتداءات الجنائية، كالسرقة وما شابه؟ ومن سيقوم بالتخلص من القمامة، حتى لا تنتشر الأوبئة؟ ومن الذي سيتولى تنظيم عملية التموين، حتى لا تنفذ»[10].

ويكشف تأمل هذه الحالة إلى محاولة المجتمع المدني تأسيس البدائل الوظيفية، Functional Alternatives، التي يستطيع بها إشباع حاجاته الأساسية، وتأمين هذا الإشباع بالنسبة لمواطنيه. ويتسق ذلك إلى حد كبير، مع فكر عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركيم، الذي يؤكد أن المجتمع يبحث بصورة تلقائية عن البدائل التي تشبع لديه ذات الوظائف. فإذا سقطت مدينة العاصمة بواسطة بطش المحتل، فإن المجتمع يدفع عادة بمدينة جديدة. وقياساً على ذلك فإنه إذا كانت مؤسسات المجتمع الكويتي قد سقطت بفاعلية الغزو، فإن اللجان الشعبية التي أفرزها المجتمع في وقت الأزمة، شكلت الوسائل الجديدة، التي تتداخل فيها مؤسسات المجتمع في المرحلة السابقة على الغزو، مع اللجان التي أفرزها المجتمع خلال عملية الغزو، بحيث يمكن أن يصل إلى صيغة جديدة، تحتوي على أفضل ما في التجربتين معاً، صيغة تكون قادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع ووحدته في فترات الحرب والسلام معاً[11].

ويؤكد الصامدون أن السلوك العفوي، قد ساهم في إيجاد العديد من اللجان، التي تقدم خدمات اجتماعية. ومنها: لجنة التوعية والإعلام، لجنة الصحة العامة، لجنة الجمعية التعاونية... الخ، إن رد الفعل هذا يتماشى مع غريزة الإنسان في حب البقاء، والتكيف مع الظروف الجديدة مهما كانت، ومهما كانت حدتها وقوتها الدافعة بالإنسان نحو الفناء، لذا فإن هذا السلوك الاجتماعي الجمعي، يعبر عن ردود الفعل والتلاحم ضد الخطر الحقيقي والملموس الذي يبرز كتحدٍ لا بد من تجاوزه، والتغلب على أدواته المختلفة وهنا تتأكد أهمية التركيز على الأساسيات، وفي الوقت نفسه تعكس حقيقة تطور المجتمع، وإدراكه للأولويات التي يجب توفيرها للجميع دون استثناء، بغض النظر عن موقفه الاقتصادي، والاجتماعي، والعرقي، والقبلي.. الخ.

إذن فإن للأزمة مسارات وتأثيرات على النسق القيمي للمجتمع، ولها

ميكانيكيتها الخاصة، وهي بالضرورة تختلف اختلافاً جذرياً عن الأوضاع العادية، وبالتالي تشكل مظهراً غير عادي بالقياس لمرحلة ما قبل الأزمة، أو بعدها، فعلى سبيل المثال، اختلفت النظرة لفئة البدون إبان الأزمة، فها هو سليمان الفهد يكتب ما يلي:

«وقد تعرضت هذه الفئة الخيرة، إلى شتى أنواع القمع والإرهاب والتنكيل.. سعياً إلى استمالتها للوقوف مع أعداء الوطن..» (الفهد، 99:1992).

وفي قلب المحنة إذا تجاهلت فئات المجتمع تبايناتها وتمايزاتها الاجتماعية، وإذا كان تجاهل هذه التمايزات له وظيفة جمع الشمل في مواجهة الخطر الطارىء، والداهم - وهو ما يعني الاتحاد والوحدة بين الفرقاء في مواجهة الأزمة- فإن ذلك من شأنه أن يجعل الجميع يدركون أهمية إلغاء كل التمييزات والتحيزات الاجتماعية، سعياً للوصول إلى مجتمع مدني جديد، تحكم تفاعلاته ثقافة وقيم جديدة، تؤكد على وحدة المصير، والمشاركة في الوطن كحق، والولاء والانتماء له، باعتبار أن ذلك من أقدس الواجبات.

لعل من المفيد هنا أن نذكر مجالات الخدمات التي قدمت للمجتمع أثناء فترة الاحتلال واللجان القائمة على هذا العمل:

1 - **الخدمات التموينية**: لعبت الجمعيات التعاونية دوراً أساسياً في تموين المقيمين في الكويت بالمواد الغذائية، ولعل وجود مجالس للإدارات في تلك الجمعيات دفعت العمل في هذه اللجان. (الصالح، 1992) ويعدّ استمرار تقديم هذه الخدمة إنجازاً بحد ذاته في ظل تلك الظروف القاسية.

2 - **الخدمات الصحية**: قامت مجموعة من الأطباء الكويتيين وغيرهم بدور فعال في تقديم الخدمات الطبية والصحية، بعدما هيمنت القوات الغازية على وزارة الصحة، لذا فإن العمل في هذا المجال دخل ضمن العمل التطوعي، وقد بذل أولئك الأطباء جهداً جباراً في ظل الاحتلال، ونعلم أنهم قد ساهموا في علاج أفراد حركة المقاومة، إضافة إلى المساهمة في تقديم العون لكل محتاج من المقيمين في الكويت، وتقديم الخدمات الصحية للأسر أثناء نقلهم من الكويت إلى العراق، لذا فإن دورهم قد تعدى المجال الداخلي. وقد أكد العديد من الصامدين دور الأطباء والممرضين خلال الأزمة.

3 - **خدمات النظافة**: من المشكلات الصحية التي قد تؤدي إلى انتشار الأمراض

وغيرها: تراكم القمامة في الشوارع، لذا فإن توزيع العمل بين أفراد المجتمع حول تقديم خدمات النظافة في نهاية المطاف يؤدي إلى المحافظة على صحة المجتمع، والحد من انتشار الأمراض، وهو لا يقل بأي حال من الأحوال في الأهمية عن أي عمل آخر. واستناداً إلى ذلك فقد تم تقسيم العمل في كل حي من الأحياء الكويتية.

4 - **الخدمات الأمنية**: بعد زوال مؤسسات الدولة، ومن ضمنها جهاز الأمن الداخلي – الشرطة وغيرها ـ بات من الضروري إيجاد بدائل لحماية الناس من ضعاف النفوس، لذا فقد تشكلت في كل حي من الأحياء أو قطعة من القطع– المُشكلة لمناطق الكويت المختلفة ـ مجموعة لحماية المواطنين، ومراقبة كل تحرك مشبوه، وحماية المنازل غير المسكونة، وهذه الخدمة كغيرها من الخدمات تؤكد على أهمية التكافل والتضامن الاجتماعي، بالرغم من كل الظروف، لذا، فإن الانخراط في هذه اللجنة يعني ـ فيما يعنيه ـ تحديا واضحا لإرادة القوات المحتلة والغازية، وبالتالي يعرض صاحبه إلى عقوبة الإعدام، إلا أن العديد من الكويتيين الصامدين وضعوا المصلحة العامة وحماية الوطن فوق أي اعتبار آخر[12].

وبعد، هل استفاد المجتمع الكويتي من دروس الأزمة وما رافقها من مظاهر صحية، اتضحت ملامحها بشكل جلي وواضح خلال مظاهر التلاحم الاجتماعي في الكويت، أثناء فترة الاحتلال العراقي؟ وهل ستعزز تلك القيم الاجتماعية في هذه المرحلة، وفي ظل وجود السلطة بأشكالها الأربعة، ونظمها، وقوانينها؟ أم أن العمل الشعبي يثبت دائما أنه الأكثر تقدما وعطاء ورسوخا من المؤسسات الرسمية؟ للإجابة على ذلك فإننا نوجه ما حدث في المجتمع الكويتي بفعل الأزمة على النحو التالي:

أ - تساقط أو تهاوي التحيزات الاجتماعية بين الجماعات في أثناء الأزمة، بحيث ساعدت عملية الغزو على انتظام الجميع في عمل واحد، للمقاومة والصمود في وجه المحتل. وإذا كان ذلك قد حدث أثناء الأزمة، فلا بد أن تستمر روحه إلى ما بعد الأزمة، حيث الوحدة والتلاحم الاجتماعي، حفاظاً على المجتمع الجديد.

ب - إن من أكثر الفئات التي حدث لها تدعيم اجتماعي، وقبول لشراكتها في المجتمع، هي جماعة «البدون»، و«المرأة»، وإذا كان تراث المجتمع قد شهد تحيزاً نحو هذه الفئات، فإن دورها الوطني إبان الأزمة أكد ضرورة إسقاط أي تحيز أو قيود

اجتماعية ضدها، الأمر الذي يجعلنا فعلاً أمام روح مجتمع مدني جديد، لا بد أن نعثر على الصيغة السياسية الملائمة لضبطه، وتنظيم تفاعلاته.

جـ - إننا نلاحظ أن المجتمع المدني الجديد - ولاء وانتماء - وطن جديد، يتجاوز الحدود القبيلية والعائلية الضيقة، كذلك يتجاوز حدود الفئات التي تركز على مصالحها في مواجهة الجماعات الأخرى. حيث أدرك الجميع أن للوطن مصالح واحدة، هي الأكثر خلودا، وهي الأكثر استمرارا وقداسة. وهو ما يشير إلى المعاني الحقيقية للانتماء والولاء.

وذلك يعود بنا إلى أنه إذا كانت هناك إدانة على مختلف الأصعدة للغزو العراقي للكويت، بسبب بربريته وانتهاكه للشرعية، إلا أنه من خلال الأزمة تخلق المجتمع المدني الكويتي الجديد، الأمر الذي يدفعنا إلى القول: «رب ضارة نافعة».

خاتمة

حاولنا في هذا البحث أن ندرس التلاحم الاجتماعي في الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي. وانطلقنا في تحليلنا ـ معه ـ من فرضية نظرية، تفترض أن المجتمع المدني له آليات إعادة إنتاج داخلية. أهمها: علاقته بالدولة التي تمنحه استقراره ونظامه العام، وحركته التلقائية نحو الاستقرار والاستمرار، وقواه التاريخية. وافترضنا أن العدوان الخارجي قد هدد هذه الآليات فاختفت الحركة التلقائية للحياة، وفقد المجتمع المدني علاقته بالدولة، ولم يبق له إلا حركته التاريخية، وافترضنا ـ بناء على ذلك ـ أن هذه الحركة التاريخية تنمو وتزدهر تحت وطأة التهديد الخارجي، وأنها تخلق أشكالاً من الالتحام والتضامن، تحقق للمجتمع المدني مزيداً من الاستمرار والتحدي. وفي ضوء هذه الأطروحة حاولنا تلمس أشكال التهديد التي شكلها الغزو العراقي للمجتمع المدني الكويتي، ثم بحثنا بتفصيل أكبر في مظاهر التلاحم والتضامن التي أفرزها هذا التهديد داخل علاقات المجتمع المدني. ويمكن في هذه الخاتمة أن نجمع خيوط هذه المظاهر في أنماط عامة عسى أن تفيد كمدخل لمزيد من البحث والتقصي في المستقبل.

1 - لقد أدى التهديد الخارجي إلى تحولات واضحة في أنساق القيم الاجتماعية التي مالت نحو تأكيد المساواة، وإبراز دور المرأة، والقيم الجمعية، ونبذ القيم البالية، كاحتقار العمل اليدوي مثلاً. وكأن المجتمع في هذه الظروف

يحاول أن يعدل من توجهاته لكي يوحد بين أعضائه، ويضعهم على طريق واحد، أصلب تعبيراً، وأشد اتساعاً.

2 - وفي ضوء تهديد الحياة التلقائية للمجتمع، أسس المجتمع المدني بدائل وظيفية تعوض الوظائف التي تحددت تحت وطأة الاحتلال. لقد طور المجتمع بذلك «آلية تكيف خاصة» تعمل على تعويض مظاهر الخلل، وعدم التوازن التي تعرضت له العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدني.

3 - ويتمثل النمط الثالث للتضامن في ما يمكن أن نطلق عليه «شحذ الطاقة العفوية للتضامن» من خلال العمل التطوعي. إن تشجيع العمل التطوعي وتنظيمه بشكل يحقق التضامن في العلاقات والاستمرار في الوظائف المجتمعية التي كادت أن تنقطع، كان عاملاً هاماً في استمرار المجتمع المدني.

4 - ظهور الدور الفعال للجماعات الهامشية، فالجماعات الهامشية الأقل تميزا تعاني دائماً من مظاهر العزلة واللامساواة، ولكن تحت تهديد الاحتلال بدأت هذه الجماعات تنصهر في بوتقة المجتمع، وتشارك، مثلها مثل بقية الجماعات، وأكدت من خلال مظاهر سلوكية عديدة على نضج الانتماء.

5 - وأخيراً فإن المجتمع المدني بالرغم من أنه فقد الدولة في الداخل، إلا أنه لم يقطع صلته بها. حقيقة إن علاقته بها لم تكن على نفس درجة الصلابة السابقة، ولكنه حافظ مع الدولة على خيط رفيع. والمجتمع المدني بذلك حافظ على شيء ثمين، وهو «الهدف». إن هذا الخيط الرفيع الذي ظل يربط الدولة بالمجتمع قد جعل المجتمع قادراً على المحافظة على هدف محدد، وهو استعادة كيانه ودولته. فقد كانت الدولة تعمل على تحقيق هذا الهدف في الخارج. ويمكن القول: إن كل مظاهر التلاحم في المجتمع المدني كانت تتوجه نحو تحقيق هذا الهدف الأسمى. لكن بات من الواضح أنه بعد تحرير الكويت، وعودة الشرعية،عادت للبروز من جديد الكثير من القيم السائدة في رحلة ما قبل الاحتلال. فما زالت المرأة تعاني من حرمانها من حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الأمة، وما يزال حملة الجنسية الثانية لا يتمتعون بحقوقهم السياسية كاملة، وظلت مشكلة البدون قائمة حتى هذه اللحظة بالرغم من مناقشتها في مجلس الأمة. لذا

فإن التغيرات التي حدثت أثناء الاحتلال هي حالة مؤقتة، فرضتها الظروف الطارئة. وهي مجال خصب لدراسات مستقبلية مقارنة، تعتمد على الميدان، ووسائل أخرى.

الهوامش

(1) انظر حول أفكار جرامشي عن المجتمع المدني. مركز البحوث العربية، والجمعية العربية لعلم الاجتماع، قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات جرامشي، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ومركز البحوث العربية، القاهرة - دمشق 1992م.

(2) Middle East Watch 1990: News from Middle East Watch. The Conduct of Iraqi Troops in Kuwait. Toward Kuwaitis and non-Westerns.
Kuwait: Deteriorating human rights conditions since the early occupation, New York.

(3) إن القيم بمفهومها الشامل والواسع: هي المحدد لسلوك الإنسان في المجتمع وبالتالي تأثيرها يحدد مسار المجتمع، وخاصة في ظل الأزمات والكوارث. وإن كارثة الاحتلال العراقي للكويت كانت بمثابة الاختبار القاسي للعديد من القيم في المجتمع الكويتي.

(4) - أنظر د. سعد الدين إبراهيم، 1991: الأبعاد الاجتماعية والنفسية لتجربة الاحتلال وتحرير الكويت - اختفاء الدولة وبروز المجتمع المدني. «جريدة صوت الكويت» 1991/5/17م.

(5) للمزيد من الاطلاع حول أزمة الخليج الثانية أو الاحتلال العراقي للكويت انظر على سبيل المثال لا الحصر:

- Portland 1992: The Middle East Studies Association Annual Reeting.
- Phyllis Bennis, Michel Moushabeck: 1991 {Beyond the Storm, a Gulf Crisis Reader. Olive Branch Press. New York.
- Fred Halliday: The left and War: Four Underlying Questions. In Haim bresheetch and Nira Yuval-Davis eds. The Gulf War and the New World Order. pp 272-276.
- Kiren Aziz Chaudry: {Force of Social and Political Change in the Gulf. In the Persian Gulf Political and Economic Issues} Areport by the Middle East Institute. Washington, D.C. 1991. pp. 27-30.

- جان بيير شوفنمان، 1992: أنا وحرب الخليج.
ترجمة حياة الكويك - بديع عطية - دار الكرمل - الطبعة الأولى/ عمان 92.
- د. حسن وجيه 1992م أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» دار سعاد الصباح، القاهرة.
- روبرت واينر 1992، يوميات من بغداد، ترجمة عمار جولان وعبدالرحيم الفرا، الأهلية للنشر والتوزيع. الأردن.
- غازي عبدالرحمن القصيبي، 1991: أزمة الخليج: محاولة للفهم، دار الساقي - لندن، الطبعة الأولى.

- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون والعمل بدول مجلس التعاون. «أزمة الخليج.. البعد الآخر».
الآثار والتداعيات الاجتماعية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (20) الطبعة الأولى 1992م.
- د. نازلي معوض أحمد، 1991 (تحرير) الوطن العربي في عالم متغير (أزمة الخليج الثانية). جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- يفغيني بريماكوف، 1991: مهمات في بغداد. (أو الحرب التي كان يمكن ألا تقع). الطبعة العربية الأولى، شركة الأردن للنشر. قبرص.

(6) مبارك العدواني 1991 (كاتب وصحفي كويتي، عايش فترة الاحتلال). تجربة في الكويت، العمل الشعبي، جريدة الخليج/ الإمارات 1991/5/2م.

(7) جريدة الخليج - دولة الإمارات العربية المتحدة 1990-1991م.

(8) مقابلات مع مجموعة من الصامدين خلال فترة الاحتلال منهم: د. خالد الوسمي، وليد الرجيب، د.دلال الزبن، محمد حسين غلوم. وقد تمت هذه المقابلات في فترات متقطعة امتدت منذ سنة 1991-1993 في الإمارات العربية المتحدة والكويت.

(9) للمزيد من المعلومات راجع :
اعداد الصمود الشعبي لسان حال حركة المقاومة الشعبية الكويتية (حماك).

(10) المرجع السابق، ص2 .

(11) ويذكر الأستاذ عبدالله غلوم الصالح في بحث بعنوان «الافرازات الإنسانية لخرافة الحق التاريخي. دراسة حول أوضاع العمل الاجتماعي والعمالي في ظل الغزو العراقي لدولة الكويت. حول الجمعيات التعاونية ص148,147 ما يلي: «وخلال فترة الاجتياح والاحتلال كان العامل الأول والأعظم وبطل المقاومة هي الحركة التعاونية، ومؤسساتها الجماهيرية، التي استطاعت أن تقدم خدمات جليلة وعظيمة، ساعدت كثيراً على صمود أهل الكويت في الداخل سبعة شهور هي فترة الاحتلال» وقد وضح جهودها فيما يلي:

أ - مد المواطنين والمقيمين بالسلع والخدمات، وعندما بدأ مخزون السلع الغذائية والتموينية بالتناقص نتيجة سطو قوات الغزو على مخازن الجمعيات، بدأت الجمعيات بتقنين هذه المواد للمواطنين والمقيمين بواسطة البطاقة التموينية التي في حوزتهم، ورغم النقص المستمر في هذه المواد الأساسية، فقد ظلت أسعارها ثابتة ومستقرة في كافة الجمعيات.

ب - تشكيل لجان عمل لتوزيع المواد الغذائية الأساسية على المواطنين في بيوتهم دون مقابل، وذلك عندما ضيقت قوات الغزو الخناق على الجمعيات التعاونية وهددت أعضاءها والمتطوعين العاملين بها بهدف الحصول على هذه المواد، والتعرف على أماكن تخزينها، بعد أن تمكنت الجمعيات من نقل مخزونها إلى المنازل والمساجد، بعيداً عن أنظار قوات الغزو.

جـ - مد جهات الخدمات العامة كالمطافىء، والمستشفيات، وجمعية الهلال الأحمر الكويتية، ودور الرعاية الاجتماعية بالمواد الغذائية والتموينية دون مقابل.

د - تنظيم وتقنين صرف الأدوية للمواطنين والمقيمين من الصيدليات التابعة للجمعيات.

هـ - تشكيل لجان التكافل من السكان والمساهمين في كل منطقة سكنية، لتولي الشؤون الداخلية للمنطقة، وتذليل العقبات، والصعاب التي تواجه المواطنين في حياتهم اليومية، والقيام بتنظيف المنطقة، ونقل القمامة إلى أماكن مخصصة وحرقها.

و - نظراً لإغلاق البنوك عند بداية الغزو، ولمدة تزيد عن شهر، فقد قامت الجمعيات التعاونية بتزويد المواطنين بالسلع على الحساب وبالمجان، عندما اشتدت وطأة الاضطهاد والإرهاب وملاحقة المواطنين تحت أية ذريعة، بل تعدى الأمر إلى إقراض المواطنين مبالغ لتيسير أمورهم المعيشية.

ز - قامت الجمعيات التعاونية بمساعدة أفراد المقاومة الشعبية ماديا ومعنويا وبوسائل مختلفة، بالإضافة إلى انضمام العديد من أعضاء الجمعيات إلى صفوف المقاومة.

ح - كان موقف التعاونيين من الغزو موقفاً وطنياً ورافضاً لقرارات سلطات الاحتلال، وإجراءاته القهرية، ولم يذكر أن تعاون أي من أعضاء الجمعيات مع قوات الغزو والاحتلال، ولهذا سقط العديد منهم شهداء الواجب والوطنية، بالإضافة إلى اعتقال، ومضايقة، واستفزاز، واستجواب الكثيرين، كمحاولة لإبعادهم عن مواقعهم، والمهمة التي نذروا أنفسهم لها.

(12) – د. صلاح عبدالمتعال 1992 «أبعاد العدوان العراقي على الكويت وآثاره الاجتماعية». صوت الكويت 1992/8/3 ص13.

المصادر العربية

باقر النجار

1992 «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية» ندوة «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص ص 565 - 587.

برهان غليون

1992 «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية» ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص ص 733 - 755.

جاستون بوتول

1986 الحرب والمجتمع. تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية، ترجمة عباس الشربيني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

جمال علي سند السويدي، شملان يوسف العيسى
1991 «اتجاهات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة حول أزمة الخليج». مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع عشر، العدد الثالث والرابع، خريف/ شتاء، ص ص 107 - 133.

حسنين توفيق
1992 «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية» بحوث ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 695 - 696.

سليمان الفهد
1991 شاهد على زمان الاحتلال العراقي في الكويت - 1991/2/26) (1990/8/2، مكتبة مدبولي، القاهرة.

عبد الله فهد النفيسي
1982 الكويت: الرأي الآخر، لندن.

عبدالله غلوم الصالح
1992 «الإفرازات الإنسانية لخرافة الحق التاريخي. دراسة حول أوضاع العمل الاجتماعي والعمالي في ظل الغزو العراقي لدولة الكويت». ص ص 117 - 161 دراسة في كتاب: أزمة الخليج.. البعد الآخر. سبق ذكره.

محمد احمد بيومي
1990 علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

محمد عبدالهادي جمال
1992 الكويت وأيام الاحتلال، مطابع الخط/ الكويت.

مركز دراسات الوحدة العربية
1991 أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

مصطفى كامل السيد
1992 مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، بحوث ندوة «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق

الديمقراطية» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 646.

المصادر الأجنبية

Al-Essa Shamlan Y.

1991 Internal Dynamics and State Systems in the Gulf.

Coser, L.

1967 Continuities in the Study of Social Conflict, The Free Press, N.Y.

Cohen, P.

1968 Modern Social Theory, Heinman, London.

Chaudry Kiren Aziz.

1991 "Force of Social and Political Change in the Gulf. In the Persian Gulf Political and Economic Issues." A Report by the Middle East Institute. Washington, D.C.

Crystal Jill.

1992 "Source of Power, Social Stratification of Political Influence in the Arabian Gulf."

Giddens, A.

1984 The Constitution of Society, Policy, Cambridge.

Groths, G.R.

1968 «Frantz Fanon of the African Revolution», Journal of Mod African Studies, 6(4). pp.545-556.

Halliday Fred

1992 "The Left and the War: Four Underlying Questions." pp.272-276. In Haim Bresheetch and Nira Yuval-Davis eds. The Gulf War and the New World Order.

Wallace, R. and Wolf, A.

1993 Contemporary Sociological Theory. Prentice Hall, Englwood Cliffs, New Jersey.

استلام البحث يناير 1994.

إجازة البحث يناير 1995.



المجلة التربوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
مجلة فصلية متخصصة محكمة
رئيس هيئة التحرير
د. عبدالمحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية

الاشتراكات : (سعر شراء النسخة الواحدة ٧٥٠ فلس)

داخل الكويت : للافــراد : (٣) د.ك والطلاب : (١) د.ك
للمؤسسات والهيئات : (١٥) د.ك

في الوطن العربي : للافــراد : (٤) د.ك
للمؤسسات والهيئات : (١٥) د.ك

في الدول الاجنبية : للافــراد : (١٥) دولار
للمؤسسات والهيئات : (٦٠) دولار

توجه جميع المراسلات بإسم رئيس التحرير - على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب : 13411 كيفان - الرمز البريدى 71955 الكويت

هاتف 4846843 (داخلى 4403-4409) - فاكس 4837794

دراسة تحليلية لسوق الشاحنات الصغيرة في المملكة العربية السعودية

ممدوح الخطيب الكسواني
قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود - الرياض

مقدمة

تعد الشاحنات الصغيرة[1] من السلع الهامة في الاقتصاد السعودي. فبالإضافة إلى كون الشاحنة الصغيرة سلعة رأسمالية تتدفق من استخدامها خدمة النقل للمنشأة الصناعية أو الزراعية أو التجارية، فهي بالنسبة للأسرة سلعة معمرة، تتدفق من استعمالها خدمة النقل لأفرادها. ويمكن لهذه الشاحنة أن تؤدي الوظيفتين السابقتين معاً؛ فهي سلعة رأسمالية للمنشأة وسلعة معمرة للأسرة. وتمتاز الشاحنة الصغيرة بكونها سلعة متجانسة إلى حد بعيد، فخلافا للسيارات السياحية[2] التي تتفاوت مميزاتها ومواصفاتها وبالتالي أسعارها تفاوتا كبيرا، تتسم الشاحنات الصغيرة بكونها أداة نقل اقتصادية تتسم بالبساطة والشعبية، ورخص السعر، وانخفاض تكاليف التشغيل. ونستطيع القول بأن الشاحنة الصغيرة، كالنحلة العاملة في الخلية، لولب النشاط الاقتصادي، وأن سرعة دورانها تشبه سرعة تداول النقود، فالطلب عليها مرتبط بحجم السلع المنقولة داخل قطاعات الاقتصاد المختلفة، ووحداته المتعددة، وأسواقه المتباعدة، وبالتالي فيمكن اعتبارها مؤشرا من مؤشرات الركود أو الانتعاش الاقتصادي.

تتصف سوق الشاحنات الصغيرة في المملكة بمواصفات متميزة. فالسوق في السعودية سوق مفتوح اقتصاديا، تتنافس فيه السلع المحلية والمستوردة، كما تتنافس فيه السلع المستوردة فيما بينها. لذلك تتنافس الشركات الكبرى المصنعة للسيارات والشاحنات في العالم على السوق السعودية، فبعضها دفعت به قوى المنافسة خارج السوق. وبعضها ما زال يحتل فيه موطىء قدم متواضع، وبعضها الآخر يهيمن على السوق بكل قوة. وهذه الحركة النشطة بين المتناقسين ليست

مستقرة، فعوامل الضغط السياسي والاقتصادي، والصراع بين الدول ومجموعاتها على اقتسام أسواق التصدير، تفرز تغيرات في السوق السعودية، بدأت ملامحها تتبلور، وصورها تتشكل، لترسم الصورة المستقبلية لسوق الشاحنات الصغيرة في المملكة.

أهمية الدراسة

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه الشاحنات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إلا أن الدراسات والأبحاث التي تناولت سوقها بالتحليل، والطلب عليها بالدراسة، والمنافسة عليها بالتمحيص، نادرة إن لم تكن مفقودة. لذلك تأتي أهمية هذا البحث، لتَعَرُّضِه لسوق الشاحنات الصغيرة في المملكة، ليسد ثغرة واضحة المعالم في أدبيات هذا الموضوع. فمنهجية تقدير أعداد الشاحنات وقيمها، وتوزيعها حسب المُصدِّرين وحسب النماذج، تخدم أغراضا اقتصادية وتأمينية واجتماعية متعددة الجوانب والأبعاد. فدراسات الجدوى الاقتصادية لتجميع الشاحنات الصغيرة (شقرة، 1992 :33-37)، وإنتاج أجزائها وقطع غيارها محليا (الخطيب الكسواني، 1992 :34-38)، تفتقر إلى كثير من المعلومات التي تسعى هذه الدراسة إلى توفيرها. كما يحتاج تخطيط النقل والمواصلات إلى تقديرات لأعداد الشاحنات الصغيرة وأنواعها، وذلك لتأمين شبكات الطرق والمواقف ومحطات الخدمات. أما تحليل التوزيع العددي والقيمي للشاحنات الصغيرة حسب الدول والمجموعات المصدرة، فتُمكِّن من معرفة العلاقة التنافسية بين المُصدِّرين، مما يسمح بالاستفادة من هذه الدراسة، في رسم السياسات التسويقية والإعلانية والتأمينية والائتمانية المرتبطة بسوق الشاحنات. وتُمكِّن دراسة العوامل المحددة للطلب على الشاحنات الصغيرة، من التعرف على سلوك المستهلك، ومحددات طلبه من ائتمان وتأمين وقطع غيار وصيانة. وبالتالي، توفر هذه الدراسة لمتخذي القرار، مؤشرات تُمكِّن من رسم سياسة لترشيد استيراد الشاحنات الصغيرة، وقطع الغيار، والاختيار بين مصادرها المختلفة. وأخيرا، فإن للطلب على الشاحنة الصغيرة، جانبا اجتماعيا، فهي تؤمِّن فرصة عمل ومصدر دخل للعاملين عليها، وجانبا اقتصاديا لتمثيله وعاء قرار في تخصيص الموَارد، للمفاضلة بين اقتناء شاحنة صغيرة، أو الاكتفاء بشراء خدمة نقل ممثلة في استئجارها.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سوق الشاحنات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. ويتضمن هذا التحليل، التعرف على أعداد وقيم الشاحنات المستوردة، والتوزيع العددي والقيمي للواردات حسب الدول والمجموعات المصدرة، كما يشمل دراسة دالة الطلب على الشاحنات الصغيرة والعوامل المؤثرة في حجم الطلب عليها. وللوصول إلى هذا الهدف، قسمت مصادر الواردات إلى أربعة مصادر: اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية، وباقي دول العالم، ثم وزعت أعداد وقيم الواردات حسب هذه المصادر. وسعى البحث إلى حساب السعر المتوسط للشاحنة الصغيرة عموما في كل سنة من سنوات الدراسة، ثم بالنسبة لكل مصدر من مصادر وارداتها، فَقَدَّر السعر المتوسط للشاحنة الصغيرة اليابانية، والأمريكية، والأوروبية، والمستوردة من باقي دول العالم.. وأضافَهُ إلى السعر المتوسط، حسب معدل نمو السعر المتوسط لكل من المجموعات السابقة، كما تمت مقارنة السعر المتوسط للشاحنة الصغيرة بالسعر المتوسط للسيارة السياحية. أما المنافسة بين المجموعات المصدرة، فقد حُلِّلَت من خلال دراسة الحصة العددية والقيمية لكل مجموعة، وتطور تلك الحصص خلال فترة الدراسة. وبغرض تحليل الطلب على الشاحنات الصغيرة، سندرس بعض العوامل المؤثرة في حجم الطلب، باستخدام بعض النماذج القياسية البسيطة، التي تعتمد في تقدير معلماتها على طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. وأخيرا، سوف تستخدم نتائج البحث للتنبؤ بحجم وقيمة الطلب على الشاحنات ولتوقع التغيرات التي ستطرأ على سلوك المستهلك، وانعكاساتها على الوضع التنافسي في سوق الشاحنات الصغيرة.

الفروض والتساؤلات

ستحاول هذه الدراسة طرح التساؤلات التالية والإجابة عليها: كيف تطورت أعداد وقيم واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة؟ كيف تتوزع أعداد وقيم الشاحنات الصغيرة المستوردة بين الدول والمجموعات المصدرة؟ ما مستويات ومعدلات ارتفاع أسعار الشاحنات الصغيرة حسب مَصْدرها؟ كيف تتوزع الحصص العددية والقيمية للشاحنات الصغيرة بين الدول والمجموعات المُصدِّرة من جهة وبين الشركات العالمية المنتجة للشاحنات من جهة أخرى؟ ما العوامل المؤثرة في

حجم الطلب على الشاحنات الصغيرة؟ ما حجم وقيمة الطلب المتوقع على الشاحنات الصغيرة؟ ما طبيعة التغيرات التي طرأت على سلوك المستهلك، والتحولات المتوقعة في طبيعة الطلب ونوعية المنافسة، في سوق الشاحنات الصغيرة في المملكة؟

منهج الدراسة

استخدم المنهج الكمي التحليلي للوصول إلى أهداف البحث. فبالإضافة إلى تجميع البيانات الإحصائية من مصادر متعددة مكتبية وميدانية. طبقت أدوات التحليل الإحصائي الوصفي البسيطة، من نسب ومتوسطات ومعدلات نمو. واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (TSLS) في تقدير معلمات النماذج القياسية المقترحة، واختبارات (ستودنت) و(فيشر) و(ديربن واتسون) ومضاعف (لاغرانج) (LM) لاختبار معنوية التقديرات. وقد اعتمد في هذا البحث على برنامج (TSP) باعتباره من أفضل البرامج الجاهزة لتحليل السلاسل الزمنية، لتقدير معلمات النماذج القياسية وإجراء التصحيحات اللازمة عليها والقيام بالتنبؤ من النماذج والأنظمة القياسية المقدرة.

الإطار الزمني للدراسة ومصادر بياناتها

تغطي هذه الدراسة فترة زمنية طولها 15 سنة وتشمل السنوات من 1976 إلى 1990. وقد استقيت إحصاءات أعداد وقيم الشاحنات المستوردة وتوزيعها حسب الدول المصدرة، من نشرة إحصائيات التجارة الخارجية التي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني[3]. واختيرت هذه الفترة الزمنية لاعتبارات وضرورات منهجية بحتة. فإحصائيات التجارة الخارجية، لم تفصل واردات الشاحنات الصغيرة قبل عام 1976 حسب الدول المصدرة. أما بعد عام 1990، فقد لجأت مصلحة الإحصاءات العامة إلى تصنيف جديد لواردات المملكة من السيارات السياحية والشاحنات الصغيرة، حسب سنة الصنع وسعة المحرك. وبالتالي، لا يمكن مقارنة الإحصاءات الصادرة قبل عام 1976 وبعد عام 1990 بعضها ببعض لاختلاف معايير التصنيف. وهكذا، تتصف بيانات لواردات العائدة للفترة 1976-1990، بتجانسها لاعتمادها على مصدر إحصائي واحد، وعلى تصنيف موحد. وقد تم الحصول على بعض البيانات التفصيلية عن نماذج الشاحنات الصغيرة وشركاتها المنتجة، من

إدارة الفحص الدوري للسيارات في الرياض[4]. أما إحصاءات الحسابات القومية، كالناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية، وإجمالي المستوردات، وأسعار الصرف، فقد استُقِيت من منشورات البنك الدولي (World Bank, 1993)، ومنشورات مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA, 1994) وغطت الفترة المدروسة بكاملها. أما بالنسبة للتنبؤ بحجم وقيمة الطلب على الشاحنات، فقد غطى السنوات الست التالية لفترة الدراسة، أي الفترة 1991-1996.

أولا - خصائص ومؤشرات سوق الشاحنات الصغيرة في المملكة:

يقتضي التعرف على خصائص مؤشرات سوق الشاحنات الصغيرة في المملكة، التعرف على أهمية واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة بمقارنتها ببعض المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم تحليل التركيب العددي والقيمي والسعري والنوعي لواردات الشاحنات الصغيرة، وتوزيعها حسب الدول أو المجموعات المصدرة.

1- أهمية واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة:

تنفق المملكة العربية السعودية مبالغ ضخمة على وارداتها من السيارات. ففي عام 1990، بلغت قيمة وارداتها من السيارات وأجزائها 7.955 مليار ريال. ويشكل هذا الإنفاق ما نسبته 6.21% من إجمالي قيمة واردات المملكة[5] و1.94% من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتعد واردات الشاحنات الصغيرة ثاني أهم مكونات مستوردات المملكة من السيارات وأجزائها. ففي حين بلغت واردات المملكة من السيارات السياحية 5.386 مليار ريال، أي ما نسبته 67.71% من واردات السيارات وأجزائها[6]، وقُدرت واردات الشاحنات الصغيرة بـ 1.428 مليار ريال، أي ما نسبته 17.96% من إجمالي واردات السيارات وأجزائها، و 1.115% من إجمالي واردات المملكة، و 0.35% من إجمالي الناتج القومي بالأسعار الجارية في ذلك العام.

وتقلبت أهمية واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة خلال الفترة [1976-1990] تقلبا واضحا. فقد بلغت قيمة صافي الواردات (بعد استبعاد إعادة التصدير)، حدا أدنى قدره 583.67 مليون ريال عام 1977 وحدّا أعلى قدره 2413.4 مليون ريال عام 1983، ويلاحظ (الجدول الملحق رقم 1) ارتفاع قيمة واردات الشاحنات الصغيرة حتى عام 1983، ثم هبوطها حتى عام 1986، ثُمَّ عاودت

ارتفاعها بشكل ملحوظ حتى عام 1990. وتقدر نسبة واردات الشاحنات الصغيرة من إجمالي الواردات بـ 65.% عام 1986، و1.65% عام 1976. أما من الناتج المحلي الإجمالي فقد تراوحت نسبة واردات الشاحنات الصغيرة بين 0.24% عام 1986 و 0.477% عام 1983.

أما قيمة الشاحنات الصغيرة المتوردة، فقد قدِّرت خلال فترة الدراسة بـ 23.568 مليار ريال، وأعيد تصدير ما قيمته 2.464 مليار ريال، وبالتالي فإن قيمة صافي الواردات تساوي 21.104 مليار ريال، ويبلغ المتوسط السنوي لواردات الشاحنات الصغيرة 1.407 مليار ريال، حيث تراوحت تلك القيمة بين حد أدنى يساوي 0.583 مليار ريال عام 1977، وحد أعلى قدره 2.413، مليار ريال عام 1983.

2- التركيب العددي لواردات المملكة من الشاحنات الصغيرة:

يتم التركيز في تحليل هيكل واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة على أعداد الشاحنات الصغيرة حسب مصدر استيرادها. ونفرق بين الأهمية العددية لكل مصدر معبَّرا عنها بالعدد المطلق للشاحنات المستوردة، والأهمية النسبية أو الحصة النسبية لكل مصدر من مجموع الواردات، وتَساوي عدد الشاحنات المستوردة من كل مصدر إلى مجموع عدد الشاحنات المستوردة. وفي كلتا الحالتين، وزعت أعداد ونسب الشاحنات الصغيرة بين أربعة مصادر: الشاحنات اليابانية، والشاحنات الأميركية، والشاحنات الأوروبية وتضم الشاحنات الصغيرة المستوردة من ألمانيا وانكلترا وفرنسا والسويد وإيطاليا وهولندا، والشاحنات المستوردة من باقي دول العالم وتحسب كفرق بين المجموع الكلي لواردات الشاحنات الصغيرة ومجموع واردات الشاحنات الصغيرة اليابانية والأمريكية والأوروبية. أما صافي الواردات، فيحسب بطرح أعداد أو قيم الشاحنات المعاد تصديرها من المجموع الكلي للواردات.

استوردت المملكة خلال الفترة 1976-1990 حوالي 1324.586 ألف شاحنة صغيرة، وأعادت تصدير 156.679 ألف شاحنة، وبالتالي يساوي العدد الصافي للشاحنات الصغيرة المستوردة 1167.907 ألف شاحنة. وقد استوردت المملكة 1185.690 ألف شاحنة من اليابان، و111.85 ألف شاحنة من الولايات المتحدة، و4.722 ألف شاحنة من الدول الأوروبية، و23.089 ألف شاحنة من باقي دول العالم. وهكذا، فإن التوزيع النسبي لعدد الشاحنات المستوردة حسب مصادرها

يكون كالتالي: 89.51% من اليابان، و8.39% من الولايات المتحدة، و0.36% من الدول الأوروبية، و1.74% من باقي دول العالم، (الجدول الملحق رقم 2).

ويبين التوزيع السابق أن اليابان أهم مصدر للشاحنات الصغيرة للمملكة، حيث استوردت السعودية من اليابان ما نسبته 89.51% من مجموع عدد الشاحنات الصغيرة المستوردة (قبل إعادة التصدير). وقد تغيرت هذه النسبة بصورة ملحوظة من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، حيث صدرت اليابان للمملكة بين ما نسبته 52.83٪ من عدد الشاحنات الصغيرة المستوردة عام 1977، و97.74% عام 1984. وبالتالي، يمكن ملاحظة السيطرة الكبيرة للشركات اليابانية المصدرة للشاحنات الصغيرة على سوق الشاحنات في السعودية، كما تتبلور تلك السيطرة المتزايدة في السنوات الأخيرة من الدراسة، حيث بلغت نسبة المستوردات من الشاحنات اليابانية 94% من المجموع العددي للشاحنات الصغيرة المستوردة (الجدول الملحق رقم 3).

وتندرج الولايات المتحدة في المقام الثاني بعد اليابان في تصدير الشاحنات الصغيرة للسعودية، حيث تغيرت نسبة الشاحنات الأمريكية المستوردة تغيراً كبيراً، متراوحة بين 1.33٪ عام 1987 و34٪ عام 1977، ومستقرة بحدود 5٪ عام 1990. ويلاحظ انحسار أهمية الشاحنة الأمريكية بشكل تدريجي في السوق السعودية، ففي أواخر السبعينيات شكلت الشاحنات الأمريكية أكثر من 10٪ من إجمالي عدد الشاحنات الصغيرة المستوردة، وانحدرت هذه النسبة بشكل ملحوظ إلى 8.64٪ عام 1980، ثم إلى 1.33٪ عام 1987. ومنذ ذلك العام، بدأت ملامح انتعاش تدريجي لواردات الشاحنات الأمريكية إلى السوق السعودية، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 5٪ بحلول عام 1990.

وتأتي الدول الأوروبية في المرتبة الثالثة، بعد اليابان والولايات المتحدة، لتغطّي نسبة تتراوح بين 0.067٪ عام 1990 و2.27٪ عام 1976، ويلاحظ هنا انخفاض أهمية الشاحنة الأوروبية بشكل مستمر في السوق السعودية. ففي السنوات الأخيرة صدرت الدول الأوروبية للمملكة أعداداً قليلة من الشاحنات، لا تكاد تذكر بمقارنتها بعدد الشاحنات اليابانية المستوردة. ويستورد العدد القليل من الشاحنات الأوروبية من ألمانيا وفرنسا بشكل رئيس.

أما الشاحنات الصغيرة المستوردة من باقي دول العالم، فقد تراوحت نسبتها بين 11.62٪ من إجمالي عدد الشاحنات المستوردة عام 1977، و0.02٪ عام 1984.

ونشير إلى ارتفاع نسبة الشاحنات المستوردة من باقي دول العالم عامي 1976 و1977، حيث استوردت المملكة شاحنات مجمعة في بعض الدول العربية، وإلى إرتفاع هذه النسبة عام 1986، حيث استوردت المملكة 3549 شاحنة من البرازيل، وعام 1987 حيث استوردت المملكة 5190 شاحنة من كوريا الجنوبية و 2680 شاحنة من البرازيل. ولكن مستوردات المملكة من الشاحنات الصغيرة الكورية والبرازيلية عادت لتتلاشى في السنوات الأخيرة، أمام تدفق الشاحنات اليابانية المتزايدة.

وخلاصة القول، يبين تحليل التوزيع العددي لواردات المملكة من الشاحنات الصغيرة، أن هناك هيمنة يابانية ساحقة، مترافقة مع غياب شبه كلي للشاحنات الأوروبية. وهكذا؛ فإن المنافسة في هذه السوق تتركز بين الشاحنات الأمريكية والشاحنات اليابانية. ورغم محاولة الشاحنات الأمريكية استعادة ما خسرته نتيجة المنافسة اليابانية، إلا أن عودتها للسوق السعودية ليست بالأمر السهل.

3- التركيب القيمي لواردات المملكة من الشاحنات الصغيرة:

بلغت مستوردات المملكة من الشاحنات الصغيرة خلال الفترة 1976-1990، ما قيمته 23568.29 مليون ريال موزعة على النحو التالي: 19809.46 مليون ريال من الشاحنات اليابانية، و3209.653 مليون ريال من الشاحنات الأمريكية، و104.512 مليون ريال من الشاحنات الأوروبية، و444.667 مليون ريال من باقي دول العالم، وباعتبار أن قيمة إعادة التصدير من الشاحنات الصغيرة تساوي 2464.013 مليون ريال، فإن قيمة صافي واردات الشاحنات الصغيرة تساوي 21104.28 مليون ريال. وبصورة نسبية، تتوزع قيم واردات الشاحنات الصغيرة بنسبة 84.05٪ للشاحنات اليابانية، و13.62٪ للشاحنات الأمريكية، و0.44٪ للشاحنات الأوروبية، و1.89٪ للشاحنات من باقي دول العالم (الجدول الملحق رقم 4).

ويلاحظ أن هناك اختلافا طفيفا بين التوزيع النسبي القيمي والتوزيع النسبي العددي لواردات المملكة من الشاحنات الصغيرة، بسبب الاختلاف في مستويات أسعار الشاحنات حسب مصادرها. فقد تراوحت حصة اليابان القيمية بين 42.66٪ عام 1977 و 94.35٪ عام 1987. وبذلك، تبقى اليابان المصدر الرئيس والأول، عددياً وقيمياً، للشاحنات الصغيرة في سوق المملكة.

أما الحصة القيمية للشاحنات الأمريكية، فقد زادت عن حصتها العددية، متغيرة بين نسبة دنيا قدرها 2.59٪ عام 1987 ونسبة عليا قدرها 42.72٪ عام 1977،

وذلك بسبب ارتفاع سعر الشاحنة الأمريكية بالمتوسط عن سعر الشاحنة اليابانية. أما الحصة القيمية للشاحنات الأوروبية تراوحت بين 0.07٪ عام 1986 و2.46٪ عام 1976، وأخيراً تراوحت الحصة القيمية لواردات الشاحنات الصغيرة من باقي دول العالم، بين 0.066٪ عام 1983 و12.94٪ عام 1977 (الجدول الملحق رقم 5).

4- التركيب السعري للشاحنات الصغيرة:

يمكن حساب سعر الشاحنة الصغيرة بالمتوسط، وذلك بقسمة قيم الشاحنات الصغيرة المستوردة سنوياً على أعدادها. (ويبين الجدول الملحق رقم (6))، تطور سعر الشاحنة الصغيرة المستوردة إلى السوق السعودية، خلال الفترة 1976-1990.

بلغ السعر المتوسط للشاحنة الصغيرة المستوردة 12408 ريالات عام 1976، و28593 ريالاً عام 1990. وبذلك، يقدر معدل زيادة السعر المتوسط للشاحنة الصغيرة بـ 5.63٪ سنوياً[7]. وهذا يعني أن سعر الشاحنة الصغيرة، يتضاعف بالتقريب كل 12.66 سنة[8].

وبالطبع، يختلف هذا السعر المتوسط كما يختلف معدل نموه حسب مصدر الشاحنة. فيتراوح السعر المتوسط للشاحنة اليابانية بين 10648 ريالاً عام 1976، و28153 ريالاً عام 1988. وقدر معدل زيادة السعر المتوسط للشاحنة اليابانية بـ 6.97٪ سنوياً. أي أن هذا السعر يتضاعف كل 10.29 سنة.

أما بالنسبة للشاحنة الصغيرة الأمريكية، فقد تغير سعرها المتوسط من 17632 ريالاً عام 1976 إلى 48951 ريالاً عام 1987. ويقدر المعدل السنوي لارتفاع السعر بـ 6.42٪، أي أن سعر الشاحنة الأمريكية يتضاعف كل 11.14 سنة.

وتغير السعر المتوسط للشاحنة الأوروبية بين 13133 ريالاً عام 1989 و48767 ريالاً عام 1990. ويقدر المعدل السنوي لارتفاع سعر الشاحنة الأوروبية بـ 5.22٪، بحيث يتضاعف سعرها كل 13.62 سنة.

وبمقارنة السعر المتوسط للشاحنة الصغيرة، ومعدل ارتفاعه السنوي خلال فترة الدراسة، لكل من الشاحنات اليابانية والأمريكية والأوروبية، نستطيع إيراد الملاحظات التالية:

أ - بلغ متوسط سعر الشاحنة للفترة المدروسة بكاملها، محسوباً بقسمة مجموع قيم الشاحنات على عددها، ما مقداره 16707 ريالات للشاحنة اليابانية،

و28894 ريالاً للشاحنة الأمريكية، و22133 ريالاً للشاحنة الأوروبية.

ب - يزيد سعر الشاحنة الأمريكية بالمتوسط عن سعر الشاحنة الأوروبية، كما يزيد سعر الشاحنة الأوروبية عن سعر الشاحنة اليابانية، فقد بلغ سعر الشاحنة الأوروبية 1.32 مثل سعر الشاحنة اليابانية وسعر الشاحنة الأمريكية 1.73 مثل سعر الشاحنة اليابانية، حيث حسب السعر المتوسط لكامل الفترة المدروسة.

جـ - ارتفعت أسعار الشاحنات الصغيرة في المجموعات المصدرة الثلاثة بمعدلات سنوية مختلفة، فكانت أسعار الشاحنات اليابانية الأكثر ارتفاعاً (6.97٪)، ثم تلتها الشاحنات الأمريكية (6.42٪)، ثم الشاحنات الأوروبية (5,22٪).

د - يُعْزى ارتفاع سعر الشاحنة اليابانية في السوق السعودية إلى ارتفاع سعر الين الياباني أكثر من ارتفاع سعر الشاحنة اليابانية بالين الياباني. ففي حين ارتفع سعر الشاحنة الصغيرة مُقَدَّراً بالريال السعودي بمعدل 6.97٪ سنوياً، لم يرتفع سعر الشاحنة اليابانية مُقَدَّراً بالين الياباني، وإنما بقي بالمتوسط ثابتاً. وفي حين ارتفع سعر الشاحنة الأمريكية مُقَدَّراً بالريال السعودي بمعدل 6.42٪ سنوياً، إلا أن سعر الشاحنة الأمريكية مُقَدَّراً بالدولار الأمريكي.، قد ارتفع بمعدل 5.578٪ سنوياً. وهكذا نلاحظ أن ارتفاع سعر الشاحنة اليابانية لا يعود إلى ارتفاع سعر الشاحنة مُقدَّراً بالين الياباني، وإنما إلى ارتفاع سعر صرف الين الياباني بالنسبة للريال السعودي الذي قدر معدل ارتفاعه بـ 6.7٪ سنوياً خلال فترة الدراسة[9]، علماً بأن سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للريال السعودي قد ارتفع بمعدل سنوي قدره 0.796 (الجدول الملحق رقم 7).

5 - التركيب النوعي للشاحنات الصغيرة المستوردة:

لا تكفي البيانات المستقاة من إحصاءات التجارة الخارجية لمعرفة أنواع الشاحنات الصغيرة المستوردة إلى السوق السعودية. فإحصاءات التجارة الخارجية توزع واردات الشاحنات الصغيرة حسب الدول المصدرة ولا توضح (ماركات) هذه الشاحنات. كما أن إحصاءات التجارة الخارجية تمثل تدفقات سنوية، ولا تعكس الواقع التراكمي أو التجميعي للشاحنات الصغيرة[10]. لهذه الأسباب مجتمعة، تم الاعتماد على بيانات محطة الفحص الدوري للسيارات في الرياض، حيث تسمح

هذه البيانات بالتعرف على الشركات المصدرة للشاحنات الصغيرة وأهميتها التراكمية في السوق السعودية. فالسيارات عموماً (بما فيها الشاحنات الصغيرة) ملزمة بالتقدم سنوياً بعد عامين من تاريخ صنعها لإجراء الفحص الدوري عليها في تلك المحطة.

تمثل البيانات التي حصلنا عليها من محطة الفحص الدوري للسيارات بالرياض، توزيعاً نسبياً لأنواع السيارات (السياحية، والشاحنات الصغيرة والكبيرة والباصات وغيرها) عام 1991. وقد تم تجميع نسب الشاحنات الصغيرة (Pick up)، حسب الشركة المنتجة، وحسبت نسبتها إلى الشاحنات حصراً، ولخصت البيانات في (الجدول الملحق رقم (8)). وتقدَّر من هذا الجدول نسبة الشاحنات الصغيرة بحوالي 19٪ من إجمالي عدد السيارات التراكمي. وتساوي نسبة الشاحنات الصغيرة اليابانية 16.44٪ من عدد السيارات التراكمي و91.42٪ من عدد الشاحنات الصغيرة، وتقدر نسبة الشاحنات الصغيرة الأمريكية بـ 1.54٪ من مجموع عدد السيارات التراكمي وبـ 8.56٪ من عدد الشاحنات الصغيرة. أما نسبة الشاحنات الصغيرة الأوروبية فتقدر بـ 0.00246٪ من عدد السيارات التراكمي وبـ 0.02٪ من عدد الشاحنات التراكمي.

وتتقدم شركة (تويوتا) الشركات اليابانية المصدرة للشاحنات الصغيرة لسوق المملكة. وتقدر نسبة الشاحنات الصغيرة التي تصدرها هذه الشركة بـ 7.88584٪ من عدد السيارات التراكمي، وبـ 43.85٪ من العدد التراكمي للشاحنات الصغيرة المستوردة. وتأتي في المرتبة الثانية شركة (نيسان) اليابانية، حيث صدرت للمملكة ما نسبته 7.0268٪ من عدد السيارات التراكمي و39.08٪ من عدد الشاحنات الصغيرة التراكمي. وتندرج شركة (ميتسوبيشي) اليابانية في المرتبة الثالثة، مصدرة من الشاحنات الصغيرة ما نسبته 0.51136٪ من عدد السيارات التراكمي و2.84٪ من عدد الشاحنات الصغيرة التراكمي.

وتحتل الشركات الأمريكية المقام الثاني في توريد الشاحنات الصغيرة للمملكة بنسبة 1.54019٪ من عدد السيارات التراكمي، و8.56٪ من عدد الشاحنات الصغيرة التراكمي. وتندرج شركة (جيمس) في مقدمة الشركات الأمريكية المصدرة للشاحنات الصغيرة بنسبة 0.85459٪ من عدد السيارات التراكمي و 4.75٪ من عدد الشاحنات الصغيرة التراكمي. وتأتي شركة (شيفروليه) الأمريكية في المرتبة الثانية

بنسبة 0.61553٪ من عدد السيارات التراكمي و3.42٪ من عدد الشاحنات الصغيرة التراكمي.

أما الشركات الأوروبية فصدرت جميعاً من الشاحنات الصغيرة ما نسبه 0.00246٪ من عدد السيارات التراكمي و0.02٪ من عدد الشاحنات الصغيرة التراكمي. ومن أهم الشركات الأوروبية المصدرة للشاحنات الصغيرة للمملكة شركات (فولكس فاكن) و(بيجو) و(فيات).

وتؤكد بيانات محطة الفحص الدوري للسيارات بالرياض، إحصاءات التجارة الخارجية، من حيث أهمية الشاحنات الصغيرة المستوردة من اليابان بالدرجة الأولى، ومن الولايات المتحدة بالدرجة الثانية، ومن ثم غياب شبه كامل للشاحنات الصغيرة الأوروبية في السوق السعودية. وتقترب النتائج التراكمية والنسبية المستقاة من بيانات الفحص الدوري من تلك النتائج التي حسبت من إحصائيات التجارة الخارجية، وخاصة منها الحصص النسبية العددية لكل من اليابان، والولايات المتحدة، والدول الأوروبية.

ثانياً: تحليل اتجاهات المنافسة في سوق الشاحنات الصغيرة:

تتصف السوق السعودية للشاحنات الصغيرة، بأنها سوق مفتوحة تتنافس على أرضيتها الدول، والشركات المصنِّعة، ونماذج الشاحنات، من أنحاء العالم كافة. ولئن كانت الغلبة في هذه السوق للشاحنات اليابانية، إلا أن الشاحنات الأمريكية خاصة، والأوروبية والكورية والبرازيلية، قد استأثرت في سنوات محددة بقسط هام من هذه السوق. ولكن الشاحنات اليابانية، ما لبثت أن دعمت موقفها بالسوق السعودية، مورِّدة إليها شاحنات رخيصة السعر، عالية الجودة، سهلة الصيانة والتشغيل. الأمر الذي أدى إلى خروج تدريجي للشركات الأوروبية والبرازيلية والكورية من السوق السعودية، وبقاء حصة متواضعة للشاحنات الأمريكية. ومن المفيد بالطبع، دراسة بعض اتجاهات المنافسة في سوق الشاحنات الصغيرة، على ضوء التغيرات الحاصلة والمتوقعة في الاقتصاد السعودي..

نستطيع دراسة المنافسة بين الدول المصدرة للشاحنات الصغيرة في سوق المملكة للسيارات من خلال مداخل متعددة (الخطيب الكسواني، 1994). فمن الممكن اعتبار حجم أو قيم الواردات، أو الحصة النسبية العددية أو القيمية لكل مصدر للشاحنات الصغيرة إلى سوق المملكة كمتغير تابع، وتفسيره بمجموعة من

المتغيرات التفسيرية (سعر الشاحنة المتوسط، دخل المستهلك، نسبة التحضر، مرونات الطلب السعرية، الخصائص الفنية للشاحنات، خدمات الصيانة والضمان بعد البيع، نفقات الدعاية والإعلان، كفاءة الوكيل المحلي في عملية التوزيع، أذواق المستهلكين، الخ..). ورغم تميز هذا الأسلوب إلا أنه يصطدم بعقبة أساسية كامنة في عدم توافر البيانات الإحصائية نتيجة للسرية المتصفة بها سوق السيارات عموماً. كما أن هذا المدخل لا يسمح بتحليل العلاقة بين الحصص النسبية المتداخلة والمتنافسة في السوق، وإنما يدرس كلاً منها على حدة.

يمكن اعتبار (Qi) حصة المجموعة المصدرة (i) للشاحنات الصغيرة للسوق السعودية، كفرق بين مجموع واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة (M) وحصة بقية المجموعات المصدرة (Q)، أي:

$$Q_{it} = M_t - Q_t \qquad (1)$$

كما يمكن افتراض علاقة تناسبية بين (Qi) حصة المجموعة (i)، من جهة ومجموع الواردات (M) من الشاحنات الصغيرة، أي:

$$Q_{it} = a_i M_t \qquad (2)$$

وحيث أن

$$M_t = Q_{it} + Q_t \qquad (3)$$

فإن

$$Q_{it} = \alpha_i(Q_{it} + Q_t) \qquad (4)$$

$$Q_{it} = \alpha_i Q_{it} + \alpha_i Q_t$$

$$Q_{it} - \alpha_i Q_{it} = \alpha_i Q_t$$

$$(1 - \alpha_i)Q_{it} = \alpha_i Q_t$$

$$Q_{it} = \frac{\alpha_i}{(1 - \alpha_i)} Q_t$$

$$Q_{it} = \alpha_i Q_t$$

ومن المقبول افتراض أن (ai) يتحدد بمتغيرات متعددة منها مستوى الأسعار.

وبالنظر إلى عدم توافر بيانات عن هذه المتغيرات باستثناء مستوى السعر، فمن الممكن كتابة النموذج السابق بالشكل اللوغاريتمي التالي، الذي اقترحه (Griffin, 1985) في دراسة حصص الدول المصدرة في السوق النفطية:

$$In\ Q_{it} = \beta_o + \beta_1 \quad In \quad Q_t + \beta_2 \ \ In \quad P_i + \varepsilon_i \qquad (5)$$

وبتطبيق النموذج (5)، على حصة الشاحنات الصغيرة اليابانية في السوق السعودية باعتبار أن P_i يمثل السعر الحقيقي المتوسط للشاحنة بأسعار 1987، نحصل على التقديرات التالية[11]:

$$In \ \ Q_{jt} = 29.126075 - 0.4001772 \ In \ Q_t - 1.4891725 \ In \ P_{ji} + \varepsilon_i$$

$$(8.430316) \qquad (-2.874905) \qquad (-5.293392) \qquad (6)$$

$R^2 = 0.703055 \quad F = 14.20578 \quad DW = 1.898389^* \quad SSE = 1.43019 \quad N = 15$

ويدل هذا النموذج على أن كل زيادة في حجم واردات الشاحنات الصغيرة من المصادر الأخرى بنسبة 1٪، تؤدي إلى تناقص حصة اليابان في السوق السعودية للشاحنات الصغيرة بنسبة 0.4٪، كما أن كل زيادة في السعر الحقيقي المتوسط للشاحنة اليابانية بنسبة 1٪، تؤدي إلى تناقص في واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة اليابانية بنسبة 1.489٪.

وبتطبيق النموذج (5)، على حصة الشاحنات الصغيرة الأمريكية في السوق السعودية، نحصل على التقديرات التالية:

$$In \ \ Q_{At} = 45.132388 - 0.2297299 \ \ In \ \ Q_t - 3.2847046 \ In \ P_{Ai} + \varepsilon_i$$

$$(4.819467) \ \ (-0.697396) \qquad (-4.6900078) \qquad (7)$$

$R^2 = 0.66395 \qquad F = 11.85446 \quad DW = 1.529147^* SSE = 4.392051 \ N = 15$

وتفيد تقديرات النموذج (7)، أن كل زيادة في حجم واردات الشاحنات الصغيرة من المصادر الأخرى بنسبة 1٪ تؤدي إلى تناقص في واردات المملكة من الشاحنات الأمريكية بنسبة 0.23٪. وأن كل زيادة في السعر الحقيقي المتوسط للشاحنة الصغيرة الأمريكية بنسبة 1٪، تؤدي إلى تناقص واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة بنسبة 3.28٪.

ويلاحظ بمقارنة النموذجين (6) و(7)، أن المرونة الجزئية لواردات المملكة من الشاحنات اليابانية بالنسبة لواردات الشاحنات من المصادر الأخرى، تزيد عن المرونة الجزئية لواردات المملكة من الشاحنات الأمريكية بالنسبة لواردات

الشاحنات من بقية المصادر. أما بالنسبة لمتوسط السعر الحقيقي، فيبدو واضحاً، أن مرونة الواردات الجزئية السعرية من الشاحنات اليابانية منخفضة (1.489) بمقارنتها بمثيلتها من الشاحنات الأمريكية (3.284). وبالتالي فإن التغير النسبي لسعر الشاحنة اليابانية أقل تأثيراً على حجم الواردات من الشاحنات اليابانية من تأثير التغير النسبي لسعر الشاحنة الأمريكية على واردات الشاحنات الأمريكية[12].

وبالإضافة إلى المدخل السابق لتحليل الحصة العددية المطلقة لكل من الشاحنات اليابانية والأمريكية، الذي يستخدم بصورة واسعة في تحليل الحصص السوقية البترولية، فسوف نعيد طرح المشكلة السابقة ذاتها اعتماداً على الحصص النسبية والأسعار النسبية.

يعتمد سوق الشاحنات الصغيرة في المملكة على مصدرين أساسيين: اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. لذلك؛ ولتبسيط العرض؛ نفترض أن الشاحنات اليابانية والشاحنات الأمريكية تتقاسم السوق السعودية – من الممكن بالطبع تعميم التحليل بزيادة عدد المتنافسين في السوق –، وبالتالي فإن القيم الكلية للشاحنات الناتجة من حاصل ضرب السعر المتوسط للشاحنة بعدد الشاحنات ($P_T.Q_T$) تساوي حاصل جمع قيم الشاحنات اليابانية ($P_J.Q_J$) وقيم الشاحنات الأمريكية ($P_A.Q_A$)، أي:

$$P_J.Q_J + P_A.Q_A = P_T.Q_T \qquad (8)$$

وبقسمة طرفي العلاقة (8) على ($P_T.Q_T$) يكون:

$$\frac{P_J.Q_J}{P_T.Q_T} + \frac{P_A.Q_A}{P_T.Q_T} = 1 \qquad (9)$$

وبقسمة الأسعار على بعضها نحصل على الأسعار النسبية، وبقسمة الكميات على بعضها نحصل على الحصص الكمية النسبية، أي أن العلاقة (9) تأخذ الشكل التالي:

$$P_{JT}.R_J + P_{AT}.R_A = 1$$

أو:

$$P_{JT}.R_J = 1 - P_{AT}.R_A$$

أو:

$$R_J = \frac{1}{P_{JT}} - \frac{P_{AT}}{P_{JT}} R_A \qquad (10)$$

وبإصلاح العلاقة (10) يكون:[13]

$$R_J = P_{TJ} - P_{AJ}.R_A \qquad (11)$$

وتفيد المتطابقة (11) أن الحصة النسبية لكل دولة مرتبطة بالأسعار النسبية للشاحنات وبالحصة النسبية للدولة الأخرى. وبتعويض (R_A) بقيمتها ($1-R_J$)، نستنتج أن:

$$R_J = \frac{1 - P_{AT}}{P_{JT} - P_{AT}} = \frac{P_{TA} - 1}{P_{JA} - 1} \qquad (12)$$

ومن الممكن الاستئناس بالمتطابقة (12) لمعرفة المتغيرات المفسرة للحصة النسبية (R_J). فهذه الحصة مرتبطة عكسياً بالسعر النسبي للشاحنة اليابانية (P_{JA})، كما ترتبط بالسعر النسبي (P_{TA}) أي سعر الشاحنة المتوسط مَقِيساً بسعر الشاحنة الأمريكية. ولكن من الصعوبة إدخال المتغير (P_{TA}) كمتغير تفسيري للحصة (R_J)، لارتباطه بكل من (P_{JA}) و((R_J)) كما يبدو من التسلسل التالي:

$$P_{TA} = \frac{P_T}{P_A} = \frac{R_J.P_J + R_A.P_A}{P_A}$$

$$P_{TA} = R_J.P_{JA} + R_A = R_J.P_{JA} + (1 - R_J)$$

$$P_{TA} = R_J(P_{JA} - 1) + 1 \qquad (13)$$

فالسعر النسبي (P_{TA}) مرتبط إذن بكل من (R_j) و(P_{JA}) مما يسبب مشكلة قياسية في بناء وتقدير النموذج القياسي المفسر للحصة النسبية (R_J). لذلك سنحاول استبعاد المتغير (P_{TA}) الذي يقيس مدى ارتفاع أو انخفاض سعر الشاحنة المتوسط نسبة إلى سعر الشاحنة الأمريكية، والاستعاضة عنه بمتغير آخر يقوم بالدور

التفسيري نفسه وهو السعر الحقيقي لصرف الدولار الأمريكي (Dol) لوجود علاقة قوية بين (P_{TA}) و(Dol). وبافتراض أن النموذج التفسيري يأخذ صيغة خطية لوغاريتمية، يكون:

$$In \;\; R_J = a_0 + a_1 \; In \; P_{JA} + a_2 \; In \; Dol + \varepsilon \qquad (14)$$

وبصورة مشابهة، يأخذ النموذج التفسيري لحصة الشاحنات الأمريكية (R_A) بدلالة السعر النسبي للشاحنة الأمريكية (P_{AJ}) وسعر صرف الين الياباني (Yen) الشكل التالي:

$$In \;\; R_A = b_0 + b_1 \;\; In \; P_{AJ} + b_2 \;\; In \; Yen + \mu \qquad (15)$$

وبتقدير النموذجين (14) و(15) بطريقة المربعات الصغرى العادية، بعد أخذ سعر صرف الدولار الحقيقي (سعر صرف الدولار مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة) وسعر صرف الين، نحصل على النتائج التالية:

$$In \; R_J = 5.0547757 - 0.2836665 \; In \; P_{JA} + 0.533881 \; In \; Dol + \varepsilon$$

$$(31.000561) \;\; (-2.650479) \qquad (5.9719908) \qquad (16)$$

$R^2 = 0.811237$ $F = 25.78593$ $DW = 2.628904^*$ $SSE = 0.072672$ $N = 15$

$$In \; R_A = 5.2426856 - 2.44927 \; In \; P_{AJ} + 2.1460836 \;\; In \; Yen + \mu$$

$$(-2.9872168)(-3.210815) \qquad (4.7655348) \qquad (17)$$

$R^2 = 0.685794$ $F = 13.09574$ $DW = 1.465545^{**}$ $SSE = 3.514517$ $N = 15$

ويفيد النموذجان (16) و(17)، أن ارتفاع السعر النسبي للشاحنة اليابانية بنسبة 1٪ يؤدي إلى انخفاض حصة اليابان بنسبة 0.28٪، وارتفاع حصة الولايات المتحدة بنسبة 2.45٪[14]. أما بالنسبة لتأثير سعر الصرف على الحصص النسبية، فتشير التقديرات إلى أن انخفاض السعر الحقيقي للدولار بنسبة 1٪ يؤدي إلى انخفاض حصة اليابان بنسبة 0.53٪، في حين أن ارتفاع سعر صرف الين بنسبة 1٪ يؤدي إلى ارتفاع حصة الولايات المتحدة بنسبة 2.15٪.

وتؤكد نتائج تقدير النموذجين (16) و(17) نتائج تقدير النموذجين (6) و(7). فالمرونات الجزئية السعرية للشاحنات اليابانية أقل من المرونات الجزئية السعرية

للشاحنات الأمريكية، سواء تم الاعتماد على الأسعار والحصص المطلقة أم على الأسعار والحصص النسبية. مما يدل على أن حصة الشاحنات اليابانية (العددية والنسبية) أقل تأثُّراً من حصة الشاحنات الأمريكية المماثلة نتيجة للتغيرات السعرية النسبية. كما تبرز نتائج النموذجين (16) و(17) أهمية تأثير أسعار الصرف على الحصص النسبية، تلك الأسعار التي تفوق في تأثيرها على الحصص النسبية أثر الأسعار النسبية للشاحنات. فارتفاع سعر صرف الين ذو أثر مزدوج، فهو يزيد من الحصة النسبية للولايات المتحدة، وينقص من الحصة النسبية لليابان.

ثالثاً: عوامل وتوقعات الطلب على الشاحنات الصغيرة في المملكة:

بغرض التعرف على طلب الشاحنات الصغيرة في سوق المملكة، سندرس بعض العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الشاحنات الصغيرة. ثم نُحَلّل على ضوء نتائج هذا البحث بصورة شاملة - التغيرات الملحوظة والمتوقعة على سلوك المستهلك إزاء طلبه للشاحنات الصغيرة، والتي ستؤثر على طبيعة المنافسة في هذه السوق.

1 - العوامل المحددة للطلب على الشاحنات الصغيرة في المملكة:

ترتبط دوَالُّ الطلب بشكل عام، بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة، والمتغيرات المؤثرة في حجم الطلب، كسعر السلعة، وأسعار السلع المنافسة والمكملة، ومستوى الدخل، وعدد السكان، وعادات الاستهلاك، الخ. وتمتاز هذه الدوال نظرياً، بصفات محددة يمليها التحليل النظري لسلوك الطلب (Bridge, 1971). ويختلف بالطبع الطلب على الشاحنات الصغيرة، باعتبارها سلعة استثمارية أو معمرة عن الطلب على السلع العادية التي يتم استهلاكها في فترة زمنية واحدة، من حيث طبيعة المتغيرات التفسيرية، حيث تبدو أهمية دحل السنوات السابقة، والثروة، والبيع بالتقسيط (التسليف)، وسعر البنزين. وتفيد دراسة دوال الطلب على الشاحنات الصغيرة كذلك، في تقدير المرونات السعرية والدخلية، وفيما يتعلق بدوال الطلب على الشاحنات الصغيرة في المملكة، من الضروري الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أ - يمثل المتغير التابع Q عدد الشاحنات الصغيرة المستوردة، لكل فئة من فئات الشاحنات الصغيرة حسب مصدرها: أي عدد الشاحنات الصغيرة اليابانية أو الأمريكية أو الأوروبية أو الأخرى، أو عدد الشاحنات الصغيرة الكلي.

ونشير إلى أن المتغير التابع ليس متجانساً تماماً، فالشاحنات الصغيرة اليابانية مثلاً، تشمل أنواعاً وماركات متعددة، تتفاوت من حيث الأسعار والمزايا والمواصفات، ومع ذلك، فإن الشاحنات الصغيرة، أكثر تجانساً بمقارنتها بالسيارات السياحية، من حيث أسعارها ومواصفاتها.

ب - من المفروض أن يمثل المتغير التابع Q عدد الشاحنات الصغيرة المبيعة فعلاً عند مستوى سعري محدد، ولكننا سوف نستعيض عن هذا المتغير - لعدم إمكانية الحصول عليه - بحجم المستوردات من الشاحنات الصغيرة. وهذا الافتراض صحيح إلى حد بعيد، لعدم وجود صناعة شاحنات محلية، ولكنه يفتقر إلى أخذ التغيرات في المخزون بعين الاعتبار. بمعنى أن الفرض السابق يقوم على اعتبار أن كل شاحنة مستوردة مبيعة في نفس العام الذي استوردت فيه.

جـ - نظراً إلى عدم تمكننا من الحصول على بعض المتغيرات التفسيرية الهامة لحجم الطلب على الشاحنات الصغيرة، كمستوى الدخل التصرفي للفرد، وحجم القروض والتسهيلات المقدمة من المصارف وبيوتات البيع بالتقسيط ووكالات السيارات وتكاليف الصيانة وأسعار الاسترداد، فقد اضطررنا للاعتماد على المتغيرات الإحصائية المتوفرة، كالناتج القومي الإجمالي بأسعار 1987، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وحجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي، والسعر المتوسط للشاحنة الصغيرة المستوردة، حسب مصدرها، والسعر المتوسط للسيارة السياحية حسب مصدرها باعتبارها سلعة منافسة للشاحنة الصغيرة، وقيمة صادرات المملكة من النفط، ونسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان، الخ. . . وقد وجدنا أن هناك ثلاثة متغيرات هامة، تفسر حجم الطلب على الشاحنة الصغيرة وهي: السعر الحقيقي المتوسط للشاحنة الصغيرة المتوسط (p_i)، والناتج القومي الإجمالي (Y_t) بأسعار 1987، ودرجة التحضر في المجتمع السعودي (U) مَقيَسة بنسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان، وقد استبعدت أسعار الشاحنات الصغيرة المنافسة، عند وجود ارتباط خطي قوي جداً بين متوسطات أسعار الشاحنات الصغيرة المنافسة، للتخلص من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد عند تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية.

ولتقدير دوال الطلب على الشاحنات الصغيرة، لا يمكن الاعتماد على علاقات مباشرة بين الكميات والأسعار؛ ذلك لأن البيانات المتوافرة عن هذه المتغيرات هي كميات وأسعار سوقية تعكس أوضاعاً توازنية في سوق الشاحنات، وتعبر عن المتغيرات المعروضة والمطلوبة في الوقت نفسه (Maddala, 1988: 298 - 300). لذلك يحتاج تقدير دوال الطلب إلى نماذج قياسية آنيَّة، وطرق تقدير قياسية مناسبة كطريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (ILL) أو طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (TSLS) إضافة إلى ضرورة استخدام متغيرات وسيطية مناسبة (Pindyck & Rubinfeld, 1981: 191-200). وقد قدرت دوال الطلب في سوق الشاحنات باستخدام النموذج الهيكلي التالي:

$$Q^d_{it} = a_0 P^{a_1}_{it} Y^{a_2}_{it}$$

$$Q^s_{it} = b_0 P^{b_1}_{it} X^{b_2}_{t} \qquad (18)$$

$$Q^d_{it} = Q^s_{it}$$

حيث اعتبر المتغيران Y (الناتج القومي الإجمالي الحقيقي) وX (سعر الصرف) كمتغيرين وسيطيين خارجيين، والكميات والأسعار كمتغيرات داخلية. واستخدمت طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين لتقدير معلمات النموذج الآتي (18) بعد تحويله إلى شكل خطي باستخدام التحويلة اللوغاريتمية.

$$In \quad Q^d_{it} = \quad In\ a_0 + a_1 \ In \ P_{it} + a_2 \ In \ Y_{it} + \varepsilon_t$$

$$In \ Q^s_{it} = \ In \ b_0 + b_1 \ In \ P_{it} + b_2 \ In \ X_t + \mu_t \qquad (19)$$

$$In \ Q^d_{it} = In \ Q^s_{it}$$

وفي المرحلة الأولى تم تقدير النموذج المختصر أو المختزل (Reduced) التالي:

$$In \ Q_{it} = a_0 + a_1 \ In \ X_t + a_2 \ In \ Y_{it} + \varepsilon_t$$

$$In \ P_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ In \ X_t + B_2 \ In \ Y_{it} + \mu_t \qquad (20)$$

وفي المرحلة الثانية، يمكن العودة إلى النموذج الهيكلي (19)، باستخدام القيم المقدرة لـ 1n P، أي للوصول إلى تقدير النموذج التالي:

$$In\ Q^d_{it} = In\ a_0 + a_1(In\ P_{it}) + a_2(In\ Y_{it}) + \varepsilon_t$$

$$In\ Q^s_{it} = In\ b_0 + b_1(In\ P_{it}) + b_2(In\ X_t) + \mu_t \quad (21)$$

ويلاحظ أن المعادلتين في النموذج (19) محددتان تماماً، مما يسمح بتقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، ويمكن من التوصل إلى دوال الطلب (Kmenta, 1988: 667). وقد قدرت هذه الدوال باستخدام قيم إجمالي الناتج القومي الحقيقي بأسعار 1987 (Y) وسعر الشاحنة المتوسط (P) بالأسعار الثابتة لعام 1987 وذلك بعد التصحيح بالمكمش الضمني لأسعار الناتج القومي، وعرضت نتائج تقدير دوال الطلب للشاحنات الكلية واليابانية والأمريكية في النماذج (22) و (23) و (24) على التوالي:

$$In\ Q_t = 9.526141 - 1.3145432\ In\ P_t + 1.1542772\ In\ Y + \varepsilon_T$$

$$(1.361826)(-6.0018097) \qquad (2.2671898) \qquad (22)$$

$$R^2 = 0.840753\ F = 22.22778 \quad DW = 2.198577^*\ SSE = 0.539899\ N = 15$$

$$In\ Q_J = -10.528084 - 1.0648079\ \ In\ P_J + 2.527698\ In\ \ Y + \varepsilon_J$$

$$(-1.0212526)\ (-3.5901938) \qquad (3.2118527) \qquad (23)$$

$$R^2 = 0.729356\ F = 11.37897\ DW = 2.190679^*\ \ SSE = 1.303517 \quad N = 15$$

$$In\ Q_A = 48.461881 - 4.0022507\ In\ P_A + 0.121562\ \ In\ Y + \varepsilon_A$$

$$(2.4034958)\ (-4.332676) \qquad (0.0709654) \qquad (24)$$

$$R^2 = 0.593423\ F = 10.72971\ DW = 1.532189^*\ \ SSE = 5.313804\ \ N = 15$$

وتنسجم التقديرات جميعاً مع النظرية الاقتصادية، فالمرونات الجزئية للأسعار سالبة بينما المرونات الجزئية للدخل موجبة. ويلاحظ أن تقديرات المرونات الجزئية معنوية إحصائياً بمستوى دلالة 5٪، باستثناء تقدير المرونة السعرية للشاحنات الأمريكية بالأسعار الثابتة. وتفيد نتائج التقدير أن كل زيادة في السعر المتوسط الحقيقي بنسبة 1٪ تؤدي إلى تخفيض الطلب بنسبة 1.3٪ للشاحنات

جميعاً، وبنسبة 1.06٪ بالنسبة للشاحنات اليابانية، وبنسبة 4٪ للشاحنات الأمريكية. أما المرونات الجزئية الدخْلية، فتفيد أن كل زيادة بنسبة 1٪ في مستوى الناتج القومي الحقيقي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في الطلب على الشاحنات عموماً بنسبة 1.15٪، وبنسبة 2.53٪ للشاحنات اليابانية، وبنسبة 0.12٪ للشاحنات الأمريكية، وذلك بافتراض ثبات مستويات الأسعار. مما يعني أن مرونة الطلب الجزئية السعرية على الشاحنات الأمريكية أعلى من المرونة المماثلة على الشاحنات اليابانية في حين أن مرونة الطلب الجزئية الدخْلية على الشاحنات اليابانية أعلى من المرونة المماثلة على الشاحنات الأمريكية.

وقد حاولنا إيجاد أفضل دوال الطلب على مجموع الشاحنات الصغيرة، من خلال البحث عن المتغيرات التفسيرية المحددة لكمية الشاحنات المطلوبة في المملكة. وقد تَمَكَّنَّا من توفيق نموذج اعتماداً على المتغيرات التفسيرية الثلاثة التالية: السعر الحقيقي المتوسط للشاحنة، ومستوى الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بأسعار 1987 بفترة إبطاء واحدة، ونسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان. وقد تم تقدير النموذج بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين باستخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية وسعر صرف الين وسعر صرف الدولار ونسبة التحضر كمتغيرات وسيطية. وكانت تقديرات النموذج كالتالي:

$$In\ Q_T = -7.1412965 - 0.7155065\ In\ P_T + 3.3337072\ In\ Y_{t-1} - 3.9565187\ \ In\ \ U + \varepsilon t$$

$$(-0.6239448)\ \ (-2.5560318)\ (2.6760046)\ \ \ \ (-.2.2969428)\ \ \ \ (25)$$

$$R^2 = 0.93764\ F = 30.41447\ DW = 2.62046^{***}\ SSE = 0.193674\ \ N = 14$$

ومعلمات هذا النموذج معنوية جميعاً بمستوى دلالة 5٪ (عدا القاطع) ولا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وتفيد مقدرات النموذج بأن مرونة الطلب الجزئية السعرية سالبة وتساوي 0.72 بمعنى أن كل زيادة في مستوى السعر الحقيقي للشاحنة بنسبة 1٪ تؤدي إلى تناقص الطلب على الشاحنات بنسبة 0.72٪، وأن مرونة الطلب الجزئية الدخلية موجبة وتساوي 3.33 وتعني أن كل زيادة في مستوى الناتج القومي الحقيقي للفترة السابقة بنسبة 1٪ تؤدي إلى ارتفاع في الطلب بنسبة 3.33٪، وأن مرونة الطلب الجزئية بالنسبة لتحضر المجتمع السعودي سالبة وتساوي 3.96 وتعني أن كل زيادة في نسبة الحضر بنسبة 1٪ تؤدي إلى انخفاض الطلب على

الشاحنات الصغيرة بنسبة 3.96٪، (وهذه التفسيرات بافتراض ثبات بقية المتغيرات). وملاحظ أن درجة التحضر في المجتمع السعودي من أهم العوامل المؤثرة في الطلب على الشاحنات الصغيرة، ويأتي في الدرجة الثانية مستوى الناتج القومي الحقيقي للفترة السابقة، أما سعر الشاحنة الصغيرة فيأتي في المقام الأخير بعلاقته بمستوى الطلب.

ويبين النموذج (25) المتغيرات المحددة لمستوى الطلب (السعر الحقيقي للشاحنة، الناتج القومي الحقيقي، نسبة السكان الحضر) من الشاحنات الصغيرة، ويُمكِّن هذا النموذج من تقدير مرونات الطلب الجزئية على النحو التالي:

أ - مرونة الطلب الجزئية بالنسبة للسعر الحقيقي المتوسط للشاحنة وتساوي تقريباً (-0.71)، أي أن الطلب على الشاحنات الصغيرة ضعيف المرونة بالنسبة لمستوى السعر.

ب - مرونة الطلب الجزئية بالنسبة للدخل الحقيقي مقدراً بالناتج القومي الإجمالي بأسعار 1987، وتقدر بحوالي 3.33 (بفترة إبطاء واحدة) ويتضح من التقدير أن الطلب الكلي على الشاحنات الصغيرة مرتفع المرونة بالنسبة لمستوى الدخل الحقيقي، وأن هذا الدخل يؤثر في الطلب على الشاحنات بفترة إبطاء قدرها سنة واحدة.

جـ - مرونة الطلب الجزئية بالنسبة لتحضر المجتمع السعودي، وتقدر هذه المرونة بـ (-3.96)؛ أي أن زيادة نسبة الحضر في المجتمع السعودي بنسبة 1٪، تؤدي إلى تناقص الطلب على الشاحنات الصغيرة بنسبة 3.96٪. بمعنى أن الطلب على الشاحنات الصغيرة شديد المرونة بالنسبة لدرجة تحضر المجتمع السعودي، وانتقال أفراده من الريف إلى الحضر. والواقع أن استعمال الشاحنة الصغيرة في الريف أكثر شيوعاً في المملكة منه في الحضر، وبالتالي فإن انتقال السكان من الريف إلى الحضر نتيجة للهجرة الداخلية، يؤثر سلباً في الطلب على الشاحنات الصغيرة.

ولا بد من التأكيد هنا، على أن دراسة وتقدير دوال الطلب على الشاحنات الصغيرة، يتطلب بيانات أكثر التصاقاً بسلوك المستهلك، كالدخل التصرفي، والثروة، وحجم التسليف والبيع بالتقسيط، وسعر بيع البنزين، وتكاليف الصيانة والتشغيل، وسعر الاسترداد. وهذه المتغيرات جميعاً غير متاحة حالياً، مما يجعل

دراستنا لدالة الطلب أولية وغير متعمقة. ومع ذلك، فهي توضح بعض ملامح مؤشرات دوال الطلب على الشاحنات الصغيرة في المملكة، وتبرز جانباً من المنافسة بين الشركات المصدرة للشاحنات في السوق السعودية.

2 - التوقعات المحتملة للطلب على الشاحنات الصغيرة في المملكة:

تُمكّن دراسة سوق الشاحنات الصغيرة في المملكة، من توقع بعض توجهات الطلب، على ضوء تحليل المنافسة وسلوك المستهلك في تلك السوق. فواردات المملكة من الشاحنات الصغيرة تتقلب تقلباً كبيراً من عام لآخر. وترتبط تلك التقلبات عموماً بالوضع الاقتصادي العام للمملكة، بصفتها دولة نفطية تعتمد في صادراتها على النفط، وفي حركة اقتصادها على الإنفاق العام. ففي سنوات الطفرة التي ارتفعت خلالها أسعار النفط وإيراداته، تدفقت على المملكة أعداد كبيرة من الشاحنات الصغيرة والسيارات السياحية، ثم ما لبثت هذه الأعداد أن انخفضت نتيجة لتدهور أسعار النفط وانخفاض إيراداته، وخاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة، حيث عادت أعداد الشاحنات الصغيرة المستوردة إلى مستوياتها في نهاية السبعينيات، واستقرت واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة بحدود خمسين ألف شاحنة عام 1990، بعدما قاربت ثلاثة أضعاف هذا العدد عام 1983.

ورغم عودة أعداد الشاحنات الصغيرة المستوردة إلى مستوياتها قبل الطفرة، إلا أن قيم واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة تضاعفت بسبب ارتفاع أسعار الشاحنات الصغيرة المستوردة، بمعدل متوسط قدره 5.63٪ سنوياً. وقد أظهرت دراسة دالة الطلب على الشاحنات الصغيرة، أن هذا الطلب مرن بالنسب لسعر الشاحنة الصغيرة، ولمستوى الدخل الحقيقي المتوسط، ولدرجة تحضر المجتمع السعودي.

نستطيع التنبؤ بحجم واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة، خلال السنوات الست التالية لفترة الدراسة (1991-1996)، بالاعتماد على تقديرات النموذج (25) الذي يفسر أكبر قدر من تباين الطلب على الشاحنات الصغيرة في أسواق المملكة، وللقيام بهذا التنبؤ، قُدِّرَتْ قِيَم المتغيرات التفسيرية خلال فترة التنبؤ اعتماداً على المعلومات والفرضيات التالية:

1 – أدرجت قيم الناتج القومي الإجمالي لعامي 1991 و 1992 كما هي مقدرة فعلاً بعد قسمتها على المكمش الضمني للناتج القومي لتحويل قيم الناتج بالأسعار الجارية لقيم بالأسعار الثابتة لعام 1987. وقدر الناتج القومي لعامي 1993 و 1994، بضرب قيمة الناتج لعام 1992 بمعدل نمو يساوي 3٪ وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط وإيراداته خلال هاتين السنتين بمعدل يقارب 12٪ كل سنة، ثم قدر الناتج القومي الحقيقي خلال الفترة 1995-1996 بافتراض ثبات مستوى الناتج خلال هاتين السنتين في مستواه عام 1994 (أي بمعدل نمو يساوي الصفر) بافتراض أن أسعار النفط وإيراداته ستعاود الارتفاع خلال هذين العامين.

2 – قدر المعدل السنوي المتوسط لتغيُّر السعر المتوسط للشاحنة الصغيرة خلال الفترة 1987-1990، المساوي 2.15٪ سنوياً. وقدر وَفْق صيغة نمو أُسّية السعر المتوسط الحقيقي للشاحنة الصغيرة خلال الفترة 1991-1996.

3 – أدرجت نسبة الحضر لعام 1991 كما هي مقدرة فعلاً من بيانات البنك الدولي، ثم قدر المعدل السنوي المتوسط لتغير نسبة السكان الحضر خلال الفترة 1988-1991، والمساوي 1.13٪. واستخدم هذا المعدل، وفق صيغة نمو أسية، لتقدير نسبة الحضر خلال الفترة 1992-1996.

4 – بعد تقدير المتغيرات التفسيرية حسب الفرضيات المبينة آنفاً، تم تطبيق النموذج (25) للتنبؤ بحجم الشاحنات المستوردة، وبعد ضرب الكميات بالأسعار المتوسطة الثابتة المقدرة، حصلنا على تقديرات لقيم مستوردات المملكة من الشاحنات الصغيرة، بأسعار 1987، وقد لخصت القيم المقدرة بالجدول الملحق رقم (9).

تبين نتائج التنبؤ أن حجم مستوردات المملكة من الشاحنات الصغيرة سيرتفع من حوالي 52850 شاحنة صغيرة عام 1991 إلى حوالي 88290 شاحنة صغيرة عام 1996. أما قيم هذه الشاحنات بالأسعار الثابتة لعام 1987، فقدرت بحوالي 1315 مليون ريال عام 1991 و 2259 مليون ريال عام 1996. ويقدر متوسط الطلب السنوي للشاحنات خلال الفترة 1991-1996 بـ 79880 شاحنة بقيمة متوسطة سنوية مقدارها مليارا ريال. ولايخفى أن قيمة هذه التقديرات تعتمد على تحقُّق الفرضيات التي قدرت من خلال المتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج (25) خلال فترة

التنبؤ. أما بالنسبة للتنبؤ بالحصص النسبية للدول المصدرة، وكمية وقيمة طلب الشاحنات من كل مصدر، فمن الممكن القيام به اعتماداً على النماذج القياسية الواردة في هذا البحث، بعد وضع الفرضيات المناسبة لتطور الأسعار النسبية للشاحنات وكذلك لتغير أسعار صرف الين والدولار بالنسبة للريال السعودي.

وإضافة إلى المتغيرات السابقة التي كشفت الدراسة القياسية أهميتها، يعتمد قرار المستهلك في تفضيله لنوع معين من الشاحنات، على المقارنة بين الخسارة السنوية التي يتوقع المستهلك تحملها جراء اتخاذ قرار الشراء. ويختار المستهلك نوع الشاحنة الذي يُحَمِّلُه أقل خسارة سنوية متوقعة ممكنة. ويعتمد تقدير تلك الخسارة السنوية على ثلاثة عناصر هي: سعر الشاحنة الجديدة، والسعر الإستردادي للشاحنة، وتكلفة التشغيل السنوية. وسنوضح آلية تفضيل المستهلك في سوق الشاحنات السعودي على ضوء بعض الأرقام المستوحاة من واقع تلك السوق عام 1994. لنفرض أن المستهلك يتخذ قراره لاختيار إحدى الشاحنات اليابانية (تويوتا 2400)، أو الأمريكية (جيمس 3500)، أو البرازيلية (ب – 10). وأن تكاليف عناصر القرار هي التالية[15].

	شاحنة يابانية (تويوتا 2400)	شاحنة أمريكية (جيمس 3500)	شاحنة برازيلية (ب – 10)
سعر الشاحنة الجديدة	50000	68000	40000
سعر الإسترداد بعد 5 سنوات	27000	20000	15000
الخسارة من ثمن الشاحنة	23000	48000	25000
الخسارة السنوية من ثمن الشاحنة	4600	9600	5000
تكاليف التشغيل السنوية	4800	8000	5000
الخسارة السنوية المتوقعة	9400	17600	10000

وبالتالي فإن المستهلك يختار بالدرجة الأولى الشاحنة اليابانية التي تكلفه أقل خسارة سنوية (9400) ريال، وبالدرجة الثانية الشاحنة البرازيلية (10000) ريال، وبالدرجة الثالثة الشاحنة الأمريكية (17600) ريال. ونلاحظ من واقع هذه الأرقام، أن عناصر التفضيل الأساسية عند اتخاذ قرار شراء الشاحنة، لايرتبط فقط بسعر الشاحنة الجديدة، وإنما أيضاً بعنصرين إضافيين هما سعر الاسترداد عند الرغبة في

بيع الشاحنة، وتكاليف التشغيل السنوية من وقود وصيانة وقطع تبديل. ومن المعتقد أن الشاحنة اليابانية تمتاز في السوق السعودية بسعر استرداد مرتفع وتكاليف تشغيل منخفضة بمقارنتها بالشاحنات الأمريكية والبرازيلية. لذلك فإن ارتفاع أسعار الين الياباني قد أثرت في أحد عناصر القرار الثلاثة ولكنها لم تنعكس على العنصرين الباقيين. لهذا السبب تبقى الشاحنة اليابانية أكثر تفضيلاً لدى المستهلك السعودي. وبالتالي أكثر طلباً، مادام أنها تُحَمِّل ذلك المستهلك أقل خسارة ممكنة جراء اقتنائها.

ونتيجة لهيمنة الشاحنات اليابانية الصغيرة على سوق الشاحنات في المملكة، وارتفاع أسعارها وسطياً (6.97 سنوياً) بمعدل يقارب معدل ارتفاع أسعار الشاحنات الصغيرة الأمريكية (6.42٪ سنوياً)، وكون متوسط سعر الشاحنة الصغيرة اليابانية (27259 ريالاً) عام 1990 أقل بـ 30٪ من متوسط سعر الشاحنة الصغيرة الأمريكية (38913 ريالاً)، فإننا نتوقع أن تستمر الشاحنات الصغيرة اليابانية في فرض وجودها في السوق السعودية، بسبب تمتعها بظروف تنافسية جيدة، من حيث السعر الرخيص والمواصفات الجيدة واقتناع المستهلك. وبالتالي، فالاعتقاد كبير أن تواجه الشاحنات الصغيرة الأمريكية صعوبة هائلة في منافسة الشاحنات الصغيرة اليابانية، لاسيما بعد ارتفاع أسعار البنزين بالنسبة للمستهلك السعودي، ورغم انخفاض أسعار قطع التبديل للشاحنات الأمريكية بمقارنتها بأسعار قطع التبديل للشاحنات الصغيرة اليابانية[16]. كما أن رغبة الشركات الأمريكية المصدرة للشاحنات الصغيرة بمنافسة الشركات اليابانية داخل السوق السعودية، لن تتحقق ما لم يحدث تغير جذري في سلوك المستهلك السعودي بتفضيله للشاحنة الأمريكية على الشاحنة اليابانية. وبما أن حدوث تغير من هذا النوع، سيكون ـ بفرض وقوعه ـ بطيئاً وتدريجياً، فإن منافسة الشركات الأمريكية للشركات اليابانية في سوق الشاحنات الصغيرة، سيبقى - على الأرجح - محدوداً في الأجلين القصير والمتوسط.

الخلاصة

هدف البحث إلى تحليل سوق الشاحنات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، من خلال قيم وأعداد الشاحنات الصغيرة المستوردة المنشورة في إحصاءات التجارة الخارجية، والبيانات النوعية والتفصيلية المستمدة من إدارة

الفحص الدوري للسيارات بالرياض. وغطت الدراسة السنوات 1976-1990، لإحصاءات التجارة الخارجية وعام 1991 لبيانات الفحص الدوري. وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية لاعتبارات تتعلق بتجانس البيانات المنشورة خلال هذه الفترة وقابليتها للمقارنة. ومن الممكن استخلاص النتائج التالية:

- تتصف واردات المملكة من الشاحنات الصغيرة بتقلباتها الكبيرة، حيث ارتبط حجم تلك الواردات بعائدات النفط. فارتفعت أعداد وقيم الشاحنات الصغيرة المستوردة خلال فترة الطفرة (1980-1983)، ثم انخفضت بعد ذلك لتعود في بداية التسعينيات إلى مستواها في منتصف السبعينيات.

- بلغ صافي عدد الشاحنات الصغيرة المستوردة خلال الفترة 1976-1990، حوالي 1168 ألف شاحنة صغيرة، وقدرت قيمتها بـ 21104 ملايين من الريالات، وهكذا فقد استوردت المملكة بالمتوسط حوالي 73 ألف شاحنة صغيرة سنوياً، كما بلغ سعر الشاحنة الصغيرة بالمتوسط حوالي 18 ألف ريال.

- سيطرت الشاحنات الصغيرة اليابانية على هيكل واردات المملكة من هذه السلعة. فقد استوردت المملكة من اليابان 1185.69 ألف شاحنة أي ما نسبته 89.51٪ من أعداد الشاحنات المستوردة. وقدرت قيمة هذه الشاحنات بـ 19809 ملايين من الريالات ونسبتها 84.05٪ من قيمة واردات الشاحنات الصغيرة. أما سعر الشاحنة اليابانية، فبلغ بالمتوسط 16707 ريالات، وارتفع بمعدل سنوي متوسط قدره 6.97٪. وهيمنت ثلاث شركات يابانية على 86٪ من العدد التراكمي للشاحنات في السوق السعودية: 43.85٪ لشركة (تويوتا)، و 39.08٪ لشركة (نيسان)، و 2.84٪ لشركة (ميتسوبيشي).

- تأتي الشاحنات الصغيرة الأمريكية في المقام الثاني من حيث أهميتها بعد الشاحنات اليابانية، فقد استوردت المملكة من الولايات المتحدة 111.085 ألف شاحنة ممثلة 8.39٪ من عدد الشاحنات الصغيرة المستوردة، وبما قميته 3209 ملايين من اريالات ممثلة ما نسبته 13.62٪ من قيمة الشاحنات المستوردة. وقدر متوسط سعر الشاحنة الأمريكية بـ 28894 ريالاً، وارتفع هذا السعر بمعدل 6.42٪ سنوياً. وسيطرت شركتان أمريكيتان على حوالي

8٪ من العدد التراكمي للشاحنات الصغيرة: 4.75٪ لشركة (جيمس)، و 3.42٪ لشركة (شيفروليه).

- بلغت نسبة ما استوردته المملكة من الشاحنات الصغيرة من الدول الأوروبية وباقي دول العالم ما نسبته 2٪ من عدد أو قيمة الشاحنات المستوردة.

وبذلك تبدو ملامح سوق الشاحنات الصغيرة في المملكة، على أنها سوق تتنافس فيها الشركات اليابانية والشركات الأمريكية. ففي حين تسيطر الشركات اليابانية على السوق السعودية للشاحنات، عدداً وقيمة، فإن منافستها تسير في اتجاه المحافظة على وضعها القوي والمتميز في السوق. أما الشركات الأمريكية، فتحاول انتزاع جزء من حصة الشركات اليابانية، معتمدة على الارتفاع المتزايد لسعر الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي، وأثر هذا التغير على الأسعار النسبية للشاحنات اليابانية والأمريكية. ولكن الشركات الأمريكية، تصطدم - باعتقادنا - بتفضيل المستهلك السعودي للشاحنة اليابانية، المتميزة بالسعر المناسب، والصيانة السهلة، والخدمات المضمونة لفترة ما بعد البيع. وبالتالي، فإن الشركات اليابانية تتمتع بوضع تنافسي متميز لاتستطيع الشركات الأمريكية النيل منه بسهولة ويسر.

ومكنت النماذج القياسية، التي حاولت تفسير حصص الشركات اليابانية والأمريكية في السوق، من التوصل إلى النتيجتين التاليتين:

- تتصف الحصة العددية للشركات اليابانية من سوق الشاحنات الصغيرة بالمملكة بأنها أكثر مرونة من حصة الشركات الأمريكية بالنسبة للواردات من المصادر الأخرى، حيث قدرت المرونة الجزئية لحصة الشركات اليابانية بالنسبة لواردات الشاحنات الصغيرة من المصادر الأخرى بـ (-0.4)، ومرونة حصة الشركات الأمريكية بـ (-0.23)، بالنسبة لذات المتغير.

- تمتاز الحصة العددية للشركات اليابانية بأنها أقل تأثراً نتيجة لتغيرات الأسعار من الحصة العددية للشاحنات الأمريكية. فقد بلغت المرونة السعرية الجزئية لحصة الشركات اليابانية (-1.49)، في حين بلغت المرونة السعرية الجزئية لحصة الشركات الأمريكية (-3.28).

بَيَّن التحليل النظري أن الحصة النسبية لكل مصدر للشاحنات الصغيرة، تتأثر بمتغيرين أساسيين هما الأسعار النسبية للشاحنات والحصة أو الحصص

النسبية للمصدرين الآخرين. وبتصميم النماذج القياسية الآنيَّة المناسبة، تم تفسير الحصص النسبية للمصدرين، بنموذج آنيّ يتضمن الأسعار النسبية للشاحنات وأسعار صرف عملة الدولة المصدرة بالنسبة للريال السعودي. وقد تمكَّنَّا من الوصول إلى النتائج التالية:

- ارتبطت الحصة النسبية للشاحنات اليابانية عكسياً بالسعر النسبي للشاحنة، وطردياً بسعر صرف الدولار. فقد بلغت المرونة الجزئية السعرية لحصة اليابان النسبية (-0.28)، والمرونة الجزئية بالنسبة لسعر صرف الدولار (0.53).
- ارتبطت الحصة النسبية للشاحنات الأمريكية عكسيًّا بالسعر النسبي للشاحنات الأمريكية، وطردياً بسعر صرف الين. فقد بلغت المرونة الجزئية السعرية لحصة الولايات المتحدة (-2.45)، والمرونة الجزئية بالنسبة لسعر صرف الين (2.15).
- تتصف الحصة النسبية للشاحنات اليابانية بأنها أقل تأثراً بتغيرات الأسعار النسبية للشاحنات من الحصة النسبية للشاحنات الأمريكية، بمعنى أن المرونة الجزئية السعرية للشاحنات الأمريكية أعلى من المرونة الجزئية السعرية للشاحنات اليابانية.
- يترافق ارتفاع سعر صرف الين بزيادة حصة الولايات المتحدة في السوق السعودية للشاحنات، ويترافق انخفاض سعر صرف الدولار بتناقص حصة اليابان في تلك السوق (العلاقة طردية في الحالتين).

تَضَمَّن البحث تقديراً لتداول الطلب على الشاحنات الكلية واليابانية والأمريكية، من خلال تقدير نماذج آنية بطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، تُضُمِّنَتْ كمتغيرات وسيطية الناتج القومي الحقيقي وأسعار الصرف. وقد بينت هذه التقديرات ما يلي:

- بلغت مرونة الطلب الجزئية السعرية (-1.31) للشاحنات جميعاً، و (-1.06) للشاحنات اليابانية، و (-4) للشاحنات الأمريكية.
- بلغت مرونة الطلب الجزئية الدخْلية (1.15) للشاحنات جميعاً، و (2.53) للشاحنات اليابانية، و (0.12) للشاحنات الأمريكية.
- تقل المرونة الجزئية السعرية للطلب على الشاحنات اليابانية عن مثيلتها

بالنسبة للشاحنات الأمريكية، بينما تزيد المرونة الجزئية الدخْلية للشاحنات اليابانية عن مثيلتها بالنسبة للشاحنات الأمريكية.

أخيراً، تضمَّن البحث، نموذجاً قياسياً، للتعرف على العوامل المحددة لطلب الشاحنات الصغيرة في المملكة. وسمح هذ النموذج باستخلاص النتائج التالية:

- قدرت مرونة الطلب الجزئية على الشاحنات الصغيرة بـ (0.72-)، مما يعني أن الطلب على الشاحنات الصغيرة غير مرن عموماً بالنسبة لتغيرات السعر.
- قدرت مرونة الطلب الجزئية الدخلية على الشاحنات الصغيرة بـ (3.33) بالنسبة للدخل بفترة إبطاء قدرها سنة واحدة، مما يفيد بأن الطلب على الشاحنات مرن بالنسبة للدخل الحقيقي مُقَدَّراً بالناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 1987.
- قدرت مرونة الطلب بالنسبة لدرجة تحضر المجتمع السعودي بـ (3.96-). وتوضح هذه المرونة المرتفعة، أهمية التغيرات الهيكلية في المجتمع السعودي، متمثلة بزيادة نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان، وأثر هذه التغيرات السلبي على طلب الشاحنات الصغيرة، حيث ترافقت زيادة نسبة السكان الحضر في المملكة نتيجة للهجرة الداخلية بتناقص الطلب على الشاحنات الصغيرة، مما يعني بأن الشاحنة الصغيرة أكثر استخداماً في الريف منها في الحضر.

أما بالنسبة للتنبؤ على الشاحنات الصغيرة خلال الفترة 1991-1996، فقد بينت النماذج القياسية أن حجم الطلب الكلي على الشاحنات الصغيرة يقدر بحوالي 79.88 ألف شاحنة سنوياً، وأن قيمتها تقدر بحوالي ملياري ريال بالأسعار الثابتة لعام 1987، وذلك بافتراض تحقق الفرضيات التي اعتمد عليها التنبؤ.

كما وضحت الدراسة أن قرار المستهلك بتفضيله لشاحنة دون أخرى، معتمد على مقدار الخسارة السنوية المتوقعة جراء حيازته للشاحنة. ويرتبط حجم هذه الخسارة بسعر الشاحنة الجديدة، وبسعر الاسترداد، وبتكلفة التشغيل السنوية.

وباختصار، فقد مكنت هذه الدراسة، ـ رغم صعوبة الحصول على بيانات تفصيلية وشاملة عن أعداد الشاحنات الصغيرة وقيمتها ـ ، من إلقاء الضوء على سوق الشاحنات الصغيرة في المملكة والتعرف على خصائصها، وتحليل العلاقات

التنافسية بين الدول والشركات المصدرة للشاحنات الصغيرة، وتحديد العوامل المؤثرة في الطلب عليها. ورغم عدم بلوغ هذا البحث درجة الكمال، فإنه يمثل محاولة أولية لتحليل سوق الشاحنات الصغيرة في المملكة، ويقدم منهجية يمكن مجاراتها في دراسة أسواق سلع مشابهة. ومن المأمول أن يشجع هذا البحث، القيام بأبحاث تكميلية تغطي سوق الشاحنات الكبيرة، وسوق السيارات السياحية المستعملة، وسوق السيارات السياحية المبيعة بالتقسيط، وسوق قطع تبديل السيارات، وغيرها من السلع والخدمات المرتبطة بأنواع السيارات المختلفة.

الهوامش

(1) يقصد بالشاحنات الصغيرة، وانيت (PICk UP)، بغمارة أو بغمارتين، تلك الشاحنات المصنفة وارداتها في نشرة إحصائيات التجارة الخارجية، التي تصدرها سنوياً مصلحة الإحصاءات العامة، التابعة، لـ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تحت البند الجمركي رقم 87020202، بتسمية الشاحنات الصغيرة/ وانيت/ بغمارة أو بغمارتين.

(2) يقصد بالسيارات السياحية، تلك السيارات المصنفة وارداتها في إحصاءات التجارة الخارجية، تحت البنود التالية: 87020102 السيارات الخصوصية وسيارات الأجرة، 87020103 السيارات السياحية لا تزيد مقاعدها عن ثمانية، 87020105 سيارات من طراز جيب، 87020106 سيارات لنقل الأشخاص الآخرين.
أما السيارات عموماً، فهي السيارات السياحية، وسيارات النقل الصغيرة (الشاحنات الصغيرة)، والشاحنات الكبيرة والباصات وغيرها..

(3) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، نشرة إحصائيات التجارة الخارجية، مصلحة الإحصاءات العامة 1976-1990، الرياض.

(4) إدارة الفحص الدوري للسيارات، بيانات غير منشوره حصل عليها الباحث من إدارة الفحص الدوري للسيارات بالرياض..

(5) ورد في مقدمة مجموعة إحصاءات التجارة الخارجية لعام 1990، أن مستوردات المملكة من السيارات وأجزائها بلغت 7955 مليون ريال، وأن مجموع قيم المستوردات قد بلغت 90139 مليون ريال. وبالتالي، تقدر نسبة مستوردات المملكة من السيارات وأجزائها إلى إجمالي المستوردات بـ 8.83٪، كما تقدر نسبة مستوردات المملكة من السيارات السياحية إلى إجمالي المستوردات بـ 5.98٪. ويلاحظ اختلاف هذه النسب عن القيم المحسوبة، نتيجة لاعتمادنا على تقديرات البنك الدولي لإجمالي المستوردات.

(6) يمثل الباقي وقدره 1.141 مليار ريال، واردات المملكة من الشاحنات الكبيرة وبقية أنواع السيارات غير المشمولة بسوق السيارات السياحية والشاحنات الصغيرة، إضافة إلى أجزاء السيارات.

(7) حسب معدل إرتفاع الأسعار، كغيره من معدلات التغير والنمو الواردة في هذا البحث، باستخدام النموذج نصف اللوغاريتمي التالي: In Y=a+bT، حيث يقدر معدل النمو المتوسط والثابت السنوي (r)، بـ r=eb −1، وذلك بافتراض أن الزمن متغير غير مستمر، ويمكن تقديره مباشرة بالمعامل b بافتراض استمرار الزمن. كما يمكن حساب معدل النمو المتوسط، بأخذ الوسط الحسابي لمعدلات النمو السنوية.

(8) حسب عدد السنوات (n) الذي يتضاعف فيه السعر المتوسط للشاحنة وفق العلاقة التالية:

$$n = In2 \div In(1+r)$$

حيث n عدد السنوات، و r معدل النمو المتوسط السنوي.

(9) أخذت معدلات تحويل الريال السعودي إلى الين الياباني والدولار الأمريكي في نهاية كل سنة، وفق الإحصاءات التي تنشرها مؤسسة النقد العربي السعودي، وإحصاءات البنك الدولي.

(10) المقصود بالتراكمي، ذلك المخزون الناتج عن المستوردات خلال السنوات الماضية مطروحاً منه إعادة التصدير والخارج عن الاستخدام نتيجة لحوادث السير والتلف والإستعمال التدريجي.

(11) تمثل القيم المكتوبة بين قوسين تحت معلمات النموذج قيم (t) المحسوبة، وR^2 معامل التحديد المتعدد، وF قيمة إحصائية (فيشر) المحسوبة، وDW إحصائية (ديربن واتسون)، وSSE مجموع مربعات البواقي، وN عدد المشاهدات. ويدل الرمز (***) على أن التقدير معنوي بمستوى دلالة 10٪، (**) على أنه معنوي بمستوى دلالة 5٪، و(*) على أنه معنوي بمستوى دلالة 1٪.

(12) تتم مقارنة القيم المطلقة للمرونات السعرية بغض النظر عن إشاراتها الجبرية.

(13) تم اختبار نموذج قياسي للحصص النسبية تبادلياً وآنياً بدلالة الأسعار النسبية، وباعتبار أسعار صرف الدولار والين كمتغيرات وسيطية، ولكن نتائج التقدير لم تكن جيدة بالنسبة لحصة الولايات المتحدة.

(14) من المفيد التذكير بأن $P_{JA}=\frac{P_J}{P_A}$ وأن $P_{AJ}=\frac{P_A}{P_J}$، وبالتالي فإن $P_{JA}=\frac{1}{P_{AJ}}$ لذلك تكون إشارة الحد $In\ P_{JA}$ موجبة.

(15) استُقيت هذه الأرقام من واقع مستوى الأسعار في السوق السعودية، وليست أرقاماً افتراضية بحتة.

(16) ورد في إعلان بعنوان: «حقائق عن أسعار قطع التبديل للسيارات الفاخرة والمتوسطة»، أن السعر المتوسط لتسع قطع التبديل شائعة الاستهلاك، يزيد في السيارات اليابانية بمعدل 62٪ عن مثيله في السيارات الأمريكية. انظر صحيفة الحياة، العدد 11400، تاريخ 4 مايو 1994.

المصادر العربية

أكرم صبحي شقره

1992 «الدراسة المبدئية للجدوى الاقتصادية لتجميع سيارات النقل الصغيرة»، جامعة الملك سعود، مركز البحوث، وملخص الدراسة في مجلة «تجارة الرياض» العدد 360 سبتمبر 1992، ص34-38.

ممدوح الخطيب الكسواني

1992 «الدراسة المبدئية للجدوى الاقتصادية لمصنع سيور السيارات»، جامعة الملك سعود، مركز البحوث 2، وملخص الدراسة في مجلة «تجارة الرياض» العدد 358، يوليو 1992، ص34-38.

———

1994 «دراسة تحليلية لسوق السيارات السياحية»، مجلة الإدارة العامة، العدد 3، المجلة 34، ص441-486.

المصادر الأجنبية

BRIDGE, J.L

1971 Applied Econcmetrics, North Holland Pub, Company. London.

GRIFFIN, J.

1985 OPEC Behavior: A Test of Alternative Hypothesis, American Economic Review, Vol. 75, No 5, PP. 954-963.

KMENTAT, J,

1986 Element of Econometrics, Macmillan, New York.

MADALA, G.

1988 Introduction to Econometrics, New York, Macmillan.

PINDYCK, R.S. and RUBINFELD, D.L.

1981 Econometric & Models Economic Forcasts. McGraw Hill.

Saudi Arabian Monetary Agencey

1994 Money and Bancking Statistics, Riyadh.

World Bank,

1992, 1993 World Tables 1993, World Bank Book.,.

جدول ملحق رقم (1)
قيمة الواردات من الشاحنات الصغيرة وعددها ونسبتها إلى إجمالي الواردات وإجمالي الناتج القومي

السنوات	قيمة صافي واردات الشاحنات الصغيرة * (مليون ريال)	مجموع الواردات ** (مليون ريال)	نسبة واردات الشاحنات الصغيرة من إجمالي الواردات (٪)	الناتج القومي الإجمالي ** (٪)	نسبة واردات الشاحنات الصغيرة من الناتج القومي الإجمالي (٪)	عدد الشاحنات الصغيرة المستوردة *
1976	706.56	42862	1.6484	163126	0.43314	56942
1977	583.67	62699	0.93090	204736	0.28508	38303
1978	1109.33	91505	1.2123	244681	0.45338	59386
1979	1202.84	107479	1.1191	250120	0.48091	80745
1980	1769.02	132351	1.3366	387557	0.45645	118092
1981	1790.24	157459	1.1370	525182	0.34088	105552
1982	2313.41	198527	1.1653	485004	0.47699	150982
1983	2413.40	194570	1.2404	422082	0.57179	146812
1984	1674.50	190638	0.87836	387796	0.43180	99717
1985	1558.10	137892	1.1299	352559	0.44194	91698
1986	755.08	115239	0.65523	310417	0.24325	30771
1987	1266.33	119170	.0626	312383	0.40538	49453
1988	1311.80	114399	1.1467	321615	0.40788	44719
1989	1221.69	116145	1.0519	347283	0.35179	44782
1990	1428.32	128052	1.1154	409034	0,34919	49953

المصادر: *: نشرة إحصاءات التجارة الخارجية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني للسنوات 1976-1990

**: World Bank, World tabéles 1993.

جدول ملحق رقم (2)

عدد الشاحنات الصغيرة المستوردة حسب مصادرها

السنوات	عدد الشاحنات اليابانية	عدد الشاحنات الأمريكية	عدد الشاحنات الأوروبية	باقي العالم	إجمالي عدد الشاحنات	إعادة التصدير	صافي المستوردات
1976	42819	11452	1363.0	4507.0	60141	3199.0	56942
1977	23169	14912	681,00	5095.0	43857	5554.0	38303
1978	49365	16823	677.00	1617.0	68482	9096.0	59386
1979	74995	12220	312.00	312.00	87839	7094.0	80745
1980	120841	11539	259.00	957.00	133596	15504	118092
1981	109875	10965	449.00	436.00	121725	16173	105552
1982	158685	8775.0	116.00	217.00	167793	16811	150982
1983	153736	8072.0	163.00	89.000	162060	15248	146812
1984	118969	2590.0	132.00	26.000	121717	22000	99717
1985	97439	3822.0	134.00	303.00	101698	1000	91698
1986	31404	1693.0	29.000	3645.0	36771	6000.0	30771
1987	50932	710.00	32.000	1779.0	53453	4000.0	49453
1988	48123	2198.0	165.00	3233.0	53719	9000.0	44719
1989	48739	2158.0	170.00	715.00	51782	7000.0	44782
1990	56599	3156.0	40.000	158.00	59953	10000	49953

المصدر: *: نشرة إحصاءات التجارة الخارجية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني للسنوات 1976-1990

جدول ملحق رقم (3)

التوزيع العددي للشاحنات الصغيرة المستوردة

السنوات	اليابانية	الأمريكية	الأوروبية	باقي العالم
1976	71.198	19.042	2.2663	7.4941
1977	52.829	34.001	1.5528	11.617
1978	72.085	24.566	0.98858	2.3612
1979	85.378	13.912	0.35520	0.35520
1980	90.453	8.6372	0.19387	0.71634
1981	90.265	9.0080	0.36886	0.35818
1982	94.572	5.2297	0.06913	0.12933
1983	94.864	4.9809	0.10058	0.05492
1984	97.742	2.1279	0.10845	0.02136
1985	95.812	3.7582	0.13176	0.29794
1986	85.404	4.6042	0.07887	9.9127
1987	95.284	1.3283	0.05987	3.3282
1988	89.583	4.0917	0.30715	6.0184
1989	94.123	4.1675	0.32830	1.3808
1990	94.406	5.2641	0.06672	0.26354

المصدر: نشرة إحصاءات التجارة الخارجية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني للسنوات 1976-1990.

جدول ملحق رقم (4)

التوزيع القيمي للشاحنات الصغيرة المستوردة

السنوات	اليابان	أمريكا	أوروبا	باقي العالم	الكلي	إعادة التصدير	صافي واردات الشاحنات الصغيرة
1976	455.95	201.92	18.198	63.012	739.08	32.526	706.56
1977	273.45	273.83	10.838	82.932	641.05	57.380	583.67
1978	776.24	396.84	14.706	32.823	1220.6	111.28	1109.3
1979	956.10	329.84	8.6001	5.7739	1300.3	97.468	1202.8
1980	1638.0	341.61	8.4928	15.919	2004.0	235.02	1769.0
1981	1581.7	398.73	9.8321	9.1043	1999.3	209.08	1790.2
1982	2198.0	324.03	2.9856	4.4564	2529.5	216.06	2313.4
1983	2305.7	297.38	5.1965	1.7232	2610.0	196.62	2413.4
1984	1908.6	85.024	3.7486	0.56172	1998.0	323.45	1674.5
1985	1558.6	135.81	5.9386	6.8695	1707.2	149.13	1558.1
1986	705.87	66.376	0.59927	73.139	845.98	90.907	755.08
1987	1266.4	34.755	1.1543	39.965	1342.3	75.968	1266.3
1988	1354.8	105.08	10.040	86.603	1556.5	244.72	1311.8
1989	1287.2	95.630	2.2325	17.034	1402.1	180.37	1221.7
1990	1542.8	122.81	1.9507	4.7504	1672.3	244.02	1428.3

المصدر: نشرة إحصاءات التجارة الخارجية، وزارة المالية والإقتصاد الوطني للسنوات 1976-1990.

جدول ملحق رقم (5)

التوزيع النسبي لقيم المستوردات من الشاحنات الصغيرة

(٪)

السنوات (٪)	اليابانية (٪)	الأمريكية (٪)	الأوروبية (٪)	باقي العالم (٪)
1976	61.692	27.320	2.4622	8.5257
1977	42.657	42.715	1.6907	12.937
1978	63.594	32.512	1.2048	2.6891
1979	73.529	25.366	0.66139	0.44404
1980	81.736	17.046	0.42378	0.79433
1981	79.109	19.943	0.49177	0.45537
1982	86.896	12.810	0.11803	0.17618
1983	88.341	11.394	0.19910	0.06602
1984	95.529	4.2555	0.18762	0.02812
1985	91.295	7.9547	0.34785	0.40238
1986	83.438	7.8460	0.07084	8.6454
1987	94.347	2.5892	0.08599	2.9773
1988	87.040	6.7508	0.64501	5.5639
1989	91.805	6.8207	0.15923	1.2149
1990	92.256	7.3436	0.11664	0.28406

المصدر: نشرة إحصاءات التجارة الخارجية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني للسنوات 1976-1990.

جدول ملحق رقم (6)

أسعار الشاحنات الصغيرة

(بالريال)

السنوات	اليابانية	الأمريكية	الأوروبية	باقي العالم	الكلية
1976	10648.40	17631.70	13351.43	13980.94	12408.35
1977	11802.49	18362.81	15915.09	16277.06	15238.17
1978	15724.45	23589.08	21722.02	20298.92	18679.92
1979	12748.83	26991.49	27564.52	18506.09	14896.78
1980	13555.11	29605.23	32790.57	16634.04	14980.02
1981	14395.05	36364.15	21897.83	20881.52	16960.77
1982	13851.33	36926.18	25738.34	20536.48	15322.40
1983	14997.93	36840.79	31880.17	19362.03	16438.73
1984	16042.97	32827.61	28398.75	21604.78	16792.47
1985	15995.82	35532.61	44318.27	22671.54	16991.67
1986	22477.08	39206.06	20664.52	20065.60	24538.61
1987	24864.98	48951.26	36070.78	22464.78	25606.73
1988	28152.83	47806.06	60846.57	26787.26	29334.18
1989	26409.47	44314.29	13132.55	23824.11	27280.92
1990	27259.04	38913.50	48766.88	30066.09	28593.35

المصدر: نشرة إحصاءات التجارة الخارجية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني للسنوات 1976-1990

جدول ملحق رقم (7)

أسعار الشاحنات اليابانية بالريال والين والشاحنات الأمريكية بالريال والدولار

السنوات	سعر الشاحنة اليابانية بالريال	سعر الشاحنة الأمريكية بالريال	سعر صرف الين بالريال	سعر صرف الدولار بالريال	سعر الشاحنة اليابانية بالين	سعر الشاحنة الأمريكية بالدولار
1976	10648	17632	0.01199	3.5300	888107	4994.8
1977	11802	18363	0.01223	3.5251	965044	5209.2
1978	15724	23589	0.01347	3.3996	1167369	6938.8
1979	12749	26991	0.01017	3.3608	1253573	8031.3
1980	13555	29605	0.01640	3.3250	826531	8903.8
1981	14395	36364	0.01550	3.4150	928713	10648
1982	13851	36926	0.01460	3.4350	948721	10750
1983	14998	36841	0.01460	3.4750	999862	10602
1984	16043	32828	0.01480	3.5750	1129787	9182.5
1985	15996	35533	0.01550	3.6450	883747	9748.3
1986	22477	39206	0.02230	3.7450	960559	10469
1987	24865	48951	0.02630	3.7450	817927	13071
1988	28153	47806	0.02930	3.7450	944726	12765
1989	26409	44314	0.02710	3.7450	1011857	11833
1990	27259	38914	0.02590	3.7450	977027	10391

المصدر: نشرة إحصاءات التجارة الخارجية وزارة المالية والاقتصاد الوطني للسنوات 1976-1990
مؤسسة إصدار النقد العربي السعودي والبنك الدولي (أعداد مختلفة)

جدول ملحق رقم (8)

التركيب النوعي للشاحنات الصغيرة

(النسبة التراكمية من السيارات والشاحنات الصغيرة)

	النسبة من السيارات (٪)	النسبة من الشاحنات الصغيرة (٪)
الشركات اليابانية		
تويوتا	43.85	7.88584
نيسان	39.08	7.02680
ميتسوبيشي	2.84	0.51136
سوزوكي	2.62	0.47126
ايسوزو	1.44	0.25956
مازدا	1.25	0.22415
هوندا	0.12	0.02164
دايهاتسو	0.09	0.01539
هونداي	0.08	0.01420
سوبارو	0.05	0.00881
مجموع اليابانية:	**91.3**	**16.3901**
الشركات الأمريكية		
جيمس	4,75	0.85459
شيفروليه	3.42	0.61553
كريزلر	0.24	0.0437
فورد	0.15	0.02637
مجموع الأمريكية	**8.56**	**1.54019**
الشركات الأوروبية:		
بيجو	0.00066	0.004
فولكس فاكن	0.00076	0.004
فيات	0.00057	0.003
رانج روفر	0.00009	0.001
لاندروفر	0.00024	0.001
انترناشيونال	0.00014	0.001
مجموع الأوروبية	**0.00346**	**0.014**

المصدر: إدارة الفحص الدوري للسيارات - بيانات غير منشورة - الرياض 1991

جدول ملحق رقم (9)

تقدير حجم وقيمة الطلب المتوقع على الشاحنات الصغيرة للفترة 1991-1996*

السنوات	الناتج القومي الإجمالي بأسعار 1987 مليون ريال	السعر الحقيقي المتوسط للشاحنة (ريال)	نسبة الحضر (٪)	سعر صرف الين بالنسبة للريال	عدد الشاحنات الطلب المتوقع (شاحنة)	قيمة الشاحنات الطلب المتوقع (ريال)
1991	382661	24608.35	78.00	0.02790	53443.90	1315166.25
1992	405621	24800.29	78.88	0.02970	74945.03	1858658.50
1993	417790	24993.74	79.77	0.03390	81990.82	2049257.25
1994	430323	25188.69	80.67	0.03720	89165.60	2245964.75
1995	430323	253885.16	81.59	0.04080	91443.99	2321320.50
1996	430323	25583.16	82.51	0.04470	88290.49	2258749.75

* بيانات 1991 - 1996، تقديرات الباحث.

استلام البحث أكتوبر 1994
إجازة البحث إبريل 1995

مناقشات

مراجعات كتب

تقارير

رسائل جامعية

(الجات) المنظمة الدولية للتجارة الحرة آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد العربي والكويتي

محمد جميل الشبشيري

باحث اقتصادي - بيت التمويل الكويتي

مقدمة

شهدت مدينة مراكش المغربية لحظة تاريخية في 15 أبريل 1994 بتوقيع أكثر من 120 دولة بالأحرف الأولى على أهم اتفاقية تجارية عرفها تاريخ البشرية حيث تمكنت تلك الدول من الاتفاق في منتصف ديسمير 1993 على عدد هام من القضايا محل التفاوض، والمرتبطة جميعها بتحرير التجارة الدولية، وكانت جولة (أورجواي) لـ (الجات) قد بدأت في 20 سبتمبر 1986، وكان مقرراً لهذه الجولة أن تنتهي في عام 1990، لكن الخلافات بشأن العديد من القضايا وعلى رأسها تحرير تجارة السلع الزراعية أدت إلى تعطيل الاتفاق ومد الفترة الزمنية لجولة (أورجواي) إلى أن حسمت في منتصف ديسمبر 1993. وقد شارك في جولة (أورجواي) 118 دولة منها 112 دولة أعضاء في (الجات) ارتفع عددها إلى 114 دولة بانضمام البحرين و (بروناي) في الأسبوع الأخير للجولة في ديسمبر 1993، أما الدول الأربع الباقية من غير أعضاء (الجات) والتي شاركت في الجولة بصفة مراقب فهي الصين والجزائر والمملكة العربية السعودية و(باراجواي).

جولات الجات: تعد الجولة الأخيرة هي الثامنة في عمر (الجات) الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة، والتي ركزت في جولاتها السبع السابقة على السلع الصناعية دون السلع الزراعية والخدمات، والتي أدت إلى خفض متوسط التعرفات والحواجز الجمركية من المستويات المرتفعة للغاية التي بلغتها إبّان فترة ما بين الحربين، بين البلدان الصناعية على هذه السلع (الصناعية) من40% في أواخر

الأربعينيات إلى نسبة منخفضة قدرها 5٪ بعد جولة طوكيو 1979، ونجد أن هذه التخفيضات تمت في بداية المفاوضات بحيث تم الجزء الأكبر منها في جولة جنيف عام 1947 وجولة أنسي ANNECY ROUND عام 1949.

وبعد جولة ديلون DILLON ROUND عام 1961 هبط متوسط التعرفة على المصنوعات الواردة إلى الولايات المتحدة إلى 20٪ من مستواها خلال فترة ما قبل الحرب، أو ما يربو قليلا على 10٪[1].

ومنذ بداية السبعينيات حدث تباطؤ كبير في الاتجاه العام للإنتاجية وفي نمو الإنتاج في البلدان الصناعية، كما تباطأ أيضا نمو التجارة، ويبدو أن الأثر الناجم عن التخفيضات الجمركية خلال الخمسينيات قد ظهر بصورة أساسية خلال الخمسينيات والستينيات، بحيث لم تعد تؤثر كثيرا على التجارة والنمو في الفترة اللاحقة[2] وقد عقدت الجولة السادسة في جنيف (64-1967) بمشاركة 62 دولة وكان الموضوع الأساسي (التعرفات، الإجراءات المضادة للإغراق)، وعرفت هذه الجولة من المفاوضات بجولة KENNEDY ROUND، ثم كانت الدورة السابعة بجنيف في الفترة من (1973-1979) بمشاركة مائة واثنتين من الدول وكان الموضوع الأساسي (التعرفات، والمشاكل غير التعرفية، وإطار الاتفاقية) وقد عرفت هذه الدورة بجولة طوكيو TOKYO ROUND وقد تزامنت تلك الجولة مع فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات والتي اتسمت بزيادة إسهام الخدمات في الإنتاج الكلي على حساب المصنوعات، ومعظم الخدمات إما غير متبادل تجاريا، أو يخضع للحواجز الجمركية.

وعبر كل الجولات السابقة فإنها قد انتهت إلى توصل الدول المتقدمة الأطراف في (الجات) إلى تخفيض للتعرفة الجمركية على المصنوعات وصل في معدله إلى 34٪، وقد تم تدرج الخفض فيما بين عامي 1980-1987 للتعرفات الجمركية بين الدول المتقدمة كأطراف في الاتفاق من 7٪ إلى 4,7، وقد وافق المفاوضون في جولة طوكيو على ستة قواعد: أسس جديدة للدعم ومقاييس أو معايير تعويضية - المعوقات الفنية للتجارة (المواصفات القياسية) - إجراءات تراخيص الاستيراد - المشتريات الحكومية - القيم الجمركية - مقاييس مضادة للإغراق. (مصطفى، 1994:105)[3].

كما أن هناك اتفاقيات أخرى تم التوصل إليها في دورة طوكيو غطت التجارة

في بنود معينة لبعض المنتجات، مثل: (لحوم الأبقار - منتجات الألبان - المنتوجات الاستوائية - الطيران المدني).

وسوف نتعرض للقضايا التي طرحت على جولة (أورجواي) لحسمها، كما سنتعرض للخلافات بشأن هذه القضايا بين الدول الرئيسة المتفاوضة استكمالا لاستعراض التقرير الصادر عن مركز المعلومات الداخلية في ديسمبر من عام 1992[4] كما سنتعرض لملامح اتفاقية (الجات) والاتفاقية الجديدة والتي صُدِّق عليها في منتصف أبريل 1994، وردود الأفعال الدولية والعربية عليها، وآثار هذه الاتفاقية عند تطبيقها على الكويت مع التركيز على القطاع المصرفي فيها، هذا مع العلم بأن هذا التحليل سيكون انتقائيا، وذلك لاتساع مجال تأثير هذه الاتفاقيات حيث إن تقييم هذه الاتفاقية لا يمكن أن يتم في هذا الحيز المحدود.

جولة تحرير التجارة (URUGUAY ROUND): تعد جولة (أورجواي) للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أكثر الجولات شمولا، التي تمت في إطار (الجات) فبجانب التركيز على الموضوعات الخاصة بتحرير التجارة الدولية في السلع، وكيفية إزالة القيود التعريفية التي تفوق انسياب التبادل التجاري الدولي في هذا المجال، سعت هذه الجولة إلى إدخال موضوعات جديدة في إطار (الجات) وهي الخدمات والاستثمار والملكية الفكرية بالإضافة إلى بحث كيفية تطبيق قواعد (الجات) على قطاعين أساسيين في التجارة الدولية؛ هما: المنتجات الزراعية، والمنسوجات اللذين ظلا يحكمهما ترتيبات استثنائية مؤقتة تخرج عن قواعد (الجات).

فبالرغم من الإنجازات الملموسة لمفاوضات وجولات (الجات) السابقة في إزالة عوائق التجارة إلا أن بعض المراقبين أكدوا على ضرورة إدخال عدة إصلاحات ملحة لتحسين قواعد (الجات)، وكذلك العمل على تقوية ما تم التفاوض عليه وتم التوصل إليه في الجولة السابقة في (طوكيو)، ولتوسيع إمكانية تغطية (الجات) مجالات جديدة في التجارة الدولية.

وفي سبتمبر 1986 التقى ممثلو 74 دولة بدولة (أورجواي)، (التي أخذت الدورة اسمها) وتم التوقيع على الإعلان الوزاري بواسطة وزراء تجارة الدول المشاركة في مؤتمر (أورجواي) وقد احتوى الإعلان على كل الأهداف الأساسية للولايات المتحدة وكذا جميع الأهداف المقترحة في دول أخرى كموضوعات

للتفاوض. وقد تضمن الإعلان الشكل المؤسس للمفاوضات على هيئة لجنة مفاوضات التجارة TRADE NEGOTIONS والتي سيكون لها وجهة النظر العليا لسير المفاوضات، وقد تفرع عن هذه اللجنة مجموعتان:

- المجموعة الأولى: مجموعة التفاوض حول السلع.
- المجموعة الثانية: مجموعة التفاوض حول الخدمات.

وسيتم تناول ما توصلت إليه جولة (أورجواي) في أربع نقاط رئيسة هي كالتالي:

1 - تحرير تجارة السلع الزراعية.
2 - تحرير تجارة السلع الصناعية.
3 - تحرير تجارة الخدمات.
4 - معايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية.

وفي تصورنا أن تناول هذه القضايا الأربع ودراسة انعكاساتها على الكويت والعالم العربي يكفي لتغطية هذا الموضوع.

أولاً: تحرير تجارة السلع الزراعية:

يرجح الخبراء الاقتصاديون أنّ تعثر مفاوضات (الجات) وعدم الاتفاق بين أعضائها يعود إلى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن قضية الزراعة، والذي تأخر لمدة أربع سنوات حتى تم التوصل إلى ذلك في 15 ديسمبر 1994، وذلك يعود إلى كثير من التشوهات والعقبات في مجال المنتجات الزراعية.

وقد دارت الخلافات حول المنتجات الزراعية بشكل أساسي بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب وبين دول الاتحاد الأوروبي واليابان من جانب آخر، هذا إلى جانب خلافات أخرى من بينها الخلافات بين دول أمريكا الجنوبية المصدرة للموز ودول الاتحاد الأوروبي التي تفرض قيودا على صادرات الموز الامريكية الجنوبية إليها.

وقد انصبت الخلافات حول مطلب الولايات المتحدة من ثلاث عشرة دولة مصدرة للحبوب بضرورة خفض الدعم الحكومي الأوروبي لمنتجي ومصدّري الحبوب في دول الاتحاد الأوربي، نظرا لما يعطيه الدعم لدول المجموعة الأوروبية من قدرة تنافسية مصطنعة وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتصدير نحو 87,7 مليون طن من الحبوب عام 91-92 بما يوازي

نحو 40,7٪ من إجمالي صادرات الحبوب الدولية في ذلك العام والبالغة 215,3 مليون طن، كما أشارت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية «فاو».

وفي المقابل فإن صادرات دول الاتحاد الأوروبي - الجماعة الاقتصادية الأوروبية سابقا - من الحبوب بلغت 28,4 مليون طن عام 91-92 بما يوازي 13,3٪ من إجمالي صادرات الحبوب الدولية في ذلك العام، كما ارتفعت تلك الصادرات إلى 30,7 مليون طن عام 92-93 بما يوازي 15,3٪ من صادرات الحبوب الدولية في ذلك العام[5].

ورغم أن كلا من منتجي الحبوب في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا يتمتعون بدعم من حكوماتهم إلا أن الدعم الذي يحصل عليه المزارعون الأوروبيون يبلغ نحو 34 مليار دولار سنويا مقابل 8,4 مليار دولار يحصل عليها المزارعون الأمريكيون سنويا، ونظرا لأن الإنتاج الزراعي الأمريكي أكبر كثيرا ويزيد عن ضعف نظيره الأوروبي فإن معدل دعم المنتجات الزراعية الأوروبية يصبح أضعاف معدل الدعم الأمريكي للسلع الزراعية الأمريكية. وقد كان المطلب الأمريكي المحدد من الاتحاد الأوروبي هو تخفيض دعم دول الاتحاد للمنتجين الزراعيين بنسبة 20٪ وتخيفض نحو 36٪ من الدعم الذي يقدم للمستهلكين في صورة دعم أسعار المنتجات وتخفيض إعانات تصدير السلع الزراعية بنسبة 36٪ وقد تم التوصل بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد إلى اتفاق «بليرهاوس» في العام 1992 والذي يقضي بتخفيض الصادرات الزراعية المدعومة من الطرفين بنسبة 21٪ بحلول نهاية هذا القرن، على أن تقوم أوروبا بتخفيض القيود على وارداتها من السلع الزراعية[6].

ويمكن القول: إنه في ختام أطول جولة لـ (الجات) - وبعد مفاوضات طويلة ومضنية تمكنت الدول المنضمة لها من التوصل إلى اتفاق بإجراء خفض تدريجي بنسبة 36٪ في الرسوم الجمركية على السلع الزراعية والدعم المقدم لتصديرها.

ثانيا: تحرير تجارة السلع الصناعية:

لم يكن التوصل لاتفاق بشأن تحرير التجارة في السلع الصناعية بدرجة صعوبة المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة السلع الزراعية، فيما عدا تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة التي كانت محلا للجدل والخلافات بسبب تخوف

الدول الصناعية من غزو المنسوجات والملابس الجاهزة القادمة من الصين[7] والدول النامية لأسواقهم.

وقد تم الاتفاق بالفعل على خفض الرسوم الجمركية بنسبة 33٪ على عدد هائل من السلع الصناعية من الآلات والألكترونيات والمنتجات المعدنية والخشبية والأجهزة الكهربائية كما تم الاتفاق على الإلغاء التدريجي خلال 10 سنوات لنظام الحصص والقيود الكمية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة على المنسوجات والملابس الجاهزة لديها من تدفق المنسوجات من الدول النامية. كما تم تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة بشكل أساسي بنسبة 38٪، كما تقرر تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الصناعية للدول النامية بنسبة 32٪، كما تضمن اتفاق (جات) تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الصناعية للدول الأقل نموا بنسبة 19٪، وذلك حسب بيانات الجات[8].

ثالثاً: تحرير تجارة الخدمات:

تتمثل الخدمات هنا في أنشطة التأمين، والنقل، والبنوك، والإنشاءات (التشييد). وتحتل تجارة الخدمات جزءاً كبيرا من إجمالي التجارة الدولية، وفي حسابات (الجات) فإن صادرات العالم من الخدمات التجارية في عام 1989 كانت 680 بليون (مليار) دولار وهي ما تشكل ما قيمته 20٪ من القيمة الإجمالية للتجارة الدولية، وتعد الولايات المتحدة أكبر مصدر للخدمات في العالم، حيث تهدف إلى إرساء قواعد لتجارة الخدمات على غرار ما هو قائم بالنسبة لتجارة السلع.

وبالنسبة للخدمات المالية والتي سنركز عليها لم تتمكن الأطراف الرئيسة في مفاوضات (الجات) من الاتفاق على التحرير الشامل للخدمات المالية والمصرفية، حيث تم الاتفاق على حرية البنوك وشركات التأمين من أي عضو في (الجات) في دخول أسواق الدول الأخرى مع إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية مهلة لمدة 18 شهراً؛ أي حتى منتصف عام 1995 لتختبر مدى التزام الدول الأخرى بتحرير أسواقها المالية حتى تتعامل معهم بمبدأ المعاملة بالمثل.

ويشكك الموقف الأمريكي في إمكانية تنفيذ دول (الجات) فعليا لاتفاق تحرير الخدمات المالية والمصرفية لدرجة أن واشنطن فضلت في النهاية أن ترقب مسار عملية تحرير الخدمات المالية والمصرفية في الدول الأخرى الأعضاء في

(الجات) قبل أن تقرر الانضمام لهذا التحرير من عدمه، وتتجه الشكوك الأمريكية بشكل أساسي إلى اليابان ودول الشرق الأقصى وبعض الدول الأوروبية والدول النامية، وتخشى الولايات المتحدة من أنه في حالة إزالة العوائق القانونية أمام مؤسساتها المالية والمصرفية في الدول الأخرى وبالذات في اليابان ودول شرق آسيا، فإنها يمكن أن تواجه عوائق اجتماعية ونفسية تقلل من إمكانية استفادتها من تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية الأمريكية أمام اليابان ودول شرق آسيا والدول الأعضاء في (الجات) بصفة عامة [9]

وعلى صعيد آخر لم يتم الاتفاق على تحرير تجارة الخدمات الملاحية رغم استبعادها كلية من اتفاق (الجات) على أن تعاود الدول الأعضاء في (الجات) بحث هذه القضية في الجولة القادمة.

رابعا: معايير الاستثمار المتعلقة باتفاق (الجات).

بالرغم من أن ترتيبات وإجراءات الاستثمار غالبا ما تؤدي إلى تشويه تدفقات التجارة، فإن (الجات) لم تقدم نظاما للحكومات يمكن اتباعه فيما يتعلق بسياسة الاستثمار، وفي دورة (أروجواي) امتدت رعاية (الجات) لتغطي قضايا الاستثمارات الأجنبية.

واحتلت قضية الاستثمارات الأجنبية مركزا هاما للولايات المتحدة كهدف أساسي في هذه الدورة، وقد اعترضت الكثير من الدول على تضمين جدول أعمال الجولة هذه القضية لأن حكوماتها اعتبرت أن ذلك انتهاكاً صارخا لسياستها الوطنية إذا ما وضعت في (الجات) قواعد تتحكم في عملية نسب الاستثمارات الأجنبية، ولم تملك الدول النامية غير طرح التساؤلات عما سيكون عليه المستقبل والحاجة إلى هذه القواعد بشأن الاستثمارات الأجنبية[10].

الآثار العامة لاتفاق (الجات): هناك عدد من الآثار العامة التي يمكن القول بأن اتفاق (الجات) سوف يسفر عنها بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء في (الجات)، ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

أولاً: الآثار الإيجابية:

أ - زيادة حجم التجارة الدولية بحجم الطلب الخارجي المتبادل، وتشير

التقديرات إلى أن حجم التجارة الدولية سوف يتزايد بمقدار 350 مليار دولار.

ب - زيادة الدخل العالمي بحوالي 200 مليار دولار سنويا منها 90 مليار دولار زيادة في دخل الدول النامية والدول المتحولة، وقد تتحقق هذه المكاسب خلال عشر سنوات من بداية التطبيق الشامل للاتفاقية المرتقبة.

ج - انعكاس تحرير التجارة والاستثمار الذي نادت به اتفاقية مراكش على رجال الأعمال والمستثمرين وذلك في صور متعددة لعل أهمها ما يؤدي إلى الاستفادة من مزايا الأسواق الكبيرة، حيث إن الحماية من شأنها أن تفتت الأسواق، وبالتالي فهي تحد من إمكانية تخفيض تكاليف الإنتاج، ومن الطبيعي أن صناعات وخدمات كثيرة (مثل صناعة الصلب والسيارات والألكترونيات والمصارف والتأمين) تحتاج أساسا إلى الأسواق الكبيرة.

د - إطلاق عنان المنافسة الدولية بين المنتجين وهو ما يمثل حافزا قويا للشركات لرفع مستوى أدائها الاقتصادي عن طريق تبني وسائل مبتكرة لتخفيض تكلفة الإنتاج أو بذل مزيدٍ من الجهد في مجال البحث والتطوير لرفع مستوى إنتاجها.

هـ - تساعد الاتفاقية من حيث كونها مرجعية يمكن للأعضاء الرجوع إليها عند وجود نزاعات تجارية في إطار اللوائح والأنظمة المتبعة، وإن كانت هذه الاتفاقية تفتقر إلى آلية قانونية تنفيذية تحمل المخالفين من الأعضاء على التقيد بتلك اللوائح.

ثانيا: الآثار السلبية:

أما على الجانب الآخر فيمكن إيجاز السلبيات على النحو التالي:

أ - لوحظ بما لا يقبل مجالا للشك أن للدول الصناعية الكبرى نفوذا وثقلا يجعلها في وضع تفرض فيه سياسات تخدم مصالحها أو تمنع استخدام السياسات التي لا تتفق ومصالحها كما حدث في مؤتمر جنيف سنة 1993 حيث قاومت الدول الأوروبية تحرير صناعة الطائرات والفضاء بضغط من الولايات المتحدة، وكذلك المنتجات الإعلامية الثقافية والأفلام وخلافها.

ب - زيادة معدلات التضخم وزيادة تكلفة الواردات في البلدان التي تستورد

سلعا، فسوف ترتفع أسعارها في الأسواق الدولية بعد تخفيض الدعم الذي كان يقدم لمنتجيها ومصدريها.

ج - ارتفاع معدلات البطالة في الدول التي كان المنتجون الصناعيون والزراعيون فيها يعتمدون على الدعم الحكومي أو على الحواجز الجمركية العالية للحفاظ على قدرتهم التنافسية بشكل مصطنع.

د - إن «الجات» سوف تتحول إلى منظمة للتجارة العالمية لتصبح الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي، والضلعان الآخران هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبالتالي تكون هذه المنظمات الثلاث مختصة بالأمور الخارجية بالتمويل والتنمية والتجارة الدولية.

الاقتصاديات العربية واتفاق (الجات): هناك خمس دول هي مصر والكويت والبحرين وتونس والمغرب شاركت في دورة (أورجواي)، كما شاركت دولتان عربيتان أخريان في مفاوضات (الجات) بصفة مراقب وهما المملكة العربية السعودية والجزائر.

وتسابق الدول العربية إلى الانضمام لهذا الاتفاق وخصوصا الدول الخليجية لما له من تأثير، حيث يُكَوِّن إطارا للعلاقات الاقتصادية الدولية ومجالا للاندماج بشكل قوي في النظام الاقتصادي الدولي. ومن المؤكد أن ينعكس الاتفاق الأخير في (أروجواي) على اقتصاديات الدول العربية الأعضاء وأيضا غير الأعضاء، وسوف نعرض فيما يلي أهم الآثار المرتقبة لاتفاق (الجات) على اقتصاد الدول العربية.

أ - ارتفاع تكلفة الواردات الغذائية:

من المتوقع أن تعاني الدول المستوردة للغذاء وهي السعودية ومصر والجزائر والعراق والمغرب وسوريا وليبيا من زيادة الأسعار (وبالتالي نحو عجز ميزانها التجاري) نتيجة لمنع الإعانات الحكومية التي تمنحها بعض الدول للسلع الغذائية، وبصورة عامة تكون الدول المصدرة هي المستفيد الأول من اتفاق (الجات).

ب - حفز برنامج الاكتفاء من الغذاء

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع تكلفة الواردات إلى تحسن الموقف التنافسي للمنتجين وقد يؤدي إلى تزايد التوسع الزراعي العربي لاستغلال الإمكانيات

الزراعية العربية غير المستغلة في بعض الدول مثل مصر والسودان ودول شمال أفريقيا.

ج - منافسة قوية لمنتجي الملابس:

من المتوقع أن يؤدي التحرير التدريجي لتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة إلى تعرض الدول العربية المنتجة لها لمنافسة قوية من الدول المنتجة للمنسوجات والملابس الجاهزة بتكلفة أقل مثل الصين والهند.

البترول ما زال في ظل الحماية: لم يرد في مباحثات ومفاوضات (الجات) أي ذكر للنفط والذي ما زال هو ومشتقاته يواجه سياسات حماية واضحة تفرضها أوروبا وأمريكا مثل ضريبة الطاقة والبتروكيماويات وخلافها وذلك لغياب معظم الدول العربية المصدرة للنفط كأعضاء في (الجات).

مكاسب خليجية: تضمن اتفاق (الجات) تحرير عدد كبير من السلع الصناعية، وتشير التقديرات إلى أن دول الخليج ستحقق مكاسب تبلغ 3.1 مليار دولار سنويا بسبب تحرير تجارة السلع الصناعية التي ستتيح لتلك الدول فرصا كبيرة لتصدير إنتاجها من البتروكيماويات إلى أسواق العالم دون مواجهة نفس العوائق الكمية والجمركية الكبيرة التي كانت تواجهها من قبل في مختلف أسواق العالم وبالذات في الأسواق الأوروبية.

الكويت و(الجات): انضمت الكويت إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات) بعد استقلالها مباشرة عام 1963، وقد انضمت مؤخراً في منظمة التجارة الدولية متعددة الأطراف حيث شاركت في اجتماعات مدينة مراكش المغربية باعتبارها عضوا في منظمة التجارة الدولية.

ومما لا شك فيه أن اتفاقية (الجات) تنعكس على الاقتصاد الكويتي بدرجة أقل من الدول العربية الأخرى نظرا لاعتماد اقتصادها على مبدأ الحرية الاقتصادية وحرية التجارة واقتصاد السوق حيث لا توجد قيود تذكر على القطاع الاقتصادي وهذا من شأنه أن يؤدي ألى أن تكون مكاسب الكويت أكثر من التكاليف.

ومن ناحية أخرى ستلتزم الكويت طبقا للاتفاقية بتجميد الرسوم الجمركية والإعانات الزراعية عند الإطار الحالي ولن تقوم بخطوات من شأنها تخفيض الرسوم والإعانات الحالية. ومن المتوقع أن يستفيد الاقتصاد الكويتي من اتفاقية (الجات) وخصوصا قطاع البتروكيماويات حيث تعتزم دولة الكويت إقامة أكبر

مجمع للبتروكيماويات يعمل طبقا لأحدث الأساليب التكنولوجية الحديثة، ومن المؤكد أنه لو تمت هذه الخطوة بشكل جيد فإن إنتاج الكويت سوف يكون قادراً على المنافسة في الأسواق الدولية بالمقارنة بإنتاج الصناعات التي مضى على إنشائها عدة سنوات والتي تقادمت بفعل التطور التكنولوجي الهائل.

وبالتالي فإن صناعة البتروكيماويات الكويتية أمامها فرصة ذهبية للمنافسة دوليا شريطة أن تدار بشكل جيد يضمن تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية للعامل والآلة، ويضمن إدارة التسويق المحلي والخارجي بشكل أكثر كفاءة ليعطي انطباعات جيدة عن السلع المنتجة مما يجعلها مقبولة في الأسواق الخارجية وتمكنها من المنافسة دون عوائق في مناخ شبه حر عندما يبدأ تطبيق اتفاق (الجات) في عام 1995.

وبالرغم من الإيجابيات المذكورة على قطاع البتروكيماويات بالكويت إلا أن تأثير (الجات) ما زال سلبيا على قطاع النفط (الذي يعد السلعة الرئيسة في تركيب الصادرات الكويتية) حيث لم يتم مناقشة تحرير سوق تلك السلعة الهامة والتي ما زالت خاضعة للمعوقات التجارية والقيود العتيدة ومنها ضريبة الكربون، وغيرها من الضرائب التي تحول دون تسعير هذه السلعة بالسعر الحر والواقعي لها.

كما أنه من المتوقع أن تتأثر صناعة الخدمات الكويتية، والتي تلعب دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد الكويتي، ويعكس ذلك أعداد العاملين في تلك الصناعة ونسبة إسهامها في الدخل القومي، حيث بلغ عدد العاملين 187734 بنسبة 28٪ من إجمالي القوى العاملة على المستوى القومي، وبلغت نسبة إسهامها في الناتج القومي نحو 28.6٪ وذلك وفقا لآخر الإحصائيات المنشورة بمعرفة وزارة التخطيط في سبتمبر 1991.

الاتفاقية والمصارف الكويتية: تنعكس ظاهرة «الدولية» في صناعتي المصارف والأوراق المالية في انتفاء الحواجز الجغرافية على حركة جميع منشآت الأعمال، وحتى من يعمل منها خارج القطاع المالي والمصرفي، وقد تحققت الدولية في الصناعة المصرفية ليس من خلال الاتفاقيات التجارية ومنها (الجات) فقط، بل من توجهات المصارف ومؤسسات الأوراق المالية في مساعيها باتجاه خدمة العملاء واجتذاب مصادر التمويل وتوسيع آفاق توظيف الأموال وقد صاحب هذه التوجهات تحرير متزايد من القيود الحكومية.

ولتوقع أهم الآثار لتحرير التجارة في الخدمة المالية على الجهاز المصرفي الكويتي ينبغي الإجابة على السؤال التالي:

هل تتمتع الكويت وجهازها المصرفي بميزة نسبية في مجال التجارة في الخدمات المالية؟

تتوقف الإجابة عن هذا التساؤل على عدد من المحددات تتمثل أهمها في:

1 - متوسط دخل الفرد المرتفع.

2 - العمالة الماهرة والمؤهلة (رأس المال البشري).

3 - حجم السوق المالي المحلي.

4 - حالة الدولة من حيث الدائنية والمديونية الصافية.

وبتطبيق هذه المحددات على الحالة الكويتية نجد توفر معظمها مما يعني توافر ميزة نسبية في مجال تجارة الخدمات المالية، وعلى ذلك فإن النتيجة المتوقعة لسيادة حرية التجارة في الخدمات المالية في الكويت إيجابية إذا أخذنا بعين الاعتبار استمرار الجهود الحالية لرفع مستوى الخدمات المالية والمصرفية ونظراً للجهود التي بذلت بعد تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي الغاشم في إعادة هيكلة القطاع المصرفي، والمالي، والجهود المبذولة في اتجاه الدمج فيما بين البنوك والمؤسسات المالية والمحلية وتعزيز وتطوير الإجراءات الرقابية.

كما تشجع المشاركة الأجنبية بتملك ما لا يزيد عن 40٪ للمستثمرين الأجانب للمشاركة في رؤوس أموال المصارف وشركات التأمين واستمرار التنافس بين الكويت والبحرين ودولة الإمارات على تكوين قواعد مالية عالمية في المنظمة.

وأيا كانت الآثار السلبية أو الإيجابية لاتفاق (الجات) في نهاية جولة (أورجواي) فإنه سيصبح حقيقة واقعة عند بدء تطبيقه في عام 1995 وعلى الدول الإسلامية والعربية الأعضاء في (الجات) وغير الأعضاء فيها أن تحاول وضع خطة للتفاعل مع المتغيرات التي يطرحها الاتفاق، وذلك لتفادي الآثار السلبية له ولتحقيق أفضل استفادة من العناصر الإيجابية فيه.

الهوامش

(1) لمناقشة موضوع «الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة «جات» راجع.
J..M.., Finger, "Trade Liberalization: Apulic Choice perspective," in Challenges to a Liberal Infernational Economic Order, edited by Ryan C. Amacher, Gottried Haberler, and Thomas D. Willett (Washington: American Enterprise Institute for Public policy Research, 1979).

(2) راجع صندوق النقد الدولي. دراسات إقتصادية ومالية عالمية – أفاق الاقتصاد العالمي – اكتوبر 1993 ص 79.

(3) أنظر د. مصطفى أحمد مصطفى – (الجات) من الاتفاقية... إلى المؤسسة الدولية متعددة الأطراف المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد الثاني – العدد الأول يونيو 1994 ص 105.

(4) بيت التمويل الكويتي – مركز المعلومات الداخلية (الجات) والصراع الدولي من أجل الغذاء – وحدة الدراسات الإحصائية والتقارير.

(5) التقرير الاستراتيجي العربي – مؤسسة الأهرام ص 156.

(6) لمزيد من التفاصيل انظر تقرير مركز المعلومات الداخلية – مرجع سبق ذكره.

(7) قدرالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أرباح الصين المحتملة بعد اتفاق (جات) بنحو 37 مليار دولار سنويا.

(8) التقرير الاستراتيجي العربي – مرجع سبق ذكره.

(9) التقرير الاستراتيجي العربي – مصدر سبق ذكره.

(10) د. مصطفى أحمد مصطفى مرجع سبق ذكره.

المصادر

مصطفى أحمد مصطفى

1994 «الجات من الاتفاقية إلى المؤسسة الدولية متعددة الأطراف» المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول/ يونيو.

ما وراء السلام

ريتشارد نيكسون
ترجمة: مالك عباس
الأهلية للنشر والتوزيع - عمان - الأردن، 1995 ، 271 صفحة

مراجعة: حسن حمّود
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

يأتي كتاب نيكسون الأخير - والذي وضعه قبل وفاته بوقت قصير - ليوجه من خلاله رسالة مهمة للشعب الأمريكي وللإدارات السياسية والثقافية يتلخص محتواها بضرورة السعي لتوحيد الصفوف داخليا وخارجيا بهدف النضال لمواجهة تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة. لقد استجمع المؤلف خبرته السياسية خلال ما يربو على نصف قرن مستلهما دروس الماضي مستوعبا مشكلات الحاضر لكي يبلور تنبؤاته لما قد تسفر عنه الأيام القادمة من تحديات. وعلى ضوء تحديات مرحلة ما بعد السلام يقدم آراءه على شكل نصائح لمتخذي القرار ليسترشدوا بها عند صياغة سياساتهم الداخلية والخارجية بهدف العبور بالأمة والعالم إلى مستقبل «السلام والحرية».

يقع هذا الكتاب في ثلاثة فصول رئيسة يتناول المؤلف في الفصل الأول منها طبيعة التحدي الأمريكي لحقبة ما وراء السلام محددا عناصره مذكرا بمبادئه محذرا من التهديدات التي ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية لولوج القرن الواحد والعشرين. أما الفصل الثاني في الكتاب فلقد جاء تحت عنوان «عالم جديد لما بعد السلام» تضمن ثمانية ملفات موزعة على مناطق العالم قاطبة. وخصص المؤلف الفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان «أمريكا ما وراء السلام» ليتناول فيه المشكلات الداخلية التي يواجهها المجتمع الأمريكي محذرا من الفشل في مواجهة هذا التحدي الداخلي الذي بإمكانه تثبيط همة الأمة وقضم ازدهارها والاجهاض لآمالها.

في الفصل الأول يتحدث المؤلف عن التحدي الأمريكي لما وراء السلام بعد أربعة عقود من الحرب الباردة حملت لواءها الولايات المتحدة مدعومة بدول

التحالف الغربي لمنع تسلل الشيوعية إلى أوروبا الغربية وتحجيم امتدادها إلى العالم الثالث. ويعزو المؤلف هزيمة الشيوعية إلى الجهود الجبارة التي بذلها الرؤساء الأمريكيون من (ترومان) إلى (جورج بوش) والتي كبّلت مساعي الشيوعية وحالت دون بلوغها لمكاسب أكبر وبالتالي عجّلت في انهيارها. ويحرص (المؤلف) على الإشادة بهذا الإنجاز الجبار دون أن يفوته التنويه بدوره أيام أن كان عضوا في (الكونغرس) بمساندة مساعي إدارته في مواجهة التهديد الشيوعي وكبح جماحه في أوروبا الغربية، إلا أنه سرعان ما يوضح - مستدركا - أن نشوة الانتصار هذه قد صاحبها أيضا شعور بالإعياء ذو أبعاد فكرية وسياسية واقتصادية لا بد لأمريكا من مواجهتها إن أرادت المحافظة على إنجازاتها.

وهنا يشير (المؤلف) إلى التحديات التي تواجه المجتمع الأمريكي في الداخل والتي تتطلب «حشد ذات مصادر الطاقة والتفاؤلية والهدف المشترك» التي استجمعها المجتمع أيام الحرب الباردة.

إن الرسالة «الخالدة» التي يطالب (نيكسون) الولايات المتحدة بالتمسك بها وإنارة الطريق أمامها هي الأفكار الخاصة بالحرية، هذه الرسالة ستعتمد بدورها حسب رأي الكاتب على الدروس الأربعة التي استقاها المجتمع الأمريكي من الحرب الباردة والتمسك بمبادئها وهي: 1- إن السوق الحرة وحدها قادرة على إطلاق كامل العنان لطاقات الشعوب الخلاقة بهدف دفع عملية التقدم. 2- إن على الولايات المتحدة أن تلعب دورا رياديا على المسرح العالمي. 3- وإنها لن تكون قوية في العالم (الخارج) ما لم تكن قوية في المنزل (الداخل). 4- وإن عظمة أمريكا نابعة من إقرارها بقوة أعظم منها.

ويبدو أن (نيكسون) من خلال طرحه لهذه المبادىء قد تناسى الدور «الريادي» الذي لعبته أمريكا في إشعال العديد من الحروب في أجزاء مختلفة من العالم وأنه يسخر من العالم عندما يصرّح في مكان آخر من كتابه بأنه يريد أن يوظف الأمم المتحدة لحماية مصالح أمريكا الحيوية، كما أنه يناقض نفسه حين يُعْلِن أن انهزام الشيوعية لا يعني بالضرورة انتصار الرأسمالية، أضف إلى ذلك أنه لم يُبَيِّن لنا كيف يمكن إعادة تنظيم أمور البيت من الداخل بالتعامل مع المشكلات المحلية المتجذرة والعميقة أمثال الفقر القاتل والتعليم الثانوي الهش والعنف والجريمة والتفرقة العنصرية وانتشار المخدرات وهو الذي كان يوما المسؤول

الأول عن ذلك البيت والذي لم يفلح في مكافحة هذه الآفات التي ما زالت تهدد المجتمع الأمريكي. بل إنه يذهب بتناقضاته أبعد من ذلك حين يحذر من ظهور «حكم الطاغية» ما لم يحدد المجتمع الأمريكي لنفسه ـ ثانية ـ هدفا مشتركا وذلك من خلال تغلب قادته على «انشقاقيتهم وشهواتهم» وكأني به قد نسي دوره «الريادي» في أزمة (ووترغيت) الشهيرة.

الفصل الثاني يخصصه المؤلف للسياسة الخارجية للولايات المتحدة والذي ضمّنه الخطوط العريضة التي يجب أن توجه الإدارات الأمريكية في قيادتها للعالم، ثم يتناول فيه سبعة ملفات خصصها لأكثر المناطق استراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية وهي روسيا وآسيا واليابان والصين وفيتنام وكوبا وكوريا الشمالية والعالم الإسلامي وبقية دول العالم النامي.

يبدأ نيكسون بتحديد معالم السياسة الأمريكية الخارجية بالمطالبة بأن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور «السمسار النزيه» في قيادتها للعالم وذلك لأنها بنظرِه الدولة الوحيدة التي تجمعت لديها عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتي قادت العالم لمدة نصف قرن. وهنا يستطرد الكاتب ليرد على الآراء التي تطالب بأن تلعب الأمم المتحدة دورا أكثر فعالية في قيادة عالم ما بعد السلام فيسخر منهم مشبها مقولتهم هذه «بدبلوماسية صياح الديك الساذجة» إذ - برأيه - لا يمكن «لهيئة جماعية أن تغدو فاعلة دون قيادة». ومن هذا الموقع يطالب أمريكا بأن تطوّع الأمم المتحدة لدعم سياساتها لا أن تكون أداة لها. ويحدد القضايا التالية كأولويات استراتيجية للولايات المتحدة: الاتحاد السوفيتي السابق، ومستقبل أوروبا، وخصومات الشرق الأوسط، والاستقرار في الخليج العربي وكذلك تجنّب الفوضوية النووية. ويرى المؤلف ألا يكون تدخل الولايات المتحدة مبررا فقط في ضوء المحافظة على مصالحها الحيوية بل - أيضا - أن يكون «مغلفا» بأهداف أسمى، ألا وهي توسيع رقعة الحرية والديمقراطية في العالم. وهو يعطي مثلا على ذلك حرب تحرير الكويت ويصرّح بأن الغاية العملية التي انطوت عليها هذه الحرب كانت الدفاع عن إمكانيات أمريكا في الوصول إلى مصادر النفط والذي رافقها أيضا الهدف المثالي في الحفاظ على استقلال الكويت والمضي قدما برسالة الديموقراطية. غير أنه يستدرك فيقرر أن خيارات التدخل المباشر لحماية السلام والحرية أمست أكثر تعقيدا وعليه ينصح بالنظر لكل موقف وفق حسناته وتقييم مدى موافقة هذا التدخل

مع القيم والمصالح الأمريكية وكذلك مع مصالح الأصدقاء ومصالح الذين تدخلوا بشكل مباشر. ولئن جاء تقييم الجهود الرامية لمواجهة التوسع الشيوعي والعداء السوفيتي موجبا حسب هذه المعايير أيام الحرب الباردة حسب رأي المؤلف، فلا بد أن يكون كذلك إذا ما أخذت بالاعتبار الجهود الحالية الرامية إلى تحقيق انتصار الحرية السياسية والاقتصادية في الاتحاد السوفيتي السابق.

الملف الأول الذي يتناوله (نيكسون) في هذا الفصل هو الملف الروسي والذي يعتبر - بحق - من أعمق الملفات التي تناولها المؤلف بالتحليل. وتعتبر روسيا الشاغل الأول في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وذلك نظرا لأنها هي الدولة الوحيدة في العالم التي تملك من القوة ما يمكّنها من تدمير الولايات المتحدة. وعلى ضوء الدراية المتعمقة التي يظهرها الكاتب في السياسة الخارجية الأمريكية وكذلك في خصوصيات المجتمع الروسي يضع (نيكسون) تصوراته المستقبلية على شكل نصائح وإرشادات وتحذيرات للساسة الأمريكيين كي يأخذوها بالاعتبار عند التعامل مع من يعتبرهم «الحلفاء الذين انضموا إلينا لضرب الشيوعية السوفيتية في قلبها (موسكو)». ومن التحذيرات المهمة التي يسوقها ألا تقع الولايات المتحدة في شراك الافتراض السطحي المميت القائل: «إن روسيا لم تعد قوة عالمية ولن تكون هكذا في أية فترة قادمة» وأن تجعل من هذا الافتراض قاعدة لسياستها الخارجية لأنها بذلك تكون قد أطبقت على أفق السلام والحرية في روسيا وأوروبا وأي مكان آخر من العالم بغيوم داكنة. كذلك يوصي (نيكسون) الساسة الأمريكيين بتوخي الحذر في الكيفية التي سيعبرون فيها عن معارضتهم لفلسفات وأعمال القوميين المتعصبين والشيوعيين خوفا من توظيف هؤلاء لقاعدتهم الشعبية لخلق رد فعل مضاد للولايات المتحدة. ويحذر (نيكسون) الإدارة الأمريكية من الوقوع في أخطاء فاحشة عند التعبير عن خلافاتها مع الروس وينصحها بإيجاد «السبل للاختلاف من دون إيذاء واحدة من أكثر علاقاتنا الاستراتيجية أهمية» وكذلك يحذر أمريكا من أن تتجاهل مسؤوليتها بمساعدة روسيا أو أن يدفعها غرورها إلى معاقبتها أو توبيخها لكل خطيئة ترتكبها داخليا أو خارجيا. كما يطالب الغرب والولايات المتحدة بترقب أمارات التحذير من العقلية العسكرية الروسية وأية محاولة لإعادة بناء امبراطورية من دول الاتحاد السوفيتي السابق.

أما النصائح والإرشادات فإنه يوجهها لدعم (يلتسين) داخليا ما دام أنه ملتزم بتوسيع الحرية السياسية والاقتصادية في روسيا وكذلك دعمه خارجيا ما دام أنه التزم سياسة تحترم السلام، كما ويتحتّم مساندته بأن يختتم فترة حكمه بنهاية ناجحة نظرا لما لهذه التجربة من أثر إيجابي على التقدم السياسي في البلاد. ولا ينسى (نيكسون) أن سلطة (يلتسين) بعد انتخابات 1993 آخذة بالانحلال بسبب سلوكياته حيالها وهو يطالب الولايات المتحدة بإقامة علاقات عملية مع الجيل الجديد من القادة الروس وذلك لكي لا تقع أسيرة أمام تغيرات مفاجئة في الأفق السياسي. ويمضي المؤلف في تحديد ملامح السياسات الخارجية التي يريد دعمها في روسيا وجاراتها المستقلة حديثا، وكذلك في صياغة السياسات الغربية التي يتوجب تبنيها لتشجيع الإصلاحات الديموقراطية وإصلاحات السوق الحرة في تلك الدول. ومن أبرز النصائح التي يسوقها في هذا الصدد السعي لتعزيز الاستقرار واللاعدائية في روسيا ودعم استقلال جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

يركز (نيكسون) في الملف الثاني على المنطقة الآسيوية ويطالب الولايات المتحدة بالاهتمام بها كاهتمامها بأوروبا - من النواحي السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية - وذلك إن أرادت لزعامتها الاستمرار، إذ حسب رأيه فإن القرن الواحد والعشرين سيكون آسيويا. وبفضل الثقل السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به أمريكا مع كل من اليابان والصين وروسيا فبإمكانها العمل على دفن الحزازات الموجودة بين هذه الدول ومنعها من الدخول في سباق تسلح قد يعرض السلام والاستقرار في المحيط الهادي للخطر. ويعتبر المؤلف اليابان الصديق والخصم الأعظم في آسيا ويطالب أمريكا بالمحافظة على تواجدها العسكري في اليابان الذي من شأنه حماية مصالحها في شرق آسيا ويحذّر من استفحال الخلافات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين. كما يطالب اليابان بلعب دور كبير في الإسهام في المعونات الموجهة لروسيا والدول السوفيتية السابقة وكذلك بلدان أوروبا الشرقية ومعاونة الدول العربية في سعيها للتوصل للسلام مع إسرائيل، إلا أن مصدر القلق الأكبر بالنسبة لأمريكا هو خلافاتها الاقتصادية مع اليابان والمتمثلة بانعدام التوازن الحسابي التجاري بين البلدين. وهنا يطالب (نيكسون) الطرفين بالعمل على تنمية «التنافس التعاوني السلمي» وذلك من أجل جعل القرن الحادي والعشرين في آسيا قرن سلام وازدهار وحرية بدلا من الانجراف نحو هاوية الحماية التجارية.

وتشكل الصين حسب رأي الكاتب تهديدا حقيقيا لمصالح أمريكا، إذ يمكنها أن تصبح أعظم قوة اقتصادية عظمى في القرن المقبل بعدما انتقلت في السنين الخمسة والأربعين الفائتة من كونها مجتمعا زراعيا متخلفا إلى عملاق اقتصادي متنام متطور. ويرى (نيكسون) أن ما تحتاجه أمريكا والصين في عهد ما بعد السلام هو التعاون المشترك نظرا لدور الأخيرة الرئيس في الصراعات الإقليمية في جنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط والخليج العربي كما أنها البلد الوحيد القادر على كبح جماح برنامج كوريا الشمالية النووي. ويحذّر (نيكسون) من معاملة الصين كدولة منبوذة على صعيد العلاقات الخارجية وذلك لانتهاكها لحقوق الإنسان لأن في ذلك إضعافا لما يعتبرهم الكاتب مؤيدي توسيع الحرية السياسية ويطالب بدلا من ذلك بمعاملتها كقوة عظمى.

يخصص الكاتب ملفا خاصا لسياسة أمريكا حيال الدول الشيوعية الثلاث: فيتنام وكوبا وكوريا الشمالية. ويطالب الإدارة الأمريكية بانتهاج سياسة الباب المفتوح بالتعامل مع فيتنام وذلك بفصل العلاقات السياسية عن العلاقات الاقتصادية ورفع الحظر التجاري عن (هانوي) وتشجيع الاستثمار معها مما يساعد قوى التغيير على تكوين ضغط داخلي لنيل الحريات السياسية. أما بالنسبة لكوبا، فالكاتب يطالب بوجوب كسر الحصار الاقتصادي عنها وفتح الطريق أمام التجارة والاستثمار وذلك مما يساعد الشعب الكوبي في خلق ضغط من الداخل عن طريق تنشيط اتصال واحتكاك (كوبا) عمليا بالعالم، إلا أن سياسة الباب المفتوح هذه يجب ألا تنطبق على التعامل مع (كوريا) الشمالية، إذ يصر الكاتب على معاملتها كدولة منبوذة إلى أن تتوقف عن كونها مصدر تهديد.

يحذر (نكيسون) أمريكا من تجاهل الصراعات التي تذهب البلدان الإسلامية ضحية لها أمثال الصراعات في البوسنة وأذربيجان وفي طاجكستان وأواسط آسيا والشرق الأوسط. إن استمرار هذا التجاهل من جانب السياسة الخارجية الأمريكية إنما يمهد - حسب رأي الكاتب - لحصول تصادم بين العالمين الغربي والإسلامي. ولكيلا تصبح نبوءة «تصادم الحضارات» ذاتية التحقيق، يطالب (نيكسون) أمريكا بالسعي للعمل على أن تقوم الحضارتان الغربية والإسلامية في عهد ما بعد السلام «بإغناء كل منهما الأخرى ليس بأسلحتهما وثروتهما فحسب بل

وحتى من خلال سحر عقائدهما الخالدة». ولا يكتفي الكاتب بتحديد التوجهات للسياسة الخارجية الأمريكية في دعم ومساندة بعض الدول الإسلامية الحليفة كتركيا ومصر والمملكة العربية السعودية، بل هو يذهب إلى أكثر من ذلك، فيطالب - مثلا - بعزل واحتواء كل من العراق وإيران وإثارة المشاكل الداخلية فيهما حتى يكفا أيديهما عن خلق المشاكل في الخارج. ويُطَمْئننا الكاتب - من جهة أخرى - بأن للولايات المتحدة مصلحة كبرى في المحافظة على وجود إسرائيل وأمنها وأن هذا الالتزام ببقاء إسرائيل يشكل ركنا أساسيا في السياسة الخارجية الأمريكية لا يمكن لأمريكا أن تحيد عنه. ولنا في الموقف الأخير للولايات المتحدة في الأمم المتحدة بعدم إدانة إسرائيل لضم المزيد من الأراضي العربية في القدس خير دليل على عمق هذا الالتزام.

في الملف الأخير والذي يخصصه (نيكسون) للعالم النامي، يستعرض فيه مقومات السياسات «الناجحة» التي اعتمدتها بعض أقطار النصف الجنوبي من العالم والتي من خلالها استطاعت «أن تهيىء لنفسها فرصة حقيقية لكسر طوق الفقر واللااستقرار اللذين كبّلا عجلة النمو والتنمية الاقتصادية لديها». ويشير الكاتب - بشكل خاص - إلى تجربة النمور الأربعة في شرق آسيا وأيضا تجارب كل من ماليزيا وتايلاند واندونيسيا والهند السائرين في طريق انتعاش النمو الاقتصادي والتي ترتكز في المقام الأول على سياسات السوق الحرة وتقييد تدخل الدولة. ويطالب الغرب بمساندة العالم النامي لمواجهة مشاكله للانعتاق من دوامة الفقر ليس بدافع الإيثار للغير بل بدافع المصلحة الشخصية والتي يحددها بثلاثة قطاعات هي «اقتصادنا وأمننا والزيادة المشؤومة في أعداد اللاجئين المسعورين إلى أمريكا». ويتساءل (نيكسون) إن كانت أمريكا جديرة بأن تتبوأ زعامة العالم في القرن القادم ويطالبها بأن تنخرط في مشروع يمتد لأبعد من مصالحها الخاصة - ألا وهو الذود عن المبادىء والأخلاقيات التي تؤمن بها وجعلها مثالا يحسن بالآخرين السير على هداه - وذلك إن أرادت لنفسها التصدي لهذا التحدي الكبير.

الفصل الثالث يخصصه (نيكسون) لمعالجة مشاكل أمريكا الداخلية الخطيرة والتي يعتقد أنه بإمكانها أن تهدد دور أمريكا في الحفاظ على الحرية والسلام العالمي في القرن الحادي والعشرين. ومن الأمور التي يطالب بالاهتمام بها هي

«استعادة خير ما فقدناه والمحافظة على خير ما لدينا والأخذ بما هو أفضل».
وهكذا ينطلق (نيكسون) في تقييمه للأوضاع الداخلية في أمريكا وتشخيص مشاكلها والتي تتمحور حول توسيع نطاق ومسؤوليات الحكومة، والإصرار على المساواة بالنتائج بدل المساواة في الفرص، ودور الإعلام في إضعاف الإيمان بالمؤسسة السياسية الأمريكية، وسياسة الإنفاق الاجتماعي السخي، والرعاية الصحية والتعليم والرفاهية والعنصرية والمخدرات والجريمة. ويركز الكاتب معظم الحلول التي يطرحها لمعالجة تلك الآفات حول تقليص دور الحكومة في إدارة شؤون المجتمع وتقليص الضرائب وإلغاء جميع البرامج التي تعمل على إبطاء النمو الاقتصادي وإطلاق العنان لسياسات الأسواق التجارية الحرة وخفض الإنفاق الداخلي ووضع حد لتدخل الإعلام في شؤون الحكومة وتعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية وتمسكه بقيم الحرية والفردية وإحياء القيم الأسرية التقليدية.

يبقى أن نقول: إنه على الرغم من أهمية هذا الكتاب بالنسبة للمهتمين بالسياسة الخارجية الأمريكية إلا أنه لا بد من قراءة هذا الكتاب بحذر شديد خاصة أن الكاتب لا يتورع عن تضمين توجيهاته وسياساته ونصائحه على أفكاره المنحازة ومبادئه الشخصية والتي تدور حول رغبته في هيمنة الولايات المتحدة على العالم ولعب دور الشرطي لحماية مصالحها من خلال فتح الأسواق الخارجية أمام شركاتها، هذا على الصعيد الخارجي، أما على الصعيد الداخلي فإن السياسات التي يوصي باعتمادها تعكس توجه الجمهوريين اليمينيين المحافظين الرافضين لتدخل الدولة والمطالبين بإحياء مبادىء (الداروينية) الاجتماعية بالبقاء للأصلح.

وعلى الرغم من محاولة (نيكسون) بلورة رؤية متسقة لعالم ما بعد الحرب الباردة، إلا أنه لم ينجح إلا بشكل جزئي في تفسير دينامية هذه الحقبة، حيث بدأ التعاون بين حلفاء الأمس بالانحسار وتآكلت الأحلاف العسكرية وتعزز التعاون بين خصوم الأمس وبدأ الانسجام الغربي بالانحسار مما سيدفع بحدوث فوضى عالمية تهدد السلام العالمي في القرن الحادي والعشرين. وهذا هو التحدي الحقيقي الذي على الولايات المتحدة التصدي له إن أرادت الانتقال بالعالم إلى حقبة أكثر استقرارا وتجنب فترة «السلام البارد».

صدمة الديمقراطية

صلاح الدين حافظ

سينا للنشر - القاهرة - جمهورية مصر العربية، 1993، 276 صفحة

مراجعة/ شملان يوسف العيسى
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

يعد الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته كتابا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لدارس التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث.

يتكون الكتاب من 276 صفحة من الحجم المتوسط، وقد قسم الكاتب كتابه إلى 4 أبواب وملحق في المقدمة، ذكر المؤلف أن قضية الديمقراطية أصبحت قضية العصر؛ حيث يجري العالم بسرعة نحو القرن الواحد والعشرين في ظل ثورتين مترابطتين، هما ثورة الديمقراطية، وثورة التكنولوجيا، وتساءل الكاتب عن واقعنا العربي، هل يحق لنا أن نحلم بواقع أفضل؟ وتساءل الكاتب هل كان الإسلام معاديا للحرية وحقوق الإنسان في الأصل والأساس؟ وهل كان مفهوم الحرية في الحضارة العربية معاديا للإسلام في مبادئه وأساسياته؟ أم أن العداء والصدام جاء بسبب سياسي آخر؟..

في الباب الأول الذي أسماه الكاتب صنم الديمقراطية ومعبود حياتنا، قسمه إلى 8 مواضيع مختلفة كلها تتعلق بالديمقراطية.

فالموضوع الأول الذي عالجه هو مدخل إلى الإصلاح الديمقراطي، وتحدث فيه عن الحاجة إلى إصلاح سياسي دستوري شامل، في مصر، ومن النقاط المهمة للإصلاح - حسب رأيه - هو الدعوة إلى انتخابات حرة نظيفة، وتوسعة المشاركة السياسية، خصوصا الأحزاب السياسية في رسم سياسة الإصلاح، ودعا إلى إلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية، وأكد على ضرورة فصل السلطات الثلاث (التنفيذية - التشريعية - القضائية) عن بعضها البعض.

الموضوع الثاني كان تحت عنوان لا بديل للحوار الديمقراطي، دعا فيه

القيادة السياسية في مصر إلى نقلة موضوعية واسعة الخطى في الأفكار والسياسات، تبلور اتجاهاته في الحكم محليا وعربيا ودوليا، ونوه الكاتب إلى ضرورة أن يؤخذ بآراء المعارضة الحزبية السياسية في مصر، حتى لا تصاب هذه الأحزاب باليأس، ونوه إلى أن تجاهل أحزاب المعارضة تعتبر سياسة خاطئة، ودعا الكاتب إلى جمع الأحزاب للحوار بدلا من الخصام، لكي يستقر الوطن، ويتفرغ الجميع لمواجهة الأزمات الطاحنة.

وتحت عنوان «فساد الديمقراطية وديمقراطية الفساد» ركز الكاتب على ظاهرة استغلال الديمقراطية، والانفتاح الاقتصادي، لتحقيق منافع شخصية للأحزاب والأشخاص.

وعالج الكاتب تحت مسمى ديمقراطية النهب والاستفزاز موضوع المتغيرات الجديدة في المجتمع المصري، كنتيجة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، التي سادت مصر في السنوات الأخيرة، ورصد الكاتب ثلاثة متغيرات، وقعت في مصر وأثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، وهي ارتفاع الأسعار، وزيادة الديون العامة، وارتفاع نسبة التضخم، وتحت مسمى الديمقراطية والتغيير الاجتماعي رصد الكاتب في موضوعه الخامس التغيرات الكثيرة في مصر منذ ثورة 23 يوليو 1952 واعترف الكاتب بأن عملية التحول من نظام فردي مغلق إلى نظام ديمقراطي تعددي ليس بالأمر السهل، لذلك برزت في مصر ممارسات خاطئة باسم الديمقراطية والحرية، فالبعض تصور الحرية بأنها تعني حرية نهب الآخرين، وتحقيق الثراء بأسرع وقت ممكن.

بعدها انتقل الكاتب في موضوعه السادس المسمى «حزام الديمقراطية وحصار الفقر» للحديث عن الأحزاب السياسية، التي تحاول إجهاض كل شيء عن طريق المبالغة والتطرف يمينا ويسارا، وذكر أن النظريات السياسية وفلسفات الحكم سواء في الدول الرأسمالية أو الشيوعية أصبحت النظريات في خدمة تطور المجتمع، ومواكبة حاجاته، وليس العكس، كما كان يحدث في الماضي، حيث المجتمعات كانت في خدمة النظريات.

الموضوع السابع الذي عالجه الكاتب يتعلق بديمقراطية التجويع والتجويع الديمقراطي، يعالج فيها الإشكالية بين الدول الغنية الديمقراطية والدول الفقيرة الدكتاتورية، وذكر بأن ممثلي أربعة بلايين آخرين يعيشون على خط الفقر، وتحته، ويبلغ نصيبهم 15% فقط من تجارة واقتصاد العالم.

داخليا يؤكد الكاتب بأنه ليس ضد سياسة تحرير النشاط الاقتصادي، بشرط أن يواكبه تحرير العمل السياسي.

وتحت عنوان ديمقراطية الانحراف واغتيال المستقبل، تحدث الكاتب عن انتشار الظواهر السلبية في المجتمع المصري، والتي من أهمها قبول مظاهر الفساد والانحراف، وقد عدد الكاتب مظاهر الفساد من خلال سرد عدة قصص يرويها أصحابها عن كيفية تحقيق الثراء العاجل في مصر.

في الباب الثاني من الكتاب قسم الكاتب هذا الفصل إلى ثمانية أجزاء، تناول في كل منها موضوعا مختلفا.

فالموضوع الأول الذي تناوله أسماه «التزوير لعنة تطارد الديمقراطية» تحدث الكاتب عن الديمقراطية في دول العالم الثالث، وأخذ النموذج الجزائري موضوعا لدراسته واستعرض الأوضاع في الجزائر منذ الاستقلال عام 1962 وحتى الانفتاح السياسي في الجزائر في عصر الشاذلي بن جديد، الذي فتح المجال للتعددية الحزبية، بدلا من حكم الحزب الواحد، وأوضح بأنه في عام واحد فقط برز 60 حزباً سياسياً جديداً كلها تمهد للانتخابات البلدية.

وأكد الكاتب بأن فوز الإسلاميين في الجزائر، سيترك آثارا واضحة على التنظيمات والأحزاب السياسية في دول الجوار، خاصة في تونس، والمغرب، وليبيا، وموريتانيا، وسوف تترك حداً لها في كل من مصر، والسودان، والأردن، كما أثرت النتائج على الأحزاب والتنظيمات المناهضة للحركات الإسلامية، التي بدأت تراجع حساباتها خصوصا الحزب الحاكم.

الموضوع الثاني الذي أسماه إجهاض الديمقراطية بالديمقراطية، يعالج الكاتب فيه التجربة الجزائرية مع الديمقراطية، ويبين كيف أن النظام والمعارضة اختلفوا على مفهوم الديمقراطية ومساحتها وحدودها وقواعدها، وكان هذا الخلاف هو المفجر الحقيقي للصدامات الدائمة، التي تعصف بالجزائر اليوم. واستعرض الكاتب خريطة القوى السياسية في الجزائر، وهي مؤسسة الرئاسة، والمؤسسة العسكرية، والمؤسسة الحزبية، التي تضم عشرات الأحزاب، وأخيرا المؤسسة الإسلامية الأصولية، وتمثلها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبيّن في نهاية مقاله كيف فازت الجبهة الإسلامية بالانتخابات، وكيف لجأت السلطة إلى عدة إجراءات لدعم حزب السلطة.

المقالة الثالثة أسماها الكاتب «الإنقاذ الديمقراطي في مواجهة الإنقاذ الإسلامي» يستعرض فيها نتائج الانتخابات التي جرت في الجزائر في الجولة الأولى، والتي شارك فيها 49 حزبا، وفازت جبهة الإنقاذ الإسلامية بأغلبية المقاعد. وأكد الكاتب أن الأمور سارت بشكل طبيعي وجرت الانتخابات في يناير 91 ففازت جبهة الإنقاذ الإسلامي وأكد الكاتب أن الجبهة الإسلامية ستواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية كثيرة، لأن ليس لديها حلول واضحة لكل هذه المشاكل، واعتبر الكاتب أن وصول أول حزب إسلامي للسلطة هو التحدي الحقيقي، وانتقد الكاتب الأحزاب الديمقراطية في الجزائر، التي سارعت إلى رفض الانتخابات، عندما أظهرت النتائج فوز الإسلاميين.

الموضوع الرابع الذي عالجه الكاتب في الفصل الثاني هو «الأحزاب الإسلامية والديمقراطية التوفيقية» يتحدث في هذا المقال عن ظاهرة وصول الإسلاميين للسلطة؛ حيث نجحوا بالفوز بـ 34 نائبا في الأردن، وشاركوا الحكم العسكري بالسودان، واستعرض بعد ذلك فعالية القوى والأحزاب الإسلامية، في كل من المغرب، وليبيا، وتونس، وكيف أنهم يحاولون الوصول للسلطة.

الموضوع الخامس الذي عالجه الكاتب كان العنوان مسئولية المعارضة ومستقبل الديمقراطية، استعرض فيه وضع المعارضة في مصر، والاتهامات القائمة من الحكومة التي تسيطر على مجلس الشعب بحصولها على الأغلبية المطلقة لحزب الحكومة (الحزب الوطني الديمقراطي) وأحزاب المعارضة - العمل - الأحرار - والإخوان والوفد، حيث تتهم أحزاب المعارضة الحكومة بتزوير الانتخابات.

الموضوع السادس الذي تناوله الكاتب كان بعنوان ديمقراطية الحوار بين الرئيس والباشا. تحدث فيه عن ظاهرة تأليهِ الحكام في مصر؛ حيث برعت الأجهزة البيروقراطية في عزل الحكام عن الشعب، تارة باسم أمن الحاكم، وتارة باسم ترتيبات البروتوكول، وتارة باسم الحفاظ على هيبة المنصب، بينما الدافع والنتيجة لذلك كله هو عزل الحاكم وحصاره داخل مجموعات ضيقة من المنتفعين، تتحكم في الاستشارة والتحليل والتوصيل، وتقطع الطريق على كل جديد مهما كانت كفاءته ووطنيته، ساعتها يسقط الحاكم كالزهرة اليانعة.

الموضوع السابع كان بعنوان «ديمقراطية أهل القمة» يتحدث فيه الكاتب عن

أهل القمة وأهل القاع، ويقصد بأهل القمة الزعماء العرب وأهل القاع بالجماهير العربية.

فالزعماء العرب يعانون من المأزق السياسي الذي هم فيه.. بينما الجماهير العربية تعاني من الضغوط الاقتصادية، والخلل الاجتماعي، والانفراط الأخلاقي.

وذكر الكاتب بأن المتغيرات الدولية في العالم في السنوات الأخيرة، خصوصا في دول شرق أوروبا، كان من المتصور لدى أهل القاع ويعني بهم الجماهير العربية، أن تدفع بلدانهم للتغير تمشيا مع ما يحدث في العالم، لكن العوامل الخارجية لا تغير الأوضاع في الداخل، التي تحتاج إلى نضج العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

الموضوع الثامن أسماه الكاتب «ديمقراطية أهل القاع» يعالج فيها الكاتب إشكالية العلاقة بين القادة والغرب والجماهير العربية - حيث يتساءل أهل القاع أين نحن من خريطة المتغيرات في عالم جديد، يعيد بناء نفسه على أساس توازن المصالح بدلا من توازن القوى. ماذا أعددنا وطنيا وقوميا لكي نلحق بقطار عصر المتغيرات؟ هل لدينا سياسات واضحة تجاه كل من الولايات المتحدة، وروسيا، وأوروبا الغربية الموحدة، واليابان، والصين؟ ويذكر الكاتب أننا كعرب نحتاج إلى بناء قوة اقتصادية وقوة عسكرية لدعم القوة السياسية، وطالب الكاتب بتغيير الأوضاع تمشيا مع ما يجري في العالم من حولنا.

الفصل الثالث أسماه الكاتب الديمقراطية ليست يوتوبيا لكنها حضارة وقَسَّمه إلى 8 مواضيع مختلفة.

الموضوع الأول منها ما يتعلق بحرية الانتخابات؛ حيث دعا إلى نزاهة الانتخابات مسايرة للاتجاهات العالمية السارية هذه الأيام، ولكي نسترد ثقة المواطن الذي لا يزال مقتنعاً بأن كل الانتخابات مزورة.

وأوضح الكاتب بأن التزوير كان سهلا في السابق لأن الجماهير العربية أمية والجهل منتشر بينها.

وأكد الكاتب بأننا نحتاج إلى إجراءات دستورية وقانونية لكي نضمن نزاهة سير الانتخابات.

الموضوع الثاني خصصه الكاتب للحديث عن الانتخابات النزيهة.. بداية لا نهاية، وفيه تحدث الكاتب عن الانتخابات ونزاهتها في مصر، فهو يقول بأن

الانتخابات الحرة النزيهة أصبحت الآن حقيقة حتمية، بعد أن حكمت المحكمة الدستورية ببطلان مجلس الشعب السابق منذ قيامه، لذلك طالب المؤلف بإجراء انتخابات ديمقراطية نظيفة، تعكس رأي الشعب وتعبر بواقعية عن حقيقة قواه السياسية.

الموضوع الثالث الذي عالجه الكاتب بهذا الفصل أسماه ديمقراطية العزلة عن الجماهير. يتحدث فيه عن الأحزاب السياسية في مصر، وكيف أن ثمانية أحزاب من الاثني عشر حزبا قد اكتسبت شرعية وجودها على الخريطة السياسية نتيجة أحكام قضائية، ومعنى ذلك عدم جدوى وجود لجنة الأحزاب، وطالب الكاتب السلطات المصرية بالانفتاح، لأن رياح الديمقراطية الآتية من الغرب قد أثرت ببعض الدول العربية التي جرت فيها انتخابات حرة؛ مثل: الأردن، والجزائر، والكويت، وتطرق الكاتب لظاهرة انتشار الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي، واكتسابها شعبية كبيرة لدى الجماهير.

أما الموضوع الرابع الذي تناوله الكاتب فهو بعنوان (الديمقراطية الغائبة) حيث تطرق فيه إلى الغزو العراقي للكويت، حيث تنبَّه العرب لمحنة الديمقراطية الغائبة في معظم الأقطار العربية، وكيف أن معظم الأنظمة العربية ترفضها. فغياب الديمقراطية عن العراق أدت إلى بروز الحزب الواحد والزعيم الأوحد. وحث الكاتب مصر على أن تكون النموذج والقدوة، فتتوسع في ديمقراطيتها، وتحيطها بسياج قانوني يضمن الحرية والنزاهة.

الموضوع الخامس هو الديمقراطية بالعباءة العربية حيث يتساءل الكاتب لماذا حدثت التغيرات الديمقراطية في بلدان العالم إلا منطقتنا العربية، وتساءل كذلك لماذا نحن وحدنا ما زلنا نمسك بقيادة عجلة التاريخ إلى الخلف، نجرها وتجرنا إلى عمق الاستبداد الشرقي؟

وأرجع الكاتب مشاكلنا العربية اليوم إلى الغزو العراقي الغاشم على الكويت، وتصدع النظام العربي كنتيجة لذلك، كذلك تصدع شرعية معظم النظم العربية. وأكد الكاتب أن الديمقراطية لن تأتي لبلداننا إلا إذا قررنا حقوق الإنسان الأساسية والفكرية والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وإطلاق حرية الرأي، والمشاركة الشعبية في صنع القرار، والفصل بين السلطات.

خصص الكاتب الموضوع السادس في هذا الفصل للحديث عن اغتيال

الديمقراطية، وفيه يتحدث عن ظاهرة الإرهاب في مصر، وأوضح بأن هنالك 3 أسباب لبروز هذه الظاهرة في مصر، وهي لمعاقبة مصر على مواقفها المبدئية تجاه الغزو العراقي على الكويت، أو القضية الفلسطينية، ثانيا معاقبة مصر لأنها واحة الأمان، والسبب الثالث هو معاقبة مصر على نهجها الديمقراطي.

الموضوع السابع خصصه الكاتب للحديث عن الديمقراطية والسلطة القضائية؛ حيث تحدث فيه عن قضية التزوير في الانتخابات، فإذا كان التزوير في السابق شيئا مقبولا فإنه لا يصلح اليوم بسبب صغر عالمنا المعاصر؛ حيث أصبحت تكنولوجيا الاتصال والإعلام رقيبا على الانتخابات في كل مكان، وركز الكاتب على القوانين والتشريعات التي تحاول ضبط ونزاهة الانتخابات في مصر.

الموضوع الثامن والأخير في الفصل الثالث عنوانه «الديمقراطية والمؤسسة العسكرية» وفيه يطرح الكاتب العلاقة بين الديمقراطية والعسكر، ويوضح الكاتب بأن هذا الموضوع حساس في بلادنا العربية، لأن نصف العالم العربي يحكمه العسكر، كما أن المؤسسة العسكرية هي التي تضمن بناء الأنظمة السياسية في الوطن العربي، وأوضح بأن المؤسسة العسكرية هي الأقوى على الحركة، كما نوه الكاتب لدور العسكر التاريخي سواء في الحضارة الفرعونية أو الإسلامية.

يسترجع الكاتب بشكل موجز تاريخ تدخل العسكر بالسياسة في مصر، سواء في الدولة الفرعونية القديمة، أو في القرن الماضي، حينما خرج الزعيم أحمد عرابي وهو عسكري وتحدى السلطة المدنية. إلى أن قاد عبدالناصر ثورة الضباط الأحرار عام 1952 في كل هذه الحالات تصادمت المؤسسة العسكرية مع مؤسسات المجتمع العربي الحزبية والسياسية والدستورية.

بعد ذلك استعرض الكاتب استيلاء العسكر على السلطة في الوطن العربي التي بدأت في العراق بحركة بكر صدقي في عام 1936 وبعدها سوريا بحركة حسين الزعيم 1949، وتوالت الانقلابات العسكرية حتى أصبحت الدول العربية التي يحكمها العسكر إحدى عشرة دولة.

ذكر الكاتب أن أول عمل يقوم به العسكر هو إيقاف العمل بالدستور القائم، وحل الأحزاب والبرلمان، مما خلق خلافاً بين من يؤمن بدور العسكر في التطور والتنمية وبين من يؤمن بدور مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية.

في الفصل الرابع، قسم الكاتب مواضيعه إلى 6 أقسام وبدأها بالموضوع

الأول الذي أسماه «الجيش ليس آلة لقهر الديمقراطية». يتطرق فيه إلى الجدل الدائر في الوطن العربي حول التناقض القائم بين قوة الدولة وسلطتها وهيبتها من ناحية، وبين الديمقراطية وحرية الصحافة وديمقراطية الإعلام من ناحية أخرى.

يرى الكاتب أن إطلاق الحريات الديمقراطية مرة واحدة قد تؤدي إلى الفوضى، ويستشهد في التدليل على كل كلامه بما حصل في الجزائر؛ حيث انتقلت الجزائر عام 1988-1991 من دولة نظام الحكم الفردي المطلق إلى إطلاق الحريات وازدهار الديمقراطية وإعلان حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف دون ضابط أو رابط.. الذي حدث هو الفوضى أكثر من الرأي الصائب والعقل الراجح.. يحاول الكاتب أن يقول بأن الديمقراطية المطلقة في الجزائر أدت إلى الفوضى المطلقة، أو الانفلات الديمقراطي، واكتساح القوة المنظمة للشارع الشعبي (جبهة الإنقاذ الإسلامية) مما أدى في النهاية إلى لجوء الجيش لإنقاذ البلاد من براثن الإنقاذ الإسلامي. وفي نهاية المقال أكد الكاتب على ضرورة التلاؤم، والتوافق، والتناسق بين قوة الدولة وسلطاتها، وبين ديمقراطية العمل والممارسة وحرية الصحافة والرأي والتعبير في إطار من العدل الاجتماعي والتسامح الفكري.

الموضوع الثاني الذي تناوله الكاتب أسماه الديمقراطية وأزمة المثقفين، وفيه يؤكد الكاتب بأن على عاتق المثقفين تقع مسئولية نقل المجتمع من الجهالة إلى الاستنارة ومن الدكتاتورية إلى الديمقراطية.

يؤكد الكاتب مرة أخرى على أهمية الديمقراطية في الوطن العربي، ويستشهد بأزمة الخليج..، حيث إن غياب الديمقراطية في الوطن العربي قد أدى إلى هذه الكارثة، وعاتب الكاتب المثقفين العرب الذين لا يزالون أسرى قيود الماضي، فهم لا يزالون يُلَمِّعون ويحاولون ترسيخ نظم الحكم الفردية، وتأييد أشكال الدكتاتورية المختلفة.

الكاتب نوه بأن هنالك تحولاً في عقلية بعض المثقفين؛ حيث أصبحوا أكثر ليبرالية، ويرون ضرورة تثبيت الديمقراطية، وترسيخها، ودعا الكاتب إلى ضرورة إطلاق حرية النقابات، واستقلالها عن الدولة، لاعتبارها منظمات شعبية ديمقراطية، لكن الكاتب يلوم المثقفين، لأنهم يتغنون بالديمقراطية، لكنهم يمارسون الدكتاتورية حينما تحين الفرصة لهم.

الموضوع الثالث الذي تناوله الكاتب في هذا الفصل هو «الديمقراطية درس الآخرين» وفيه يدعو الكاتب إلى الحوار الحر والديمقراطي حول الديمقراطية في مصر، فالحزب الوطني الحاكم في مصر وأنصاره يرون أن القدر المتاح من الديمقراطية الآن مناسب وكافٍ بينما يرى آخرون أن هذه الديمقراطية ما هي إلا الخطوة الأولى، ويجب أن يتبعها خطوات ديمقراطية أكثر.

بعدها استعرض الكاتب التطورات السياسية في دولتين مهمتين، واتجاههما نحو الانفتاح والديمقراطية، وهما الصين وبولندا: ففي الصين حدث حوار مطول حول الديمقراطية بين الطلاب والشعب من ناحية، وبين المؤسسة الحاكمة من ناحية أخرى ورغم الصدام بينهم لا تزال الأمور لم تحسم لأي طرف.

أما في بولندا فقد قبلت المؤسسة السياسية والرئاسية والعسكرية بحركة التطور، وقبلت بالانتخابات الحرة وأصبحت دولة مستقرة.

الموضوع الرابع الذي تناوله الكاتب بعنوان: «شغب الشوارع الديمقراطي» يستعرض فيه ظاهرة شغب الشوارع وتمرد فئات من المواطنين على الأوضاع السياسية والاجتماعية المجحفة بحقهم، ويُرْجِع الكاتب سبب هذه الظاهرة إلى عاملين: التفرقة العنصرية بين البيض والسود وبقية الملونين من البشر في الولايات المتحدة، اما السبب الثاني فهو زيادة حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة، وينتهي الكاتب من مقاله بالقول بأن الولايات المتحدة تواجه تحديات خارجية على الساحة الاقتصادية مع اليابان وأوروبا الموحدة، لكن التحدي الحقيقي الذي يواجهها هو الأوضاع المتردية داخليا .

الموضوع الخامس أسماه الكاتب «لماذا نغتال رؤساءنا إذن؟!» وفيه يطرح الكاتب تساؤلاً مهماً وهو لماذا نحن بالذات في هذه المنطقة في العالم نغتال وننفرد باغتيال رؤسائنا وقادتنا؟ وبعدها استعرض الكاتب الاغتيالات السياسية في منطقتنا العربية، ويُرْجِع الكاتب السبب في انتشار هذه الظاهرة إلى انقطاع التواصل الحر والمفتوح بين الحاكم والمحكوم، نتيجة عزلة المحكومين وسقوطهم في براثن الأزمات الطاحنة، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو فكرية. . لذلك يقترح الكاتب إعادة النظر في كل الأمور، وفتح باب الحوار الديمقراطي السليم بدلا من السلبية في انتظار الصدمة، حتى لو كانت باباً ديمقراطياً أو غير ديمقراطي.

الموضوع السادس أسماه الكاتب «ديمقراطية الإفساد المنظم» وفيه يستعرض الكاتب الديمقراطية في البرازيل، وهي أكبر الدول النامية مساحة وثروة وسكانا، نموذج الديمقراطية في البرازيل، يستحق الدراسة لأن التناقض الهائل في هذه الدولة بين النزوع إلى الديمقراطية السليمة، وبين تكدس الثروة وفساد السلطة. يستعرض الكاتب بعدها ماذا حصل للرئيس البرازيلي المنتخب الذي عزله مجلس النواب البرازيلي بعد اتهامه بالفساد لاختلاسه مبلغ 6 ملايين دولار.

الدلائل التي يريد الكاتب قولها هي إن الفساد ونهب ثروات البلاد سمة من سمات العالم النامي، وهي سمة من سمات التخلف والحكم الفردي. ويضرب مثلا على فساد الأنظمة في العالم الثالث، جوبوكو رئيس زائير، إلى بوكاسا رئيس افريقيا الوسطى، إلى شاه إيران الراحل، الى عالمنا العربي؛ حيث الحالات لا تحصى، والأسماء لا تعد، والأموال المسلوبة في بنوك العواصم الغربية لا حصر لها، وقصص الفساد تفوق الخيال، ويُنْهي الكاتب مقاله باستعراض ما كتبه الدكتور محمد عصفور عن الفساد؛ حيث قال: إن أخطر صور الفساد وأشدها استعصاء على المحاسبة هو الفساد السياسي، وهو الذي يشمل انحرافات السلطة الحاكمة، والتي يصعب - إن لم يستحل - محاكمتها.

الباب الخامس والأخير خصصه الكاتب لملاحق ذات معنى وتتعلق بأحكام المحكمة الدستورية ومحكمة النقض وقرارات رئيس الجمهورية.

تنبع أهمية الكتاب من صدوره في الفترة التاريخية التي يمر بها الوطن العربي اليوم؛ حيث يعاني من أزمات سياسية واقتصادية خانقة، تعود أسبابها - بلا شك - إلى غياب الديمقراطية والحريات بشكل عام.

إن تردي الأوضاع السياسية في الوطن العربي في السنوات الأخيرة، وانتشار حالات الفساد والرشوة، وتزوير الانتخابات، والإفراط في سياسات القمع باسم الأمن والحفاظ على الدولة، واستمرار الأنظمة الاستبدادية في السلطة في معظم الأقطار العربية؛ قد ساعدت على بروز تيارات سياسية جديدة تؤمن بالعنف كأسلوب لتغيير السلطة، وهذه الظاهرة جاءت كنتيجة طبيعية لغياب الديمقراطية، وتأخر قيام المجتمعات المدنية.

طرح الكاتب عدة مواضيع مختلفة عن الديمقراطية في بلادنا، وركز معظم الكتاب لمعالجة إشكالية الديمقراطية في مصر، ويعاب عليه إهماله للتجارب

الديمقراطية الأخرى في الوطن العربي، وأسباب تعثرها أحيانا.. فالتجربة الديمقراطية في كل من المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن، والكويت، واليمن تستحق الدراسة والاهتمام من الكاتب.

مع أن الكاتب يؤمن بالديمقراطية كحل لمشاكل الوطن العربي إلا أنه كان مترددا في طرح قضية «تدوير السلطة» في مصر، والقصد منها هو فتح المجال للمواطنين أو المحكومين بأن يكونوا حكاما وللحكام أن يكونوا محكومين.. مثلما يجري في الدول الديمقراطية، لكن الكاتب دائما يتعلل بالظروف وعدم استعداد الشعوب لمثل هذه الخطوة ويعتبر الكتاب من الكتب العربية الجيدة التي تحاول إلقاء الضوء على مشاكلنا مع الديمقراطية في الوطن العربي، فالكتاب يعتبر إضافة جديدة للمكتبة العربية، ننصح بضرورة اقتنائه.

العلاج النفسي السلوكي المعرفي الحديث

عبدالستار إبراهيم

دار الفجر للنشر والتوزيع - القاهرة، 1994، الطبعة الأولى 496 صفحة

مراجعة: محمد نجيب أحمد الصبوة

كلية الآداب - قسم علم النفس - جامعتي القاهرة والكويت

يقع الكتاب في 496 صفحة من القطع الكبير، تنقسم فيما بينها إلى ثلاثة أبواب ضَمَّت بين دفتيها ثلاثة عشر فصلا. وكانت فلسفة العرض التي اتبعها المؤلف عند تصنيفه للمادة العلمية في كل فصل على حدة، هي: عرض الأسس النظرية التي يقوم عليها كل أسلوب من أساليب العلاج السلوكي المعرفي، ثم عرض فنيات الأسلوب ذاته، فملخص للفصل، وأخيرا قائمة لمراجع هذا الفصل سواء أكانت مراجع عربية أم إفرنجية. ونرى أن هذا الأسلوب في تصنيف المادة العلمية وعرضها على القارىء وفقا لهذا المنطق ييسر عليه عملية الاطلاع والفهم والاستيعاب.

والرأي لدينا أن هذا الكتاب الذي نعرض له الآن يمثل أهمية خاصة للمتخصصين في علم النفس والطب النفسي والعصبي بصفة عامة، وللمتخصصين في علم النفس العيادي (الكلينيكي) بصفة خاصة، لأسباب عديدة أهمها: أن مؤلف هذا الكتاب أتيحت له الفرصة للاطلاع عن كثب على جوانب التقدم في دراسة الاضطرابات النفسية والعقلية، وفنون التطور في علاجها أو تعديلها. كما أتيح له قدر ضخم من التدريب المنظم على ممارسة العلاج النفسي مما، غير كثيرا من مفاهيمه عن تعديل السلوك البشري، واضطراباته من ناحية، وزاد من يقينه بدور علم النفس والمعرفة التجريبية في إخضاع موضوع كان ولا يزال - على حد قوله شخصيا - موطنا للخرافة والجهل والتدجيل من ناحية أخرى. هذا **أولاً**.

ثانيا: يمكن تصنيف هذا المؤلِّف، بعد استعراض مؤلفاته في هذا التخصص الدقيق، بأنه يقع داخل فئة علماء النفس المتميزين ذوي الشعور الجاد بالمسئولية الاجتماعية تجاه أبناء جلدتهم، وذوي الغيرة على تقدم أوطانهم. ويتبدى ذلك في رغبته القوية في مشاركة القارىء العربي بعض الخبرات والاطلاعات المنظمة في هذا الميدان، وهي اطلاعات مشفوعة بأساليب العلاج التطبيقية، ونماذج من الحالات حرصا على ترسيخ عمليات التعلم لدى المتخصص والمثقف معا. كذلك حرصه - من خلال هذا الكتاب - على تقديم نظرية علمية متماسكة لأبناء الوطن العربي، من المتخصصين، ومن المواطنين العاديين، هي بالطبع النظرية السلوكية Behaviourism، تُرْشِد خطاهم في التعامل مع ما يثيره السلوك البشري من مشكلات ملحة.

ثالثا: هذا الكتاب مهم، لأن كثيرا من أبناء الوطن العربي، المثقفين وغير المثقفين - بل بعض المتخصصين - ما زالوا يتصورون أن العلاج النفسي تابع لمستقبل التطور في الطب، وعلم العقاقير، وجوانب العلاج الحيوي biological، كالصدمات الكهربائية، وعمليات الجهاز العصبي الجراحية. وإذا كنا نعد هذه النظرة للعلاج النفسي نظرة متخلفة، لا تعكس الشعور بالأمان عند التفكير في مستقبل هذا العلم، فإن الأدهى والأمر أن نرى حتى اليوم شائعة غير علمية منتشرة بشدة بين كل الأوساط مؤداها أن العلاج النفسي يُقصد به التحليل النفسي psychoanalysis كما بلوره «سيجموند فرويد» بشكله القديم القائم على أساليب تحليل

الأحلام، والعمليات اللاشعورية، والتداعي الحر، والطرح الموجب والسالب، وزلات اللسان وهفواته، وطفولة الإنسان المبكرة، وعقدتي أوديب وإليكترا!!

رابعا: إنه إذا كانت هناك كثرة أو قلة من المتخصصين وأصحاب الثقافة الجادة يعرفون أن هناك تطورات علمية في العلاج النفسي، وأن فحوى هذه التطورات تشير بجلاء ووضوح إلى أن العلاج السلوكي، والسلوكي المعرفي، بل العلاجات النفسية الأخرى للأفراد والجماعات، والعلاج النفسي متعدد الجوانب، تعتمد على طرق وأساليب فنية تختلف كثيرا عن الطب وعن التحليل النفسي الفرويدي، فإن معرفتهم هذه لم تتحول بعد إلى نظرة علمية متماسكة، تستطيع أن تواجه كثيرا من المزاعم الخاطئة في حركة العلاج النفسي، وتعديل السلوك البشري. وربما كان أهم أسباب ذلك أن الإلمام بالأساليب الحديثة في العلاج والتدريب عليها يعد شبه منعدم في الجامعات العربية، وفي مؤسسات الصحة النفسية إلا قليلا.

خامسا وأخيرا: يعرض الكتاب لمعظم جوانب التقدم في نظريات علم النفس الحديثة بصفة عامة، ونظريات التعلم الاشراطي والمعرفي والاجتماعي بصفة خاصة، والمتصلة بعلاج اضطرابات السلوك البشري، وكان هذا العرض يسير وفق أسس علمية ثلاثة هي: (أ) وصف الأسس العلمية لأسلوب العلاج النفسي، مع مقتطفات من البحوث والتجارب العلمية، التي تؤيد هذا الأسلوب، وتدلل على صحته، وهو ما يُعرف في علم النفس بالصدق البيئي Ecological Validity لهذه النظريات والبحوث المنطلقة منها. (ب) عرض لطريقة تطبيق هذا الأسلوب العلاجي عمليا، وبشيء من التفصيل الدقيق. (جـ) عرض لنماذج من الحالات التي يتم علاجها بهذا الأسلوب، لبيان مدى نفعه وجدواه واقعيا، وهو ما يُعرف في علم النفس العيادي باسم الحالات الشارحة.

وفيما يلي عرض لأبواب هذا الكتاب وفصوله. الباب الأول: يعرض فيه المؤلف للمفاهيم الأساسية التي تشيع عند دراسة الاضطرابات النفسية وعند علاجها، ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نحن والاضطرابات النفسية والعقلية: وفيه حاول المؤلف أن يُعرِّف مفهوم الاضطراب النفسي والعقلي. ولجأ عند ذلك – جريا على عادة كثير من الباحثين – إلى التعريف الوصفي والتعريف بالنقيض، ولذا فقد انتهى إلى أن

الاضطراب النفسي يعبر عن مفهوم لجانب من السلوك يتعارض مع ما نطلق عليه سلوكا سليما، أو عاديا أو ناضجا. وإذا غلب الاضطراب على الناحية الانفعالية والوجدانية كان هناك ما يسمى بالاضطرابات العصابية، كالقلق، والمخاوف المرضية، والاكتئاب، والوسواس، والهستيريا. وإذا كان مصدر المرض اضطرابا في التفكير يظهر ما يسمى بالمرض العقلي (الذهاني). ويأخذ أشكالا متعددة ومتباينة في الوقت نفسه، كالفصام، والهوس، والبارانويا.. الخ. أما الانحرافات النفسية الاجتماعية، كالجريمة، والجناح، والسلوك الاجتماعي التدميري (الانحراف السيكوباتي) فينشأ بسبب اضطراب السلوك الاجتماعي. وتعتبر الأمراض النفسية الجسمية Psycho-Somotic diseasis كالارتفاع في ضغط الدم، وأمراض التنفس، كالربو، والأمراض المعدية، والمعوية، كالقرح، والتهابات القولون.. إلى آخره، مؤشرا يدل على أن الاضطرابات النفسية، كالقلق، والمخاوف، والاضطرابات الانفعالية عموما، تؤثر تأثيرا سلبيا في الوظائف الأخرى.

وتسبب الأمراض النفسية كثيرا من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الغربية والشرقية، ودول العالم الثالث على حد سواء. وعند عرض كل ما سبق اعتمد المؤلف على نتائج الدراسات والبحوث المسحية والوبائية، التي تبين مدى انتشار الاضطرابات العقلية، في العالمين الغربي والعربي. كما أشار إلى أن الاضطرابات النفسية تحدث بسبب التفاعل بين العوامل الوراثية والعوامل البيئية، متمثلة في اتباعنا أساليب خاطئة في التنشئة الاجتماعية، فضلا عن تعرضنا لكثير من الضغوط والتوترات العصبية والأزمات.

أما **الفصل الثاني** الذي جاء بعنوان: شيء عن العلاج النفسي عبر العصور، فقد طاف بنا المؤلف بنظرة تاريخية، كل المحطات التي توقف عندها الناس من كل الأماكن، ومن كل الأعمار، ليكشف عن تطور نظرتهم لمن يعانون من الأمراض النفسية والعقلية، على مر العصور والدهور، إذ لم تكن معاناة البشرية من تلك الاضطرابات مسألة هينة، فلقد شغلت الناس منذ القدم، وما زالت تشغلنا حتى اليوم.

وتمثلت النظرة القديمة للأمراض النفسية بأنها تحدث نتيجة لوجود أرواح أوشياطين، لها القدرة على أن تلج الجسم البشري، وتسيطر عليه على نحو ما.

وحسب نوع هذه الأرواح، فإذا كانت خيرة فإنها توجه تصرفات الإنسان وجهات إيجابية، وإذا كانت خبيثة فإنها توجهه نفسيا وجسميا وجهات سلبية، فيتكون المرض الجسمي والنفسي. أما قدماء المصريين فقد رأوا أن هذه الأرواح التي تسبب المرض يمكن طردها عن طريق الإله حورس. ورأى الإغريقيون القدماء أن الشياطين التي تحل بالإنسان هي سبب الإصابة بالأمراض النفسية ومن ثم وضعوا الأساس حتى تخرج هذه الشياطين، وإن لم تخرج فلا بد من حرقهم وهم أحياء. وللأسف ما زالت بعض الشعوب العربية، وغير العربية، تؤمن بمثل هذه الأفكار، من الشعوذة وألوان السحر ومس الجن والشياطين.

وبعد ظهور حركات الإصلاح الاجتماعي تحسن وضع المرضى النفسيين، وحدث التحول من العلاج بالشعوذة والسحر إلى العلاج العضوي.

وفي مستهل القرن العشرين حدث تراجع عن التفسير الطبي، والبحث عن تفسير نفسي على يد «فرويد» الذي افترض أن الاضرابات النفسية يمكن أن ترد إلى وجود صراعات داخلية لا شعورية ويؤدي تصارعها إلى تكوّن الأعراض المرضية.

وفي نفس الفترة التي برز خلالها «سيجموند فرويد» برز «إيفان بافلوف» في روسيا بدراساته عن الفعل المنعكس، بحيث شاءت الظروف أن يصبح مؤسس الوجهة السلوكية في علم النفس، عندما استطاع «جون برودواس واطسون» أن يطبق بمهارة نظريات بافلوف في الفعل المنعكس، لوصف اكتساب الأمراض النفسية، وعلاجها مرة أخرى. وفي فترة قريبة ظهر «سكيز» الذي استطاع أيضا أن يرسخ مناهج سلوكية متطورة، عن تعديل السلوك الإنساني.

وهكذا أمكن بظهور هذا التصور النظر إلى كافة الأمراض النفسية على أنها استجابات وعادات شاذة تكتسب بفعل خبرات خاطئة. ولم يعد المعالجون النفسيون عامة والسلوكيون خاصة ينظرون للاضطراب النفسي على أنه نتاج لغرائز أو صراعات داخلية (لاشعورية)، بل إنه سلوك نكتسبه من البيئة بفعل سلسلة من الارتباطات الخاطئة بين منبهاتها المختلفة.

وظهر بعد ذلك تطور شديد الأهمية، مؤداه الانتقال من العلاج السلوكي الأحادي البعد، إلى العلاج المتعدد الأوجه، لأن النظرة العلمية تقتضي الآن النظر إلى الاضطراب أو المرض النفسي، على أنه جاء نتاجا لعدد من العوامل يشيع بعضها في البيئة الخارجية، وبعضها في عالم القيم والتفكير والوجدان، وكلها

عوامل ذاتية، ومن ثم فإن علاج أي مريض نفسي يمكن أن يتم بأن نعلمه أساليب جديدة من السلوك، وطرقا جديدة من التفكير وحل المشكلات.

معنى ذلك أن هذا الكتاب يحاول ألا يجرد الاضطرابات النفسية من طبيعتها المعقدة. ويضع تصورا جديدا مؤداه: أن الاضطراب النفسي عندما يحدث لا يشمل جانبا واحدا من الشخصية، إنما يشتمل على أربعة عناصر هي: السلوك الظاهر (الأفعال الخارجية)، والانفعال (التغيرات الفسيولوجية)، والتفكير والمعتقدات الخاطئة (أساليب التفكير والقيم)، والتفاعل الاجتماعي (المهارات الاجتماعية ومجمل العلاقات بالآخرين).

ويعرض **الفصل الثالث** والأخير من الباب الأول للأسس العلمية التي تقوم عليها كل أساليب العلاج النفسي وتطورها من القديم إلى الحديث.

ولذا يقول المؤلف: «إن اكتشاف الأساليب الحديثة في العلاج يعتبر ثورة شهدتها الأعوام الأخيرة، فلم يعد من الضروري أن يتحول آلاف المضطربين إلى مرضى مزمنين». فعندما يكون الاضطراب مصحوبا بمخاوف مرضية أو قلق، فينبغي أن نستخدم أساليب التطمين المنظم، بمساعدة الاسترخاء، وتأكيد الذات، لتعديل الاضطرابات الوجدانية. أما أساليب التعديل السلوكية فتعد من أنجح الأساليب السلوكية في علاج الاضطرابات التي تكون متجهة ضد الآخرين كالعدوان، وتدمير الملكية، كما ينجح في تعديل سلوك الأطفال. وتنجح أساليب تعديل الأفكار الخاطئة، والسلبية، والمعرفية، وانحراف القيم، في شفاء مرضى الاكتئاب، والاغتراب، والتفكير الفصامي، والشعور بالنقص، وبعض الاضطرابات الاجتماعية التي تؤدي الأفكار الخاطئة دورا كبيرا في تدعيمها؛ مثل: التحامل على الغير، والتعصب ضده. أما أساليب التفاعل الاجتماعي فتكون فعالة في علاج الحالات النفسية، التي يكون منشأ الاضطراب فيها راجعا لأخطاء في التوحد بنماذج شاذة، وغير ملائمة لاكتساب السلوك الجيد، وذلك كما في حالات الاضطرابات الاستجناسية، والاضطرابات الجنسية، والجناح... الخ.

أما عن الوقاية التي هي خير من العلاج بكل أنواعه، فإن الجهد الذي حدث في هذا الميدان بشأنها يعد جهدا قليلا، علما بأنه من الممكن استخدام الأساليب المتصلة بتحسين الوراثة، خاصة في حالة الوقاية من الاضطرابات العقلية كالفصام، والهوس، والبارانويا، كذلك محاولات تعليم الوالدين أساليب مناسبة

للتنشئة الاجتماعية، فضلا عن تعليمهم كيفية التخلص من تأثير الأزمات البيئية الضاغطة، بتوفير مناخ وقائي يُفْضي إلى التخفف من الضغوط النفسية المتصلة بمُناخ العمل، عن طريق استخدام أساليب الإرشاد والتوجيه. وأشار المؤلف إلى أهمية نشر الثقافة النفسية، بهدف تعريف الناس بالظروف التي تسبب الاضطرابات النفسية، مع ضرورة معاملة المضطربين نفسيا بقدر كبير من المشاركة الوجدانية، والمودة بدلا من العزلة، لأن كل ذلك يعد من تدابير الوقاية.

أما الباب الثاني من هذا الكتاب فكان عنوانه: نماذج من أساليب العلاج النفسي السلوكي المعرفي الحديث. ويضم هذا الباب ستة فصول، أولها الفصل الرابع وكان عنوانه: علاج الاضطرابات الانفعالية بطريقة متدرجة. وفيه عرض المؤلف مجموعة من الحالات الشارحة، ليظهر من خلالها كيفية تطبيق مبدأ الكف المتبادل، والتعرض التدريجي لمصادر الاضطراب، أو ما يُعرف بإجراءات التطمين المنظم، الذي يقوم على المبدأ السابق ذاته، للتخلص من المخاوف والقلق بكل أنواعه. وطريقة التطمين التدريجي المنظم ما هي إلا تشجيع المريض النفسي على مواجهة مواقف القلق والخوف تدريجيا، إلى أن تتحيد مشاعره الانفعالية الحادة (العصابية) نحو تلك المواقف. وقد عرف المعالجون السابقون - فيما يرى المؤلف - هذا الأسلوب كما عرفه المعالجون المحدثون. وينظر المؤلف إلى مبدأ الكف المتبادل على أنه بمثابة الأساس العلمي الذي قدمه علم النفس الحديث لتفسير نجاح هذا الأسلوب: فإذا نجحنا في استثارة استجابة معارضة للقلق (كالتطمين التدريجي) في حالة وجود الموضوعات المثيرة له، يمكن أن يؤدي ذلك إلى كف كامل للقلق، ومن ثم يتناقص ويختفي بعد ذلك. ويتطلب إجراء التطمين المتدرج مراحل عديدة؛ منها: تحديد المواقف التي تثير المخاوف الرئيسة للشخص، ثم إدراج كل موقف منها على حدة في قائمة تبدأ بأقل المنبهات إثارة للخوف في الموقف، مع التصاعد إلى أشدها إثارة، ثم يصبح الموقف معدا لإجراء العلاج بعد ذلك، بأن نطلب من الشخص وهو في حالة استرخاء وهدوء أن يتخيل نفسه في الموقف الذي يثير أقل درجة من القلق في البداية مع تهدئته إلى أن تتحيد مشاعره نحو الدرجات المنخفضة، ثم يبدأ الانتقال للمواقف الأشد، وهكذا حتى تنتهي القائمة.

وهناك طريقة أخرى، تقوم على اصطحاب المعالج للمريض، حيث مواقف الخوف الحية، أو الطبيعية، بدلا من تخيلها. ولكل طريقة منهما عيوبها ومزاياها. ولو أن الجمع بين الطريقتين - كما يرى المؤلف - ممكن ومرغوب. وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب يقتصر على علاج المخاوف المرضية، فإنه يصلح أيضا في علاج بعض حالات الاكتئاب، خاصة عندما يكون الاكتئاب استجابة شديدة بسبب حادثة خارجية محددة كفقدان شخص عزيز أو العمل، أو يكون متصلا بأحزان محددة، في الماضي. ويذكر المؤلف أن نسبة نجاح هذا الأسلوب في علاج المخاوف المرضية تصل إلى ما يقرب من 89%، كما يرى أن نجاح استخدام هذا الأسلوب يتوقف على تدريب الشخص على الاسترخاء العميق، وهذا ما سيعرض له الفصل الخامس.

يعرض **الفصل الخامس**، لأسلوب الاسترخاء الذي يوصي المؤلف بضرورة إتقانه من جانب المعالجين النفسيين، لأنه يرى أن جميع الناس تقريبا تستجيب للاضطرابات الانفعالية؛ كالقلق، والمخاوف، والاكتئاب، بتغيرات وتوترات شديدة في جميع عضلات الجسم. ومن شأن هذا التوتر أن يضعف قدرة الكائن الحي على المقاومة، والاستمرار الكفء، في نشاطه الجسمي والعقلي، بل يجعله أشد استهدافا لمزيد من الانفعال والخوف والسلبية.

ويستجيب المرضى العقليون والنفسيون بتوترات عضلية عامة، قد تشمل الجسم كله. ولذا فإن هذا الفصل يقدم بعض الأساليب العلاجية للمساعدة في السيطرة على التوترات العضلية، وتحقيق الاسترخاء العضلي. ويبين أن الإنسان يمكنه أن يتعلم تدريبات من شأنها أن تساعده على تحقيق هذا الاسترخاء. وذيَّل الفصل بملحق يضم أحد نماذج التدريبات المهمة في هذا الخصوص.

وينفرد **الفصل السادس**، بعرض أسلوب تأكيد الذات والحرية الإنفعالية، والتدريب على تنمية المهارات الاجتماعية واكتسابها.

ويرى المؤلف أن هذه الأساليب تنطلق من فكرة؛ مؤداها: أن الحياة الحديثة، بناء على مفاهيم تربوية وأخلاقية خاطئة، تفرط في تأكيد ضرورة أن يتدرب الإنسان على كظم غيظه، وأن يقمع التعبير عن انفعالاته ومشاعره نحو الأشخاص، أو المواقف التي يواجهها.

ويشير مفهوم تأكيد الذات، وحرية التعبير الانفعالي إلى ضرورة أن يعبر

الإنسان عن مشاعره بصدق وأمانة في المواقف المختلفة، ومع مختلف الأشخاص، فيما عدا التعبير عن القلق والاضطراب، ولقد أشارت معظم البحوث النفسية في هذا الصدد إلى أن الخوف من تأكيد الذات والعجز عن التعبير الانفعالي الملائم يعدان سببين أساسيين من أسباب القلق والصراع النفسي، والاضطرابات النفسية، ونتيجة لها في الوقت نفسه.

ويؤدي النجاح في تنمية القدرة على حرية التعبير الانفعالي، وتأكيد الذات إلى تخفيض القلق والاكتئاب، وإقامة علاقات اجتماعية ناجحة. وفي كل مرة ينجح فيها الإنسان في ذلك تزداد ثقته بنفسه، وقدرته على الضبط الذاتي. ولقد ابتكر المعالجون النفسيون عددا من الأساليب والطرق التي تساعد الأشخاص على ذلك، منها التشجيع على التعبير المتعمد عن الانفعالات والمشاعر بكلمات صريحة مسموعة، وبطريقة تلقائية، وتقبل المدح، والثقة في أداء الأدوار، وتدريب المهارات الاجتماعية، وإحداث استجابات بديلة ملائمة للحالة الشعورية.

أما الفصل السابع، فيختص بالحديث عن أسلوب قوة التدعيم reimforcement. ويقصد بمفهوم التدعيم في هذا السياق، مجموعة الاستجابات التي تستجيب بها البيئة الاجتماعية للأفعال والتصرفات الإنسانية. ولأن البيئة الاجتماعية تستجيب لتصرفات الناس بأشكال مختلفة من التقبل أو الرفض، فيترتب على ذلك أنه إذا كانت استجابة البيئة بالتقبل، فيؤدي هذا إلى تدعيم التصرف أو السلوك موضوع هذا التقبل. ويكون التدعيم البيئي إيجابيا إذا أدى إلى زيادة في شيوع السلوك السليم والسوي. ويكون سلبيا إذا أدى إلى زيادة السلوك المضطرب والشاذ. فكما يدعم المجتمع أشكالا جيدة من السلوك، قد يدعم أشكالا شاذة ومضطربة.

ويرى المؤلف أن نظرية التدعيم تقرر أن الاضطراب بأنواعه المختلفة يحدث بسبب عمليات تدعيم سلبية للسلوك الشاذ. فالتدعيم الخاطىء بإظهار الانتباه وتلبية رغبات الأشخاص عند انغماسهم في أشكال شاذة من السلوك أو مدمرة للذات أو المجتمع سيؤدي في الغالب إلى زيادة في تلك الجوانب الشاذة ومن ثم سيزداد حظ الشخص من الاضطرابات والشذوذ، وتتدعم غالبية الاضطرابات المصاحبة للأمراض النفسية والعقلية ومشكلات الأطفال بهذا الشكل. فعناق الطفل عندما يبكي، والاستجابة لهلاوس الفصاميين على أنها علامة من

علامات التُّقى والورع، والسكوت على عدوان الجانحين وتدميرهم للآخرين، أو إظهار الإعجاب بسلوك هؤلاء الجانحين، والتسلط العدواني المدمر للآخرين، والإنصات للمكتئبين عندما يثرثرون عن أمراضهم الجسمية ومتاعبهم في العمل والحياة، والنظر لتوتر القلقين على أنه علامة من علامات العبقرية والإبداع. . كل هذا وغيره - كما يرى المؤلف - يعد مظهرا من مظاهر التدعيم الاجتماعي السلبي (المقصود أو غير المقصود) للاضطرابات النفسية والاجتماعية المختلفة.

واختفاء التدعيم الإيجابي لا يقل خطرا عن التدعيم السلبي الخاطىء، بل إنه يعد سببا أساسيا في ظهور بعض الاضطرابات النفسية والعقلية. فالاكتئاب مثلا، يحدث أساسا بسبب عدم وجود بيئة اجتماعية تمنح التدعيم الإيجابي وتثير الدوافع والفعل والنشاط.

وعندما نستخدم مبدأ التدعيم بطريقة منظمة يمكن أن يصبح، كما يرى المؤلف، وسيلة فعالة لتعديل السلوك ومواجهة كثير من المشكلات الإنسانية بحلول إيجابية. واختص هذا الفصل بتقديم صورة مبلورة لاستخدام التدعيم في العلاج النفسي. ويرى المؤلف أن استخدام التدعيم في العلاج يتطلب أن نبدأ أولا بالتحديد النوعي للاضطراب الذي نريد علاجه، والأهداف التي نرغب في الوصول إليها، ثم حصر الظروف الاجتماعية المحيطة بظهور الاضطرابات، والاستجابات الاجتماعية التالية لظهوره، ثم يبدأ تعديل السلوك بعد هذا من خلال التجاهل عندما تظهر الجوانب المضطربة غير المرغوبة من السلوك. وينطبق ذلك على حالات مختلفة، كالفصاميين، وعيوب الكلام، والقلق، والانسحاب الاجتماعي.

ولكي يكون التدعيم فعالا يجب أن تصحبه شروط؛ منها: أن يكون فوريا، وأن يكون موضوع التدعيم مرغوبا من الشخص. والتدعيم المتقطع أفضل من التدعيم المستمر من حيث تأثيره على السلوك الجديد المكتسب. كما يجب الاهتمام بالشروط المحيطة بالسلوك، وإلغاء الوظيفة (المكاسب الثانوية) التي يؤدي إليها السلوك السيىء. ولكي نضمن استمرار الاستجابات الجيدة، بعد ظهورها بفعل التدعيم، من الأفضل أن تُنَفَّذ خطة العلاج في البيئة الطبيعية للشخص أو على الأقل في بيئة مشابهة، كما أن إشراك المحيطين بالشخص (الأسرة أو الزملاء) وإعلامهم بخطة العلاج وأهدافها تؤدي - كما يرى المؤلف - إلى استمرار تحسن السلوك السوي والصحة، وتدعيم سلوك جديد يصحبه تغيير

إيجابي في خصائص سلوكية أخرى. وتعد هذه التغيرات الجديدة من العوامل التي تساعد بدورها على استمرار ظهور الأنماط السلوكية الجديدة وثبوتها.

ولما كان التدعيم سلاحا ذا حدّين، فإنه يستخدم في أغراض علاجية إنسانية كما قد يستخدم في أهداف لا أخلاقية، كالتلاعب بالبشر، والتحكم اللاأخلاقي في سلوكهم، ولذا فإنه من الواجب - كما يرى المؤلف - الالتزام ببعض القواعد الأخلاقية، كضرورة الحصول على موافقة الشخص ورضائه، فضلا عن أن يكون الهدف دائما هو دفع الشخص لمزيد من التكامل والارتقاء والفاعلية.

وأفرد المؤلف **الفصل الثامن** لعرض أسلوب العقلانية، أو تعديل أخطاء التفكير. ويشير المؤلف في بداية هذا الفصل إلى أن الفلاسفة اليونانيين قد تنبهوا منذ القدم إلى أن الطريقة التي ندرك بها الأشياء - وليس الأشياء نفسها - هي التي تسم سلوكنا، وتصفه بالاضطراب أو السواء. وفي هذا الصدد يقول «أبيقورس» لا يضطرب الناس من الأشياء، ولكن من الآراء التي يحملونها عنها».

ويشير كذلك إلى أن العلاج النفسي السلوكي المعاصر يسلّم بأن كثيرا من الاستجابات الوجدانية والسلوكية المضطربة تعتمد إلى حد بعيد على وجود معتقدات فكرية خاطئة، يبنيها الفرد عن نفسه، وعن العالم المحيط به. ومن هنا ابتكر المعالجون النفسيون مفاهيم وآراء مختلفة عن قيمة العوامل الذهنية والفكرية في الاضطراب النفسي. وتتفاوت هذه المفاهيم، فهي عند أدلر Adler تشير إلى «أسلوب الحياة» الذي يتبناه العصابي أو الذهاني. وعند بعضهم الآخر تشير إلى «أساليب الاعتقاد»، ويستخدم البعض الثالث مفهوم «الفلسفة الشخصية». أما المعالج «ألبرت إليس Ellis» فيستخدم مفهوم «الدفع المتصل». وبالرغم من الاختلافات الظاهرة في هذه المفاهيم، فإن هذه الطائفة من الباحثين والمعالجين تتفق على أن الاضطرابات النفسية أو العقلية لا يمكن عزلها عن الطريقة التي يفكر بها المريض عن نفسه وعن العالم، أو اتجاهاته نحو نفسه ونحو الآخرين، وأن العلاج النفسي يجب أن يركز مباشرة على تغيير هذه العمليات الذهنية، قبل أن نتوقع أي تغيير حاسم في شخصية المريض، أو في الأعراض التي دفعته لطلب العلاج.

وساق المؤلف عددا من الأدلة العلمية على فاعلية أساليب التفكير في إحداث الاضطراب النفسي وفي العلاج منه، وتحدث عن علاقة أساليب التفكير

والاعتقاد باضطرابات الشخصية والسلوك، وضرب أمثلة للأفكار والاعتقادات الخاطئة، وكيفية تعديل التفكير السلبي بأسلوب العقلانية، وتحويل التفكير السلبي إلى تفكير إيجابي، وتصحيح أخطاء الحكم والاستنتاج، وكل طرق التفكير اللاعقلانية.

أما الفصل التاسع الذي جاء بعنوان علاج دون معالج، أو الأساليب الحديثة في العلاج الذاتي. بدأ فيه المؤلف بتمهيد بيّن من خلاله أن إحساس المعالجين السلوكيين بحاجة الناس لطرق سريعة وفعالة لمساعدتهم على تنمية قواهم الذاتية، وتعديل أنماط التكيف السيئة لديهم، وأساليبها التي تعلموها من خلال عمليات تشريط اجتماعي سيىء، جعلتهم يفكرون في ابتكار طرق سريعة وفعالة، يمكن للمريض أن يمارسها بنفسه دون حاجة للالتجاء المستمر للمعالج، إلا في حالات وأوقات قليلة.

ويأتي طرح هذه الطرق العلاجية على أنها طرق للعلاج الذاتي، وأحيانا تسمى طرق التوجيه الذاتي، وتسمى في سياق ثالث باسم أساليب الضبط الذاتي. ورغم اختلاف التسميات، فإنها تتفق جميعا في أنها تستهدف تطبيق علم النفس ونظرياته، بحيث يستطيع طائفة من المرضى النفسيين علاج أنفسهم بأنفسهم، على ضوء المعارف والقوانين العلمية، التي اكتشفها علماء النفس.

بعد ذلك طاف بنا المؤلف، ليعرض لنا كيفية العلاج الذاتي، فتحدث عن تعليم المعالج المريض النفسي كيفية الاسترخاء للقضاء على الاضطرابات الانفعالية، والعلاج الذاتي من خلال ملاحظة الذات، وكيفية تنمية الثقة بالنفس، والتعلم بالنموذج والقدوة والمحاكاة لتعديل كثير من جوانب السلوك المضطرب، والتدعيم وإثابة الذات كطريقة من طرق العلاج الذاتي في مقابل عقاب الذات على ما يُرْتَكَب من أخطاء، وتدريب المرضى على الإيقاف المتعمد للأفكار غير المرغوبة، وهي الأفكار التي تشكل سلوكهم وتصرفاتهم، ويحدث هذا التوقف للأفكار الخاطئة بطريقة الكف المتبادل للأفكار مثلما هو الحال في الكف المتبادل للاستجابات الانفعالية.

ويضم الباب الثالث والأخير من هذا الكتاب، وهو بعنوان: «العلاج

السلوكي لبعض الاضطرابات النفسية والعقلية» أربعة فصول، نعرض لمحتوى كل منها على النحو التالي:

الفصل العاشر: العلاج السلوكي واضطرابات الطفل:

في بداية هذا الفصل عرض المؤلف لمفهوم اضطرابات الطفولة، وانتهى إلى أنه يشمل كل ما يدفع الطفل وآبائه، أو المحيطين به في المؤسسات الاجتماعية والتربوية والأسرة إلى طلب نصيحة المتخصصين وتوجيهاتهم المهنية، للتخلص من جوانب السلوك موضوع الشكوى. وأشار المؤلف إلى ضرورة وجود علاج سلوكي للطفل، وتحديد أنواع المشكلات التي تواجه الأطفال، وتحديد كيفية علاجها. كما أشار إلى ضرورة أن يلم الاختصاصي النفسي العيادي المعالج بقوانين النمو والارتقاء الحسي والحركي والمعرفي والجسمي... الخ.

بعد ذلك حدد المؤلف اضطرابات الطفولة وفقا لما طرحه دليل التشخيص الطبي النفسي الأمريكي الثالث المعدل، وهي: مشكلات التخلف العقلي، ومشكلات النمو اللغوي، وصعوبات التعلم، ومشكلات متعلقة باضطرابات السلوك، ومشكلات القلق، والاضطرابات المرتبطة بسلوك الأكل والطعام، واللوازم الحركية، واضطرابات ضبط الإخراج، واضطرابات الكلام واللغة، وذهان الطفولة، والسلوك الاجتراري autistie dehaviour. وحدد إجراءات العلاج السلوكي للطفل في شكل خطوات عملية محددة، وطريقة تنفيذها من خلال حالات شارحة، ثم عقد المؤلف مقارنة بين الأساليب السلوكية المختلفة في علاج الأطفال، ووضع قوائم تضم مشكلات الأطفال، وما يلائم علاجها من أساليب سلوكية، وأنهى الفصل بوضع مجموعة من التحذيرات المتصلة باضطرابات الأطفال.

وقد اختص **الفصل الحادي عشر** بعرض الاضطرابات العصابية والقلق، وكيفية علاجها نفسيا. في البداية عرَّف المؤلف الشخصية العصابية بأنها: مفهوم فرضي يصف أنواعا من السلوك الذي يتسم بسرعة الاستثارة الانفعالية، وتجنب المواقف التي تستثير الانفعالات، ويجد العصابي صعوبة واضحة في التعبير عن الانفعالات (عدا القلق)، ويفتقد لغة الاتصالات والتخاطب الاجتماعي القائم على الأخذ والعطاء. ويرى المؤلف أنه لا يمكن عزل العصاب، كاضطراب نفسي، عن

الطريقة التي يفكر بها الشخص العصابي، فقد تبين أن العصابيين بصفة عامة يميلون للمبالغة، والتهويل، والتوجس، واللاعقلانية، والتطرف. وتسهم هذه الخصائص السلوكية فيما بينها في تحويل الشخص العصابي إلى الاضطرابات النفسية الشائعة بما فيها الخوف، والقلق، والوساوس.

ويلاحظ أن هذا الفصل رغم أنه عدَّد في البداية كل اضطرابات الأطفال النفسية، فإنه قد ركز على عرض الأساليب السلوكية العلاجية الحديثة لمشكلة قلق الأطفال. وتناول هذه الأساليب من خلال التركيز على الجوانب المختلفة التي تصف الإضطراب العصابي، ومن ثم سيجد القارىء عرضا للأساليب السلوكية الفعالة، ومن أهمها: أساليب التعويد habituation والتدرج مع الطفل لمواجهة مواقف التهديد، وأسلوب الغَمْر الانفعالي، والاسترخاء العضلي، والعلاج المعرفي، لتعديل أخطاء التفكير، وتشجيع العقلانية، والتدريب لتنمية المهارات الاجتماعية، بحيث يتمكن الطفل في نهاية العلاج من مواجهة المواقف الاجتماعية، وعلاجها بمهارة، ومعرفة حقوقه، وكذلك واجباته إزاء الآخرين.

ويعرض **الفصل الثاني عشر** للعلاجات السلوكية للاضطرابات العقلية بصفة عامة ولدى مرضى الفصام بصفة خاصة.

في البداية حدد المؤلف تطورات هذا النوع من العلاج، وتقديمه بصفة خاصة لهذه الفئة من المرضى، فقد كان معروفا أن العلاج السلوكي لا يمكنه أن يحرز أي نوع من النجاح مع المرضى الفصاميين. ولكن أصبح من الممكن للمرضى العقليين بصفة عامة، والفصاميين منهم بصفة خاصة، الآن، بفضل تطور مناهج العلاج السلوكي المعرفي، أن يكتسبوا كثيرا من السلوك الإيجابي، وأن يتخلصوا من الجوانب الفكرية والسلوكية الشاذة. ولذا، فإن هذا الفصل قد اهتم بعرض العناصر السلوكية الداخلة في تعريف الأمراض العقلية (الذهانية) بما فيها الفصام، والاكتئاب، تمهيدا لشرح خطة علاجها السلوكي. هذا فضلا عن عرض بعض المزاعم والمعتقدات الخاطئة التي انتشرت بين المتخصصين في الصحة العقلية والطب النفسي، والتي كان من شأنها إعاقة تقدم الأساليب العلمية في العلاج النفسي، وتعطل ظهور حركة العلاج السلوكي للفصام والأمراض العقلية.

أما الفصل الثالث عشر والأخير في هذا الكتاب، فقد جاء بعنوان: البرامج السلوكية الشاملة والعلاج الأسري ودورهما في علاج اضطرابات السلوك الفصامي.

من الواضح أن هذا الفصل يستكمل المنظور العلاجي الذي عرضه الفصل الثاني عشر السابق. ولذا فإنه يتعرض لطرق العلاج السلوكي في تعديل اضطرابات السلوك الذهاني الفصامي، وذلك بالتركيز على ما يسمى بمناهج الاقتصاد الرمزي، والعلاج الأسري السلوكي.

ولأن المؤلف يريد أن ييسر الأمر على اختصاصيي الصحة العقلية، والاختصاصيين النفسيين في مستشفيات الأمراض النفسية والعقلية، فقد عرض الخطوات العملية الدقيقة لأسلوب الاقتصاد الرمزي، وعرض لمزاياه بالمقارنة إلى الأساليب الفردية (التي تعرَّض لها الفصل السابق)، وأشار إلى أهم المشكلات التي يثيرها هذا الأسلوب عند استخدامه، وكيفية التعامل معها.

ولقد تعرض الجزء الأخير من هذا الفصل للتطورات الحديثة المتصلة بنمو العلاج السلوكي الأسري، وإمكانية تطويعها للتعامل مع المرضى العقليين. ولذا فقد ركز المؤلف على شرح أحد النماذج الفعالة في العلاج السلوكي الأسري، والمعروف بنموذج «فالون»، لأن هذا النموذج يهتم بالدرجة الأولى بتدريب المرضى على إتقان مهارات التخاطب الاجتماعي مع الآخرين، سواء أكانوا مرضى أم أشخاصا عاديين، كما يهتم بعمليات التفاعل داخل أسر المرضى الفصاميين، بهدف تعديل الآثار الأسرية السلبية على نمو الأعراض الفصامية وتفاقمها، فضلا عن مساعدة الأسرة ذاتها للتوافق، ومحاولة التعايش مع المريض العقلي، بأقل قدر ممكن من التوتر والصراع.

تعليق

وبعد، فهذا الكتاب الذي قدمت مراجعة شبه وافية له، يعد من وجهة نظري المتواضعة، من أهم الإضافات للمكتبة العربية في علم النفس بعامة، وللمتخصصين في علم النفس العيادي والمرضي بخاصة. وهو بحق يعد مرجعا علميا قيما في مجاله، حيث جمع فأوعى.. جمع بين أصالة التنظير، ومتابعة

الحديث من البحوث والنتائج، وحكمة التطبيق العملي الرصين، جمع كل ذلك في وعاء واحد، بحيث يتمكن كل من يتعامل مع المرضى النفسيين من مساعدتهم، بدءا من الأسر، والمعالجين، والأطباء النفسيين، والاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين على السواء.

ومن أهم ما يتسم به هذا الكتاب ويميزه عن غيره من المراجع التي عالجت الموضوع نفسه، بساطة العرض والأسلوب، والنظرة الشاملة للعلاج النفسي، ولذا، فقد جاء عنوانه معبرا تماما عن التطورات الحديثة التي يلمسها كل متخصص في هذا المجال، بل كل ممارس للعلاج النفسي. فالعلاج أحادي البُعد لم يعد له وجود الآن أو كاد، وحل محله العلاج متعدد المحاور، وهذا هو لب ما بشر به هذا الكتاب. كذلك يعرض الكتاب لأهم النظريات التي حاولت تفسير منشأ المرض النفسي، وتقود عمليات علاجه. ويتفوق الكتاب على غيره، بتقديمه عددا غير قليل من الحالات الشارحة لتطبيق الأساليب العلاجية المتباينة من ناحية، ولأن مؤلفه معالج نفسي سلوكي معرفي من الطراز الأول، فانعكست خبرته فيه بوضوح من ناحية أخرى.

أضف إلى ما سبق، اهتمام المؤلف بالقضايا المنهجية، والأكاديمية، والأخلاقية، التي تشيع في مجال العلاج النفسي، ومحاولاته الدائبة وضع حلول ومقترحات عملية لها، من السهل تنفيذها. وكل ما نأمله من المؤلف في الطبعات القادمة لهذا الكتاب، أن يضيف لنا فصلا جديدا عن الآفاق الجديدة في العلاج السلوكي / المعرفي، ويسوق لنا نماذج من حالات المسنين، ومدى استفادتهم من هذه الأساليب العلاجية، حتى يكتمل عقد الارتقاء في السلوك البشري الذي بدأه بالأطفال والمراهقين والشباب والراشدين، ويوضح لنا وجهة نظره في دليل التشخيص الإحصائي، والطبي / النفسي الرابع، الذي يسود الآن في غالبية الأوساط الطبية / النفسية. كما نود أن يطرح لنا وجهة نظره العلمية من منظور عبر حضاري، في الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها في هذا الصدد، خاصة وأن المؤلف قد أتيحت له فرصة ممارسة كل هذه الأساليب العلاجية في الحضارتين، الغربية الأمريكية والعربية الإسلامية.

نظرية الاقتصاد الكلي
الكتاب الثاني: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة

سامي خليل
وكالة الأهرام للتوزيع - القاهرة - 1994، 832 صفحة

مراجعة محمد غرس الدين
قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

عدد صفحات الكتاب 832 صفحة، ويقع في أحد عشر بابا، من الباب السابع وحتى الباب السابع عشر. ويعتبر الباب السابع بابا تمهيديا، خصصه الكاتب لعرض الإطار الفكري للمدارس الفكرية الحديثة، في مجال دراسات الاقتصاد الكلي. ولقد نهج الكاتب في هذا الباب منهج التحليل المقارن، لغرض توضيح نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، بين المدارس الفكرية الحديثة للاقتصاد الكلي، وخاصة فيما يتعلق بالإطار الزمني، ومحور الاهتمام الرئيس لكل مدرسة، والتوقعات ومكونات السياسة الاقتصادية.

ولقد نجح الكاتب، بما له من خبرة واسعة، في عرض الإطار الفكري للمدارس الحديثة والمختلفة بصورة تحْفز القارىء وتستثيره على المضي في قراءة الأبواب التالية. كذلك برع الكاتب - عند عرض هذا الإطار - في مساعدة القارىء على التزود بأسس عامة تعينه على تفهم العرض التفصيلي التالي للمدارس الفكرية، كل على حدة، دون أن يقع في محاذير الخلط بين فلسفة كل مدرسة وأدواتها التحليلية.

الأبواب من **الثامن** حتى **الحادي عشر** أفردها الكاتب لعرض المدارس الفكرية الحديثة للاقتصاد الكلي. حيث يختص **الباب الثامن** بعرض أفكار النقديين والتي تناولها الكاتب في فصلين: الفصل الأول، ويختص باستعراض هجوم

النقديين على الفكر الكينزي، وتوضيح أهمية النقود في النشاط الاقتصادي. أما الفصل الثاني فيعرض لنظريات المعدل الطبيعي Natural Rate Theory. ومن خلال هذين الفصلين عرض الكاتب العناصر الأساسية لأفكار النقديين، وأوجه الخلاف بينها وبين أفكار كينز. وتتمثل أوجه الخلاف الأساسية في دور السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فعلى خلاف آراء المدرسة الكينزية يرى النقديون أن السياسة المالية «لها آثار نطاقية ضعيفة» سواء على الناتج النقدي، أو الناتج الحقيقي. كما أن رصيد عرض النقود يعد من الأمور الحاسمة، التي تتحكم في الاستقرار الاقتصادي. ومن خلال عرض صياغة النقديين لنظرية كمية النقود (خاصة الصياغة القوية للنظرية) أوضح الكاتب بصورة فاعلة فكر النقديين، فيما يتعلق بدور النقود في النشاط الاقتصادي. وخلاصة هذا الفكر النقدي تفضيل القواعد Rules على الاجتهاد الحكومي Discretion عند رسم السياسات النقدية. وعلى هذا تكون القاعدة الأساسية في الفكر النقدي هي ثبات معدل نمو عرض النقود Constant Money Supply Growth Rate. أي أن التغيرات في عرض النقود - والتي يجب التحكم فيها - يمكن أن تحدث حركات مؤقتة في الاقتصاد المحلي، بعيدا عن المعدل الطبيعي للبطالة والناتج. والمعدل الطبيعي يمكن تفسيره على أنه معدل التشغيل (التوظيف) الذي يتوافق مع إمكانات المجتمع، سواء من الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج) أو التكنولوجيا أو الترتيبات المؤسسية.

وفي **الباب التاسع** يتناول الكتاب المدرسة الكلاسيكية الحديثة، من منظور أن أفكارها ترتكز على دور المعلومات في تفسير التصرفات الرشيدة للأفراد، ووحدات اتخاذ القرار الاقتصادي الأخرى، ومن ثم تفسير الدورات الاقتصادية، وفعالية السياسات الاقتصادية وأخطاء التنبؤ. وتختلف آراء الكلاسيكيين الجدد في هذا المجال، عن آراء النقديين والكينزيين المحدثين، في أن أفكارهم تقوم على الأخذ بفروض ما يسمى بالتوقعات الرشيدة Rational Expectations في حين تقوم أفكار النقديين والكينزيين المحدثين على فروض التوقعات المعدلة Adaptive Expectations. وأهم ما يميز الكلاسيكيين الجدد - في مجال دراسة السياسات الاقتصادية - افتراض مرونة الأجور والأسعار، وبالتالي عدم الفعالية الكاملة للسياسات الاقتصادية المتوقعة، في تحقيق الأهداف المرتبطة بكل من التوظف

والناتج. ومحصلة كل ذلك القول بأن على الاقتصاديين أن يكونوا أقل تفاؤلا، فيما يتعلق بسياسات الاستقرار الاقتصادي، والتعامل مع السياسات الاقتصادية بحذر أكثر.

ويتناول كل من **البابين العاشر والحادي عشر** المحاولات الفكرية لتعديل أو إعادة توصيف وتفسير آراء المدرسة الكينزية. ولقد قسم الكاتب تلك المحاولات إلى قسمين: الأول، ويشتمل على أفكار ما يسمى بالمدرسة الكينزية الحديثة New-Keynesian، والثاني، ويتضمن إسهامات من يطلق عليهم اقتصاديو ما بعد الكينزيين Post-Keynesians. وتتجمع آراء الكينزيين المحدثين حول ثلاثة عناصر أساسية تؤدي كلها إلى مدلول رئيس، وهو أن الحكومة يجب أن يكون لها دور نشط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: (أ) القطاع الخاص بطبيعته يكون غير مستقر، وذلك بفعل توقعات رجال الأعمال، والتي تتصف بطبيعتها بعدم الاستقرار. (ب) قوى التصحيح التلقائي (الذاتي) عادة ما تكون بطيئة وضعيفة، بسبب عدم كمال السوق، مما يؤدي إلى جمود الأجور والأسعار. (ج) السياسات الاقتصادية (التدخل الحكومي) وإن كانت لم تحقق النجاح المرجو منها في الماضي، إلا أن إعادة صياغة تلك السياسات - بحيث تقوم على معلومات أدق ونماذج أفضل - سوف يجعلها أكثر نجاحا. وعلى هذا فإن للتوقعات المعدلة Adaptive Expectations دور فعال في نجاح تلك السياسات، ومن ثم في ضبط عملية إدارة الطلب الكلي لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أما مدرسة ما بعد كينز Post Keynesian فإن أفكارها تتركز حول مقولة أن المدارس الأخرى في الاقتصاد الكلي قد أساءت فهم أو تفسير آراء كينز. وخلاصة أفكار رواد تلك المدرسة - وهي ما زالت في مرحلة التكوين - تدور حول الفكر الكينزي المتعارف عليه بأن ليس هناك اتجاهات تلقائية (ذاتية) للاقتصاد المحلي لتصحيح الاختلالات. وعلى هذا، فإن سياسات الدخل والتخطيط إنما هما مكملان ضروريان لإدارة الطلب الكلي. أي أن أفكار تلك المدرسة تنفي وجود القوى الذاتية التصحيحية، وتقول بعدم التأكد، وسيطرة نقابات العمال، وحياد النقود، بالرغم من أهميتها في إدارة الاقتصاد المحلي.

وينتقل الكتاب بعد ذلك إلى تفسير سلوك عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، وفقا للمدارس الفكرية المختلفة. وقد جرى ذلك من خلال

الأبواب من **الثاني عشر** حتى **السابع عشر** حيث تناول الكاتب كلًا من الاستهلاك والاستثمار، وعرض النقود، والطلب على النقود، والاقتصاد المفتوح، والتضخم. ولأن القطاع الحكومي - ومن ثم دور الدولة في النشاط الاقتصادي - يمثل مجالا من مجالات الجدل الرئيسة فيما بين المدارس الفكرية المختلفة، فلقد كان من المتوقع أن يفرد له الكاتب حيزا ملائما في الكتاب. ويبدو أن الكاتب قد فضل أن يرجىء ذلك للكتاب الثاني والذي سوف يتناول - كما أشار في المقدمة - السياسات الاقتصادية الكلية.

في **الباب الثاني عشر** تناول الكاتب نظريات أو فرضيات الاستهلاك المختلفة وفقا للتطور التاريخي (الفصل الأول). ثم تعرض بعد ذلك للعوامل الأخرى التي تؤثر في الاستهلاك (الفصل الثاني). ولقد تعرض الكاتب لبعض الدراسات التطبيقية لفرضية الدخل المطلق، والتي أظهرت بعض أوجه التعارض بين ما تقضي به دالة الاستهلاك الكينزية، وبين ما أمكن التوصل إليه من نتائج في الدراسات التطبيقية. فعلى خلاف ما تقول به فرضية الدخل المطلق، توصلت الدراسات التطبيقية إلى نتائج تفيد بأن الميل المتوسط للاستهلاك ثابت في الأجل الطويل. وعلى هذا ظهرت اتجاهات حديثة حاولت تفسير سلوك الاستهلاك من خلال استبدال الدخل الجاري بمفاهيم أخرى للدخل، سواء كان ذلك من خلال تحليل بيانات السلاسل الزمنية Time Series أو من خلال تحليل البيانات المقطعية Cross Section. ولقد تعرض الكاتب لهذه الاتجاهات الحديثة بالتفصيل المناسب، وأوضح في تسلسل منطقي مبسط كيف أن هذه الاتجاهات الحديثة - وخاصة فرضية الدخل الدائم Permanent Income وفرضية دورة الحياة Life Cycle - قدمت مقياسا أوسع للدخل. فالفرد المستهلك عندما يتخذ قرار الاستهلاك لا يعتمد في ذلك على مقدار دخله الجاري فقط، وإنما على دخله المتوقع في المستقبل، والذي يمكن قياسه «بمتوسط» الدخل الجاري والدخل السابق، وذلك باستخدام أوزان ترجيحية نسبية تعكس الأهمية النسبية التي يعطيها المستهلك لكل منهما.

وفي معرض حديثه عن العوامل الأخرى التي تؤثر في الاستهلاك تناول الكاتب الآثار المحتملة للتغيرات في سعر الفائدة على الاستهلاك والادخار، موضحا بصورة جيدة كلًا من أثر الإحلال وأثر الدخل. ومن هذا يمكن القول: إن الأثر النهائي لسعر الفائدة لا يمكن تحديده نظريا. فأثر الإحلال مضمونه أن ارتفاع

سعر الفائدة من المتوقع أن يؤدي إلى التضحية بالاستهلاك الحالي في صالح الاستهلاك في المستقبل، وأثر الدخل مضمونه أن ارتفاع سعر الفائدة من المتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع الدخل، ومن ثم زيادة الاستهلاك الجاري. وعلى هذا يصبح أثر سعر الفائدة على الاستهلاك قضية لا يمكن حسمها إلا عن طريق الدراسات التطبيقية. وأخيرا تناول الكاتب آثار المستوى العام للأسعار، وتوزيع الدخل، وحيازة الأصول المالية على الاستهلاك.

وانتقل الكاتب إلى دراسة الإنفاق الاستثماري في **الباب الثالث عشر** باستعراض المفاهيم الأساسية للاستثمار، والمحددات التقليدية للقرار الاستثماري. ثم تناول بعد ذلك وبصورة مبسطة عملية المواءمة الجزئية Partial Adjustment والتي تهتم بدراسة الفجوة بين رصيد رأس المال الفعلي Actual ورصيد رأس المال المرغوب فيه Desired، وذلك وفقا لآراء المدرسة الكلاسيكية الحديثة. وفي معرض دراسته للفكر الكينزي في الاستثمار تطرق الكاتب للعلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار، ودور الكفاية الحدية لرأس المال، والعلاقة بينها وبين كل من الاستثمار وسعر الفائدة. ولتوضيح العلاقة بين مستوى الناتج وحجم الاستثمار تناول هذا الباب العلاقة التعجيلية أو ما يسمى مبدأ المعجل Accelerator، سواء المعجل البسيط (الجامد) أو المعجل المرن. والمعجل البسيط أو الجامد يقوم على فرضين أساسيين: الأول ثبات معامل رأس المال/ الناتج، والثاني أن رصيد رأس المال الفعلي يتواءم بصورة فورية Instantaneous حتى يتساوى مع رصيد رأس المال المرغوب فيه. وإذا ما أسقطنا الفرض الثاني (وهذه الجزئية بالذات يمكن توضيحها بصورة أكثر في الطبعات التالية للكتاب) يصبح مبدأ المعجل مرنا Flexible. وكان من الأفضل التعرض لعملية المواءمة الجزئية لرصيد رأس المال، في سياق الحديث حول مبدأ المضاعف المرن، بدلا من إدراجها في بداية الباب. وفي الجزء الباقي من الباب الثالث عشر تناول الكاتب نظرية الأرباح، ومصادر تمويل الاستثمار.

وفي **البابين الرابع عشر والخامس عشر** تناول الكاتب القطاع النقدي، بشقيه: عرض النقود، والطلب على النقود، ففي **الباب الرابع عشر**، والذي يقع في فصلين جرى استعراض محددات عرض النقود (الفصل الأول) من خلال دراسة الكيفية التي تجري بها إدارة الأساس النقدي، وقدرة البنوك التجارية على

خلق الودائع. وقدّم الكاتب في هذا المجال نموذجا كاملًا لعرض النقود، أمكن من خلاله تحديد العوامل المؤثرة في عرض النقود، سواء تلك المرتبطة بالبنك المركزي، أو المودعين، أو البنوك التجارية، والأطراف الأخرى. ثم تناول سلوك كل من الأطراف السابقة ودور سعر الفائدة في قرارات المودعين. وفي الفصل الثاني جرى تناول حركات الأساس النقدي من خلال التعرض لميزانية البنك المركزي، وتوصيف العوامل المؤثرة فيه. وقد يكون من المفيد في الطبعات التالية للكتاب إعطاء فكرة - ولو مبسطة - حول أفكار المدارس الحديثة المختلفة حول عرض النقود خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم المختلفة له، وكذلك دوره في النشاط الاقتصادي.

وتناول **الباب الخامس عشر** نظريات الطلب على النقود. ففي الفصل الأول تعرض الكاتب لنظريتي كمية النقود التقليدية (الكلاسيك) والحديثة (فريدمان) موضحا المحاولات التنظيرية لدالة الطلب على النقود، مدعما ذلك ببعض النتائج التطبيقية. وانتقل إلى دراسة الطلب على النقود وفقا للنظرية الكينزية (الفصل الثاني). وخلص الباب إلى أن نظرية كمية النقود لفريدمان وإن كانت تتفق مع النظرية الكينزية في أن الدخل وسعر الفائدة هما المحددان الرئيسان للطلب على النقود. إلا أنها تأخذ اتجاها مغايرا لتوقعات كينز، حول حجم الدور الذي يلعبه سعر الفائدة، ودرجة استقرار دالة الطلب على النقود ، فبينما يرى كينز أن الطلب على النقود في جزء كبير منه - أي الطلب على النقود بدافع المضاربة - شديد الحساسية للتغيرات في سعر الفائدة، خلص فريدمان إلى أن سعر الفائدة له آثار ضعيفة خاصة على تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود. هذا بالإضافة إلى أن فريدمان - على عكس كينز - يرى أن دالة الطلب على النقود غالبا ما تكون مستقرة.

وفي **الباب السادس عشر** عرض الكاتب الاقتصاد المفتوح من خلال تناول ميزان المدفوعات، والكيفية التي يحدث بها تحديد سعر الصرف، والعلاقة بين الجانب النقدي للتجارة الدولية والاقتصاد المحلي. وفي هذا الخصوص يكون من المفيد إضافة موضوعين في هذا الباب في الطبعات التالية للكتاب لما لهما من أهمية في مجال السياسات الاقتصادية الكلية:

الأول: المناهج المختلفة لمواءمة ميزان المدفوعات (منهج المرونات ومنهج الاستيعاب والمنهج النقدي). ومن خلال التعرض لتلك المناهج يمكن توصيف المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالقطاع الخارجي، وعلاقتها بالاقتصاد المحلي. ووفقا لتلك المناهج يعتبر سعر الصرف من المتغيرات الكلية الأساسية التي تتحدد من خلال العناصر المكونة لميزان المدفوعات. إلا أن التغيرات في سعر الصرف سوف تُحدِث تأثيرات معينة على الصادرات والواردات، والعلاقة الحلزونية بين الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار.

الثاني: النظام النقدي الدولي.

أخيراً أفرد الكاتب **الباب السابع عشر** لدراسة التضخم من خلال التعرض لأنواعه (التضخم من جانب التكلفة، والتضخم من جانب الطلب) والآراء الفكرية حوله (النقديون وكينز) والآثار المترتبة عليه. ولقد حرص الكاتب في أجزاء الكتاب المختلفة على استخدام الأدوات التحليلية المناسبة (الرسوم البيانية، والمعادلات الرياضية). كما برع في توضيح الآثار المترتبة على التغيرات، في المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال توضيح عمليات الانتقال على منحنى IS ومنحنى LM كأداتين تحليليتين رئيستين وكذلك قدم الكاتب في الأجزاء المختلفة من الكتاب أمثلة رقمية، توضح الفكرة الأساسية، إلى جانب حرصه على عرض النتائج التطبيقية، التي تدعم الأفكار النظرية المعروضة.

الخلاصة

يعتبر الكتاب إضافة مميزة للمكتبة العربية في مجال علم الاقتصاد. ولقد نجح الكاتب بما بذله من مجهود كبير، وبما له من خبرة أكاديمية مميزة، في عرض محتويات الكتاب، بصورة تناسب شريحة واسعة من القراء، سواء القارىء المتخصص، أو الطالب الذي يدرس الاقتصاد الكلي كأحد متطلبات التخصص، أو طالب الدراسات العليا. كما أن الكتاب في أجزاء منه - خاصة الأجزاء الخاصة بالاستهلاك والاستثمار - يقدم مسحا جيدا للدراسات الرائدة، سواء كانت تنظيرية، أو تطبيقية. ولهذا فمن المعتقد أن يكون هذا الكتاب ذا فائدة كبيرة للمهتمين بدراسات الاقتصاد الكلي.

الدافعية للإنجاز: دراسة ثقافية مقارنة بين طلاب الجامعة من المصريين والسودانيين

عبد اللطيف محمد خليفة

مكتبة الأنجلو المصرية: 1995م، 276 صفحة

مراجعة: بدر محمد الأنصاري
قسم علم النفس - جامعة الكويت

يعد موضوع الدافعية للإنجاز من أكثر الموضوعات التي أثارت اهتمام علماء النفس وبالتحديد المختصين بدراسة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي والصناعي. ولا يزال هذا الموضوع مجالا خصبا للدراسات النظرية والتجريبية.

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدأ الاهتمام بالدراسة العلمية لموضوع الدافعية بوجه عام. وعلى الرغم من توافر عديد من الدراسات العلمية في هذا المجال، فإن كثيرا من التساؤلات ما زالت تطرح نفسها عن هذا المفهوم وقياسه ومتعلقاته، وما تزال الإجابة عنها بحاجة إلى مزيد من جهود الباحثين.

والكتاب الذي نقدم له مثال للتأليف الجاد والمثمر، الذي يرتكز على المنهج العلمي الدقيق، للبحث في الظواهر النفسية، سواء فيما يطرحه من مشكلات منهجية، أو فيما يقوم ببحثه ميدانيا وعمليا، بالإضافة إلى الإحاطة بأطراف الموضوع، مما يتيح للقارىء أن يخرج بصورة شاملة عن موضوع الدافعية للإنجاز.

ويقع الكتاب في 276 صفحة، عرض فيها المؤلف ستة فصول، كما يلي:

الفصل الأول: ويعرض فيه المؤلف موضوع الدافعية للإنجاز وأهمية دراسته، والدراسات السابقة التي قسمت إلى ثلاثة أقسام، حيث اختص القسم

الأول بالدراسات الحضارية المقارنة في الدافعية للإنجاز، بينما اختص القسم الثاني بالدراسات التي تناولت الفروق بين الجنسين في الدافعية للإنجاز، أما القسم الثالث فقد خُصِّص للدراسات التي تناولت العلاقة بين الدافعية للإنجاز ومستوى التحصيل الدراسي. وقد اختتم هذا الفصل بعرض الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة الميدانية الحالية.

الفصل الثاني: اختص بالمفاهيم الأساسية للدراسة، مبينا معنى مفهوم الدافعية (عند كل من: يونج، وماسلو، وستاتس، وكاجات، وهب، وماكليلاند، وكاتل، وآخرون)، وعلاقته بالمتغيرات النفسية الأخرى مثل: (الحاجة، والحافز، والباعث، والعادة، والانفعال، والقيمة) بالإضافة لتصنيفات الدوافع في ضوء نظرية (ماسلو)، ومفهوم الدافعية للإنجاز لدى كل من (أدلر، وموراي، ويونج، وماكليلاند وزملائه، وأتكنسون، وآخرون) وأساليب قياسها الإسقاطية، مثل: (مقياس مهرابيان عن الميل للإنجاز، ومقياس لن، ومقياس هومانز، ومقياس وينر: الدافع للإنجاز).

الفصل الثالث: وخصصه المؤلف لعرض بعض الأطر النظرية المفسرة للدافعية للإنجاز. وعرض فيه للدافعية للإنجاز على ضوى منحى التوقع، والقيمة لدى كل من «ماكليلاند» و «أتكنسون». ثم عرض للمعالجات النظرية الجديدة لنموذج (أتكنسون – ماكليلاند) في الدافعية للإنجاز، وتفسير الدافعية للإنجاز على ضوء نظرية التنافر المعرفي، وكذلك اعتمادا على نظرية العَزْو. ثم عرض المؤلف تصور «ميهر» عن الدافعية للإنجاز في علاقتها بالثقافة، ثم ختم الفصل بعرض تصور «سويف» عن تأثير الحضارة على الشخصية من واقع دراسة ميدانية مصرية.

الفصل الرابع: قدم فيه المؤلف دراسته الميدانية، وهي دراسة علمية عبر حضارية في الدافعية للإنجاز، بدأها بتحديد أهداف الدراسة ومشكلاتها وفروضها وإجراءاتها. وقد أجريت الدراسة على عينتين كبيرتين، الأولى مصرية قوامها 404 من طلبة وطالبات كلية الآداب بجامعة القاهرة. والثانية سودانية قوامها 250 طالبا وطالبة ممن يدرسون بكلية الآداب بجامعة القاهرة – فرع الخرطوم. ثم يعرض المؤلف للأداة المستخدمة في الدراسة ومراحل إعدادها، بالإضافة إلى خصائصها القياسية (السيكومترية) من ناحية الثبات والصدق. كما قدم المؤلف بيانا موجزا

لظروف التطبيق، مختتما الفصل بخطة التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، والتي تتسق تماما مع أهداف الدراسة ومنهجها.

وخصص **الفصل الخامس** لنتائج الدراسة، حيث عرضت نتائج التحليل العاملي لمكونات مقياس الدافع للإنجاز لدى كل من الطلاب المصريين والسودانيين، ثم عرض فيه بعد ذلك نتائج تحليل التباين الثنائي للفروق في الدافعية للإنجاز، ومكوناته الفرعية، باختلاف كل من الجنس والجنسية والتفاعل بينهما. كما عرضت أيضا النتائج الخاصة بعلاقة الدافعية للإنجاز بالتحصيل الدراسي، وأخيرا تم عرض نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق بين مستويات التحصيل الدراسي في الدافعية للإنجاز.

وكشفت نتائج الدراسة أن الدافعية للإنجاز تكوين فرضي أحادي البعد، تتمتع بقدر معقول من الاستقرار والثقة، خاصة أنها مستمدة من عينتين من طلاب الجامعة، من ثقافتين مختلفتين، هما: الثقافة المصرية، والثقافة السودانية، ولم يقل حجم أي منها عن الحد الأدنى المسموح به لإجراء التحليل العاملي. وكشفت نتائج تحليل التباين الثنائي أن تأثير متغير الجنس على الدافعية للإنجاز غير دال إحصائيا، في كل من المجتمعين، المصري والسوداني. وكشفت نتائج تحليل التباين الثنائي أيضا أن هناك تأثيرا جوهريا للجنسين على الدافعية للإنجاز. وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا، بين الطلاب المصريين والسودانيين، في الدافعية للإنجاز لصالح الطلاب المصريين. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية دالة إحصائيا، بين الدافعية للإنجاز والتحصيل الدراسي لدى عينة الطلاب المصريين، في حين كانت العلاقة بين هذين المتغيرين غير دالة إحصائيا، في عينة الطلاب السودانيين. وأخيرا كشفت نتائج تحليل التباين عن وجود فروق دالة إحصائيا، بين مستويات التحصيل الدراسي في الدافعية للإنجاز لدى عينات الطلاب المصريين.

أما **الفصل السادس** والأخير، فقد تضمن مناقشة النتائج التي توصل إليها الباحث، مع بيان علاقة هذه النتائج بالدراسات السابقة، والأطر النظرية المفسرة للدافعية للإنجاز، بالإضافة إلى عرض لما تثيره هذه الدراسة من تساؤلات ومشكلات منهجية.

تعليق

يعد هذا الكتاب إضافة قيمة للمكتبة العربية السيكولوجية، والحق أنه جيد في عرضه وتحليله لهذا الموضوع المهم، وفي تقديمه الذي اتسم بالإتقان في كل فصل من فصوله.

ويكتشف قارىء الكتاب - منذ صفحاته الأولى - مدى متابعة المؤلف للتطورات الحديثة في موضوع الدافعية للإنجاز. ومن ثم يعد هذا الكتاب مرجعا علميا، يسد ثغرة في المجال، خاصة أن الكتب المتاحة في هذا الموضوع نادرة جدا، وبخاصة على الصعيد المحلي.

وحتى تزداد فائدة هذا الكتاب نقترح على المؤلف في الطبعة التالية له أن يعرض لعلاقة الدافعية للإنجاز بمتغيرات الشخصية، لإلقاء الضوء على السمات المرتبطة بالدافعية للإنجاز. كما نقترح أن يخصص الكاتب عرضا نقديا للمقاييس الإسقاطية والموضوعية للدافع للإنجاز، وعقد مقارنات بين هذه الأساليب في نهاية الفصل الثاني، مع بيان مزايا كل منها وعيوبه.

وفيما يختص بالدراسة الواقعية نلاحظ عددا قليلا من المشكلات المنهجية، أهمها عدم تكافؤ حجم عينتي الدراسة، حيث إن حجم العينة المصرية (ن=404)، يكاد أن يكون ضعف العينة السودانية (ن=250) مما قد يؤثر على حجم الفروق بين العينتين على متغيرات الدراسة.

هذا فضلا عن صغر حجم عينة دراسة ثبات مقاييس الدراسة، حيث كان قوام العينة المصرية (ن=35)، بينما كان قوام العينة السودانية (ن=22)، كما نقترح استخراج معامل (ألفا) للثبات، علما بأن الباحث قد تحقق من الثبات بطريقة إعادة التطبيق. وأخيرا نقترح أن يختتم الباحث دراسته بتعقيب عام على الدراسة، مع عرض التوصيات والمقترحات.

وبوجه عام فإن هذا الكتاب في مجمله إضافة قيمة للمكتبة العربية في علم النفس، جدير بالقراءة، يفيد منه طالب التخصص والقارىء المهتم بهذا الموضوع المهم: الدافع للإنجاز.

الاصدارات الخاصة
لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

1 - فلسطين

2 - القرن الهجري الخامس عشر

3 - العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل

4 - النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت

5 - بياجيه

6 - العدد التربوي

سعر العدد

دينار كويتي واحد

المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين «أدوات السياسة المالية لمواجهة العجز في الموازنة العامة» الكويت 9-11 ابريل 1995

فيصل المتروك

باحث اقتصادي - معهد الكويت للأبحاث العلمية

مقدمة:

عقد في الكويت خلال الفترة من 9-11 ابريل 1995 المؤتمر الثاني للاقتصاديين تحت رعاية النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير المالية/ السيد ناصر عبدالله الروضان تحت شعار «أدوات السياسة المالية لمواجهة العجز في الموازنة العامة» ويعتبر هذا المؤتمر من أهم الأنشطة الثقافية للجمعية الاقتصادية الكويتية، والذي تعقده مرة كل سنتين، حيث إن هذا النشاط يحتاج إلى تحضير وإعداد مسبق للمواضيع محل النقاش.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، فإن موضوع عجز الموازنة للدولة يعتبر الهاجس الأساسي والتحدي الكبير الذي يواجه الاقتصاد الكويتي، خصوصا بعد أن أصبح عجز الميزانية حقيقيا بعد أن كان ظاهريا، وعليه فإن هذه المشكلة تتطلب تضافر الجهود على المستوى الشعبي والسياسي إضافة إلى الجهود العلمية، وذلك للبحث عن أفضل السبل لتقديم حلول علمية وعملية لمعالجة هذا الخلل في الموازنة، وعليه انعقد هذا الحدث العلمي، ويهدف هذا التقرير الموجز إلى استعراض أهم المواضيع التي تطرقت لها الأوراق العلمية للمؤتمر.

المشاركون:

قام بالإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر العلمي جمعية الاقتصاديين الكويتيين، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت، كما ساهم بالتمويل كل من غرفة تجارة وصناعة الكويت، ولجنة المصارف الكويتية، وبنك الكويت الصناعي وبنك الكويت الوطني. ولقد عقد المؤتمر في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في المبنى الدائم للمنظمات العربية.

وقد شارك في هذا المؤتمر ما يقارب من 270 مشاركا يمثلون نخبة من رجال المال والاقتصاد والمهتمين بقضايا المالية العامة للدولة ممن يمثلون الهيئات والوزارات والمؤسسات العلمية ذات العلاقة، بالإضافة إلى مشاركين من دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول العربية بالإضافة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الافتتاح:

افتتح المؤتمر السيد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير المالية السيد/ ناصر عبدالله الروضان الذي أوضح أن هذا المؤتمر يأتي في أوانه، حيث تمثل قضية العجز في الموازنة تحديا هاما للحكومة، كما أن هذه المشكلة تتطلب علاجات رشيدة تؤسس لتوازن مستمر بين الإيرادات والنفقات العامة. وأشار إلى أن صعوبة الأوضاع تتطلب اتخاذ قرارات وتبني سياسات مالية تُمكِّن من السيطرة على الإنفاق العام للحد من العجز. كما أن هناك معوقات سياسية وإدارية يجب تجاوزها بالحكمة والكياسة حتى يمكن صياغة سياسات مالية معقولة، كما يجب أن يتوفر لها الإجماع الوطني. كما أوضح ضرورة أن يتم تحسين الإيرادات النفطية من خلال تحسين قدرات التسويق، وطَرْق مواقع جديدة في استراتيجية التسويق الدولية، كما ذكر أن الإيرادات غير النفطية والتي يجب أن يتم صياغة سياسة مالية حكيمة لها، تهدف إلى تحسين وتعزيز الإيرادات من الرسوم بما ينعكس إيجابيا على الإيرادات العامة للخزينة.

ومن ثم ألقى السيد/ عامر التميمي رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية كلمة الجهات المنظمة أشار فيها إلى أن هذا المؤتمر ينعقد في ظل جدل وطني حول أفضل السبل لمواجهة أزمة العجز في الموازنة، كما أن هذه القضية هي محل جدل وتباين في وجهات النظر بعد أن كانت الكويت تتمتع بحالة من الظروف المالية

المريحة. وأن الحلول المطروحة لمواجهة العجز تستلزم ترشيد الإنفاق وتحصيل موارد مالية جديدة قد تكون على شكل ضرائب ورسوم، وأوضح أن تحسين الإيرادات غير النفطية يحتاج إلى إعداد حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية تؤدي إلى زيادة تحصيل الأموال من خلال الرسوم والضرائب. وأن هناك معوقات وصعوبات سياسية واجتماعية تواجه إقرار الرسوم والضرائب على مدى مشروعية مواجهة العجز من خلال الرسوم والضرائب في الوقت الذي لم تتمكن الإدارة المالية والاقتصادية من وقف جوانب الهدر في الإنفاق. وأشار إلى أهمية الاستفادة من التوصيات والاقتراحات للدراسات التي أعدتها جهات عالمية دولية حول موضوع سياسة الهيكلة الاقتصادية وبرامج التصحيح، بالإضافة إلى الدراسات التي أعدتها جهات محلية مثل وزارة التخطيط والتي تدعو إلى السيطرة على العجز بالتدريج.

وفيما يلي عرض موجز لأهم القضايا والبحوث التي نوقشت على مدى ثلاثة أيام في سبع جلسات وهي ما يلي:

الجلسة الأولى: «دور الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي من الناحية النظرية»

بداية، استعرض الباحث بشكل سريع النظريات الاقتصادية للسياسة المالية ودور الإنفاق الحكومي في تحديد تلك السياسات بأسلوب أكاديمي في الجانب الأول من الورقة، ثم تطرق إلى تطور الإنفاق العام القطاعي في دولة الكويت من خلال البيانات التي توفرها وزارة المالية. وبعد ذلك ركز الباحث على دور الإنفاق العام في تحقيق الرعاية الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة، ودور الإنفاق العام في توفير فرص العمل للمواطنين، ودور الإنفاق العام في المحافظة على أسعار السلع والخدمات وأخيرا دور الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي بشكل عام. وفي الختام ركز الباحث على أهمية تفهم أن خطورة العجز في الموازنة لا تكمن في وجوده، بل في كيفية إدارة هذا العجز بهدف التخلص منه، كما أنه من الضروري اتباع وتنفيذ قرارات اقتصادية يمكن تحقيقها عمليا ولو كانت قرارات غير مقبولة ولكنها ضرورية.

الجلسة الثانية: «دور الإنفاق العام في دولة الكويت، فلسفته وتطور هيكله»

أوضحت الورقة في مقدمة البحث أن الموازنة هي المرآة العاكسة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يمثل جانب الإنفاق القاعدة التي تقوم عليها الفلسفة الاجتماعية، والاقتصادية للدولة، كما يعكس الإنفاق الأهداف العامة للسياسة المالية التي تنتهجها الدولة والتي تحدد الاعتبارات والأولويات والنظام السياسي

الذي تنتهجه الدولة إضافة إلى مختلف الوسائل المتبعة لتصحيح المسار الاقتصادي، وبشكل عام فقد قسمت الورقة إلى ثلاث مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل اكتشاف النفط من عام 1938 إلى عام 1950، وهي مرحلة الندرة المالية حيث كانت إيرادات الدولة تعتمد أساسا على إيرادات الجمارك البحرية، والتي كانت تزيد عن 65% من الموارد. ولقد استعرضت الورقة بالتفصيل تطور إيرادات الدولة ومصروفاتها بشكل جداول ورسوم بيانية تحتوي على الكثير من التفسير الرقمي والفلسفة العامة للسياسة المالية خلال تلك الفترة.

المرحلة الثانية: استعرضت الورقة الفترة الانتقالية وهي فترة وفرة الموارد وبناء الدولة الحديثة، حيث تغطي الفترة الانتقالية من عام 1951 إلى عام 1960، أما فترة الوفرة وبناء الدولة الحديثة فهي من عام 1961 إلى عام 1980، واتسمت هذه الفترة بزيادة الإيرادات النفطية بشكل كبير، وزيادة الإنفاق العام والذي له عدة صور منها بناء الهيكل الأساسي للدولة ومتطلباتها، والبحث عن وسائل لنقل الثروة إلى المواطنين عن طريق الاستملاكات. وخلال تلك المرحلة أخذت الميزانية العامة شكل التبويب والذي قسم الإنفاق بحسب طبيعته، كما ضم هذا القسم جداول رقمية أيضا هامة جدا لتطور الإيرادات وتقسيمها إلى إيرادات نفطية وغير نفطية وجداول تمثل التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام، وكذلك التقسيم الوظيفي للإنفاق العام، كما كان لتلك السياسة آثار عميقة انعكست آثارها خلال الفترة المقبلة (المرحلة الثالثة)، كما برزت مظاهر الاختلال وعدم التوازن في الاقتصاد الكويتي من حيث التبعية لمصدر جيد لتدفق الموارد وبروز دور الموازنة العامة في التمويل.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة حساب الموارد المالية من عام 1981 إلى عام 1994، وتنامي العجز في الموازنة. وجرى تقسيم هذه المرحلة إلى فترة ما قبل الغزو، وفترة ما بعد التحرير، وأوضحت الورقة إلى أنه في عام 1980 وعلى أثر الركود الاقتصادي العالمي وتدهور الطلب على النفط الخام، انخفضت حصيلة الإيرادات النفطية واستمر الإنفاق العام باتجاه تصاعدي، وفي عام 1981 بدأ ظهور العجز في ميزانية الدولة. واستعرضت الورقة تطور الميزانية والعجز في السنوات اللاحقة وأهم العوامل المؤثرة على تفاقم العجز، كما أشارت إلى خطط الإنماء الخمس، وكذلك إلى برنامج عمل الحكومة خلال الأعوام 1996,95,93,92، وجرى

استعراض التطورات من خلال الجداول الرقمية وذلك باستعراض وتحليل أهم التغيرات الاقتصادية والمالية في تلك المرحلة. واختتم البحث باستعراض الانعكاسات العامة لتطور حجم وهيكل الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي. وبشكل عام اتَّسَم هذا البحث باتساعه وشموليته، من حيث متابعة المراحل التي مر بها تطور الإنفاق العام.

الجلسة الثالثة: «البدائل الممكنة لخفض الأعباء المالية على الموازنة العامة»

بدأ الباحث ورقته باستعراض الأعباء المالية وتطورها على الميزانية العامة، وقياسها من خلال المؤثرات الاقتصادية كمعدلات الإنفاق العام، والإيرادات العامة لوضع تصور عن الموازنة العامة للدولة. ثم ينتقل بعد ذلك لاستعراض أسباب تفاقم الأعباء المالية على الموازنة العامة، كاتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي المحلي، وتسارع معدلات النمو في الطلب على بعض الأنشطة الخدمية، وشيوع أنماط ذات شكل معين، وغيرها من الأسباب والتي كان للغزو العراقي عليها تأثير واضح في انكشافها وتسليط الضوء عليها بقوة، بالرغم من وجودها منذ فترة طويلة. ولتخفيض الأعباء المالية على الموازنة العامة، أوصت الورقة بضرورة اتباع إجراءات شاملة، منها إعادة النظر في كثير من السياسات التي تبنتها الدولة، وتعزيز الاستثمار في تكوين رأس المال البشري، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وتقنين الدور التدخلي للدولة. واشتملت الخاتمة على ضرورة استخدام الموازنة العامة كأداة رئيسة لتنفيذ السياسة المالية للدولة التي يمكن من خلالها ترجمة التوجهات العامة للخطة الإنمائية. كما أن خفض الأعباء المالية على الموازنة يتطلب تبني إجراءات صحية في حدود يمكن تجاوزها في إطار عملية شاملة لتصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال تبني سياسة تؤثر على نمط الإنتاج ومستوى المعيشة في المجتمع.

الجلسة الرابعة: «الهيكل الحالي للإيرادات العامة في الكويت وبدائل تنميتها»

بدأت الورقة باستعراض الإطار التاريخي للتحول في مفهوم الدولة في الاقتصاد، ودور القطاع العام، بالإضافة إلى تحديد المعايير العامة لتدخل الدولة في الإنفاق، ثم انتقلت الورقة إلى عرض التطور التاريخي للإيرادات العامة في الكويت لفترة ما قبل النفط سنة 1946، ومرورا بفترة ارتفاع الإيراد حتى عام 1980 والوصول إلى عجز الموازنة العامة بعد تلك الفترة، ثم تنتقل الورقة للتركيز على

الإطار العام لتحديد أولويات الإصلاح المالي، وتعيين أنواع الإيرادات الحكومية والنفقات ومدى إمكانية معالجة العجز من خلال تقليص الإنفاق الحكومي. ولقد اقترحت الورقة مجموعة من بدائل الإيرادات العامة، بدءا بالتخصيص ومن ثم الضرائب بأنواعها والرسوم لتغذية ودعم الإيرادات العامة للدولة. وفي الختام خلصت الورقة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات حيث ركزت على ضرورة اتباع إجراءات محددة ضمن خطة طويلة الأمد يتم من خلالها تهيئة المجتمع لتقبل انتقال المالية العامة من مرحلة الارتكاز النفطي إلى مرحلة التنوع الضريبي بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من القرارات تساعد على نجاح تبني نهج الخصخصة، والرسوم والضرائب لمعالجة المشاكل الهيكلية من خلال تنمية الهيكل الحالي للإيرادات. وحذرت الورقة من فرض ضرائب على الدخل على الأفراد في المرحلة الحالية لما لها من آثار سلبية على جانب الطلب، ولما تتطلبه من تكاليف إدارية عالية.

الجلسة الخامسة: «الضرائب: أنواعها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية من الناحية النظرية»

استعرض الجزء الأول من الورقة التعريف العام للضرائب والرسوم لتحديد الفرق بين كل منهما، ثم انتقلت الورقة إلى تحديد الأهداف الرئيسة والفرعية للنظام الضريبي، ومنها إلى تحديد مبادىء النظام الضريبي وعلاقته بالسياسة الضريبية وإعادة توزيع الدخل.

وفي الجزء المتعلق بتحديد وعاء الضريبة تستعرض الورقة أنواع (الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الدخل بأنواعها)، والمعايير المعتمدة للتفرقة بين كل منها، ثم الطرق الفنية التي يجري من خلالها تقدير وعاء الضريبة، في حين ركزت الورقة على تحديد مقدار الضريبة وطرق تحصيلها، وفي الختام استنتج الباحث الآثار الاقتصادية للضريبة على كل من الاستهلاك والإدارة والتوزيع والإنتاج، وعلى الاستثمارات، وعلى أسعار السلع والخدمات، وعلى مستوى الدخل القومي، بالإضافة إلى أهمية الضريبة ودورها في السياسة المالية وتوجيه الاقتصاد المحلي لمواكبة النظم الاقتصادية الدولية.

الجلسة السادسة: «النظام الضريبي الحالي في الكويت وسبل تطويره»

أوضح الباحث أن النظام الضريبي في الكويت اعتمد على المرسوم رقم 3 لسنة 1955، وأن هذا المرسوم وضع أساسا لمعالجة الضرائب على الدخول النفطية، إلا

أن صياغته العامة والتي وردت في المادة الأولى منه، تسمح بتطبيق أحكامه على كافة الشركات العاملة في الكويت، وهو ما أتاح للدولة فرض ضريبة الدخل المقررة بهذه الرسوم على كافة الشركات الأجنبية التي تحقق دخلا في الكويت.

اشتمل **الفصل الأول** على الأحكام العامة لضريبة الدخل في الكويت، حيث إنه بالرغم من تغيرات الظروف التي صدر من أجلها المرسوم لتأميم النشاط النفطي، وتحويل ملكيته للدولة، وتوسع نشاط الشركات الأجنبية في الكويت، وتنوع نشاطها، إلا أن اعتبارات اجتماعية واقتصادية حالت دون إجراء تعديل جوهري يتيح فرض نظام ضريبي عادل في الكويت، كما تطرق الباحث إلى المبادىء العامة التي يستند إليها مرسوم ضريبة الدخل الكويتية، بالإضافة إلى تحديد أهم الأحكام المتعلقة بتطبيق المرسوم.

وفي **الفصل الثاني** تم تقييم مرسوم الدخل الكويتي وإمكانية تطويره حيث استعرض الباحث النواحي الإيجابية والسلبية التي يمنحها المرسوم، وكذلك مدى إمكانية تطوير المرسوم الحالي.

واشتمل **الفصل الثالث** على استعراض عام حول دور الإدارة الضريبية في تطوير المرسوم، بالإضافة إلى تاريخ الإدارة الضريبية الكويتية وخصائصها، وتنظيم الضريبة، وأخيرا قام الباحث بتقويم أداء هذه الإدارة من خلال تحليل العنصر البشري، وعدد الممولين، والإيرادات الضريبية المحصلة وتفاعل الإدارة الضريبية مع الممولين بالإضافة إلى دور الإدارة في تشجيع الاستثمار الأجنبي.

الجلسة السابعة: «معوقات الإصلاح الضريبي في الكويت: تشخيص الحالة والعلاج»

تعرض الباحث في المقدمة إلى تحديد مفهوم ماهية الإصلاح الضريبي حيث إنها تدل على التغيرات التي تطرح على النظام الضريبي في الدولة، لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أو لتحقيق خطط للتنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو. ثم أشار إلى خصائص الإصلاح الضريبي، كما أوضح الباحث أن النظام الضريبي في الكويت ليس له مساهمة ذات مغزى في تمويل الموازنة والخزينة العامة، حيث تتراوح مساهمته بين 1% إلى 2% للدولة، وهي مساهمة ضئيلة.

ومن ثم استعرض الباحث مدى حاجة الكويت حاليا إلى إصلاح ضريبي وما الأهداف الحقيقية لهذا الإصلاح. وفي الجزء الثاني من البحث يتعرض الباحث إلى معوقات الإصلاح الضريبي بالكويت، ونلخصها في الآتي:

1 - الشعور بأن الضريبة الجديدة لن تكون أحسن حالا من الضريبة الحالية.
2 - قوة الناخبين وتأثيرهم على من يمثلهم في البرلمان.
3 - تعارض الأهداف التي يسعى إليها الإصلاح الضريبي، مع الأهداف الأخرى التي يود المشروع على الإبقاء عليها.
4 - التأثير السلبي للإصلاح الضريبي على العلاقات الدولية، هذا بجانب معوقات أخرى مثل نفع وانعدام الوعاء الضريبي، والترويج لأفكار بديلة عن الإصلاح الضريبي، وجدية الإدارة الضريبية وحاجتها للتطوير والخوف من التأثير السلبي للإصلاح الضريبي.

وفي الختام استعرض الباحث بعض الاقتراحات والتوصيات لتنفيذ الإصلاح الضريبي والتي من أهمها الوعي الضريبي، وتحديث الإدارة والتنفيذ المرحلي.

الخاتمة

لقد كان هذا اللقاء مستمراً من حيث الأوراق المقدمة وكذلك التفاعل والتجاوب من المشاركين لجلسات المؤتمر، وكان لمساهماتهم الجيدة الأثر الطيب في إثراء النقاش حول المواضيع المطروحة للبحث. كما ساهم المشاركون من خارج الكويت باستعراض تجارب دولهم في مجال معالجة عجز الموازنة من الناحية العملية والتي كان لها الأثر الفعال لإثراء الحوار.

وبعد الجلسة الأخيرة كانت هناك جلسة ختامية تم خلالها استعراض عام لأهم التعقيبات والمداخلات التي جرت خلال فترة عقد المؤتمر.

كما أكد المشاركون في هذا الملتقى على ضرورة المشاركة في المؤتمرات القادمة لما لذلك من أثر جيد وفعال في طرح الأفكار وتقديم الحلول والبدائل لأصحاب القرار السياسي.

وفي الختام فإن هذا المؤتمر الذي تبنته الجمعية الاقتصادية الكويتية يعتبر من المعالم البارزة للجمعية ومناسبة يلتقي فيها الاقتصاديون العرب والمهتمون بالقضايا الاقتصادية العربية كما أنه ساهم في تنشيط حركة البحث العلمي. ولقد نوه الحضور بالجهود الكبيرة لتنظيم مثل هذا الملتقى على أمل أن يتم تطويره ليشتمل على قضايا الوطن العربي بشكل عام.

ظاهرة الانحراف الاداري في الدول النامية- دراسة تحليلية لأسباب الظاهرة وطرق علاجها مع التطبيق على العاملين بأجهزة الادارة المحلية بجمهورية مصر العربية

أحمد محمد عبد الهادي

رسالة دكتوراه - كلية التجارة - جامعة أسيوط - ج.م.ع 1995

تهدف هذه الدراسة أساساً إلى دراسة وتحليل ظاهرة الانحراف الاداري في الدول النامية وذلك للوقوف على مجموعة المشاكل الحقيقية التي تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة والتي تؤثر في كفاءة الأجهزة الإدارية وفاعليتها ثم تحديد الأسباب الحقيقية لهذه المشاكل، والتعرف على المداخل المختلفة اللازمة لعلاجها، كما تهدف إلى دراسة وتحليل الانحرافات الإدارية في الجهاز الاداري في جمهورية مصر العربية، للتعرف على الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انتشارها، بالإضافة إلى التعرف على بعض خصائص الأشخاص المنحرفين إداريا، وعلى التصرفات الإدارية تجاه قضايا الانحراف الإداري، كما تهدف إلى التعرف على مدى انتشار الانحرافات الإدارية داخل وحدات الإدارة المحلية، ودوافعها وآثارها والأساليب اللازمة لمعالجتها.

وقد احتوت هذه الدراسة طبقاً لطبيعة الأهداف التي تسعى إليها على «مقدمة، وبابين أساسيين، واحتوى كل منهما على مجموعة من الفصول والمباحث، واختص الباب الأول منها بالجانب النظري» الذي تناول الانحراف الإداري في الدول النامية بصورة عامة، من حيث التعريف والمظاهر والأسباب والآثار ومداخل العلاج. بينما اختص الباب الثاني، الدراسة التحليلية والميدانية

للانحراف الإداري في مصر طبقاً لما تضمنه الجانب النظري من أسس، منسقاً معه من حيث تسليط الأضواء على الأهداف التي أدت الدراسة إلى تحقيقها.

وبهذا جرى عرض النتائج التي أنبأ عنها التحليل في فصول الدراسة التي وضعت لتحقيق أهدافها، وعن طريق هذه النتائج أمكن عرض بعض التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي تساعد بصورة أو بأخرى على التغلب والحد من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار ظواهر الانحراف الإداري.

A post-Keynesian Assessment Of Alternative Saudi Arabian Austerity strategies

Robert E. Looney

The main purpose of this paper is to examine the consequences of declining oil revenues for the Saudi Arabian economy. In particular, the paper is interested in examining several alternative expenditure strategies open to the government that would be least disruptive to the non-oil manufacturing sector and in what sense?

The interaction of government expenditures and the private sector was examined using a modified form of the Granger Causality test. These tests were performed on annual data over the period 1960 through 1992 (the last year for which consistent time series data are available).

Our main finding was that contrary to what one might expect, public investment and infrastructure has played a minor role in stimulating private sector capital formation. If anything it appears that increased private sector investment has stimulated a follow-on expansion in government expenditures of this type. It follows that expenditure reductions in this area are not likely to cause a significant reduction in the expansion of private investment.

PICK UPS MARKET IN SAUDI ARABIA

Mamdouh ALkatib ALkswani
king Saud University

The main objective of this study is to analyze the pick ups market in Saudi Arabia, during the period 1976-1990, based on foreign trade statistics and MVPI database. Distributions of imported pick ups by numbers, values, and origins are established. The pick up exporters are divided into four groups Japanese, USA, European countries, and the rest of the world. The absolute shares, the main prices, the cumulated shares, for groups and/ or companies of pick up exporters are calculated and analyzed. The Japanese pick ups, for example, represent 89.5% of the total number, 84% of the total value, and 91.4% of the cumulated number of imported pick ups.

The study contains some econometric models explaining the absolute shares of Japanese and American imported pick ups to Saudi Arabian markets, by two variables: the number of imported pick ups from other groups and the mean real prices. The relative shares of Japanese and American pick ups are also explained by two variables: the pick up relative prices and the exchange rates of the American dollar or the Japanese yen. Simultaneous equations models analysis the pick ups demand by taking the real prices, the real GNP, the exchange rates, and the urban population ratio as variables. Partial demand elasticities are estimated for these variables. Finally, the main findings are used to expect the picp ups demand for the period 1990-1996, according to behavior analysis of Saudi Arabian consumers. The competition between Japanese and American pick up exporting companies, is studied to show how difficult is the domination of this market by the American companies.

Social Solidarity in Kuwait During the Iraqi Invasion

Mohamad A.J. AL-Mutawa
U.A.E. University

the Iraqi invasion of Kuwait and its aftermath resulting in the Second Gulf War presents various issues on the local, regional, and international levels. The influence of this invasion and the consequent occupation as well as the social and human upheaval must be looked at from a comprehensive point of view within a framework of methodological analysis to consider the resulting consequences in the near and far future as well.

Discussing this subject from a social perspective will contribute to a methodological analysis and a comprehensive view of what happened in the social environment during the invasion and after the liberation within a framework of future anticipations

This paper studies the phenomenon of social solidarity in Kuwait during the invasion. The paper will also discuss the way the rebuilding of Kuwait can be supported and how the new social system functions which society and state look forward to having. It is also the purpose of this paper to show the influence of the social civil structure in fighting back in every way with emphasis on the mechanics of the local social oneness reflected in communal consciousness during the invasion, which preserved society and state intact through an interaction between the government and the people inside and outside Kuwait.

New Prespective: The Role of Social and Psychological Services for Kuwaiti Childrin After the Crisis

Bader Al - Eisa

The aim of this study is to examine a new perspective for the role of social and psychological services for Kuwaiti children in the 1990's.

In other words, we need to know what kind of services children need, having suffered physical, psychological and social damage as result of the invasion of Kuwait.

The subject is discussed according to three aspects, in order to determine to services needed at this stage.

1. Review the social and psychological services that were availble.

2. The social and psychological impacts of the Iraqi occupation on the children in Kuwait.

3. The impact of new developments in changing child social policy during the 1990's.

Finally, the study concludes that preparation for new children services needs two important things:

1. Long-term human investment and development.

2. Crisis intervention and comprehensive emergency services, including preventive, therapeutic and rehabilitative programs.

Dimensions of Personality and Style of Thinking Among United Arab Emirates Students

Yousuf Abdelfatah Mohamed
United Arab Emirates University

The aim of this study is to investigate the relationship between personality dimensions and the thinking style through sex and academic stage. A sample of (336) students from secondary schools and United Arab Emirates University (males & females) completed the Arabic forms of Eysenck Personality Questionnaire, and Style of learning and thinking Scale, (Form A). Results revealed sex differences on most of Variables.

Factor analysis study ended to three main factors after the orthogonal and oblique rotation of axes. the first factor is Extraversion and Integrated style of thinking. The second is Bi-Polar Factor, Emotionality Vs Left style of thinking. The third Factor is Psychoticism Vs lie or Social desirability. These findings were discussed in view of contemporary psychological perspectives.

Water Crisis In The Arab World And Potential For War

Hassan Hamdan AL-ALkim
U.A.E university

The political and strategic role of water will be enhanced in the coming decades. The situation in the Arab world has linked Arab national security to water security. Desert makes around 43% of the area and fertile land constitutes not more than 9.4% of which only 3.8% is actually cultivated. For this reason, Israel pursued a dual policy. On the one hand, it took control of its water resources. On the other, it threatened Arab water resources either through taking control over Arab rivers and resrvoirs or developing strong ties with neighbouring non Arab countries from where Arab water is flows. Analysts argue that, due to water scarcity, tension is bound to arise and regional wars will break up in the region. Water has become an effective strategic weapon in Israeli hands both in time of peace and war. The purpose of this paper is to examine, investigate and analyze the different variables involved in this crisis.

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب. 27780 الصفاة

الكويت 13055 فاكسميلي 4836026 (00965)

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طيه قيمة الاشتراك .... نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع


فصلية . محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
- تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والغربي، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.
- صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١
- تلبي رغبة الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى الندوات، المناقشات مراجعات الكتب، التقارير.
المجلة العربية للعلوم الانسانية
الاشتراكات
الكويت
٣ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب،
١٤ دينارا للمؤسسات.
الدول العربية:
٤,٥ دينار كويتي للأفراد،
١٦ ديناراً للمؤسسات.
الدول الأجنبية:
٢٠ دولاراً للأفراد،
٦٠ دولاراً للمؤسسات.
رئيسة التحرير
أ. د. حياة ناصر الحجي
توجه المراسلات الى رئيس التحرير: ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت
المقر: كلية الآداب - الشويخ
هاتف: ٤٨١٧٦٨٩ - ٤٨١٦٢٦١ - ٤٨١٥٤٥٣ - فاكس: ٤٨١٢٥١٤



المجلة العربية للعلــوم الاداريــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الادارية

- صدر العدد الأول فى نوفمبر 1993 .
- تهدف المجلة الى المساهمة فى تطوير ونشر الفكر الادارى والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربى .
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة ، المحاسبة ، التمويل والاستثمار ، التسويق، نظم المعلومات الادارية ، الأساليب الكمية في الادارة ، الادارة الصناعية ، الاداره العامة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية .

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية :

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

الاشتراكات

الكويـــت : 2 دينار للأفراد - 15 دينار للمؤسسات
الدول العربية : 2.5 دينار للأفراد - 15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية : 5 دينار للأفراد - 30 دينار للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة العربية للعلوم الادارية - جامعة الكويت
ص.ب : 28558 الصفاة - دولة الكويت
هاتف : 4817028 أو 4846843 داخلى 4415 ، 4416 فاكس 4817028

مجلة الحقوق

مجلة فصليـة أكاديميـة محكَّمـة تعنى بنشر الأبحـاث
والدراسـات القانونيـة والشرعيـة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ - فاكس : ٤٨٣١١٤٣

Nagi, M.H.

1982 " Development with Unlimited Suplies of Capital: The case of OPEC," The Developing Economics 20, 3-20.

Romer, David.

1993 "The New Keynesian Synthesis" The Journal of Economic Perspectives 7, 5-23.

Thornton, D.L. and D.S. Batten.

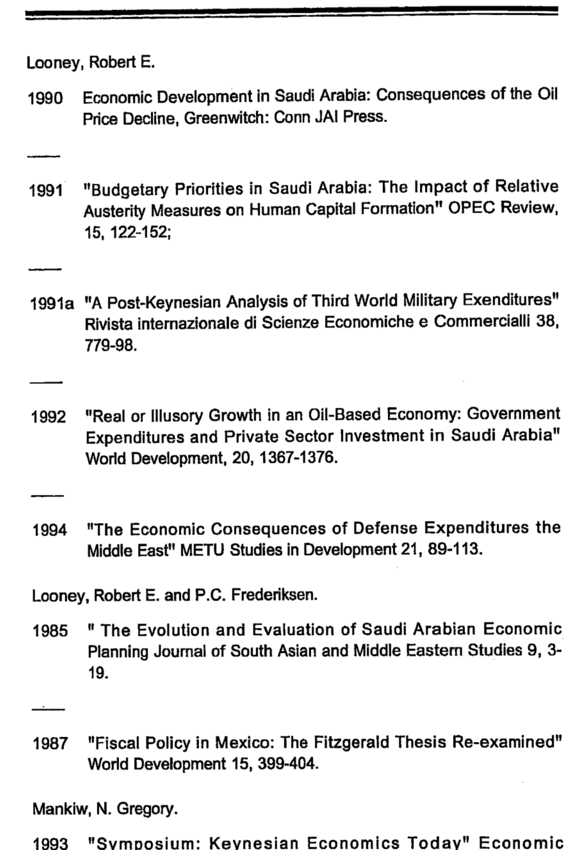
1985 "Lag-Length Selection and Tests of Grander Causality Between Money and Income," Journal of Money , Credit and Banking 17, 164-78.

United States Arms Control and Disarmament Agency.

1995 World Military Expenditures and Arms Transfers: 1993-1994 Washington: USACDA, February 1995

Sumbmitted December 1992

Accepted May 1995



Looney, Robert E.

1990 Economic Development in Saudi Arabia: Consequences of the Oil Price Decline, Greenwitch: Conn JAI Press.

——

1991 "Budgetary Priorities in Saudi Arabia: The Impact of Relative Austerity Measures on Human Capital Formation" OPEC Review, 15, 122-152;

——

1991a "A Post-Keynesian Analysis of Third World Military Exenditures" Rivista internazionale di Scienze Economiche e Commercialli 38, 779-98.

——

1992 "Real or Illusory Growth in an Oil-Based Economy: Government Expenditures and Private Sector Investment in Saudi Arabia" World Development, 20, 1367-1376.

——

1994 "The Economic Consequences of Defense Expenditures the Middle East" METU Studies in Development 21, 89-113.

Looney, Robert E. and P.C. Frederiksen.

1985 " The Evolution and Evaluation of Saudi Arabian Economic Planning Journal of South Asian and Middle Eastern Studies 9, 3-19.

——

1987 "Fiscal Policy in Mexico: The Fitzgerald Thesis Re-examined" World Development 15, 399-404.

Mankiw, N. Gregory.

1993 "Symposium: Keynesian Economics Today" Economic Perspectives 7, 3-82.

Granger, C.W.J.

1969 "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods, ' Econometrica 37, 424-438.

Hirschman.Albert O.

1958 The Strategy of Economic Development New Haven Conn.: Yale University Press.

Hsiao. C

1979 "Causality Tests in Econometrics, "Journal of Economic Dynamics and Control 7, 326-35.

——

1981 "Autoregressive Modeling and Money-Income Causality Detection, "Journal of Monetary Economics 6, 85-106.

Joerding, W.

1986 "Economic Growth and Defense Spending: Granger Causality "Journal of Development Economics 21, 35-40.

Judge, G.G,. W. Hill, H. Griffiths, H. Lutkephol, and T.C. Lee.

1982 Introduction to the Theory and Practice of Econometrics New York: John Wiley and Sons.

Looney, Robert E.

1984 " The Impact of Exports on the Saudi Arabian Economy" in Robert S. Stokey ed., The Arabian Peninsula Stanford, California: Hoover Institution Press.

——

1989 "Oil Revenues and Viable Development: Impact of the Dutch Disease on Saudi Arabian Diversification Efforts" Arab American Affairs 27, 29-36.

——

1989a "Saudi Arabia's Development Strategy: Comparative Advantage versus Sustainable Growth" Orient 30, 75-96

Dickey, D.A. and W.A. Fuller

1981 "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a Unit Root" Econometrica 49, 1057-72.

Doan, Thomas A.

1992 Regression Analysis for Time Series User's Manual Version 4, Evanston, Illinois: Estima, 1992).

Doornik, Jurgen A. David F. Hendry.

1992 PC Give, Version 7: An Interactive Econometric Modeling System, Oxford: Institute of Economics and Statistics.

Economist Intelligence Unit.

1986 Country Profile: Saudi Arabia, 1986/87, London: The Economist Intelligence Unit.

Eichner, Alfred, and J.A. Kregel.

1975 "An Essay of Post-Keynesian Theory: A New Paradigm in Economics," Journal of Economic Literature 14, 1293-1314.

Eichner, Alfred.

1978 A Guide to Post-Keynesian Economics, New York: M.E. Sharpe.

——

1979 " A Post Keynesian Short-Period Model, "Journal of Post Keynesian Economics 1, 38-63.

Engelbert, Stephen Jeff Gerth and Tim Weiner.

1993 " Saudi Arabia Stability Hit by Heavy Spending over Last Decade" New York Times, August 22, 1.

Gopinski, James H. and Charles Rockwood. eds

1979 Essays in Post-Keynesian Inflation, Cambridge Mass: Ballinger.

3 - The time series must be stationary to yield valid Granger Tests (Doornik and Hendry 1992). In this regard the finding of a unit root in a time series indicates non-stationarity. In a well known paper, Dickey and Fuller (1981) suggested a method for computing a test for a unit root in a time series and presented critical values for their proposed tests with and without the trend variable included. Dickey-Fuller (DF) tests (Dickey and Fuller 1979 1981) were performed using PC Give Version 7.0 (Doornik and Hendry 1992). in a simple case where xt = a +bxt-1 + et where b = 1 which generates a random walk (with drift if a not equal to 0). Here the autoregressive coefficient is unitary and stationarity is violated. A process with no unit or explosive roote is said to be I(0); the Durbin-Watson (DW) statistic for the level of a variable offers one simple characterisaction of this integrated property. For example. if xt is a random walk, DW will be very small. If xt is white noise, DW will be around 2. Very low DW values thus indicate that a transformed model may be desirable perhaps including a mixture of differenced and disequilibrium values. An examination of the series used in the causation analysis indicated that a non-stationarity set of relatinships exists.

4 - As a practical matter, the results were insensitive to the manner in which a variable was defined–actual, expected, and unexpected usually provided a consistent picture. Because of this only the actual impacts are summarized in the tables below. However because of its importance government investment in the form of infrastructure (here proxied as expected, or on-going government expenditure are also included in the set of main findings. The findings for the other variable definitions are available from the author upon request.

5 - Expected expenditures were calculated as: Exp(t) = a + b[Exp(t-1)], with the parameters (a) and (b) estimated over the period 1960-92.

References

Blejer, M and Mohsin S.Khan.

1985 "Public investment and Crowding Out in the Caribbean Basin Countries" in Michael Cannily and John McDermott. The Economics of the Caribbean Basin, New York: Praeger Publishers,. 219-236.

Dager, Saadet Deger and Ron Smith.

1985 "Military Expenditure and Development: The Economic Linkages, "IDS Bulletin 16, 49-54.

Dickey, D.A. and W.A. Fuller.

1979 "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root: Journal of the American Statistical Association 74, 427-31.

Conclusions

The main thrust of the analysis undertaken above has been to assess the possibility of redirected government expenditures as a way of overcoming the deflationary effects associated with falling oil revenues and the need for sustained austerity in public sector expenditures. Particular interest has been in the ability of the government to sustain private investment through altering the composition (but not necessarily level) of public sector expenditures.

With regard to the government's infrastructure program, one can only conclude that the Saudi Arabian development strategy, based largely on the assumptions of a Hirschman type unbalanced growth strategy greatly overestimated the willingness of entrepreneurs to shift resources to directly productive investment as costs of production fell. Put differently the Saudi Arabian private sector does not appear interested in investing in fixed plant and equipment solely as a result of the Hirschman type cost reducing linkages stemming form the public sector's infrastructure led development strategy. The causality analysis suggests that the inability of public investment to stimulate private investment is not the result of a crowding out process. If this is the case, government expenditure reductions in this area are not per se likely to cause a significant down turn in private investment.

The lack of any appreciable crowding out effects is also indicated by the fact that the spread effects stemming from the government's military programs induce a fairly strong response from the private sector. Based on current commitments these expenditures are likely to remain high for the medium term. If past patterns hold, private sector investment should remain buoyant even in light of cut backs in public investment and consumption.

Notes

1 - If the disturbances of the model were serially correlated, the OLS estimates would be inefficient, although still unbiased, and would distort the causal relations. The existence of serial correlation was checked by using a maximum likelihood correlation for the first-order autocorrelation of the residuals [AR(1)]. The comparison of both OLS and AR(1) results indicated that no significant changes appeared in causal directions. Therefore, we can conclude "roughly' that serial correlation was not serious in this model.

2 - Since the F statistic is redundant in this instance they are not reported here. They are, however, available form the authors upon request.

Table 1 (conted.)
Saudi Arabia: Interaction of Public Expenditures and Private Investment, 1960-1992

	A	B	C	D
Expected Public Consumption				
Optimal Lag (years)	1	2	1	1
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.29e-1)	(0.19e-1)	(0.18e-1)
Causality pattern: Private Investment—> Public Consumption (+w)				
Un-Expected Public Consumption				
Optimal Lag (years)	1	2	3	1
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.27e-1)	(0.23e-1)	(0.25e-1)
Causality pattern: Public Consumption—> Private Investment (+w)				

Notes: Summary of results obtained from Granger Causality Tests. A Hsaio Procedure was incorporated General Public Investment to determine the optimal lag. All variables estimated in their logarithmic form. Anticipated infrastructure is the valued predicted by regressing public investment on its value in the previous year. Actual infrastructure approximated as the smoothed exponential trend of public investment. Regression Patterns: A = private investment on private investment; B = public expenditures on private investment; C = government expenditures on government expenditures; and D = private investment on government expenditures. The Dominant pattern is that with the lowest final prediction error. The signs (+,-) represent the direction of impact. In the case of feedback the two signs represent the lowest final prediction error of relationships B and D. Each of the variables was regressed with 1, 2, 3, 4, 5, 6 year lags. Strength assessment (s = strong; m = moderate; w = weak) based on the size of the standardized regression coefficient.

Table 1 (conted.)
Saudi Arabia: Interaction of
Public Expenditures and Private Investment, 1960-1992

	A	B	C	D
Unexpected Military Expenditures				
Optimal Lag (years)	1	3	1	1
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.29e-1)	(0.39e-1)	(0.42e-1)
Causality pattern: No relationship				
Actuall Non-Military Expenditures				
Optimal Lag (years)	1	1	1	2
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.28e-1)	(0.86e-1)	(0.74e-1)
Causallity pattern: Private Investment—>Non-Military (+m)				
Expected Non-Military Expenditures				
Optimal Lag (years)	1	1	1	1
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.30e-1)	(0.60e-1)	(0.40e-1)
Causality pattern: Private Investment—>Non-Military (+m)				
Un-Expected Non-Military Expenditures				
Optimal Lag (years)	1	1	2	2
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.28e-1)	(0.99e-1)	(0.92e-1)
Causuality pattern: Private investment—>Non-Military (+m)				
Actual Public Consumption				
Optimal Lag (years)	1	4	1	1
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.26e-1)	(0.22e-1)	(0.21e-1)
Causality pattern: Feedback (+w,+w)				

Table 1
Saudi Arabia: Interaction of Public Expenditures and Private Investment, 1960-1992

	A	B	C	D
Public Investment				
Optimal Lag (years)	1	1	2	2
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.29e-1)	(0.38e-1)	(0.32e-1)
F Statistic				
Causality pattern private investment--> public infrastructure (+m)				
Public Infrastructure				
Optimal Lag (years)	1	3	2	3
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.29e-1)	(0.25e-1)	(0.20e-1)
Causality pattern private investment—> public infrastructure (+m)				
Public non-infrastructural investment				
Optimal Lag (years)	1	1	2	2
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.28e-1)	(0.36e-1)	(0.33e-2)
Causality pattern: private investment—> non-infrastructural public investment (+m)				
Actual Military Expenditures				
Optimal Lag (years)	1	1	1	1
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.25e-1)	(0.37e-1)	(0.39e-1)
Causuality pattern: Military Expenditures—> Private Investment (+m)				
Expected Military Expenditures				
Optimal Lag (years)	1	1	1	2
Final Prediction Error	(0.28e-1)	(0.23e-1)	(0.26e-1)	(0.27e-1)
Causality pattern: Military Expenditures—> Private Investment (+m)				

In a similar manner, proxies were developed for permanent and transitory government consumption, with permanent consumption reflective of long term trends in government salaries and subsidies and transitory government consumption reflecting short term adjustments to changing revenues.

Expected military expenditures are reflective of long term weapons acquisition and infrastructure development, while unexpected military expenditures were assumed to reflect short run responses to changes in the kingdom's perceived security situation.

RESULTS

Causality tests were performed on Saudi data for the period from 1960 through 1992 (the last year for which consistent time series data is available). The analysis produced a number of interesting patterns that are summarized in Table 1. Specifically:

1. Contrary to what one might expect, public investment and infrastructure has played a minor role in stimulating private sector capital formation. If anything it appears that increased private sector investment has been stimulated a follow-on expansion in government expenditures of this type.
2. In contrast defense expenditures have provided a fairly strong stimulus to the private sector. However, short run increases in defense have not resulted in an expansion in private sector capital formation.
3. The reverse pattern occurs with non-military expenditures. As with public investment, this category of expenditures generally increases following an expansion in private sector investment.
4. The most complex pattern involves public consumption. Actual public consumption interacts in a feed back mechanism with private investment with increases in public consumption providing a week stimulus to private investment. In turn increased private investment elicits a follow-on expansion in public consumption. Longer run expansion in public consumption, however appears largely affected by private investment with short run government consumption providing some stimulus to the private sector.

at the ninety-five percent level of confidence. That is, if ninety-five percent of the time we could conclude that they had not occurred by pure chance, we considered them statistically significant.

As noted above, there is no theoretical reason to believe that private investment and government expenditures by category have a set lag relationship–that is they impact on one another over a fixed time period. To find the optimal adjustment period of impact, lag structures of up to six years were estimated. The lag structure with the highest level of statistical significance was the one chosen best depict the relationship under consideration (the optimal lag reported in Table 1)[4] .

In terms of data the greatest difficulty involved the lack of data as to the value and composition of the kingdom's stock of infrastructure. In particular official Saudi data on government investment contains both infrastructural and non - infrastructural type expenditures. Conceivably the cost reducing effect of the infrastructure component of government investment could be offset by the potential crowding out of private sector activity stemming from the non - infrastructural component.

To avoid these potential problems it was first necessary to separate out and estimate the independent effects of the different categories of public investment. Since the raw data itself does not allow these distinctions to be made, a proxy measure for the infrastructural and non - infrastructural components of government investment had to be developed. Following Blejer and Khan (1985) this involved making a distinction between types of public investment on the basis of whether or not that investment was expected or not.

Expected investment was assumed to be depicted by past patterns trend in investment[5] . Again, it is assumed that expected public investment reflects investment in infrastructure. Similarly, transitory government investment was assumed to be depicted by that component of public investment that was unexpected. Operationally, unexpected public investment was defined as the difference between the actual (realized) level of government investment and that was expected. Clearly, the basic assumption underlying these proxies is that infrastructure investment is an on going process that moves slowly over time and cannot be changed very rapidly.

we choose the optimal lag length for D, n* as the lag length which produces the lowest FPE. Using the final prediction error to determine lag length is equivalent to using a series of F tests with variable levels of significance[2] .

The first term measures the estimation error and the second term measures the modeling error. The FPE criterion has a certain optimality property that "balances the risk due to bias when a lower order is selected and the risk due to increases in the variance when a higher order is selected (Hsaio, 1979)." As noted by Judge (1982) et. al., an intuitive reason for using the FPE criterion is that longer lags increase the first term but decrease the RSS of the second term, and thus the two opposing forces are optimality balanced when their product reaches its minimum.

Depending on the value of the final prediction errors, four cases are possible: (a) Government Expenditures cause Private Investment when the prediction error for private investment decreases when government expenditures are included in the investment equation. In addition, when private investment is added to the government expenditure equation, the final prediction error should increase; (b) Private Investment causes Government Expenditures when the prediction error for government expenditures falls when private investment is added to the regression equation for public expenditures, and is increased when public expenditures are added to the regression equation for private investment; (c) Feedback occurs when the final prediction error decreases when government expenditures are added to the private investment equation, and the final prediction error decreases when private investment is added to the government expenditure equation; and (d) No Relationship exists when the final prediction error increases both when government expenditures are added to the private investment equation and when private investment is added to the government expenditure equation.

OPERATIONAL PROCEDURES

The government expenditure figures used to carry out the causation tests was for the period 1960-1992 and was derived from data provided by the Saudi Arabian Monetary Agency (various issues): All variables were deflated by the non-oil GDP deflator. For best statistical results (Hsaio, 1981; Joerding, 1986 and Doan, 1992) the variables were transformed into their logarithmic values[3] .

Relationships were considered valid if they were statistically significant

systematic method for assigning lags. This method combines Granger Causality and Akaike's final prediction error (FPE), the (asymptotic) mean square prediction error, to determine the optimum lag for each variable. In a paper examining the problems encountered in choosing lag lengths, Thornton and Batten (1985) found Hsiao's method to be superior to both arbitrary lag length selection and several other systematic procedures for determining lag length.

The first step in Hsiao's procedure is to perform a series of autoregressive regressions on the dependent variable. In the first regression, the dependent variable has a lag of one. This increases by one in each succeeding regression. Here, we estimate M regressions of the form:

$$(4) \quad G(t) = a + \sum_{i=1}^{m} b(t-1)G(t-1) + e(i)$$

where the values of m range from 1 to M. For each regression, we compute the FPE in the following manner

$$(5) \; FPE(m) = \frac{T + m + 1}{T - m - 1} ESS(m)/T$$

Where: T is the sample size, and FPE(m) and ESS(m) are the final prediction error and the sum of squared errors, respectively. The optimal lag length, m*, is the lag length which produces the lowest FPE. Having determined m* additional regressions expand the equation with the lags on the other variable added sequentially in the same manner used to determine m*. Thus we estimate four regressions of the form:

$$(6) \quad G(t) = a + \sum_{i=1}^{m*} b(t-1)G(t-1) + \sum_{i=1}^{n} c(t-1)D(t-1) + e(i)$$

with n ranging from one to four. Computing the final prediction error for each regression as:

$$FPE(m^*, n) = \frac{T + m^* + n + 1}{T - m^* - n - 1} Ess(m^*, n)/T$$

$$(2)\quad GE(t) = c + \sum_{i=1}^{r} d(i)\, GE(t-1) + \sum_{j=1}^{s} e(j) PI(t) + v(t)$$

where GE is the growth in public sector expenditures and PI = the growth in private investment; p, q, r and s are lag lengths for each variable in the equation; and u and v are serially uncorrelated white noise residuals. By assuming that error terms (u, v) are «nice» ordinary least squares (OLS) becomes the appropriate estimation method[1] .

Within the framework of unrestricted and restricted models, a joint F-test is appropriate for causal detection. Where:

$$(3)\ F = \frac{(RSS(r)-RSS(u)/(df(r)-df(u)}{RSS(u)/df(u)}$$

RSS(r) and RSS(u) are the residual sum of squares of restricted and unrestricted models, respectively; and df(r) and df(u) are, respectively, the degrees of freedom in restricted and unrestricted models.

The Granger test detects causal directions in the following manner: first, unidirectional causality from GE to PI if the F-test rejects the null hypothesis that past values of GE in equation (1) are insignificantly different from zero and if the F-test cannot reject the null hypothesis that past values of PI in equation (2) are insignificantly different from zero. That is, GE causes PI but PE does not cause GE. Unidirectional causality runs from PI to GE if the reverse is true. Second, bi-directional causality runs between GE and PI if both F-test statistics reject the null hypotheses in equations (1) and (2). Finally, no causality exists between GE and PI if we can not reject both null hypotheses at the conventional significance level.

The results of Granger causality tests depend critically on the choice of lag length. If the chosen lag length is less than the true lag length, the omission of relevant lags can cause bias. If the chosen lag is greater than the true lag length, the inclusion of irrelevant lags causes estimates to be inefficient. While it is possible to choose lag lengths based on preliminary partial autocorrelation methods, there is no a priori reason to assume lag lengths equal for all types of deficits.

THE HASAIO PROCEDURE

To overcome the difficulties noted above, Hsaio (1981) developed a

borrowing to interest rate increases and ultimately reduced private investment. One could just as easily argue that increased levels of private investment have placed pressure on the government to expand facilities, especially in energy. The government, wishing to aid private investment while simultaneously lacking adequate funding for major infrastructural programs, may first grant the private sector various forms of relief such as tax holidays followed by modest increases in public investment. The outcome of this process would be expanded deficits, but not necessarily the crowding out of private investment in the classical sense. The causation issue must be addressed before any definitive conclusion can be made concerning crowding out.

2. As a related issue, the timing of these impacts needs to be identified. Many effects associated with government expenditures are likely to have a delayed impact on private investment decisions. Again because the precise timing of these effects has not been identified, the patterns of causation are unclear.

GRANGER TEST

The original and most widely used causality test was developed by Granger (1969). According to this test (again using the example of public expenditures and private investment), government expenditures (GE) affect growth of public sector investment (PI) if private investment can be predicted more accurately by past values of public expenditures than by past values of private investment. To be certain that causality runs from GE to PI, past values of GE must also be more accurate than past values of PI in predicting increases in public expenditures.

More formally, Granger (1969) defines causality such that X Granger causes (G-C) Y if Y can be predicted more accurately in the sense of mean square error, with the use of past values of X than without using past X. Based upon the definition of Granger causality, a simple bivariate autoregressive (AR) model for public expenditures (GE) and PI can be specified as follows:

$$(1)\quad PI(t) = c + \sum_{i=1}^{p} a(i)PI(t-i) + \sum_{j=1}^{q} b(j)GE(t-j) + u(t)$$

stimulate private sector capital formation, and follow on increases in industrial output through massive investments in such areas as transportation, and energy thereby reducing the costs of commercial production, While not explicitly acknowledged, Hirschman's notions of imbalance through massive investments in infrastructure underlie Saudi Arabia's development strategy (Looney and Frederiksen, 1985).

In terms of financing, the Saudi authorities have spent more on infrastructure in the last fifteen years than any country in history over a similar time period. In terms of the focus of the present study, the relevant question is whether the Saudi Arabian government's strategy of infrastructure led investment been successful in the Hirschman sense i.e., has it resulted in distinctly higher levels of private investment over and above the levels likely to exist in the absence of these programs? If not, what impacts have been associated with infrastructural investment and have these effects been superior to those that would have resulted from either consumption or military expenditures?

The analysis below is largely quantitative since a key element in assessing these issues revolves around the issue of causality. That is have the government's expenditures resulted in a follow on set of effects on private investment or, instead, has private investment created pressures for the government to expand its expenditures? In turn, answer to these questions will in large part determine the appropriate strategies for fiscal policy.

THE ISSUE OF CAUSATION

As noted, previous studies (Looney, 1989, 1989a, 1990, 1991, and 1992) have suggested that government expenditures in Saudi Arabia have been a mixed blessing. On the one hand, these expenditures have the potential to increase private sector profitability either through increases in aggregate demand (the Keynesian effect) and/or cost reductions (the infrastructural effect). On the other hand, public expenditures appear to compete for funds and physical resources with the private sector, thus reducing ceteris paribus the total volume of private capital formation.

Little can be said on these issues until the issue of causation is adequately resolved:

1. Often in studies of this type the direction of causation has implicitly been assumed to go from government deficits to expanded domestic

The first dilemma therefore facing the Saudi authorities is whether the country can justify the high costs of military expenditures when a distinct possibility exists that cut backs in defense could free up sufficient funds to offset most of the budgetary cuts in the non defense area brought about by the oil price declines.

Along these lines, classical theory would predict on the basis of resource allocation that increases in defense will decrease investment and/or civilian consumption and thus reduce industrial output. Increased military burdens would, in this situation, have to be justified on the basis of other social welfare gains such as an increase in collective security. Keynesian theory, on the other hand, suggests that in the presence of inadequate effective demand the operation of the income multiplier would result in an increase in industrial output, resulting from additional defense expenditures. Of course one could always argue that expenditure on either consumption or investment would have a greater domestic expenditure multiplier on private sector incomes and rates of production than that produced by military expenditures Thus, there are purely economic rationales for increased military spending. Whether or not military expenditures have a positive economic impact relative to other sources of demand is ultimately an empirical question (Deger and Smith 1985).

The second budgetary dilemma currently facing the Saudi authorities concerns the wisdom of further expanding the kingdom's infrastructure. During the last decade, Saudi Arabia has had perhaps the largest ever program of investment in transport and related infrastructure. Since the expansion in oil revenues in 1973/74 the country invested in a wide variety of programs to expand not only its road network, but sea and air ports as well. In large part, the rationale for this program was based on the presumption that the cost reducing impact of this investment would make private investment much more profitable, and thus stimulate a major expansion in private sector output.

The possibility that public sector investment in infrastructure can stimulate not only increased levels of private sector investment, but overall increases in industrial output as well, has long intrigued economists. This possibility is clearly suggested by infrastructure's key role in Hirschman's (1958) unbalanced development strategy.

Tersely put, Hirschman advocated that in countries where the private sector is somewhat squeamish about risk taking, the government could

These factors combine to produce macroeconomic instability (IMF 1993a) which, in turn, reduces growth through several channels. First, by distorting price signals so that these no longer reflect underlying scarcities, it results in the misallocation of resources and reduced productivity. Second, macroeconomic instability increases uncertainty and reduces the rate of investment, as potential investors wait for uncertainty to dissipate before committing resources. Capital flight, which is likely to increase with macroeconomic instability, further reduces investment in the domestic economy. High and variable inflation, an important source of macroeconomic instability, further depresses investment, often by lowering real returns to saving. Large fiscal deficits may lead to the crowding out of private investment by raising real interest rates. High deficits, which result in rapid accumulation of public debt, may also signal higher taxes and lower public investment in the future.

The implications of this situation in terms of private sector investment are that government expenditures may crowd (Looney and Frederiksen 1987) out private investment either in a real sense (competition for factors of production) or in a financial sense (competition for financing).

BUDGETARY STRATEGIES

At first sight, the most logical austerity program would be one of concentrating on a selective reduction in defense expenditure allowing resources to be freed up to finance (more productive) government programs. Since the early 1980s defense alone has averaged around 30-40 percent of the national budget with the latest figure of 41 percent in 1993 (USACDA 1995).

It is not at all clear how much of the allocations to defense are in excess of what is needed on purely strategic grounds. Although Saudi Arabia has spent massively on developing an extensive military infrastructure and in purchasing the most sophisticated hardware available, the rationales for this expenditure have been articulated in only the most general terms.

These are to enable the kingdom to protect it's extensive borders from regional or superpower incursions and to ensure internal security (Economist Intelligence Unit, 1986:6). In terms of constraints, the country's purchasing program has been limited only by the lack of absorptive capacity, trained manpower and the willingness of the U.S. to supply certain weapons systems.

The second challenge is more psychological. It involves increased uncertainty among potential creditors is being compounded by the absence of a clear indication about the methods the kingdom will use to raise the finance needed to bridge the gap between today's deficits and the better days that should come at the end of the century. Will there be more loan syndications? Is the government debt market to be developed to include floating rate securities? Will export credits be sought? When will the stock market be opened up to foreign investors, if at all?

POST-KEYNESIAN ASSUMPTIONS

In the analysis that follows, we have implicitly assumed a series of Post Keynesian type relationships hold. These entail the various impacts on the economy, and particularly private investment stemming from the different classes of government expenditure investment, consumption, and defense. The Post Keynesian approach (Eichner, 1975,1978, 1979; Gapinski, 1979; Mankiw, 1993) is much too eclectic to adequately summarize here. However, one of its attractive features for examining government policy in Saudi Arabia is that the approach offers a framework for examining the relationship between the components of public sector demand, income distribution and private investment.

In place of the relative price variable which is the focal point of a neoclassical analysis, Post Keynesian (Romer, 1993) theory makes investment the key determinant of most economic aggregates. This follows from an underlying belief that in a dynamic, expanding economy, the income effects produced by investment and other sources of growth far outweigh the substitution effects resulting from price movements. That is changes in demand, both aggregate and sectoral, are due more to changes in income than to changes in relative prices.

Perhaps more importantly, Saudi Arabia possesses a number of structural characteristics that would seem to preclude an automatic equilibration of most markets at or near full employment (Nagi, 1982):

1. Government expenditures play a pervasive role in the economy, accounting in recent years for well over half of aggregate demand.
2. Financial markets are still underdeveloped.
3. The relatively low population base puts some limit on the size of the market and competition.

investment. The rise in dollar rates since the middle of 1993 has made investment in Saudi Bonds increasingly unattractive.

Debt Service. Servicing loans is a novel experience for the Saudi Government. In May 1991 Saudi Arabia signed its first internationally syndicated sovereign borrowing. The first of five quarterly principal payments was due in May 1994. The Finance Ministry also has to service a $2,500 million five year loan signed in May 1991 with local banks.

Rebuilding Financing Reserves. It is possible that the kingdom is conserving cash in an effort to rebuild its liquid savings. International reserves fell below $10, 000 million for the first time in more than a decade during the spring of 1992 and they have never recovered. The effort to conserve cash may reflect a desire to restore reserves to prudent levels, particularly in view of the uncertain future trends in oil prices.

Defense Equipment Contracts. Since June 1990 Saudi Arabia is reported to have agreed to buy 30,000 million worth of defense equipment from the US alone. Deliveries are increasing and cash payments due to American manufacturers are rising. It is estimated that the schedule for cash payments due under foreign military sales (FMS) called for a total of $4,200 million to be paid in 1994 and $5,000 million in 1995. It has been apparent for at least a year that the kingdom could not support this payment program.

Balancing the Budget. A further influence is the management of the 20 percent across-the board cut in public spending called for in the 1994 budget. This aims to eliminate the deficits that have been a feature of state fiscal policy since 1982. Spending department have been told they must adhere to the spending target. However suppliers have been given little guidance about the priorities for 1994. The expenditure review has compounded the uncertainty in the business community. It may have contributed to the general slowdown in government disbursements.

MAIN CHALLENGES

In dealing with these issues the Saudi authorities will have to confront several major challenges. The first is structural. Economists forecast that the rate of growth of Saudi hydrocarbon earnings in the next five years will be lower than the expansion in the obligations of the Saudi state. The conclusion is that the budget deficit could continue indefinitely unless appropriate action is taken.

establishment of financial income sources other than oil in the near future.

The Saudi Arabian government does not seem convinced by the IMF's projection of its current account balances and contends that: (1) such persistent weaknesses in the external current account could not be maintained, and that (2) one important ingredient for recovery will be an external environment that diminishes or at least does not increase, the impediments facing the country in marketing oil products. The gist of Saudi Arabia's second point is not too clear but it is likely to mean that if foreign countries consuming oil ease or take off regulations limiting their importation, then the future prospects of total exportation from Saudi Arabia should be much improved. Regarding the second point raised by the IMF relating to Saudi Arabia's policy the Saudi Government contents that it will (1) maintain a tight fiscal stance, (2) take additional policy measures to reduce the current account deficit to manageable levels and (3) examine possibilities of increasing income from sources other than oil.

SHORT-RUN CONSTRAINTS

Many of the issues noted above have been developing over the past several years and are likely to persist throughout the 1990s. In addition the country faces a number of immediate short run problems that must be successfully dealt with if the country is to resume steady economic expansion.

The Oil Market. The Kingdom's 1994 budget was based on the assumption that the average price of Saudi oil exports would be about $14-15 a barrel in 1994. Although prices have recently increased the average for the first half of 1994 was about $2 a barrel lower than this. If the low prices average out over the year, oil export earnings could fall below $35,000 million, the lowest level since 1989.

The Exchange Rate Policy. In recent years the decline in oil prices has caused the Saudi currency to come under heavy pressure from speculators banking on a riyal devaluation. The government has stated that it will maintain the value of the riyal. However, the hard riyal policy has drained domestic liquidity and contributed to an increase in domestic interest rates.

Government Development Bonds. In 1988 the government initiated a bond program to finance the budget deficit. These development bonds carry interest rates fixed at a margin over the rate for U.S. government bonds. When dollar interest rates were falling, the bonds were a sound

RECENT CONTROVERSIES

Economic management in Saudi Arabia government has come under increasing criticism in recent years (Englelbert,1993; IMF, 1993). In general this criticism has focused on the country's chronic and massive deficits in both its budget and current account balance. In particular the IMF (1993) has argued that Saudi Arabia's budget deficit and current account deficit as a percentage of GDP will increase during the coming years with figures for 1993 as their lowest. The IMF has been asking the Saudi government to review the effect of investment in the public sector, reconsider its policy on government subsidies, and impose taxes on non-oil sectors. The Saudi government, however, appears to give priority to political and social considerations over reduction of the deficit.

CONTRASTING VIEWS OF THE ECONOMY

The IMF's point of view is that it is necessary for the Saudi government to examine the efficiency of public investment, to review various subsidies and related pricing policies, and to examine the possibility of taxation on non-oil sectors. Second, if the financial deficit is not reduced, funds in the private sector could flow into the government sector as a loan, resulting in a shortage of funds needed for private companies under a market economy.

To counter this the Saudi Government has argued that: (1) a whole spectrum of policies will be reviewed in the context of the sixth development plan (1995-99), (2) the government promises to continue pursuing tighter expenditure policy, and (3) at this time political and social considerations have precluded a reduction in subsidies or an increase in fees and charges. As to the second problem of "crowding out", the Saudi government has argued that under present conditions of rich liquidity on hand through commercial banks, financing the budgetary deficits with loans from the private sector will not cause "crowding out" (although the Saudis concede that in the medium term this may occur).

The IMF has noted two points concerning the international balance of payments. First, the IMF forecasts that a deficit of the current account as a percentage of GDP will increase from the bottom figure of 9.3% in 1993 up to 13.3% in 1997. The reason given by the IMF is that although income from oil exports will increase from the lowest figure of US $42.3 billion in 1993 to $46.7 billion in 1997, its slow rate of increase will not be enough to catch up with the increase in payments for imports of goods and services. Second, the IMF recommends that, Saudi Arabia consider the

A POST-KEYNESIAN ASSESSMENT OF ALTERNATIVE SAUDI ARABIAN AUSTERITY STRATEGIES

Robert E. Looney
Naval Postgraduate School

INTRODUCTION

Given the probability that Saudi Arabia will not experience in the near future a surge in oil revenues similar to those obtained in the early and late 1970s, the major problem facing the government will be how best to utilize its dwindling oil revenues to generate positive overall rates of economic growth, while at the same time meeting to the fullest extent possible the basic needs of the majority of the population. Clearly any future growth strategy must involve devising means whereby the private sector will assume a more important role in expanding not only output, but perhaps more importantly in sustaining a level of effective domestic demand (Looney, 1984) to stave off any further recessionary tendencies stemming from reduced government expenditures. This is especially critical in the non-hydrocarbon manufacturing sector, which is almost totally dependent on the local market for sales.

In this context, the main purpose of the analysis below is to examine the consequences of declining oil revenues for the Saudi Arabian economy. In particular, the paper is interested in examining several alternative expenditure strategies open to the government. In which general areas of government expenditure consumption (current), investment (infrastructure) or defense (military)--would budgetary cuts be the least disruptive on private investment and in what sense?

Reports

Dissertation Abstracts

Abstracts

Contents

ARTICLES IN ARABIC:

Articles in English:

Discussion

Book Reviews

paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clealry indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the artilce.

Examples:

Hischi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6- The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - the Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and data of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the authorís full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

abbreviated: JSS

Published by The Academic Publication Council, Kuwait University An Academic refereed Quarterly publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and cultural Geography

Vol. 23 No. 3 - Autumn 1995

Adress all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O.Box 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel: (00965) - 4836026, 4810436 Fax: 4836026

Price per issue

Kuwait (KD 0.750) for individuals, (KD 2.750) for Institutions, Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 1500), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1), Algeria (10 AD), Libya (D 2), Egypt (E 5), Sudan (S 1), Syria (S 50), Yemen (10 Rs), Morocco (MD 15), UK (1).

Individuals Subscription

Kuwait

One Year	3 K.D.
2 Years	6 K.D.
3 Years	8 K.D.
4 Years	10 K.D.

Arab Countries:

One Year	4 K.D.
2 Years	8 K.D.
3 Years	11 K.D.
4 Years	14 K.D.

Other Countries:

One Year	15 U.S. $
2 Years	30 U.S. $
3 Years	40 U.S. $
4 Years	50 U.S. $

Institutions:

Kuwait & Arab Countries

One Year	15 K.D.
2 Years	25 K.D.
3 Years	40 K.D.
4 Years	50 K.D.

Other Countries:

One Year	60 U.S. $
2 Years	110 U.S. $
3 Years	150 U.S. $
4 Years	180 U.S. $

Payment for individual subscriptions should be made in advance:
1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,
2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,
Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Previous Issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O.Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 4810436 - 4836026, Fax 4836026)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for individuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US& 12).

Academic Publication Council

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published By Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 23 - No 3 - Autumn 1995

■ Robert E. Looney — A Post-Keynesian Assessment of Alternative Saudi Arabian Austerity Strategies

ISSN - 0253 - 1097